

أكتوبر/تشرين الأول 2025

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

العمل والنساء: المواهب غير المستغلة والنمو غير المحقق

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
وأفغانستان وباكستان

روبرت غاتي، شالار أوزدن، جيسكا توريس، ليلي البغدادي، إرنست سيرجنتي، عاصف م. إسلام،
إيزيس غاديس، جيانلوكا ميلي، سومين تشون، فرانسيسكو بارو

العمل والنساء

المواهب غير المستغلة والنمو غير المحقق

تم نشر النسخة الأصلية لهذا العمل عن البنك الدولي باللغة الإنجليزية بعنوان: *Jobs and Women: Untapped Talent, Unrealized Growth (Middle East, North Africa, Afghanistan, and Pakistan Economic Update, October 2025)* (تقرير أحدث المستجندات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، أكتوبر/تشرين الأول 2025)، وفي حالة وجود أي تباين، يعتد بالنسخة الأصلية للنص الإنجليزي من التقرير.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات المبينة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والروابط / الحواشي والمعلومات الأخرى المبينة على أي خريطة بهذه المطبوعة أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها. ولا يعني الاستشهاد بأعمال من تأليف آخرين أن البنك الدولي يقر الآراء التي يعبر عنها هؤلاء المؤلفون أو محتوى أعمالهم.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكّل، أو يُفسّر على أنه يمثل أو يُعتبر، قيداً على الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحو محدد وصرح.

الحقوق والأدّون



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص نسب المشاع الإبداعي 3.0 لفائدة منظمة حكومية دولية (CC BY 3.0 IGO) <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل إلى المؤلف — يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: غاتي، روبرتا، شالار أوزدن، جيسكا توريس، ليلي البغدادي، إرنست سيرجنتي، عاصف م. إسلام، إيزيس غاديس، جيانلوكا ميلي، سومين تشون، فرانسيسكو بارو، منة الله إمام موسى، أنخيل راميريز، ريتشارد نيوسوم، وإلياس سوفانوف، 2025. *العمل والنساء: المواهب غير المستغلة والنمو غير المحقق* "Jobs and Women: Untapped Talent, Unrealized Growth" تقرير أحدث المستجندات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (أكتوبر/تشرين الأول)، واشنطن العاصمة: البنك الدولي. DOI: 10.1596/978-1-4648-2294-0. ترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

الترجمة — إذا قمت بإعداد ترجمة لهذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

التعديل — إذا قمت بتعديل هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس وقوعاً حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس أو كاتب الاقتباس، ولا يُقرها البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث — البنك الدولي لا يملك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأدّون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:

World Bank Publications, The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA; البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

ISBN (نسخة إلكترونية): 978-1-4648-2294-0

DOI: 10.1596/978-1-4648-2294-0

تصميم الغلاف: جيهان الخوري رودير/ الخدمات الإبداعية بالبنك الدولي، إدارة الحلول المؤسسية العالمية.

صورة الغلاف: © iStock / miakiev - مع تعديلات.

بيان إفصاح الذكاء الاصطناعي: تم استخدام WBG-Translate 2.0 (مجموعة البنك الدولي) و GPT-5 (OpenAI) في سبتمبر /أيلول 2025 لترجمة محتوى هذا التقرير من الإنجليزية إلى العربية. خضع المحتوى المترجم لاحقاً لمراجعة تحريرية وتقني بشرية. استُخدم MS Co-pilot (Microsoft) و GPT-5 (OpenAI) في سبتمبر /أيلول 2025 لأغراض التحرير.

المحتويات

v	شكر وتقدير
vi	الإختصارات
viii	المقدمة
1	عرض عام
1	آفاق النمو في المنطقة
2	المواهب غير المستغلة والنمو غير المحقق
5	آفاق الاقتصاد الكلي
5	السياق الاقتصادي العالمي
8	آخر المستجدات والتطورات على صعيد الاقتصاد الكلي والآفاق المستقبلية للمنطقة
8	تحسن الآفاق المستقبلية
11	تراجع الاتجاهات التضخمية
12	أثر التقلبات وعدم اليقين
12	الآثار المحتملة لزيادة التعريفات الجمركية
13	أثر التباطؤ الاقتصادي المحتمل في الاقتصادات الكبرى على آفاق النمو في المنطقة
14	أثر تغيرات أسعار النفط
14	تفاوت التقدم في جهود الحد من الفقر
18	منطقة تشوبها ندوب الصراع والهشاشة
18	أزمة غذائية طارئة في قطاع غزة
19	التأثيرات المتعاقبة للصراعات في بعض الاقتصادات الهشة في المنطقة
23	التداعيات الأوسع للصراعات على اقتصاد المنطقة
26	المواهب غير المستغلة والنمو غير المحقق: العمل والنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان
26	المقدمة
28	أهمية زيادة معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة
32	7 حقائق عن مشاركة المرأة في القوى العاملة بالمنطقة
32	1. مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة من بين أدنى المعدلات في العالم
35	2. ضعف تمثيل المرأة في القوى العاملة في المناطق الريفية والحضرية على السواء
35	3. تأثر معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة بالحالة الاجتماعية أو حالة الوالدية، وإن كانت منخفضة بشكل عام بغض النظر عن ذلك
38	4. تفاوت مستوى التقدم في مشاركة النساء في القوى العاملة بالمنطقة
41	5. المكاسب التي حققتها النساء في مجال التعليم لم تُترجم إلى زيادة في معدلات مشاركتهن في القوى العاملة
46	6. ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في المنطقة، مع تشغيل العاملات منهن على الأرجح في القطاع العام (الحكومي) وفي وظائف القطاع الرسمي
47	7. اتساع الفجوة في الأجور بين الجنسين بالمنطقة، لا سيّما بين العاملين ذوي المهارات المنخفضة
48	القيود التي تعوق مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة
51	العوامل السياقية: الأعراف والتقاليد الاجتماعية
57	العوامل السياقية: القوانين واللوائح
61	المعروض من الأيدي العاملة: السلامة ورعاية الأطفال

65.....	الطلب على العمالة: القطاع الخاص
69.....	المكاسب التقديرية من إزالة التشوهات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في أسواق العمل في المنطقة
69.....	أدلة وشواهد تكميلية حول الأعراف والتقاليد الاجتماعية
71.....	التوجه نحو الإصلاح
72.....	تغيير الأعراف والتقاليد الاجتماعية
75.....	إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي
76.....	المعروض من الأيدي العاملة: التمكين من دخول سوق العمل
78.....	الطلب على العمالة: الدور المحوري للقطاع الخاص
81.....	تحديد أولويات السياسات وأدواتها المستندة إلى الأدلة والشواهد
82.....	الخلاصة
83.....	الإختصارات
93.....	الملحق

قائمة الأشكال

6.....	تعديلات لتنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 مقارنة بأكتوبر/تشرين الأول 2024	الشكل 1-1
6.....	مؤشرات عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية	الشكل 2-1
7.....	أسعار النفط والغاز	الشكل 3-1
7.....	التضخم العالمي وتوقعات التضخم في أسعار المستهلكين	الشكل 4-1
8.....	الأوضاع المالية العالمية	الشكل 5-1
8.....	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان منذ عام 2021	الشكل 6-1
9.....	حصص الإنتاج الطوعي في بلدان مختارة في منظمة "أوبك+"	الشكل 7-1
12.....	معدلات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	الشكل 8-1
13.....	التغيرات المقدّرة من خلال المحاكاة في الصادرات الحقيقية لمجموعات البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في ظل سيناريوهات التعريف الجمركية	الشكل 9-1
13.....	التغيرات المقدّرة من خلال المحاكاة في تنبؤات النمو لعام 2025 لبعض البلدان المختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في ظل سيناريوهات نمو الاقتصادات الكبرى	الشكل 10-1
15.....	تقديرات الفقر الدولي: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان والعالم	الشكل 11-1
15.....	نمو الاستهلاك في الشرائح المثينة للاستهلاك	الشكل 12-1
20.....	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المختارة التي تعاني من الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	الشكل 13-1
23.....	تطور أسعار الغذاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	الشكل 14-1
24.....	اضطراب حركة الشحن	الشكل 15-1
28.....	زيادة عدد السكان في سن العمل، 2025-2050	الشكل 1-2
29.....	تباطؤ وتيرة دخول السكان في سن العمل مع تسارع وتيرة خروجهم منه	الشكل 2-2
29.....	توقعات بارتفاع كبير في نسبة كبار السن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	الشكل 3-2
29.....	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان تتبع الاتجاهات العالمية للخصوبة، إذ تشهد تراجعاً في إنجاب الأطفال	الشكل 4-2
29.....	توقعات بنمو عدد السكان في سن العمل، ولكن بوتيرة أبطأ	الشكل 5-2
30.....	نسب إعالة المسنين تقترب من مستويات غير مستدامة	الشكل 6-2
31.....	توسع القوى العاملة في ظل متوسط المعدلات العالمية لمشاركة الإناث في القوى العاملة من شأنه أن يتيح فرصاً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	الشكل 7-2
32.....	تراجع أوجه عدم المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس	الشكل 8-2
32.....	نواتج العمل أسوأ بالنسبة للنساء من جميع المستويات التعليمية	الشكل 9-2

- الشكل 10-2 الاقتصادات النامية في المنطقة (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي) تسجل أدنى معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة على مستوى العالم 33
- الشكل 11-2 حتى بين الاقتصادات مرتفعة الدخل في المنطقة، يزيد احتمال مشاركة الرجال في القوى العاملة بدرجة كبيرة عن النساء 33
- الشكل 12-2 ضعف أداء المنطقة فيما يتعلق بالمشاركة في القوى العاملة في المناطق الريفية والحضرية، ولكن الفجوة بين الريف والحضر داخل كل بلد تعكس الأنماط بين البلدان ذات مستوى الدخل المماثل..... 35
- الشكل 13-2 المشاركة على شكل منحى حرف U مقلوب مع تقدم العمر، مع تسجيل أعلى المعدلات بين من هم في الفئة العمرية 54-25 عاماً 36
- الشكل 14-2 على مستوى النساء في العمر الأساسي للعمل (25-54 عاماً)، ترتفع نسبة مشاركة النساء غير المتزوجات في القوى العاملة، وتُعد الفجوة بين النساء غير المتزوجات والمتزوجات هي الأكبر على مستوى العالم..... 37
- الشكل 15-2 الفروق في المشاركة في القوى العاملة بين النساء في الأسر التي لديها أطفال والتي ليس لديها أطفال تتسق مع أنماط البلدان المماثلة في الدخل 37
- الشكل 16-2 ازدادت نسبة النساء في القوى العاملة بشكل مطرد في الجزائر، وباكستان، وتونس بين عامي 2000 و2020، لكنها تراجعت أو ظلت دون زيادة في الاقتصادات النامية الأخرى في المنطقة..... 38
- الشكل 17-2 ب-2-1 النساء في أفغانستان يتغلبن على الضغوط من خلال زيادة المشاركة في القوى العاملة، ويواجهن معدلات بطالة أعلى..... 40
- الشكل 17-2 النساء الأكثر تعليماً هن الأكثر احتمالاً للانضمام إلى قوة العمل 41
- الشكل 18-2 زيادة نسبة النساء في المنطقة الحاصلات على تعليم جامعي بين عامي 1998 و2022 والنتيجة هي تضيق الفجوة بين الجنسين في التعليم أو حتى عكسها 42
- الشكل 19-2 ومع ذلك، انخفضت مشاركة النساء الحاصلات على تعليم عالٍ في قوة العمل أو توقفت في بعض الاقتصادات 43
- الشكل 20-2 تراجع المشاركة في القوى العاملة في مصر والمغرب بين الفئات الأصغر سناً، وعدم المواكبة مع مستوى التحصيل العلمي في الأردن وإيران..... 44
- الشكل 21-2 النساء في المنطقة يواجهن معدلات بطالة أعلى مقارنة بالرجال في المنطقة والنساء في بقية العالم، ولكن العاملات منهن على الأرجح يعملن في القطاع العام (الحكومي) وفي وظائف القطاع الرسمي 46
- الشكل 22-2 مسارات سوق العمل للنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان 47
- الشكل 23-2 اتساع الفجوة بصورة كبيرة في الأجور بين الجنسين في المهن منخفضة المهارات في المنطقة مقارنة ببقية العالم..... 47
- الشكل 24-2 تشكل مشاركة الإناث في القوى العاملة من خلال التفاعل بين القيود على جانبي العرض والطلب والتشوهات السياقية مثل الأعراف والتقاليد الاجتماعية المقيدة والحوافز القانونية..... 49
- الشكل 25-2 اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان أعلى من المتوسط العالمي من حيث الأعراف والتقاليد التي تقيد دور المرأة 52
- الشكل 26-2 يرتبط دعم دور الرجل "المعيل للأسرة" و المرأة "ربة المنزل" ارتباطاً قوياً وسلبياً بمشاركة الإناث في القوى العاملة على مستوى العالم 53
- الشكل 27-2 في العراق والمغرب وتونس، غالباً ما تكون معتقدات الأفراد الشخصية أكثر دعماً لعمل المرأة مقارنة بتصوراتهم لتوقعات المجتمع 54
- الشكل 28-2 بلدان المنطقة تتبنى مواقف تقليدية تجاه النوع الاجتماعي ترتبط ارتباطاً سلبياً بمشاركة المرأة في القوى العاملة، حتى عند مستويات مرتفعة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي..... 55
- الشكل 29-2 المواقف تجاه الأعراف والتقاليد المتعلقة بالنوع الاجتماعي تتغير وتتباين حسب مستوى التنمية 55
- الشكل 30-2 تغير المواقف بشأن تمتع الرجال بحق أكبر في الحصول على وظيفة مقارنةً بالنساء عندما تكون الوظائف نادرة في المغرب وباكستان بين عامي 2000 و2020..... 55
- الشكل 31-2 الفئات الأصغر سناً أقل احتمالاً بشكل عام من الفئات الأكبر سناً للاعتقاد بأن للرجال الحق في الحصول على وظيفة أكثر من النساء عندما تكون الوظائف نادرة، لكن هذا النمط متباين 56
- الشكل 32-2 يرتبط مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ارتباطاً إيجابياً بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي..... 57
- الشكل 33-2 ترتبط معاملة النساء بمزيد من المساواة بموجب القانون بزيادة انضمام النساء إلى القوى العاملة..... 57
- الشكل 34-2 تعيش نسبة كبيرة من النساء في سن العمل في المنطقة في بلدان توجد بها معوقات قانونية أمام التنقل ولا تُتيح حماية من التمييز 58
- الشكل 35-2 ترتبط القيم الأعلى لمؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون بمواقف أكثر تقدمية تجاه حق المرأة في الحصول على وظيفة..... 59

الشكل ب-2-1 أكبر المكاسب المحققة من المشاركة في القوى العاملة بين عامي 2018 و2020 كانت بين النساء اللاتي كانت مستويات

- 61..... مشاركتهن منخفضة
- الشكل 36-2 نسبة كبيرة من النساء في المنطقة أبلغن عن تعرضهن للتحرش في الأماكن العامة
- الشكل 37-2 تعتقد نسبة كبيرة من سكان المنطقة أن التحرش بالمرأة في مكان العمل أمر منتشر
- الشكل 38-2 يعتبر نقص خدمات رعاية الأطفال من بين أكبر ثلاثة عقبات أمام مشاركة الإناث في القوى العاملة في خمسة اقتصادات في المنطقة، حيث أبلغت نسبة أكبر من الرجال عن ذلك باعتباره عائقاً مقارنة بالنساء
- الشكل 39-2 في عام 2020، كانت نسب الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي في المنطقة أقل من جميع المناطق الأخرى عدا منطقة أفريقيا جنوب الصحراء
- الشكل 40-2 الأمهات في المنطقة يقضين حوالي ضعف الوقت الذي يقضيه الآباء في الأنشطة المنزلية
- الشكل 41-2 الأعراف والتقاليد الاجتماعية المتعلقة برعاية الأطفال قد تكون عائقاً أمام عمل المرأة
- الشكل 42-2 الارتباط بين المواقف تجاه الأمهات العاملات ومشاركة النساء في القوى العاملة
- الشكل 43-2 ضعف مقاييس الإنتاجية والاستثمار في رأس المال المادي والتدريب الرسمي في المنطقة
- الشكل 44-2 منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان تحقق أكبر مكاسب من مشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال إزالة هذه التشوهات التي ترتبط بالنوع الاجتماعي
- الشكل 45-2 ... سيؤدي ذلك إلى تحقيق أعلى زيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

قائمة الجداول

- الجدول 1-1 تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
- الجدول 2-1 معدلات الفقر في المنطقة: النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر
- الجدول ب-1-1 توافر بيانات المسوح الاستقصائية للأسر المعيشية وإمكانية الحصول عليها لأغراض تقدير أوضاع الفقر
- الجدول 1-2 الحواجز والعوائق الرئيسية التي تحول دون مشاركة الإناث في القوى العاملة كما ورد في دورة (مجموعة دراسات) الباروميتر العربي 2023-2024
- الجدول 2-2 التصورات والمفاهيم الخاطئة بشأن الأعراف الاجتماعية المتعلقة بعمل المرأة خارج المنزل في بلدان مختارة في المنطقة
- الجدول 3-2 التغيرات في التصنيف على مؤشر "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" والمؤشرات الفرعية بين عامي 2010 و2024
- الجدول 4-2 المكاسب المقدرة من خلال المحاكاة عند إزالة التشوهات المرتبطة بجاني العرض والطلب التي تُمنع أو تمنع النساء عن العمل
- الجدول أ-1 النمو الفعلي والمتوقع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، ورصيد حساب المعاملات الجارية (الحساب الجاري)، ورصيد حساب المالية العامة، حسب الاقتصاد، 2024-2026
- الجدول أ-2 تصنيف الأدلة والشواهد حول أدوات السياسات المستخدمة لزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة
- الجدول أ-3 أدوات سياسات مبتكرة لتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة

قائمة الإطارات

- الإطار 1-1 التقدم المحرز والقيود التي تعوق توفر البيانات لتقدير أوضاع الفقر في المنطقة
- الإطار 2-1 الصدمات المتداخلة وأوضاع الهشاشة في أفغانستان
- الإطار 1-2 من الذي يُعتبر موظفاً؟
- الإطار 2-2 مشاركة المرأة في القوى العاملة وريادة الأعمال النسائية في البلدان المصنفة على أنها تعاني من أوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات
- الإطار 3-2 لماذا ظلت معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة بالمنطقة ثابتة ودون تحرك رغم ارتفاع مستويات التعليم بين النساء؟
- الإطار 4-2 نهج مجموعة البنك الدولي للتصدي للتحديات المتعلقة بتوفير الوظائف
- الإطار 5-2 مشكلة عدم التوافق بين المهارات والوظائف
- الإطار 6-2 ارتفاع كبير في مشاركة الإناث في القوى العاملة في المملكة العربية السعودية
- الإطار 7-2 هل يمكن للمنافسة أن تحد من التمييز بين الجنسين؟ أدلة وشواهد من تجربة ميدانية في مصر
- الإطار 8-2 التدابير والإصلاحات الرامية لدعم المرأة في القطاع الخاص يمكن أن تؤدي إلى الحد من فرص توظيف النساء

شكر وتقدير

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان هو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان بالبنك الدولي. وشارك في إعداد هذا الإصدار من التقرير كل من روبرتا غاتي (رئيسة الخبراء الاقتصاديين بالمنطقة)، وشالار أوزدين (نائب رئيسة الخبراء الاقتصاديين بالمنطقة)، وجيسكا توريس (رئيسة فريق العمل)، ولبلى بغدادى (رئيسة فريق العمل)، وإرنست سيرجنتي، وعاصف م. إسلام، وإيزيس غاديس، وجيانلوكا ميلي، وسومين تشون، وفرانيسيسكو بارو، ومئة الله إمام موسى، وريتشارد نيوسوم، وأنجيل راميريز، وإلياس سوفانوف.

ويعرب الفريق عن امتنانه لأوسمان ديون، نائب الرئيس لشؤون المنطقة، على توجيهاته الإستراتيجية. كما نثمن التعليقات القيمة التي قدّمها كل من بثينة الجورمازي، ودينا ن. أبو غيدة، ومسكيرم برهان، وجايليلوس ج. دروغليس، وفاتو فال، وستيفان جيمبرت، وإيفا آي. هامل، وفارس ح. حداد زيرفوس، وسانديب ماهاجان، وسارة جي. مايكل، وصوفي ناودو، وأحمدو مصطفى ندياي، وميشيل روجي، وفادية م. سعادة.

ويتوجه الفريق بالشكر الجزيل للمشورة الفنية التي قدمتها زميلتنا في مجموعة البنك الدولي آنا ماريا مونوز بوديت. كما يعرب فريق العمل عن عظيم شكره وامتنانه للتوجيهات والإرشادات التي قدمتها جونا ماريا لوندفال، وتتوجه بشكر خاص إلى صوفيا أمارال، وجورجا ماكنالي، وبولكيت أغاروال على عملهم في إعداد دليل السياسات، وإلى لورا ليليانا مورينو هيريرا على عملها في تحليل أوضاع الفقر، وإلى خوسيه إي. سينيوريه على تحليله لأثر التعريفات الجمركية، وإلى تشارل جوست على تحليله لتأثير الطلب وعدم اليقين بشأن أسعار النفط.

ويعرب الفريق أيضاً عن عظيم تقديره للمدخلات والآراء التحليلية المهمة التي تلقاها من كل من كارولين كرافت وتاسمية رحمن. ويتقدم الفريق بخالص الشكر والتقدير لما قدمه الزملاء في البنك الدولي من دعم وآراء وتعليقات مفيدة، وهم: سيلفيا رديلي، وزينة عفيف، وكاليوبي عزي-هاك، وماجا كايك، ونور ناصر الدين، وهادي فتح الله، وتانيا بريسيلا بيبازو غوميز، وألكسندر حيدر، وسميرة حلس، وفرحان رينالدو هوتابارات، وسيفيرين راكيتش، وساهيتي سارفا، وسيلفيا سولف، وماريا سول تاديو، وماريا ريس ريتانا توري، وأليدا سمارا جريس أويرا، وكاثرين فيبوري، وميشيل زيني، ورامين زيوارى، ومارينا هشام، ومايا سيفردينغ. كما يعرب الفريق عن امتنانه للآراء والتعليقات والملاحظات التقييمية التي قدمها زملاؤنا في مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان وهم: نبلي الملاح، ورنا لطفي، وفيدريكو ر. بينيت، ودييغو فوريس.

وتم تلقي مساندة ودعم ومدخلات وآراء وتعليقات وإرشادات مفيدة ووافية بشأن التحليل من: **فريق السياسات الاقتصادية بالمنطقة**، وهم ياسمين شاكري (مديرة بقطاع الممارسات)، وناجي أبو حمدي، وتوبياس أختار حق، وخالد الحمود، وعدنان أشرف غومان، وزيليكو بوغيتيتش، ولشين بونادر، وماسيميليانو كالي، وخافيير دياز كاسو، ومحمد خداداد شاتا، وفاطمة العشماوي، وسيباستيان مايكل إيسل، وماجد كاظمي، وحزمة صادق خان، وسيل كولاكسي، وشبيه علي محب، وممادو نديون، وياسمين عثمان، ورسلان بيونتكيفسكي، ودانيال برينز، وأليف أوليا رضا، وديدرو غاي دي إستينغ ساندجونغ تومي، ولودويك سميتس، وعبد الله سي، وأنا غودفريدوفنا أوكوتو توم، وهدي يوسف، ورازية زاهدي؛ **وفريق البنك الدولي المعني بالفقر والإنصاف بالمنطقة** وهم سلمان زيدي (مدير قطاع الممارسات)، وعزيز عزमतوف، وإيمان عبد الفتاح أحمد رفعت حلمي، وأردن فين، وترانج فان نجوين؛ **وفريق الحماية الاجتماعية بالمنطقة**، كريستوبال ريداو-كانو (مدير قطاع الممارسات)، ومحمد العزيز بن غاشم، ويوهانس كويتل-برودمان، وكارول تشارتوني، وأوغو جنتيليني، وأحمد فاتح أورتاكايا؛ **والفريق المعني بالمرأة وأنشطة الأعمال والقانون**، وهما تيا ترومييك (مديرة) وجوليا كونستانز برونمير.

قدّم نيكولاس بيان وكولين غوروف-دريهوبت إرشادات ومشورة قيمة حول الرسائل في مراحل إعداد التقرير النهائية. وتتوجه بالشكر إلى مارسيلو أريغو وباربرا كارني لتدقيقهما لهذا التقرير، وإلى جيهان الخوري رويدير لتصميم الغلاف، وسليمة مزي عن تصميم شعار مختبر الابتكار المعني بالمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، وبودي ويراسمو لتضيد النص. وكل التقدير للمساعدة المقدمة من وحدة الترجمة والطباعة والوسائط المتعددة بإدارة الحلول المؤسسية العالمية في البنك الدولي. وقدمت أسماء صالح الهنشلي، وهيران جيتاتشو نجاتو الدعم الإداري الممتاز.

الاختصارات

التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية	ISIC	الهيئة العامة للإحصاء بالملكة العربية السعودية	GASTAT	بيانات أحداث ومواقع الصراعات المسلحة	ACLED
تكنولوجيا المعلومات	IT	مجلس التعاون الخليجي	GCC	أفغانستان	AFG
الأردن	JOR	إجمالي الناتج المحلي	GDP	الإمارات العربية المتحدة	ARE
الكويت	KWT	مؤشر المساواة بين الجنسين	GEI	ماكينة الصرف الآلي	ATM
منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	LAC	إجمالي الدخل القومي	GNI	البحرين	BHR
لبنان	LBN	النظام العالمي لتحديد المواقع	GPS	تقرير الجاهزية لأنشطة الأعمال (البنك الدولي)	BREADY
ليبيا	LBY	برنامج تحليل التجارة العالمية	GTAP	نموذج التوازن العام القابل لحساب	CGE
المشاركة في القوى العاملة	LFP	مسح ميزانية الأسر المعيشية	HBS	مرض فيروس كورونا المستجد 2019	COVID
مسح الأسر المعيشية في لبنان	LHS	مسح إنفاق ودخل الأسرة	HEIS	مؤشر أسعار المستهلكين	CPI
البلدان منخفضة الدخل	LIC	البلدان مرتفعة الدخل	HIC	جيبوتي	DJI
الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	LMIC	مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية	HIECS	البلدان النامية المُصدرة للنفط	DOE
الغاز الطبيعي المسال	LNG	مسح الدخل والإنفاق العائلي	HIES	البلدان النامية المستوردة للنفط	DOI
الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة	LSMS	برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية	HNAP	الجزائر	DZA
المغرب	MAR	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	IBRD	منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	EAP
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA	المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل	ICLS	منطقة أوروبا ووسط آسيا	ECA
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	MENAAP	مشروع المقارنات الدولية	ICP	مسح الأسر المعيشية في جيبوتي	EDAM
بلد أولى بالرعاية	MFN	التحديد	ID	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	EFTA
تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقير	MPO	النازحون داخلياً	IDPs	جمهورية مصر العربية	EGY
مليون وحدة حرارية بريطانية	MMbtu	الوكالة الدولية للطاقة	IEA	المسح التتبعي لسوق العمل المصري	ELMPS
غير/متاح (غ/م)	N/A	المسح الاستقصائي الاجتماعي الاقتصادي للأسر العراقية	IHSES	المساعدة النقدية الطارئة متعددة الأغراض	EMPCA
المسح الوطني لإنفاق واستهلاك الأسرة ومستويات المعيشة في تونس	NSHBCSL	منظمة العمل الدولية	ILO	المسح الوطني للاستهلاك والإنفاق العائلي في المغرب	ENCDM
المكتب الإحصائي الوطني	NSO	إدارة الإحصاءات التابعة لمنظمة العمل الدولية	ILOSTAT	منتدى البحوث الاقتصادية	ERF
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الأمم المتحدة)	OCHA	التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي	IPC	الاتحاد الأوروبي	EU
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	OECD	خط الفقر الدولي	IPL	الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات	FCS
		الحكومة المعترف بها دولياً	IRG	الاستثمارات الأجنبية المباشرة	FDI
		جمهورية إيران الإسلامية	IRN	مشاركة الإناث في القوى العاملة	FLFP
		العراق	IRQ	السنة المالية	FY

UNOSAT	مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية	OLS	انحدار المربعات الصغرى العادية
US	الولايات المتحدة	OMN	سلطنة عُمان
USA	الولايات المتحدة الأمريكية	OPEC	منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)
USD	الدولار الأمريكي		
USMCA	الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا	+OPEC	منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بالإضافة إلى البلدان الأخرى المنتجة للنفط/أوبك بلس (أوبك +)
VAT	ضريبة القيمة المضافة	PA	السلطة الفلسطينية
VLCC	ناقلات النفط الخام العملاقة	PAK	باكستان
WB	البنك الدولي		
WBL	تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون	PECS	الدراسة المسحية للإنفاق والاستهلاك للأسر الفلسطينية
WCI	المؤشر العالمي لحاويات الشحن	PLI	الرقم القياسي لمستوى الأسعار
WDI	مؤشرات التنمية العالمية	PPP	تعادل القوة الشرائية
WFP	برنامج الأغذية العالمي	PSE	الضفة الغربية وقطاع غزة
WHO	منظمة الصحة العالمية	QAT	قطر
WLD	العالم	ROW	بقية العالم
WVS	المسح العالمي للقيم	SAR	منطقة جنوب آسيا
YEM	الجمهورية اليمنية	SAU	المملكة العربية السعودية
		SME	مشاريع/منشآت صغيرة ومتوسطة
		SOE	المؤسسات المملوكة للدولة
		SSA	منطقة أفريقيا جنوب الصحراء
		SUR	الانحدارات التي تبدو غير مرتبطة
		SYR	الجمهورية العربية السورية
		TLS	أماكن التعلم المؤقتة
		TUN	تونس
		UK	المملكة المتحدة
		UKMTO	عمليات التجارة البحرية في المملكة المتحدة
		UMIC	الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل
		UN	الأمم المتحدة
		UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
		UNHCR	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة

المقدمة

يأتي هذا الإصدار من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان بعنوان "الوظائف والنساء: المواهب غير المستغلة، والنمو غير المحقق" في وقت يسوده التفاؤل الحذر. وتشير التوقعات إلى أن المنطقة ستحقق نمواً بمتوسط قدره 2.8% في عام 2025 و3.3% في عام 2026. والسبب في تحسين التوقعات هو تحسين الآفاق المستقبلية مع إجراء تعديلات بالزيادة في جميع البلدان تقريباً منذ تحديث أبريل/نيسان نتيجة لزيادة النشاط النفطي، وقدرة القطاعات غير النفطية على الصمود، وانتعاش قطاعي الزراعة والسياحة.

وعلى الرغم من هذه التحسينات في الأرقام، تبرز تحديات مستمرة ومتداخلة. فلا تزال الصراعات والنزوح، إلى جانب أزمات المياه والغذاء، تُلقي بظلالها على أجندة التنمية التي لم يتم إنجازها بعد. ومع تزايد السكان في سن العمل بوتيرة تفوق خلق فرص العمل، تقف المنطقة في صميم التحدي العالمي المتعلق بتوفير الوظائف. وبالتالي، يتعين على اقتصاداتها أن تخلق فرصاً جديدة، خصوصاً للنساء اللاتي تُهمَل إمكاناتهن الاقتصادية على نحو مستمر في أسواق العمل.

ويسلط التقرير الضوء بوضوح على المبررات الاقتصادية لزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة. فحينما تعمل المزيد من النساء وتحققن التقدم، تتوسع قاعدة المواهب في الاقتصادات، ما يعزز مستويات المعيشة بوجه عام. وإدماج النساء بشكل أكبر في سوق العمل لا يعد مسألة إنصاف فحسب، بل هو ضرورة اقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، لا تشارك سوى امرأة واحدة من بين كل خمس نساء في المنطقة في القوة العاملة، وهو أدنى معدل على مستوى العالم.

ويستعرض التقرير المعوقات التي تقيد مشاركة النساء في القوى العاملة، مع مناقشة الإصلاحات المطلوبة لتجاوزها. فاتباع نهج مجزأ لن يؤدي إلى تحقيق سوى جزء محدود من المكاسب المحتملة. لذلك، يتعين أن تعالج السياسات العقبات المتنوعة التي تستبعد النساء من سوق العمل، مع التركيز على دعم قطاع خاص ديناميكي، قادر على خلق فرص العمل، ومواءمة الحوافز لتعزيز مشاركتهن، والقضاء على التمييز ضدهن، وتحفيز الطموحات لتحقيق التغيير المنشود.

ويأتي هذا الإصدار في وقت يشهد فيه البنك الدولي تغييرات ملحوظة. ويرمز المقر الإقليمي الجديد للبنك في الرياض إلى التحول في مسار عملنا نحو التقارب مع شركائنا والبلدان والجهات المتعاملة معنا. فمن خلال توسيع نطاق العمل على مستوى المنطقة ليشمل أفغانستان وباكستان، سنعزيز التقارب الإستراتيجي مع شركائنا في التنمية، وستتمكن من التصدي للتحديات المشتركة على مستوى مجموعة أوسع من الاقتصادات. ويعني القرب من بلداننا تعزيز سرعتنا في التحرك، والتواصل على نحو أكثر عمقاً وقرباً، فضلاً عن تعزيز تبادل المعارف وبناء القدرات—ليس على مستوى المنطقة وحسب، بل مع الشركاء على مستوى العالم.

أوسمان ديون

نائب الرئيس

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

مجموعة البنك الدولي

العمل والنساء المواهب غير المستغلة والنمو غير المحقق

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
وأفغانستان وباكستان

عرض عام

تمر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان بلحظة فارقة في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية المتقلبة، وحالة عدم اليقين المستمرة، والهشاشة، والتحول الديموغرافي العميق في المنطقة. وعلى الرغم من تحسن آفاق النمو منذ فصل الربيع تماشياً مع الاتجاهات العالمية والأداء الأقوى بين الشركاء التجاريين الرئيسيين، لا تزال المنطقة تعاني من التداعيات المستمرة للصراعات وارتفاع معدلات الفقر في البيئات الهشة، ناهيك عن موجات النزوح واسعة النطاق للسكان.

ومع تجاوز وتيرة نمو السكان في سن العمل لمعدلات خلق فرص العمل، تقف المنطقة في صميم التحدي العالمي المتعلق بتوفير الوظائف. وفي ظلّ التحولات الديموغرافية المستمرة، التي تتمثل في انخفاض معدلات الخصوبة وتسارع شيخوخة السكان، تبرز الحاجة الملحة للاستفادة من رأس المال البشري غير المستغل، خاصة من خلال تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل. تحول مجموعة من الحواجز المعقدة حالياً دون دخول النساء أسواق العمل بالمنطقة. ولتجاوز هذه العقبات، لا بُدّ من استجابة شاملة على مستوى السياسات لمعالجة القيود القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه النساء، مع تعزيز دور القطاع الخاص بوصفه محركاً رئيسياً لخلق فرص العمل. وتُعد هذه الإصلاحات أساسية لإطلاق الإمكانيات الكاملة للنمو وخلق فرص العمل في المنطقة.

آفاق النمو في المنطقة

تمت مراجعة توقعات النمو العالمي لعام 2025 باتجاه تصاعدي منذ فصل الربيع الماضي، وذلك انعكاساً لزيادة قوة النشاط التجاري، وزيادة الرسوم الجمركية على نحو أقل من المتوقع، وتحسن الأوضاع المالية التيسيرية. وبالمثل، تم تعديل توقعات معدل النمو لأغلب اقتصادات المنطقة باتجاه تصاعدي منذ شهر أبريل/نيسان. وتبدو آفاق النمو في المنطقة متفائلة بحذر، إذ يُتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.8% في عام 2025 و3.3% في عام 2026، ارتفاعاً من 2.3% في عام 2024.

من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي انتعاشاً، حيث تشير آخر التوقعات إلى تحقيق معدل نمو بنسبة 3.5% في عام 2025، مقارنة بنسبة 2.2% في عام 2024. ويدعم هذا الزخم تسريع الإلغاء التدريجي لتخفيضات الإنتاج التي أقرتها أوبك+، بالتوازي مع التوسع القوي الذي تشهده القطاعات غير النفطية. وفي المقابل، تواجه البلدان النامية المصدرة للنفط بالمنطقة آفاقاً متواضعة، حيث من المتوقع أن يتراجع معدل النمو ليصل إلى 0.5% في عام 2025 منخفضاً بشكل حاد من 2.5% في عام 2024، وذلك نتيجة اضطرابات الصراعات والتعديلات بالخفض في إنتاج النفط.

تشير التنبؤات إلى ارتفاع معدلات النمو لدى البلدان النامية المستوردة للنفط، من 2.2% في عام 2024 إلى 3.7% في عام 2025، ويعكس ذلك زيادة في الاستهلاك الخاص والنشاط الاستثماري، وانتعاش القطاع الزراعي والسياحة، فضلاً عن إصلاحات الاقتصاد الكلي والمساعدات الخارجية. ولكن لا تزال بعض الاقتصادات تواجه تحديات مستمرة بفعل تداعيات الكوارث الطبيعية وضعف إمكانية الحصول على التمويل الدولي، مما يبرز هشاشة المنطقة أمام الصدمات.

وعلى الرغم من التحسينات الأخيرة، لا تزال آفاق النمو في المنطقة تشوبها حالة عدم اليقين نتيجة استمرار التقلبات وتغير الأوضاع في البيئة العالمية. ونظراً لأنماط الصادرات الراهنة، من المرجح أن يكون للتغيرات في السياسات التجارية تأثيرٌ محدودٌ على المنطقة، مع وجود بعض التفاوتات بين البلدان. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي التغيرات في أسعار النفط إلى تأثيرات أكبر على النمو، خصوصاً بين البلدان المصدرة للنفط، التي تمثل نحو 70% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة.

لا يزال الفقر يشكل مصدر قلق كبير في المنطقة، رغم الانخفاض المستمر في المعدلات العالمية. فخلال الفترة بين عامي 2018 و2023، ارتفع معدل الفقر في الاقتصادات النامية في المنطقة التي تتوافر عنها بيانات بشكل طفيف من 7.4% إلى 8.4% عند خط الفقر الدولي البالغ 3.0 دولارات يومياً وفقاً

لأساس تعادل القوة الشرائية لعام 2021، غير أن هذا المتوسط يخفي اتجاهات متفاوتة. ففي جمهورية مصر العربية وجمهورية إيران الإسلامية، تراجع معدل الفقر بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)، معوضاً بذلك الزيادات الملحوظة التي سادت قبل الجائحة. وفي المقابل، شهدت البلدان المتأثرة بالصراعات تصاعداً حاداً في معدلات الفقر.

تعاني المنطقة منذ أمدٍ بعيدٍ من دوامات متكررة ومتشابكة وطويلة الأمد من الهشاشة وعدم الاستقرار، ما خلّف آثاراً مدمّرة على مستويات المعيشة ومسارات التنمية الاقتصادية. إذ يعيش اليوم أكثر من 160 مليون شخص في اقتصادات تعاني من الصراعات على مستوى المنطقة، وهذا الرقم يمثل أكثر من 20% من إجمالي عدد السكان. ففي عام 2024 فقط، كان نحو 36 مليون شخص يعيشون على مقربة من أحداث الصراع التي أسفرت عن سقوط ما لا يقل عن 10 ضحايا.

في قطاع غزة، انهار النشاط الاقتصادي بشكل شبه كامل، مما أدى إلى حالة طوارئ غذائية قصوى، مع ارتفاع ملحوظ في معدلات سوء تغذية الأطفال. ولا تقتصر تداعيات هذه التطورات على التكاليف البشرية والاقتصادية المباشرة، بل تمتد لتشمل مخاطر تتمثل في إلحاق أضرار مستدامة بالنمو وتكوين رأس المال البشري. وفي أجزاء أخرى من المنطقة، تتعرض البيئات الهشة الأخرى لمزيد من الضغوط. فأفغانستان تواجه زيادة حادة في الاحتياجات الإنسانية مع عودة اللاجئين من البلدان المجاورة، وتفاقم الكوارث الطبيعية، وتراجع المعونات. وتواجه الجمهورية العربية السورية قيوداً تحد من آفاق التعافي بسبب الدمار واسع النطاق وانعدام الأمن، رغم أن الرفع الجزئي للعقوبات المفروضة وجهود الحكومة الجديدة يمثلان خطوات مبشرة لتهيئة فرص الاستقرار. أما اقتصاد الجمهورية اليمنية فلا يزال يتداعى تحت وطأة الحصار وارتفاع معدلات التضخم وتراجع تدفقات المعونات، مما يؤدي إلى تفاقم أوضاع الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

بدأت التداعيات غير المباشرة على البلدان غير المتأثرة بالصراعات حتى الآن محدودة نسبياً، وهو ما يعكس ضعف التكامل الاقتصادي في مختلف أنحاء المنطقة. ومع ذلك، تُشكل الصدمات المحلية مخاطر ملموسة؛ حيث تزايد وتستمّر آثار النزوح القسري للسكان، كما تفاقم اضطرابات التجارة مع ارتفاع تكاليف الشحن، لا سيّما في البحر الأحمر.

المواهب غير المستغلة والنمو غير المحقق

يواجه العالم في الوقت الراهن تحدياً يتمثل في توفير المزيد من فرص العمل. وستسهم ثلاث مناطق — أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان — معاً في إضافة أكثر من مليار شخص إلى فئة السكان في سن العمل على مستوى هذه المناطق بين عامي 2025 و2050. وسوف يحتاج كل هؤلاء الشباب إلى وظائف. ومع ذلك، قد يشهد خلق فرص العمل في السنوات المقبلة صعوبات أكبر مقارنة بالماضي، فقد تباطأت وتيرته بالفعل في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية حتى قبل أن تتوالى عليها الأزمات المتشابكة والمتداخلة التي شهدتها خلال السنوات الخمس الماضية. وتفرض التغيرات الهيكلية، بما في ذلك تحوّل أنماط التجارة، وتغير المناخ، والتحول الطاقوي، وتطوير التقنيات، وخاصة الذكاء الاصطناعي، مزيداً من عدم اليقين.

تقف المنطقة في قلب هذا التحدي، حيث من المتوقع أن يرتفع عدد سكانها في سن العمل بنحو 220 مليون نسمة خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة بزيادة تقترب نسبتها من 40%، لتمثل بذلك ثاني أكبر زيادة على مستوى جميع المناطق. ولكن حتى الآن، لم تنجح اقتصادات المنطقة في خلق الوظائف اللازمة للاستفادة من الفرصة الواعدة التي أتاحها الميزة الديموغرافية لها.

وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع معدلات إعالة المسنين بهذه الوتيرة السريعة سرعان ما سيؤدي إلى فرض ضغوط كبيرة على نمو إجمالي الناتج المحلي، وأرصدة المالية العامة، وأنظمة الحماية الاجتماعية. ومع ذلك، هناك آلية واحدة متاحة يمكنها تغيير هذا المسار؛ ألا وهي زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة. فعلى الرغم من عقود من الاستثمار في التعليم — حيث أصبحت النساء الآن يلتحقن بالمؤسسات التعليمية ويتخرجن بمعدلات مساوية أو تفوق معدلات الرجال في معظم بلدان المنطقة — لا يزال متوسط مشاركتهن في سوق العمل على مستوى المنطقة الأدنى عالمياً. فعلى مستوى اقتصادات المنطقة، تشارك في سوق العمل حوالي امرأة واحدة فقط من بين كل 5 نساء في سن العمل. كما أن مخاطر الاقتصاد الكلي مرتفعة،

ففي اقتصادات مثل مصر والأردن وباكستان، نجد أن إزالة العقبات التي تمنع النساء من المشاركة في سوق العمل يمكن أن ترفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة تتراوح بين 20% و30%، مما يمثل أعلى المكاسب المحتملة على مستوى العالم.

وتكشف البيانات عن صورة واقعية مثيرة للقلق، حيث إن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة على مستوى المنطقة هي الأدنى بغض النظر عن مستوى دخل البلد المعني، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، مع فجوات كبيرة مقارنة بالبلدان ذات الدخل المماثل. ولا يزال هناك تفاوت في التقدم المحرز، فقد شهدت المملكة العربية السعودية خلال العقد الماضي ارتفاعاً ملحوظاً في مشاركة النساء في القوى العاملة من 20% إلى 34%، مسجلة واحدة من أسرع الزيادات على مستوى العالم. وسُجلت زيادات ملحوظة في الجزائر وباكستان وتونس، غير أن المعدلات في هذه البلدان لا تزال منخفضة للغاية مقارنة بالبلدان ذات الدخل المماثل. وفي المقابل، شهدت مصر وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والمغرب تراجعاً أو حالة من الجمود في هذه المعدلات. ففي بعض البلدان، شهدت معدلات مشاركة النساء الحاصلات على تعليم متقدم توفيقاً أو ربما تراجعاً، كما يقل احتمال مشاركة الفئات الأصغر سناً مقارنة بالأجيال الأكبر سناً.

يعكس انخفاض مشاركة النساء في القوى العاملة مجموعة من القيود والمعوقات المتداخلة، فالعوامل السياقية، مثل الأعراف والتقاليد الاجتماعية المقيدة والقوانين غير المتكافئة، تقيد رغبة المرأة في العمل وتحد من قدرتها على أدائه، فضلاً عن تراجع الطلب من أرباب العمل والشركات. ولا تزال الأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة، والتي ينظر إليها الأفراد أحياناً بشكل خاطئ على أنها أكثر تقييداً مما هي عليه في الواقع، تتسم بطابع أكثر تقليدية مقارنة بنظيراتها العالمية، وليس لدى العديد من بلدان المنطقة نصوص وأحكام قانونية أساسية تضمن المساواة في الأجور، ومرونة العمل، والتنقل الآمن، والحماية من التحرش، وفي حالات عديدة، تعجز النساء عن الحصول على وظائف وفق الشروط نفسها التي تُتاح للرجال. وعلى جانب العرض، تمثل القيود المتعلقة بالسلامة والتنقل—مثل المخاوف من التحرش والمضايقات وضعف كفاءة وسائل النقل والمواصلات—إلى جانب خدمات رعاية الأطفال التي تتسم بارتفاع تكلفتها أو عدم توفرها أو عدم ملاءمتها، عوامل تجعل العمل خارج المنزل عبئاً باهظ التكلفة للنساء. كما تضيف الأعراف والتقاليد الاجتماعية المزيد من القيود عند إسناد رعاية الأطفال إلى أشخاص خارج نطاق الأسرة، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بصغار الأطفال. أما على جانب الطلب، فإن عدم ديناميكية القطاع الخاص يؤدي إلى خلق عدد محدود للغاية من الوظائف الجيدة. كما لا يزال التمييز بين الجنسين مستمراً، خاصة في الأدوار التي تتعامل مباشرة مع العملاء وفي الشركات الصغيرة. ويسهم الطابع الجاذب للقطاع العام في استقطاب النساء ذوات المهارات العالية بعيداً عن ريادة الأعمال والعمل في القطاع الخاص. وتؤدي هذه القوى مجتمعة إلى خلق توازن منخفض في المشاركة والنمو: فجوات واسعة بين الجنسين في دخول سوق العمل، ومعدلات بطالة أعلى بين النساء الباحثات عن عمل، وتركز النساء العاملات في وظائف القطاع العام، إلى جانب فوارق كبيرة في الأجور، لا سيما في القطاعات التي تتطلب مهارات منخفضة.

لن تكون الحلول الجزئية كافية. فعلى سبيل المثال، قد لا يؤدي إلغاء التمييز الذي يمارسه أرباب العمل والشركات إلى تغييرات كبيرة إذا استمرت التقاليد والأعراف الاجتماعية المتعلقة بالأدوار الأسرية وأعباء رعاية الأطفال في تقييد مشاركة النساء في القوى العاملة. لذلك فإن اتباع نهج يستند إلى سياسات شاملة على جميع الأصعدة، مع التركيز على القطاع الخاص في المنطقة باعتباره محركاً رئيسياً لخلق الوظائف، يُعد الخيار الأكثر ترجيحاً لتحقيق النجاح.

ومن ثم، يجب على أي أجندة سياسات مستدامة أن تتعامل مع التقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة في المنطقة. فالمعلومات التي تُصحح التصورات المغلوطة بشأن دعم المجتمع لعمل المرأة قادرة على تعزيز الطموحات لدى كل من الرجال والنساء. ويمكن للنماذج النسائية الرائدة في المهن غير التقليدية، إلى جانب التدخلات التي تهدف إلى ترسيخ الأدوار الاقتصادية للمرأة، أن تسهم في الحد من ردود الأفعال العكسية ودعم استمرارية التغيير. وفي البيئات التي تتسم فيها الأعراف والتقاليد الاجتماعية بأنها مقيدة بشكل كبير، يمكن لفرص العمل عن بُعد أو المنصات الرقمية أن توفر فرصاً على المدى القصير، وفي الوقت نفسه تسهم الاستثمارات في الجهود الرامية إلى تغيير هذه الأعراف والتقاليد في تمهيد الطريق نحو إحراز تقدم على المدى الطويل.

تشكل الإصلاحات القانونية والإنفاذ الموثوق للقوانين ركائز أساسية، ويشمل ذلك إصدار قوانين تضمن المساواة في الأجر عن العمل متساوي القيمة وتطبيقها، إلى جانب تشريعات واضحة لمكافحة التمييز والتحرش، وتوفير الحماية عند الاختيار والتوظيف والترقية وإنهاء الخدمة، فضلاً عن إزالة

القيود القائمة على النوع الاجتماعي التي عفا عليها الزمن بشأن بعض المهن المسموح بها وساعات العمل والتنقل، مع تعزيز إمكانيات العمل المرن. ولا يقل التصميم المناسب للسياسات أهمية عن توجيهها نحو المسار السليم؛ إذ إن السياسات التي تُحْمَل الشركات أعباء رعاية الأطفال دون تقديم دعم تعويضي، على سبيل المثال، قد تؤدي دون قصد إلى تقليص فرص توظيف النساء، وتؤدي إلى مزيد من التمييز المهني بين الرجال والنساء.

يظل توسيع نطاق النقل الآمن وخدمات رعاية الأطفال ميسورة التكلفة غاية في الأهمية، وفي السياقات التي تثنى فيها الأعراف والتقاليد الاجتماعية عن استخدام خدمات رعاية الأطفال الرسمية، قد تُسهم الإصلاحات القانونية في زيادة معدل تقبل هذه الخدمات، مما يُسهل دخول النساء إلى سوق العمل. كما يمكن للاستثمارات التي تعزز السلامة والموثوقية وتوسع نطاق خدمات النقل العام أن تسهم في توسيع نطاق فرص العمل المتاحة للنساء وزيادة معدلات استبقائهن في الوظائف. ويمكن للبنية التحتية التي تدعم السلامة والأمان، مثل تحسين إنارة الشوارع، أن تسهم في تدعيم هذه المكاسب. كما يمكن أن يؤدي تحسين المنافسة في السوق، من خلال تحقيق تكافؤ الفرص بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة، إلى تعزيز الضغوط التنافسية وبالتالي رفع تكلفة التوظيف التمييزي. أما تشجيع النساء على تولي المناصب الإدارية وريادة الأعمال فيمكن أن يخلق تأثيرات غير مباشرة كبيرة، حيث تُظهر الشركات التي تقودها النساء ميلاً أكبر لتوظيف النساء وإعادة تشكيل ثقافة مكان العمل.

والخلاصة واضحة وبسيطة، وهي أنه لم يعد بوسع المنطقة تحمل كلفة الإبقاء على نصف مواهبها معطلة دون استغلال، خاصةً وأن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل تشكّل عنصراً محورياً لتحقيق النمو وتعزيز الصمود في مواجهة التحولات الديموغرافية التي تلوح في الأفق. وتؤكد الشواهد بوضوح أن أكبر المكاسب تتحقق من خلال إصلاحات شاملة ومتكاملة تعزز فرص العمل في القطاع الخاص، وتزيل الاختلالات القانونية والمعيارية (المرتبطة بالأعراف والتقاليد)، وتحد من الحواجز المتعلقة بكل من التنقل ومسؤوليات وأعباء رعاية الأطفال. خلاصة القول إن تكاليف التقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة تزايدت، في حين أن عوائد التحرك الجريء والمنسق هائلة.

آفاق الاقتصاد الكلي

النتائج الرئيسية

- تم تعديل التنبؤات بشأن الاقتصاد العالمي بالزيادة منذ أبريل/نيسان، مع تراجع حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات، وإن ظلت أعلى مقارنة بشهر يناير/كانون الثاني.
- تشير الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى تحسن ملحوظ في الأشهر الأخيرة، حيث يُتوقع أن يبلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي للمنطقة 2.8% في عام 2025 و3.3% في عام 2026.
- من المتوقع أن يُحقق النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي مكاسب ملموسة من تسريع الإلغاء التدريجي للتخفيضات الطوعية في إنتاج النفط، إلى جانب النمو المتزايد في القطاع غير النفطي. وقد شهدت البلدان المستوردة للنفط تحسناً في الآفاق المستقبلية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك الخاص وزيادة الاستثمارات الخاصة، إلى جانب انتعاش قطاعي الزراعة والسياحة. في المقابل، يُتوقع أن تشهد البلدان النامية المصدرة للنفط تباطؤاً ملحوظاً، متأثرةً باضطرابات الصراعات والتعديلات بالخفض في إنتاج النفط.
- تشير التقديرات إلى أن حالة عدم اليقين المحيطة بالسياسات التجارية لن تؤثر إلا تأثيراً طفيفاً على الصادرات والنمو في المنطقة، مع وجود بعض التفاوتات بين البلدان، في ظل أنماط الصادرات الراهنة في المنطقة. ومن المرجح أن تؤدي التغيرات في أسعار النفط إلى تأثيرات أكبر على النمو، خصوصاً بين البلدان المصدرة للنفط.
- تشير تقديرات الفقر الجديدة إلى ارتفاع معدلات الفقر في الاقتصادات النامية التي تتوفر عنها بيانات بين عامي 2018 و2023 من 7.4% إلى 8.4% عند خط الفقر الدولي البالغ 3.0 دولارات يومياً وفقاً لأساس تعادل القوة الشرائية لعام 2021، بينما ظلت ثابتة تقريباً عند حوالي 14.6% عند خط الشريحة الدنيا للبلدان متوسطة الدخل البالغ 4.2 دولارات يومياً وفقاً للأساس نفسه. وهذا يتناقض بشكل واضح مع الاتجاهات العالمية السائدة.
- لا يزال الصراع مصدراً لمعاناة هائلة في المنطقة، لا سيما في غزة مؤخراً، ويمثل عائقاً كبيراً أمام النشاط الاقتصادي. وتمتد تداعياته السلبية حتى إلى البلدان غير المتأثرة مباشرة بالصراعات بسبب تعطيل حركة التجارة ونزوح السكان.

السياق الاقتصادي العالمي

تشير أحدث إصدارات تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية إلى توقع تراجع النمو العالمي في 2025 إلى 2.3%، مقارنة بما بلغ 2.8% في 2024. وإذا استمرت هذه الحالة، فسيكون ذلك بمثابة تسجيل لأبطأ معدل نمو منذ عام 2008، مع استثناء حالة الركود العالمي (البنك الدولي، 2025أ).

غير أنه في الأشهر القليلة الماضية، شهدت التنبؤات لعام 2025 تحسناً ملحوظاً. فبعد أن تراجعت التنبؤات بين أبريل/نيسان ويونيو/حزيران، عُدلت بالزيادة في أوائل سبتمبر/أيلول (الشكل 1-1)، مع تحسّن ملحوظ في الاقتصادات الكبرى.

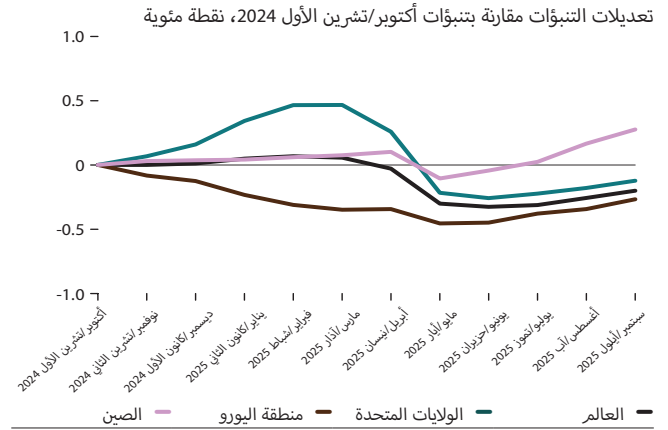
وتتنوع الأسباب وراء هذه التحسينات لتشمل النشاط التجاري الذي تجاوز التوقعات في الربع الأول من عام 2025 (مع توقع ارتفاع التعريفات الجمركية في المستقبل)، والزيادات الفعلية للتعريفات الجمركية التي جاءت أقل من المتوقع، واستمرار تيسير الأوضاع المالية العالمية، إلى جانب توسع حيز المالية العامة في بعض الاقتصادات الكبرى.

على الرغم من التحسن الذي تشهده آفاق النمو، لا تزال حالة عدم اليقين بشأن السياسات قائمة، وهي حالة يغلب أن تكون مدفوعة بالسياسة التجارية، وإن كان ذلك عند مستوى أدنى مقارنة بشهر أبريل/نيسان (الشكل 1-2).

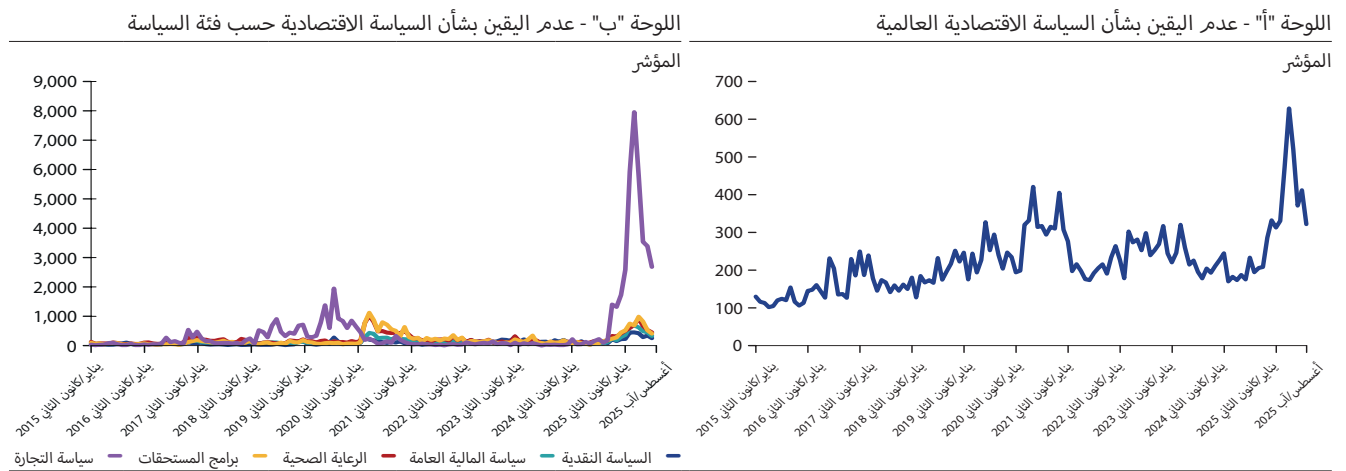
تعد أسواق النفط ركيزة أساسية للمنطقة وتتميز بعض اقتصاداتها بأنها من أبرز مصدري الهيدروكربونات، بينما يمثل النفط نسبة كبيرة من فاتورة الواردات بالنسبة لاقتصادات أخرى في المنطقة.

وحتى 22 سبتمبر/أيلول، كان من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر نفط برنت نحو 69 دولاراً للبرميل في عام 2025، ويمثل ذلك انخفاضاً كبيراً عن متوسط عام 2024 البالغ 80 دولاراً¹. وشهدت أسعار النفط في أبريل/نيسان 2025 انخفاضاً حاداً بفعل تراجع آفاق الطلب وسط تصاعد التوترات التجارية وإعلان أوبك+ إنهاء تخفيضات الإنتاج (البنك الدولي، 2025). وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف الذي شهدته أسعار النفط خلال يونيو/حزيران، فإنها تراجعت لاحقاً (الشكل 1-3، اللوحة أ). ومع ذلك، لا تزال المخاوف الإستراتيجية قائمة بشأن مضيق هرمز، الذي يُعد ممراً ملاحياً غاية في الأهمية بالنسبة لحركة النقل العالمية للنفط. وعلى الرغم من مرونة وصمود حركة الشحن عبر المضيق خلال أسابيع الصراع، فقد تراجعت بنحو 11% على أساس سنوي في يوليو/تموز، و5% في أغسطس/آب. (انظر أيضاً المناقشة الواردة أدناه في قسم "التداعيات الأوسع نطاقاً للصراعات على الاقتصاد الإقليمي"). وتشير العقود الآجلة للنفط إلى استقرار الأسعار عند مستوياتها الحالية تقريباً خلال العامين المقبلين، حيث يتم تداول العقود الآجلة لشهر ديسمبر/كانون الأول 2027 بسعر 65.5 دولاراً للبرميل. ويدعم هذا التراجع الطفيف في أسعار النفط على المدى المتوسط النمو القوي للإمدادات من مصادر أوبك+ وغير أوبك+، إلى جانب التباطؤ الواضح في نمو الطلب، الذي يُتوقع أن يظل أدنى بكثير من مستويات الفترة 2015-2019 (البنك الدولي، 2025). ومن المتوقع كذلك أن تستقر أسعار الغاز الطبيعي إلى حد كبير، على الرغم من توقع دخول إمدادات جديدة - لا سيما إلى السوق الأوروبية - على المدى المتوسط (الشكل 1-3، اللوحة ب).

الشكل 1-1 تعديلات لتنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 مقارنة بأكتوبر/تشرين الأول 2024



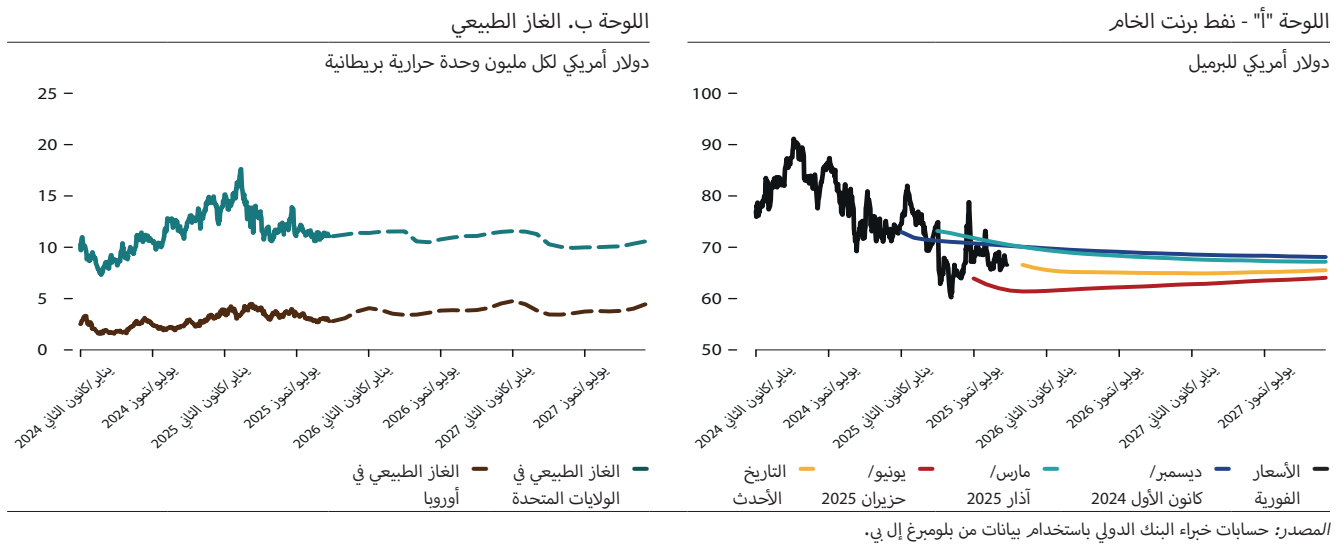
الشكل 2-1 مؤشرات عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية



ملاحظة: في اللوحة "أ"، مؤشر عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية العالمية هو المتوسط المرجح لإجمالي الناتج المحلي لمؤشرات عدم اليقين في السياسة الاقتصادية الوطنية في 21 بلداً: أستراليا، والبرازيل، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، والهند، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وهولندا، والاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، وإسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ويعكس كل مؤشر وطني لعدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية التواتر النسبي لمقالات الصحف في البلد المعني التي تتضمن ثلاثة مصطلحات تتعلق بالاقتصاد والسياسة وعدم اليقين. في اللوحة "ب"، تمثل مؤشرات عدم اليقين في السياسة الاقتصادية الفتوى مؤشراً معيارياً لحجم مقالات الصحف الأمريكية التي تناقش عدم اليقين في السياسة الاقتصادية. للمزيد من التفاصيل، انظر دراسة بيكر وآخرين (2016) و www.PolicyUncertainty.com.

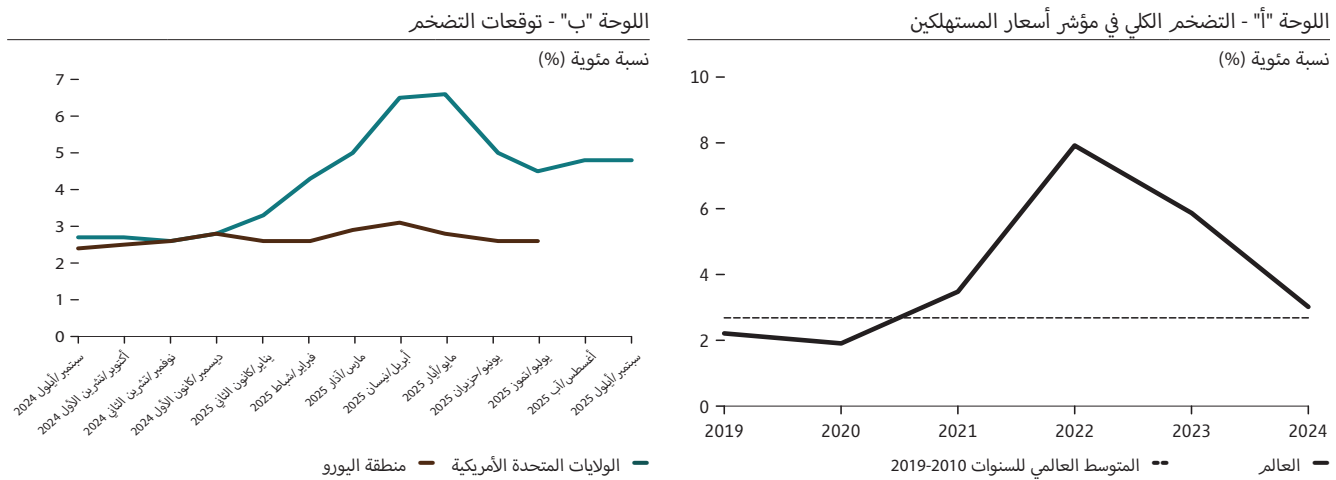
1 يُحسب المتوسط التقديري لسعر النفط في السنة التقويمية 2025 بأخذ متوسط الأسعار الفورية والعقود الآجلة.

الشكل 3-1 أسعار النفط والغاز



ملاحظة: في اللوحه "أ"، تشير الخطوط السوداء إلى السعر الفوري لنفط برنت الخام القياسي، بينما توضح الخطوط الملونة أسعار العقود الآجلة، على التوالي، بتاريخ: 1 ديسمبر/كانون الأول 2024، و 1 مارس/آذار 2025، و 1 يونيو/حزيران 2025، و 22 سبتمبر/أيلول 2025 (وهو التاريخ الأحدث). وبالنسبة للعقود الآجلة، فإن آخر رصد في ديسمبر/كانون الأول 2027. في اللوحه "ب": تشير الخطوط المتواصلة إلى السعر الفوري للغاز الطبيعي الأمريكي القياسي والغاز الطبيعي الأوروبي (صندوق نقل الملكية). وتظهر الخطوط المنقطه أحدث أسعار العقود الآجلة لكل سلعة (في 22 سبتمبر/أيلول 2025)، مع تواريخ انتهاء العقد على المحور الأفقي (اليساري).

الشكل 4-1 التضخم العالمي وتوقعات التضخم في أسعار المستهلكين

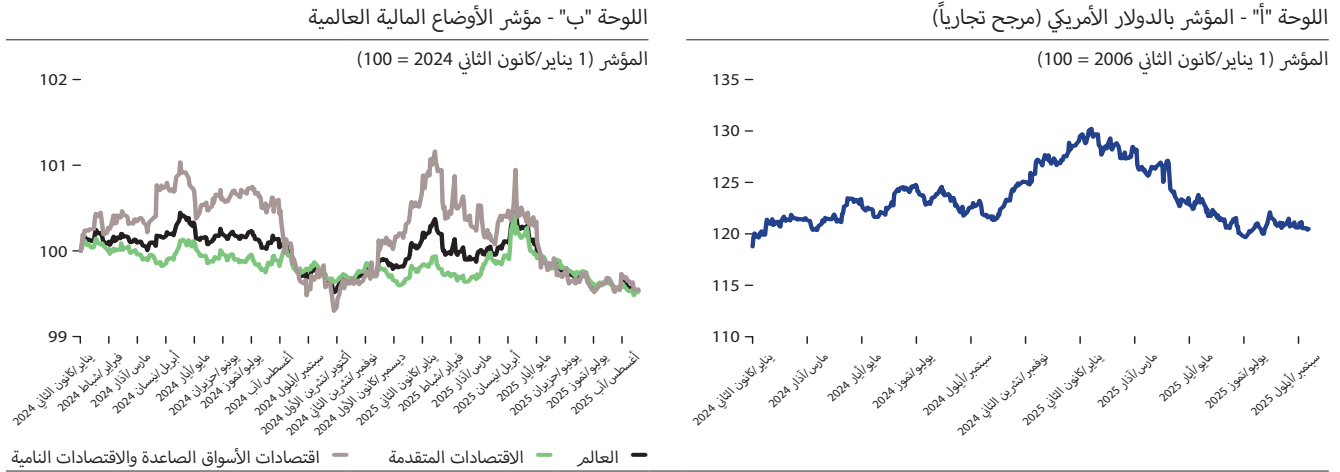


ملاحظة: تُظهر اللوحه "أ" معدلات التضخم العالمي بوصفها التغير السنوي بالنسبة المئوية في مؤشر أسعار المستهلكين، الذي يعكس التغيرات في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، كل سنة مثلاً. وتظهر الخطوط الوسيطة لـ 218 بلداً. بينما تظهر اللوحه "ب" القيمة الوسيطة لتوقعات المستهلكين بشأن معدلات التضخم خلال العام القادم.

أسهم الانخفاض المستمر في أسعار النفط في كبح جماح التضخم العالمي والتراجع عن الذروة التي بلغها في عام 2022 (الشكل 4-1، اللوحه أ). غير أن آفاق التضخم المستقبلية لا تزال يشوبها الغموض وعدم اليقين، وتتفاوت من اقتصاد إلى آخر. وقد يؤدي ارتفاع التعريفات الجمركية إلى زيادة أسعار الواردات والضغط التضخمي، في حين قد يسهم ضعف الطلب في دفع الاقتصاد نحو الانكماش. وفي حين بلغت توقعات التضخم في الولايات المتحدة ذروتها بعد أبريل/نيسان، فقد عادت إلى التراجع في أغسطس/آب. وهذا المسار المتقلب لتوقعات التضخم يعكس حالة عدم اليقين التي يواجهها المستهلكون (الشكل 4-1، اللوحه ب).

وقد شهدت الأوضاع المالية العالمية تيسيرات على مدى عام 2025 (الشكل 5-1). وواصل الدولار الأمريكي تراجعته، مما عزز استئناف تدفقات رأس المال وفتح المجال أمام الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لتوسيع خياراتها على صعيد السياسة النقدية. ومن المتوقع أن يسهم ضعف الدولار في تعزيز القدرة التنافسية الخارجية للبلدان التي تربط عملاتها بالدولار، بالإضافة إلى تخفيف أعباء المالية العامة عن البلدان التي لا تربط عملتها بالدولار، لكنها تواجه نسبة مرتفعة من الديون بالعملات الأجنبية.

الشكل 5-1 الأوضاع المالية العالمية



آخر المستجدات والتطورات على صعيد الاقتصاد الكلي والآفاق المستقبلية للمنطقة

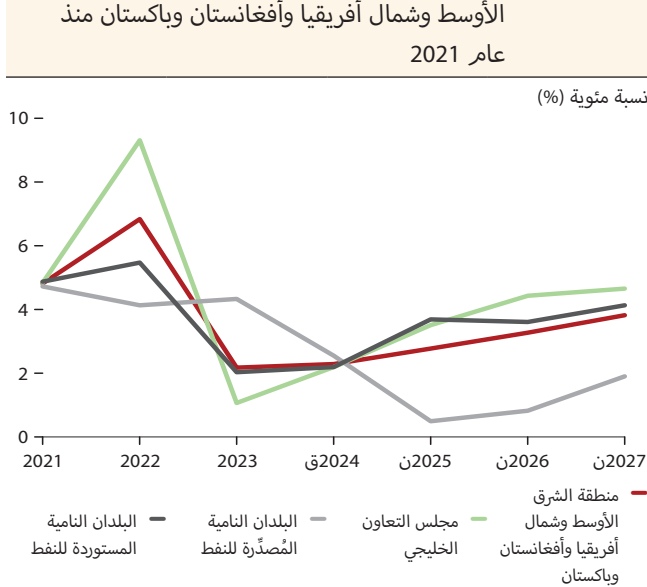
تحسن الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن تحقق المنطقة نمواً بنسبة 2.8% في عام 2025، ارتفاعاً من 2.3% في عام 2024. وقد شهدت تنبؤات النمو للمنطقة ارتفاعاً طفيفاً منذ أبريل/نيسان، متماشية مع التنبؤات للاقتصاد العالمي، إلا أنها لا تزال دون المستويات المتوقعة في أكتوبر/تشرين الأول 2024 (الشكل 6-1، والجداول 1-1).

أسهمت تعديلات تنبؤات النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي في تعزيز إجمالي المنطقة، إذ تشكل هذه البلدان أكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. وتُشير توقعات النمو لمنطقة بلدان مجلس التعاون الخليجي لعام 2025 إلى تحقيق معدل 3.5%، بزيادة قدرها 0.3 نقطة مئوية مقارنة بشهر أبريل/نيسان. وعلى الرغم أن النمو المتوقع لعام 2025 يقل قليلاً عن التوقعات البالغة 4.2% التي أُعلنت في أكتوبر/تشرين الأول 2024، فإنه يمثل ارتفاعاً كبيراً مقارنة بمعدل 2.2% المسجل في عام 2024، مما يعكس نمواً قوياً في القطاع غير النفطي وزيادة في إنتاج النفط، مع تسريع أوبك+ لوتيرة إلغاء تخفيضاتها مقارنة بالخطط السابقة (الشكل 7-1)، من المتوقع تتسارع وتيرة النمو في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2025.

في المملكة العربية السعودية، شهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نمواً بنسبة 3.9% خلال النصف الأول من عام 2025، ويتوقع أن يصل النمو إلى 3.2% خلال العام بأكمله. ويمثل هذا قفزة كبيرة مقارنة بمعدل النمو البالغ 2.0% في عام 2024، مدفوعة بزيادة إنتاج النفط والازدهار الملحوظ في القطاع غير النفطي، ولا سيما قطاع الخدمات. ومن المتوقع أن يتسارع النمو بشكل أكبر في عامي 2026 و2027.

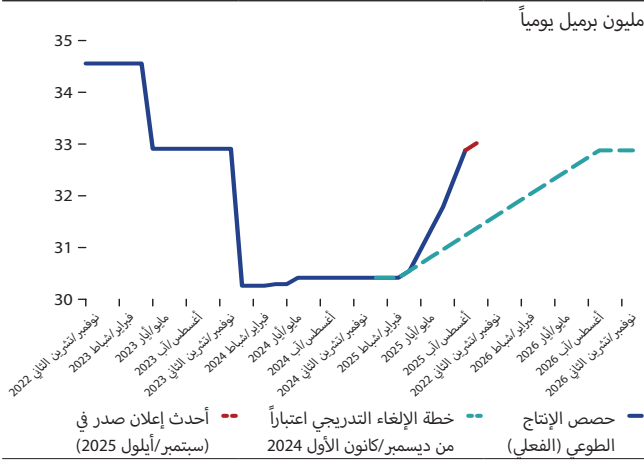
الشكل 6-1 نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان منذ عام 2021



المصدر: آفاق الاقتصاد الكلي والفرق، أكتوبر/تشرين الأول 2025.

ملاحظة: السنوات المصنفة بالحرف "ق" هي تقديرات، وتلك التي بالحرف "ن" هي تنبؤات. ويضم مجلس التعاون الخليجي كلاً من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وسلطنة عُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية. وتشمل البلدان النامية المُصدرة للنפט كل من الجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وليبيا. بينما تشمل البلدان النامية المستوردة للنפט كلاً من جيبوتي وجمهورية مصر العربية، والأردن، والمغرب، وباكستان، والضفة الغربية وقطاع غزة، وتونس. والبيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية وباكستان هي للسنوات المالية التي تبدأ في 1 يوليو/تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران. أما البيانات الخاصة بجمهورية إيران الإسلامية فهي للسنوات المالية التي تبدأ في 22/21 مارس/آذار وتنتهي في 21/20 مارس/آذار. وقد تم استبعاد كل من أفغانستان وبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية من المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان بسبب القيم غير المؤكدة. وتستند توقعات وتنبؤات الاقتصاد الكلي للشرق الأوسط وتنبؤات الاقتصاد الكلي لباكستان إلى تقديرات البنك الدولي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة. وبالنسبة للسنوات ما بين 2024 و2026، تتطابق معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعراق بأسعار السوق الثابتة مع الأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج. وتستند توقعات وتنبؤات الاقتصاد الكلي لباكستان إلى تقديرات البنك الدولي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج. أما بالنسبة للسنة المالية 2026، تتطابق معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الخاصة بباكستان بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج مع المعدلات المحددة بأسعار السوق الثابتة. وتُحسب المتوسطات المرجحة الإقليمية ودون الإقليمية لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي باستخدام قيم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في السنة السابقة كأوزان ترجيحية. وقد تم تحديث التنبؤات في 26 سبتمبر/أيلول 2025.

الشكل 7-1 حصص الإنتاج الطوعي في بلدان مختارة في منظمة "أوبك+"



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي مستندة إلى الإعلانات الصادرة عن منظمة "أوبك".

ملحظة: تشمل حصص الإنتاج 8 بلدان في منظمة "أوبك" كانت قد أعلنت عن تعديلات طوعية إضافية في الإنتاج في أبريل/نيسان 2023، وهي: الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والعراق، والكويت، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، إلى جانب كازاخستان والاتحاد الروسي. وينص الإعلان الأخير الصادر في 7 سبتمبر/أيلول 2025 على حصص الإنتاج المحددة لشهر واحد مقدماً.

العام ذاته. ويُتوقع أن يظل النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية في قطر قوياً، مدعوماً بازدهار السياحة والتأثيرات غير المباشرة لاستثمارات الغاز الطبيعي المسال.

وعلى النقيض من دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن تشهد البلدان النامية المصدرة للنفط - الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق وليبيا - تباطؤاً كبيراً في النمو. فقد تراجعت تنبؤات النمو لعام 2025 لهذه المجموعة من البلدان لتصل إلى 0.5% فقط، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 0.3 نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات أبريل/نيسان، وتراجعاً حاداً بواقع 3.2 نقاط مئوية عن تنبؤات أكتوبر/تشرين الأول 2024، مع تراجع واضح عن معدل النمو البالغ 2.5% المسجل في عام 2024.

كانت جمهورية إيران الإسلامية، التي تمثل أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي للبلدان النامية المصدرة للنفط، المحرك الرئيسي لهذا التراجع. وتشير التوقعات إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.3% في المتوسط خلال السنتين الماليتين 2026/2025 و2027/2026، بعد أن سجل زيادة قدرها 3.7% في السنة المالية 2025/2024. ويعكس هذا الانكماش تراجعاً في الصادرات النفطية والنشاط غير النفطي، في ظل تشديد العقوبات، بما في ذلك إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة، والاضطرابات الناجمة عن الصراع الذي اندلع في يونيو/حزيران. كما يُتوقع أن يشهد الاقتصاد العراقي انكماشاً في عام 2025 بمعدل 0.9- %، وهو ما يقل بواقع 2.3 نقطة مئوية عن تنبؤات شهر أبريل/نيسان، و4.9 نقطة مئوية عن تنبؤات أكتوبر/تشرين الأول 2024. ويشكل التراجع الحاد في إجمالي الناتج المحلي المرتبط بالنفط، نتيجة التعديلات التعويضية لتجاوز الحصص السابقة التي حددتها أوبك+، العامل الأساسي وراء هذا الانكماش. غير أن التنبؤات تشير إلى أن تسريع وتيرة إلغاء تخفيضات الإنتاج التي قررتها أوبك+ يمكن أن يؤدي إلى رفع متوسط معدل النمو إلى 5.1% خلال الفترة 2026-2027.

تم تعديل تنبؤات النمو بالزيادة منذ أبريل/نيسان الماضي في الجزائر وليبيا. وتشير التنبؤات إلى أن الاقتصاد الجزائري سيسجل نمواً بنسبة 3.8% في عام 2025، مدعوماً بتسارع النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من العام بنسبة 4.5% على أساس سنوي (مقارنةً بالفترة ذاتها من العام السابق). وساهم النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية في التعويض عن الانكماش في إنتاج الهيدروكربونات، مدفوعاً بقوة الاستهلاك الأسري وتسارع وتيرة الاستثمار بنسبة تجاوزت 13.9% على أساس سنوي. ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه في عام 2026، قبل أن يشهد النمو تباطؤاً في عام 2027، مع ضبط أوضاع المالية العامة. وتُشير التنبؤات إلى أن ليبيا ستشهد نمواً بنسبة 13.3% في عام 2025 (مقارنةً بما بلغ 1.9% في عام 2024)، مع متوسط نمو يبلغ 3.7% خلال الفترة 2026-2027. وإذا استمرت البيئة الأمنية والسياسية مستقرة،

تشهد بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى انتعاشاً مماثلاً في صادرات الوقود الأحفوري، مقترناً بنشاط قوي في القطاع غير النفطي. وتشير التوقعات إلى أن الإمارات العربية المتحدة ستحقق نمواً بنسبة 4.8% في عام 2025، أي أسرع بواقع 0.9 نقطة مئوية مقارنةً بعام 2024، مع الحفاظ على نمو مستقر على المدى المتوسط، مستندةً إلى نشاط اقتصادي واسع النطاق، تصدره مساهمات بارزة من قطاعات الخدمات المالية والإنشاءات والنقل والعقارات. وفي الكويت، يُتوقع أن يشهد معدل النمو تأرجحاً بأكثر من 5 نقاط مئوية مع التراجع عن تخفيضات إنتاج النفط، ليزيد من 2.9%- في عام 2024 إلى 2.3% في عام 2025، ثم يستقر عند متوسط 2.7% خلال الفترة 2026-2027. وتشير التنبؤات إلى ارتفاع معدل النمو في عمان بمقدار 1.4 نقطة مئوية ليصل إلى 3.1% في عام 2025، ومن ثم إلى 4.0% بحلول عام 2027.

في غضون ذلك، من المتوقع أن تتسارع معدلات النمو في قطر والبحرين بمقدار 0.4 نقطة مئوية في عام 2025، مقارنة بمستويات عام 2024. ففي البحرين، تشير التوقعات إلى تراجع طفيف في وتيرة النمو على المدى المتوسط؛ بينما تشير التنبؤات إلى أن قطاع الهيدروكربونات في قطر سيشهد نمواً ملحوظاً بنسبة 15% بحلول عام 2027، مدفوعاً بتوسع قدره 50% في إنتاج الغاز الطبيعي المسال في حقل الشمال، مع بلوغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ذروته عند 6.8% في العام ذاته. ويُتوقع أن يظل النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية في الغاز الطبيعي المسال.

وعلى النقيض من دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن تشهد وليبيا - تباطؤاً كبيراً في النمو. فقد تراجعت تتبؤات النمو لعام 2025 لهذا 0.3 نقطة مئوية مقارنة بتتبؤات أبريل/نيسان، وتراجعت حاداً بواقع 3.2 نقاط النمو البالغ 2.5% المسجل في عام 2024.

كانت جمهورية إيران الإسلامية، التي تمثل أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي، التوقعات إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.3% في المتوسط خلال 3.7% في السنة المالية 2025/2024. ويعكس هذا الانكماش تراجعاً في الصادرات، وإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة، والاضطرابات الناجمة عن الصراع في غزة. وفي عام 2025 بمعدل 0.9-، وهو ما يقل بواقع 2.3 نقطة مئوية عن تنبؤات 2024. ويشكل التراجع الحاد في إجمالي الناتج المحلي المرتبط بالنفط، تهرباً من العامل الأساسي وراء هذا الانكماش. غير أن التنبؤات تشير إلى أن تسريع النمو بمعدل النمو إلى 5.1% خلال الفترة 2026-2027.

تم تعديل تنبؤات النمو بالزيادة منذ أبريل/نيسان الماضي في الج
بنسبة 3.8% في عام 2025، مدعوماً بتسارع النشاط الاقتصادي
(مقارنةً بالفترة ذاتها من العام السابق). وساهم النمو في القطاعات
مدفوعاً بقوة الاستهلاك الأسري وتسارع وتيرة الاستثمار بنسبة تجاوزت 9
قبل أن يشهد النمو تباطؤاً في عام 2027، مع ضبط أوضاع المالية
عام 2025 (مقارنة بما بلغ 1.9% في عام 2024)، مع متوسط نمو يبلغ 3.7

فمن المتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج النفط 1.3 مليون برميل يومياً في عام 2025، مما يعني انتعاشاً في نمو قطاع النفط بنسبة 17.4%. ومن المتوقع أن يحقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 6.8% مدفوعاً بزيادة الاستهلاك وتعافي الاستثمارات والصادرات.

بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط، وهي مجموعة تضم جيبوتي وجمهورية مصر العربية والأردن والمغرب وباكستان وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة، فقد زادت تنبؤات النمو بنحو 0.5 نقطة مئوية منذ أبريل/نيسان، مع تفاوت كبير بين هذه الاقتصادات.

فمن المتوقع أن يسجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في باكستان، بتكلفة عوامل الإنتاج، نمواً بنسبة 2.7% على أساس سنوي خلال السنة المالية 2025/2024، متقدماً بشكل طفيف على النمو المسجل البالغ 2.5% في السنة المالية 2024/2023. وفي السنة المالية 2026/2025، يُتوقع أن يستقر نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عند 2.6% تقريباً، حيث أُلقت الفيضانات الكارثية المستمرة بظلالها الثقيلة على التنبؤات. وتشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الإنتاج الزراعي في البنجاب بنسبة 10% على الأقل، مما يؤثر سلباً على المحاصيل الرئيسية مثل الأرز وقصب السكر والقطن والقمح والذرة. ومن المتوقع أن يتسارع النمو إلى 3.4% في السنة المالية 2027/2026 مدفوعاً بزيادة الإنتاج الزراعي، وانخفاض معدلات التضخم وأسعار الفائدة، واستعادة ثقة المستهلكين والشركات، وانتعاش الاستهلاك والاستثمار الخاص. وفي خطوة تطمح إلى تعزيز الصادرات ودفع عجلة النمو، تستعد باكستان، التي طالما اشتهرت بفرض تعريفات جمركية عالية بهيكل معقد، لجني فوائد خطة إصلاحية تمت الموافقة عليها مؤخراً تمتد لخمس سنوات (2025-2030)، وتهدف إلى خفض هذه التعريفات إلى النصف.

ارتفعت تنبؤات النمو الاقتصادي في مصر للسنة المالية 2025/2024 بمقدار 0.7 نقطة مئوية منذ أبريل/نيسان لتصل إلى 4.5%، متجاوزة بكثير معدل النمو البالغ 2.4% في السنة المالية 2024/2023. وسجل إجمالي الناتج المحلي زيادة تفوق التقديرات بنسبة 4.8% بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2025، وهو ما يعكس تأثير الأساس المنخفض، إلى جانب تجدد الدعم الخارجي وبدء جني ثمار إصلاحات الاقتصاد الكلي، التي شملت تحرير سعر الصرف، وتعزيز الانضباط المالي عبر وضع حدود قصوى للاستثمارات العامة، وترشيد الدعم. وقد استمرت اتجاهات النمو مع تعزيز الصادرات والاستهلاك الخاص، وانتعاش الاستثمارات الخاصة، خاصة مع انتقال المشاريع المدعومة من الإمارات العربية المتحدة من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ. واستناداً إلى هذا الزخم، يُتوقع أن يبلغ متوسط النمو 4.6% خلال السنوات المالية 2025/2024 وحتى 2027/2026.

يشكل المغرب نقطة مضيئة إضافية، مع تنبؤات بأن يرتفع معدل النمو في عام 2025 بمقدار 1.1 نقطة مئوية منذ أبريل/نيسان ليصل إلى 4.4%. وحقق الاقتصاد المغربي أداءً فاق التوقعات في مطلع عام 2025، حيث بدأ تعافي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النصف الثاني من عام 2024، وتسارعت وتيرته في الربع الأول من عام 2025، مدفوعاً بانتعاش قطاع الزراعة والسياحة والإنشاءات. وبرز الاستثمار كمحرك رئيسي للنمو، مدفوعاً بالموارد العامة وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تستعد البلاد لاستضافة حدثين رياضيين بارزين: كأس الأمم الأفريقية 2025 وكأس العالم 2030.

شهدت توقعات النمو ارتفاعاً ملحوظاً للبلدان النامية الأخرى المستوردة للنفط منذ أبريل/نيسان. ومن المتوقع أن تحقق تونس نمواً بنسبة 2.6% في عام 2025، ارتفاعاً من 1.6% في عام 2024، بفضل تعافي الإنتاج الزراعي، لا سيما زيت الزيتون والحبوب، إلى جانب انتعاش نشاط البناء والإنشاءات. غير أن النمو يُتوقع أن يتباطأ خلال الفترة 2027-2026 ليصل في المتوسط إلى 2.4%، وذلك في ظل بيئة تمويل مالية تتسم بالصعوبة. وبالمثل، من المتوقع أن يحقق إجمالي الناتج المحلي في الأردن نمواً بنسبة 2.6% في عام 2025، مدفوعاً بتوسع قوي في قطاع الصناعات التحويلية خلال الربع الأول من العام ذاته، مع تسجيل متوسط نمو قدره 2.7% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2025 و2027. ويُتوقع أن يظل معدل النمو في جيبوتي مستقراً عند نحو 6.0% في عام 2025، إذ يعوّض النشاط القوي في قطاعات الإنشاءات والاتصالات ومصائد الأسماك والسياحة تأثير الصدمة السلبية على الشحن العابر، الناجمة عن اضطرابات التجارة العالمية وتعطل النقل عبر مضيق باب المندب. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن يستقر معدل النمو عند نحو 6%، مدفوعاً بزخم مستمر بفعل الاستثمارات العامة في مشاريع البنية التحتية للنقل والطاقة.

تم تعديل تقديرات البنك الدولي بالزيادة لعام 2025 منذ أبريل/نيسان بشأن معدلات نمو اقتصادات المنطقة التي تعاني بشكل كبير من وطأة الصراعات (أفغانستان ولبنان وسوريا والصفة الغربية وقطاع غزة والجمهورية اليمنية). وللحصول على تحليل وافٍ للتنبؤات الأخيرة المتعلقة بالتنمية والنمو في هذه البلدان الخمسة، راجع قسم "التأثيرات المتعاقبة للصراعات في بعض الاقتصادات الهشة في المنطقة" أدناه.

الجدول 1-1 تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، نسبة مئوية

التغيرات منذ أكتوبر/تشرين الأول 2024		التغيرات منذ أبريل/نيسان 2025		تنبؤات أكتوبر/تشرين الأول 2025			
2026ن	2025ن	2026ن	2025ن	2027ن	2026ن	2025ن	2024ق
-0.7	-1.0	-0.4	0.2	3.8	3.3	2.8	2.3
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان							
-0.8	-1.1	-0.4	0.2	3.9	3.3	2.8	2.3
0.0	-0.7	-0.1	0.3	4.7	4.4	3.5	2.2
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجلس التعاون الخليجي							
-0.1	0.2	0.0	0.4	6.8	5.3	2.8	2.4
0.9	0.6	0.1	0.2	5.1	5.0	4.8	3.9
-0.5	-1.8	-0.2	0.4	4.4	4.3	3.2	2.0
-0.2	0.2	0.1	0.0	2.9	3.1	3.5	3.1
0.0	-0.2	0.1	0.1	2.7	2.8	2.3	-2.9
0.4	0.4	-0.1	0.1	4.0	3.6	3.1	1.7
قطر							
-3.0	-3.2	-1.6	-0.3	1.9	0.8	0.5	2.5
الإمارات العربية المتحدة							
-5.2	-4.6	-3.5	-0.2	0.3	-2.8	-1.7	3.7
0.3	0.0	0.5	0.6	3.3	3.5	3.8	3.7
1.0	-4.9	1.5	-2.3	3.6	6.7	-0.9	-1.5
-9.6	2.7	-2.8	1.0	3.9	3.5	13.3	1.9
0.0	0.5	0.1	0.5	4.1	3.6	3.7	2.2
0.1	1.0	0.2	0.7	4.8	4.3	4.5	2.4
0.3	0.4	0.9	0.7	2.2	2.5	2.6	1.6
0.1	0.0	0.2	0.2	2.8	2.7	2.6	2.5
0.9	0.6	0.9	1.1	4.0	4.2	4.4	3.8
1.2	0.7	0.9	0.8	6.0	6.1	6.0	6.0
-0.5	-0.1	-0.5	0.0	3.4	2.6	2.7	2.5
1.0	-1.6	1.1	5.5	11.6	5.1	3.9	-26.6
الكويت							
سلطنة عُمان							
البلدان النامية المُصدّرة للنفط							
جمهورية إيران الإسلامية							
الجزائر							
العراق							
ليبيا							
البلدان النامية المستوردة للنفط							
جمهورية مصر العربية							
تونس							
الأردن							
المغرب							
جيبوتي							
باكستان							
الضفة الغربية وقطاع غزة							
الاقتصادات غير المشمولة في المعدلات الإجمالية							
لبنان							
الجمهورية العربية السورية							
أفغانستان							
الجمهورية اليمنية							

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى البيانات الواردة من تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفرق الصادر عن البنك الدولي، أكتوبر/تشرين الأول 2025، وأبريل/نيسان 2025 وأكتوبر/تشرين الأول 2024.

ملاحظة: السنوات المصنفة بالحرف "ق" هي تقديرات، وتلك التي بالحرف "ن" هي تنبؤات، و"غ/م" تعني غير متاح. يُجرى ترتيب تنازلي للبلدان في كل فئة على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (بالأسعار الثابتة لتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021). ويتم تقريب القيم إلى رقم واحد. والبيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية وباكستان هي للسنوات المالية التي تبدأ في 1 يوليو/تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران، أما البيانات الخاصة بأفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية فهي للسنوات المالية التي تبدأ في 22/21 مارس/آذار وتنتهي في 21/20 مارس/آذار. وتم استبعاد كل من أفغانستان ولبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية من المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب القيم غير المؤكدة. وتستند توقعات الاقتصاد الكلي للعراق وباكستان إلى تقديرات البنك الدولي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة، ويتم حساب المتوسطات المرجحة الإقليمية (على مستوى المنطقة) ودون الإقليمية (على مستوى مجموعات من البلدان) لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي باستخدام قيم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للسنة السابقة كأوزان مرجحة. وقد تم تحديث التنبؤات في 26 سبتمبر/أيلول 2025.

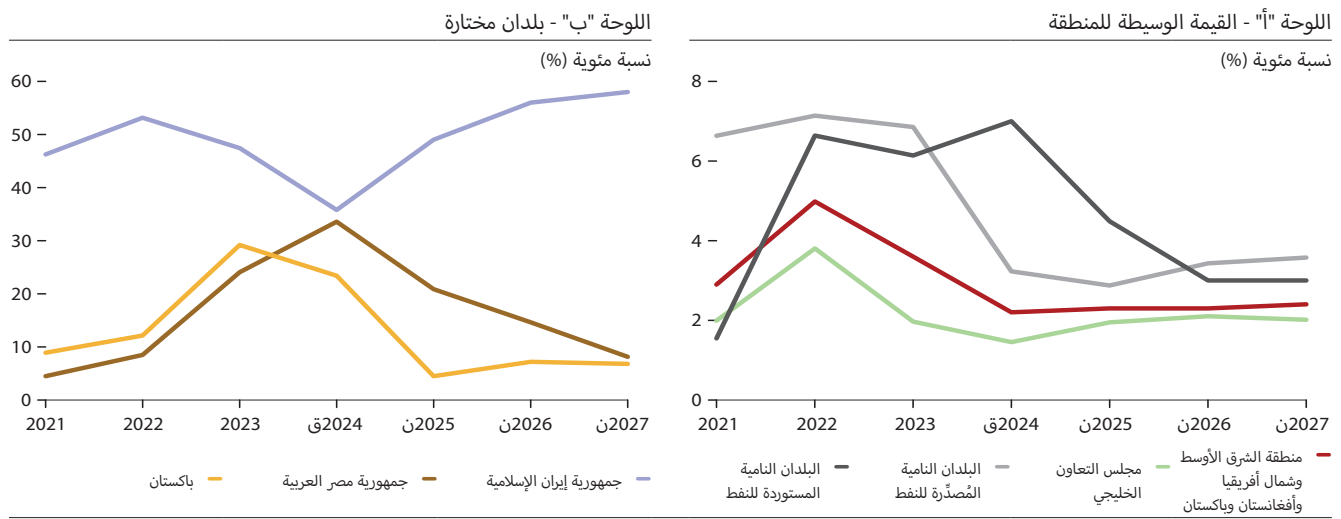
تراجع الاتجاهات التضخمية

يستمر احتواء التضخم في معظم بلدان المنطقة؛ وهو ما يتسق مع الاتجاهات العالمية. ومن المتوقع أن يظل معدل التضخم الوسيط في المنطقة مستقرًا عند نحو 2.3% خلال الفترة بين عامي 2025 و2026 (الشكل 8-1، اللوحة أ). ويدعم استقرار الأسعار الانخفاض المسجل في أسعار السلع الأولية على المستوى العالمي.

شهدت اقتصادات المنطقة تراجعاً في معدلات التضخم التي كانت مرتفعة بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك مصر، حيث استمر التضخم عند مستوى مرتفع بلغ 14.9% حتى يونيو/حزيران 2025. وتراجع معدل التضخم في باكستان إلى أقل من 10% خلال السنة المالية 2025/2024، مدفوعاً بتراجع وتيرة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة (الشكل 8-1، اللوحة ب). غير أن تعطل سلاسل الإمداد الغذائي، بفعل الفيضانات الكارثية المستمرة، يُتوقع أن يدفع معدلات التضخم إلى الارتفاع حتى عام 2027.

على الجانب الآخر، شهدت جمهورية إيران الإسلامية ارتفاعاً ملحوظاً في معدل التضخم خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة المالية 2026/2025 (أبريل/نيسان إلى أغسطس/آب 2025)، حيث أدى الصراع إلى تراجع قيمة العملة الوطنية وتجدد توقعات ارتفاع الأسعار. وتشير التنبؤات إلى تسارع هذا الاتجاه حتى عام 2027، مدفوعاً باستمرار التوقعات التضخمية واعتماد التمويل النقدي لسد عجز الموازنة.

الشكل 8-1 معدلات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان



المصدر: البنك الدولي، توقعات الاقتصاد الكلي والفقر، أكتوبر/تشرين الأول 2025.

ملاحظة: السنوات المصنفة بالحرف "ق" هي تقديرات، وتلك التي بالحرف "ن" هي تنبؤات. في اللوحة "أ"، تظهر القيمة الوسيطة لمعدلات البلدان ضمن كل مجموعة. ويضم مجلس التعاون الخليجي كلاً من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وسلطنة عُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية. وتشمل البلدان النامية المصدرة للنفط كل من الجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وليبيا. بينما تشمل البلدان النامية المستوردة للنفط كلاً من جيبوتي بجمهورية مصر العربية، والأردن، والمغرب، وباكستان، والضفة الغربية وقطاع غزة، وتونس. والبيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية وباكستان هي للسنوات المالية التي تبدأ في 1 يوليو/تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران. أما البيانات الخاصة بجمهورية إيران الإسلامية فهي للسنوات المالية التي تبدأ في 22/21 مارس/آذار وتنتهي في 21/20 مارس/آذار. وقد تم استبعاد كل من أفغانستان ولبان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية بسبب القيم غير المؤكدة. وقد تم تحديث التنبؤات في 26 سبتمبر/أيلول 2025.

أثر التقلبات وعدم اليقين

تظل توقعات النمو وتوقعات الاقتصاد الكلي الأخرى في المنطقة عرضة لمستوى عالٍ من عدم اليقين، بفعل عوامل متعددة تشمل سياسة التجارة العالمية، وتباطؤ النمو في الاقتصادات الكبرى، إلى جانب تقلبات أسعار النفط. ويتناول هذا القسم تأثير تصاعد حالة عدم اليقين في كل من هذه المجالات الثلاثة على بلدان المنطقة.

الآثار المحتملة لزيادة التعريفات الجمركية

في مطلع أبريل/نيسان 2025، أدت التحولات في السياسة التجارية للولايات المتحدة إلى زيادة التعريفات الجمركية الخاصة بكل بلد وبمنتجات محددة. وعلى الرغم من أن بيئة السياسات التجارية لم تستقر استقراراً كاملاً بعد، فمن المفيد تسليط الضوء على تأثير هذه التعريفات الجديدة على أنماط التجارة في المنطقة. ويُعتبر النموذج متعدد القطاعات لمشروع تحليل التجارة العالمية (GTAP) أداة تحليلية تُستخدم على نطاق واسع لإجراء هذا النوع من الدراسات التحليلية. وحيث إن النموذج يهدف إلى رصد الأثر على المدى المتوسط (أي في غضون ثلاث إلى خمس سنوات)، فإنه يتيح التعامل مع تغير السياسة التجارية باعتباره حدثاً خارجياً، أي يحدث لأسباب خارجية.

يجري وضع سيناريوهين متميزين لتحليل استجابة أنماط التجارة الثنائية ومعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي وعدد من المتغيرات الأخرى للتغيرات في السياسات التجارية. ويفترض السيناريو 1 تطبيق التعريفات الجمركية الخاصة بكل بلد ومنتج اعتباراً من 7 أغسطس/آب 2025. وفي ظل هذا السيناريو، يُتوقع أن يكون تأثير صدمة التعريفات الجمركية على الصادرات العالمية لمعظم بلدان المنطقة متواضعاً، حيث إن هذه البلدان إما لا تصدر كميات كبيرة إلى الولايات المتحدة، أو أن صادراتها تقتصر على منتجات النفط والغاز المعفاة من الرسوم الجمركية. غير أن عدداً قليلاً من البلدان، مثل تونس

وباكستان، قد تشهد انخفاضاً في صادراتها العالمية بنسبة 0.5% و1.5% على الترتيب.² وفي سيناريو بديل يتم فيه تعليق التعريفات الجمركية الخاصة بكل بلد، مع الإبقاء على الرسوم المفروضة على منتجات محددة (مثل الصلب والألومنيوم والنحاس والسيارات وقطع غيار السيارات) كما هي (السيناريو الثاني)، فإن الآثار على صادرات المنطقة تظل طفيفة للغاية.

أثر التباطؤ الاقتصادي المحتمل في الاقتصادات الكبرى على آفاق النمو في المنطقة

من المتوقع أن تُلقي زيادة حالة عدم اليقين بشأن معدلات النمو في كبرى الاقتصادات العالمية - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين - جنباً إلى جنب مع التقلبات المستمرة في أسعار النفط، بظلال ثقيلة على توقعات النمو وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية في المنطقة. وبعد النموذج العالمي للاقتصاد الكلي والمالية العامة الخاص بمجموعة البنك الدولي أداة مثالية لإجراء هذا التحليل. والفارق الأساسي عن القسم السابق هو أن تغيّرات أسعار النفط ومعدلات نمو الاقتصادات الكبرى تُعدّ عوامل خارجية، بمعنى أنها ناتجة عن تأثيرات خارجية مثل التدخلات على مستوى السياسات النقدية وسياسات المالية العامة في الاقتصادات الكبرى (التي تؤثر على معدلات نموها)، أو حالات عدم الاستقرار الجيوسياسي (التي تؤثر على أسعار النفط). وعلى النقيض من النتائج السابقة لمشروع تحليل التجارة العالمية (GTAP)، تمت نمذجة أسعار النفط ومعدلات نمو الاقتصادات الكبرى باعتبارها استجابات داخلية للتغيرات في سياسات التجارة.

تمت نمذجة حالة عدم اليقين بشأن معدلات النمو في الاقتصادات الكبرى بزيادة أو نقصان بمقدار نقطة مئوية واحدة عن توقعات النمو لهذه الاقتصادات، مقارنة بقيم خط الأساس. ولتبسيط العمليات الحسابية، تفترض هذه المحاكاة بدايةً ثبات أسعار النفط، مما يجعل النتائج أكثر صلة بالصادرات غير النفطية وبالبلدان التي تتجاوز صادراتها الصناعية 25% من إجمالي الناتج المحلي، مثل البحرين والأردن والمغرب وتونس والإمارات العربية المتحدة. ففي هذه البلدان، تُعدّ تأثيرات النمو الأقل من المتوقع في الاقتصادات الكبرى كبيرة (الشكل 10-1).

على سبيل المثال، تصدر تونس والمغرب أكثر من نصف صادراتهما من السلع المصنعة إلى الاتحاد الأوروبي، مما يجعل التقلبات في طلب الاقتصادات الأوروبية الكبرى ذات أثر بالغ عليهما. وفي المقابل، فإن الأثر أقل في الإمارات العربية المتحدة - التي على الرغم من أن لديها صادرات كبيرة من الصناعات التحويلية، فإن معدلات التبادل التجاري أقل مع الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وأكبر مع آسيا (باستثناء الصين).³

الشكل 9-1 التغيرات المقدّرة من خلال المحاكاة في الصادرات

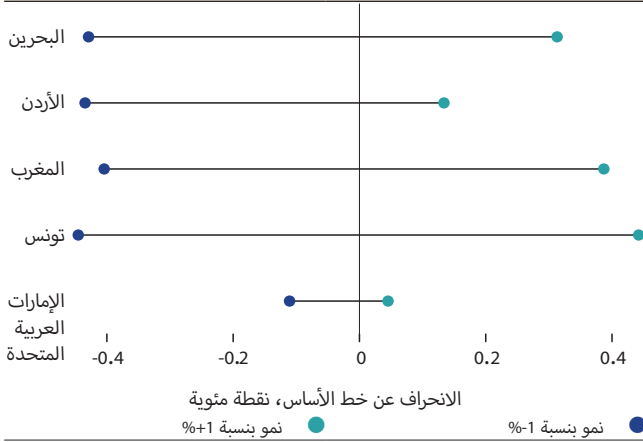
الحقيقية لمجموعات البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في ظل سيناريوهات التعريفات الجمركية



المصدر: حسابات البنك الدولي استناداً إلى تقديرات نموذج التجارة وقاعدة المعلومات بمشروع تحليل التجارة العالمية (GTAP).

الشكل 10-1 التغيرات المقدّرة من خلال المحاكاة في تنبؤات النمو

لعام 2025 لبعض البلدان المختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في ظل سيناريوهات نمو الاقتصادات الكبرى



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناءً على محاكاة نموذج الاقتصاد الكلي والمالية العامة. ملاحظة: يوضح الشكل محاكاة نطاق تنبؤات النمو لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان التي تزيد صادراتها الصناعية عن 25% من إجمالي الناتج المحلي.

لديها صادرات كبيرة من الصناعات التحويلية، فإن معدلات التبادل التجاري أقل مع الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وأكبر مع آسيا (باستثناء الصين).³

2 يمكن أن تؤثر التغيرات في معدلات التعريفات الجمركية المفروضة على مصدري المنتجات التي تتنافس مع المنطقة على هذه التقديرات.

3 توجد قنوات متعددة لنقل الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في معدلات النمو في أي اقتصاد من الاقتصادات الكبرى (مثل الاتحاد الأوروبي) على بلد مُصدّر في المنطقة (مثل تونس). والأولى هي قناة مباشرة، فعندما يتراجع معدل النمو في الاتحاد الأوروبي، تنخفض الصادرات التونسية إلى هذه السوق بشكل ملحوظ، مع اختلاف حجم التراجع وفقاً لمدى أهمية الاتحاد الأوروبي كسوق رئيسية لتصدير المنتجات التونسية، والثانية هي قناة غير مباشرة، حيث ستؤدي التغيرات في معدلات النمو في الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تشكيل أنماط التجارة للبلدان الأخرى مع كل من الاتحاد الأوروبي، وتونس، ومرة أخرى، سيتحدد هذا الأثر بناءً على مدى أهمية هذه البلدان الأخرى كشركاء تجاريين لكل من الاتحاد الأوروبي وتونس، وأيضاً وفقاً لكيفية تأثير التغيرات السعرية على الطلب على الصادرات في مختلف الأسواق.

أثر تغيرات أسعار النفط^٩

تتأثر أسعار النفط بالاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد العالمي وكذلك بمجموعة من العوامل الخارجية.^٤ ونظراً لأهمية النفط الذي يمثل 56% من صادرات المنطقة، تتناول مجموعة منفصلة من نماذج المحاكاة تأثير الانحرافات عن افتراضات أسعار النفط عند خط الأساس.

تفيد النتائج بأن التآرجح بقيمة 20 دولاراً للبرميل حول افتراض خط الأساس لأسعار النفط قد يؤدي إلى تغيير معدل النمو في المنطقة لعام 2025 بنحو 0.5 نقطة مئوية. وتُعد توقعات النمو للاقتصادات المصدرة للنفط أكثر حساسية، بطبيعتها، لتقلبات أسعار النفط. على سبيل المثال، قد تتفاوت التغيرات في معدل النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان النامية المصدرة للنفط بين -0.70 نقطة مئوية و0.65 نقطة مئوية. وقد تكون الآثار أكثر قوة في بعض الاقتصادات المصدرة للنفط، مثل ليبيا والكويت، حيث تعتمد هذه الاقتصادات بشكل كبير على صادرات النفط. وتفترض هذه المحاكاة أن قرارات الإنفاق والاستثمار الحكومية تظل ثابتة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الاسمي. وإذا تُرجمت التغيرات في إيرادات النفط العامة للبلدان المصدرة للنفط إلى تغيرات مسايرة للتقلبات الدورية في الإنفاق الحكومي أو الاستثمار الحكومي، فإن الآثار على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد تكون أقوى.^٥ وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، فإن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى آثار متباينة: تحسين ميزانها التجاري، لكن مع تراجع تدفقات التحويلات المالية الواردة من البلدان المصدرة للنفط.

تفاوت التقدم في جهود الحد من الفقر

في يونيو/حزيران 2025، أصدر البنك الدولي تحديثاً لتقديراته الدولية للفقر استناداً إلى بيانات مسوح استقصائية جديدة للأسر.^٦ ويقدم هذا التحديث، وللمرة الأولى من بعد عام 2020، تقديرات جديدة لمعدلات الفقر في أكثر من نصف البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مصر (استناداً إلى بيانات من عام 2021)، وجمهورية إيران الإسلامية (2023)، والعراق (2023)، ولبنان (2022)، وسوريا (2022)، وتونس (2021)، والضفة الغربية وقطاع غزة (2023).^٧ كما ساهم تقرير أحدث المستجدات عن أوضاع الفقر في العالم في مراجعة خطوط الفقر استناداً إلى عوامل تعادل القوة الشرائية المأخوذة من دورة مشروع المقارنات الدولية الأخيرة لعام 2021.^٨ وتم تحديد الخطوط الجديدة للفقر عند 3 دولارات، و4.2 دولارات، و8.3 دولارات للفرد يومياً على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2021، وذلك لخط الفقر الدولي، ولخطوط الفقر في الشريحة الدنيا والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، بما يعكس التغيرات في تكاليف المعيشة وأنماط الاستهلاك المتطورة بين الفقراء.

استناداً إلى بيانات ما قبل جائحة كورونا، سلط تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2024 الضوء على ارتفاع مقلق في معدلات الفقر بين عامي 2013 و2019. بينما يظهر هذا التحديث في أكتوبر/تشرين الأول 2025 تفاوتاً واضحاً في التقدم المحرز عبر خطوط الفقر المختلفة. فقد ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 3.0 دولارات يومياً من 7.4% إلى 8.4% بين عامي 2018 و2023، بعدما سجلت انخفاضاً قياسياً بلغ 3.9% في عام 2010، في حين ظلت نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 4.2 دولارات يومياً في عام 2023 مستقرة تقريباً عند حوالي 14.6%. وفي المقابل، انخفضت مستويات الفقر عند خط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل البالغ 8.3 دولارات للفرد في اليوم بمقدار 0.5 نقطة مئوية، مما عكس الاتجاه التصاعدي الذي كان سائداً قبل الجائحة (الشكل 11-1).^٩

تُظهر اتجاهات الفقر في المنطقة عند أدنى المستويات تناقضاً صارخاً مع الاتجاهات العالمية. فقد شهد العالم انخفاضاً في معدل الفقر بواقع 0.7 نقطة مئوية وفق خط الفقر الدولي، و2.8 نقطة مئوية عند خط الفقر الخاص بالشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، وذلك بين عامي 2018 و2023. وتجاوز معدل الفقر في المنطقة عند خط الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل معدل الفقر العالمي خلال جائحة كورونا، ولا يزال أعلى بنسبة 1.7% في عام 2023، رغم الانخفاض الذي تحقق بعد عام 2020.

4 كيليان (2009) وكالدارا وآخرون (2019).

5 النتائج متاحة عند الطلب.

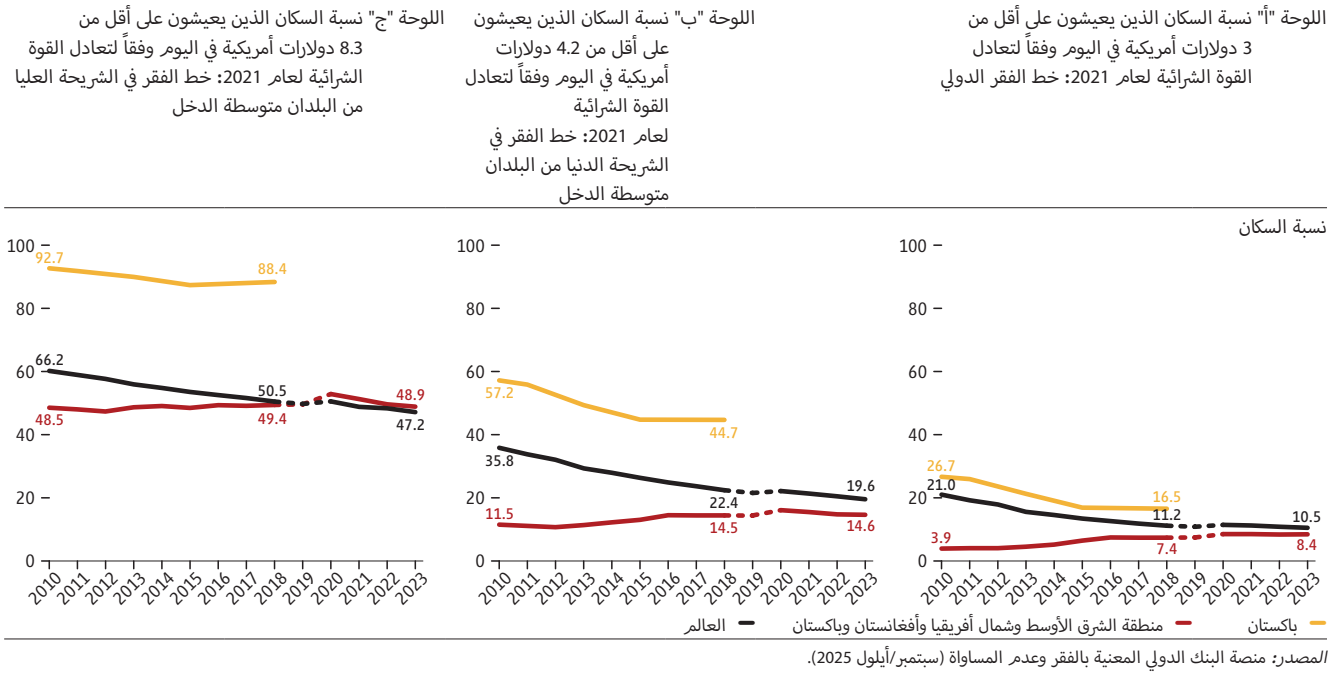
6 تختلف التقديرات الدولية للفقر عن أرقام الفقر الوطنية. وتُعدّ تقديرات الفقر الدولية، المنشورة على منصة البنك الدولي المعنية بالفقر وعدم المساواة، أداة لتسهيل المقارنة بين البلدان وعلى مدى الفترات الزمنية، من خلال الاستناد إلى خطوط فقر موحدة.

7 تظهر الاتجاهات الخاصة بباكستان بشكل منفصل لأن بيانات المسوح الاستقصائية غير متاحة بعد عام 2018.

8 تم تحديد خط الفقر الدولي استناداً إلى خطوط الفقر الوطنية لأشد البلدان فقراً منذ عام 1990. وفي التحديث الأخير، تم تحديده باعتباره القيمة الوسيطة لخط الفقر الوطني للبلدان منخفضة الدخل. وأدخل في عام 2018 خطا الفقر للشريحة الدنيا والشرائح العليا من البلدان متوسطة الدخل، ليكونا معيارين مرجعيين للمناطق والبلدان ذات مستويات التنمية المرتفعة. ويمثل هذان الخطان القيمة الوسيطة لخط الفقر الوطني للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، على الترتيب.

9 جميع خطوط الفقر معبراً عنها بالدولار الدولي على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2021.

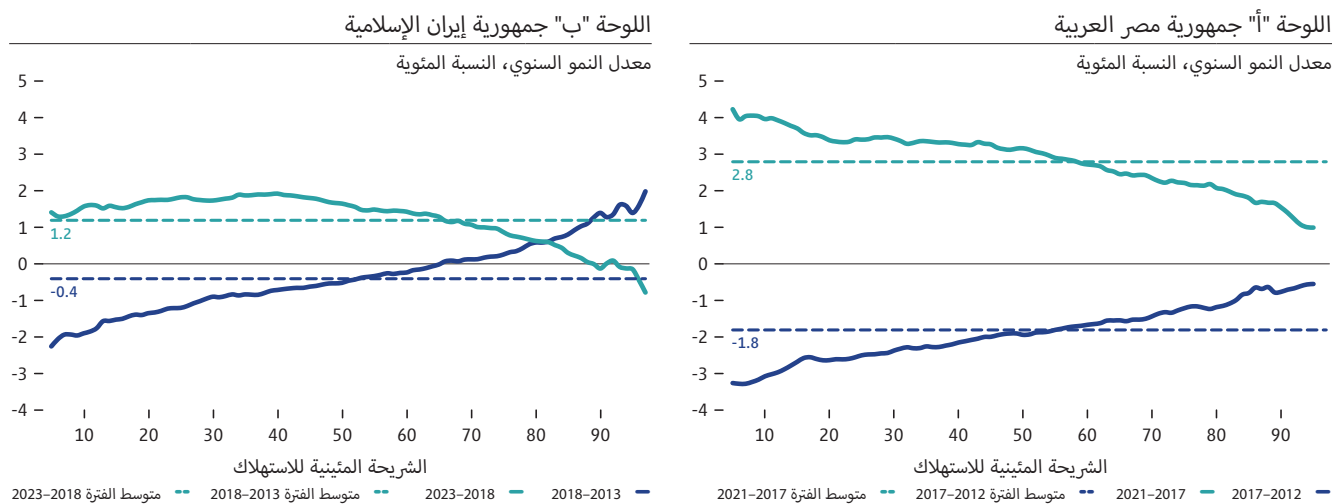
الشكل 11-1 تقديرات الفقر الدولي: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان والعالم



ملاحظة: تمثل الخطوط المنقطه السنوات التي انخفضت فيها تغطية البيانات إلى ما دون الحد المعمول به للإبلاغ. ولا تتوفر سنوياً تقديرات مسحية لأوضاع الفقر إلا في قلة من البلدان. ومن ثم، يتم استيفاء بيانات الفقر المتاحة أو استقرارها وتجميعها باستخدام الأوزان الترجيحية للسكان لتقدير الفقر على المستويين الإقليمي (خط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) والعالمي (الخط العالمي). ويرد وصف المنهجية في الموقع التالي: <https://datanalytics.worldbank.org/PIP-Methodology/linepeestimates.html>. وتضمن مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلاً من جيبوتي، والجزائر، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، والصفة الغربية وقطاع غزة، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والجمهورية اليمنية. ويُظهر الخط الخاص بباكستان تقديرات للأعوام 2010 و2011 و2013 و2015 و2018.

وتفاوتت مسارات الفقر. فقد شهد معدل الفقر في جمهورية إيران الإسلامية انخفاضاً ملحوظاً عقب جائحة كورونا، مما أدى إلى عكس مسار الزيادات التي سُجلت قبل الجائحة عبر جميع خطوط الفقر. أما في مصر، فقد عادت تقديرات الفقر في عام 2021 إلى مستويات عام 2012. واقترن ذلك بنمو في الاستهلاك بوجه عام، وكانت معدلات النمو الأكبر لدى الفئات الأشد فقراً (الشكل 12-1). وكانت هذه التحولات عبارة عن مسار معاكس لنمو الاستهلاك المسجل خلال الفترة 2013-2018، حيث شهد كلا البلدين تراجعاً في متوسط الاستهلاك ألقى بظلاله السلبية بشكل غير متناسب على الفئات الأشد فقراً. وشهدت تونس والعراق تحسناً ملحوظاً في خفض معدلات الفقر منذ عام 2010 بالنسبة لتونس، وعام 2012 بالنسبة للعراق.

الشكل 12-1 نمو الاستهلاك في الشرائح المئينية للاستهلاك



ملاحظة: البيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية مأخوذة من مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية للأعوام 2012 و2017 و2021. البيانات الخاصة بجمهورية إيران الإسلامية مأخوذة من مسح الدخل والإنفاق للأسر المعيشية للأعوام 2013 و2018 و2023. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع التالي: <https://pip.worldbank.org>.

تماشياً مع التوجهات العالمية، شهد معدل الفقر عند خط الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل في باكستان انخفاضاً ملحوظاً بواقع 9.4 نقاط مئوية بين عامي 2011 و2018، وهو العام الذي يمثل أحدث تقدير متاح (الشكل 1-11). لكن من المتوقع أن يؤدي مزيج من الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية منذ عام 2020 إلى وقف هذا الاتجاه للحد من الفقر (البنك الدولي، 2025ب). علاوة على ذلك، نظراً لمعدل الفقر المرتفع نسبياً وكثافة السكان، فإن باكستان بها نسبة كبيرة من الفقراء في المنطقة.

الجدول 2-1 معدلات الفقر في المنطقة: النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر									
البلد	السنة (تقريباً)			أقل من 3.0 دولار في اليوم			أقل من 4.2 دولار في اليوم		
	2013	2018	2023	2013	2018	2023	2013	2018	أقل من 8.3 دولار في اليوم
البلدان منخفضة الدخل	الجمهورية العربية السورية	0.0	16.5	5.8	39.3	32.0	87.9		
	الجمهورية اليمنية	33.3		57.7	88.0				
باكستان		21.2	16.5	49.3	44.7	90.0	88.4		
	الضفة الغربية وقطاع غزة	0.4	1.4	2.1	4.4	6.1	25.7	27.7	28.6
	جيبوتي	31.2	25.4		47.8	43.7	81.7	80.8	
	المغرب	3.7		11.6		49.0			
الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	الأردن	0.1		0.9		15.3			
	تونس	3.1	0.7	0.7	8.2	2.8	2.4	23.7	20.7
	جمهورية مصر العربية	1.2	3.1	1.4	6.9	13.7	7.1	66.8	58.5
	لبنان	0.1	5.9		0.3	16.0	5.5	50.7	
الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل	العراق	0.6	0.5		3.1	2.4	32.0	28.0	
	الجزائر	0.0			4.7		41.8		
	جمهورية إيران الإسلامية	1.9	3.2	2.5	6.9	9.3	7.5	42.1	36.1

المصدر: منصة البنك الدولي المعنية بالفقر وعدم المساواة (يونيو/حزيران 2025).

ملاحظة: يعرض الجدول تقديرات مستخلصة من المسوح الأقرب إلى الأعوام 2013 و2018 و2023 على الترتيب. والأعوام الدقيقة التي استُخدمت بياناتها في التقدير بالنسبة لمؤشر جيبوتي: 2013، 2017، والجزائر: 2011 (مجموعة بيانات)، وجمهورية مصر العربية: 2012 و2017 و2021، وإيران: 2013، 2018، 2023، والعراق: 2012، 2023، والأردن: 2010، ولبنان: 2011، 2022 (مسوح غير قابلة للمقارنة)، والمغرب: 2013، وباكستان: 2013، 2018، والضفة الغربية وقطاع غزة: 2011، 2016، 2023، والجمهورية العربية السورية: 2009، 2022 (مسوح غير قابلة للمقارنة)، وتونس: 2010، 2015، 2021 (الجمهورية اليمنية: 2014). يتم عرض خطوط الفقر بالدولار الدولي (وفقاً لتعديل القوة الشرائية لعام 2021).

في المقابل، شهدت بلدان المنطقة التي تعاني من وطأة الصراعات ارتفاعاً حاداً في معدلات الفقر، لا سيما في سوريا، حيث قفز معدل الفقر عند خط الشريحة الدنيا للبلدان متوسطة الدخل من 5.8% إلى 39.3% بين عامي 2009 و2022 (الجدول 2-1). وبالمثل، ارتفعت معدلات الفقر في لبنان، حيث عانت الأسر من تراجع كبير في قوتها الشرائية على مدى فترة شهدت أزمة اقتصادية طويلة الأمد (البنك الدولي، 2024).¹⁰

البيانات المتعلقة بالفقر في البلدان الأخرى المتأثرة بالصراعات في المنطقة متقدمة. فبالنسبة للجمهورية اليمنية، تعود أحدث تقديرات الفقر المتوفرة إلى عام 2014 نتيجة الصعوبات في جمع البيانات. ويشير تقييم حديث للفقر إلى أن الجمهورية اليمنية، بعد أكثر من عقد من الصراع، أصبحت واحدة من البلدان الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم، وربما واحدة من أفقر البلدان بشكل عام (البنك الدولي، 2024ب). وتستند تقديرات عام 2023 الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة إلى بيانات جمعت قبيل اندلاع الصراع الجاري في غزة، وبناءً على بيانات السنة الكاملة للضفة الغربية. وتشكل هذه البيانات خط أساس شاملاً لفترة ما قبل اندلاع الصراع. وعليه، لا تعكس هذه التقييمات الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي على مستوى غزة حالياً، والتأثير الاقتصادي الشديد الذي تعاني منه الضفة الغربية. وبالنسبة لأفغانستان، لا تتوفر تقديرات الفقر القابلة للمقارنة دولياً نظراً لغياب عوامل تحويل تعادل القوة الشرائية. ومع ذلك، تفيد التقديرات الأولية المستندة إلى تعادل القوة الشرائية على أساس تقديري بأن أفغانستان تمثل ما يتراوح بين 17.4% و24.8% من سكان المنطقة الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (انظر الإطار 2-1).

¹⁰ لم يستند تقدير الفقر وعدم المساواة لعام 2022 في سوريا ولبنان إلى مسح استقصائي أجرتها أجهزة الإحصاء الوطنية. وتم جمع البيانات لغرض محدد بهدف سد فجوة البيانات التي دامت عقداً من الزمن، مما أتاح تغطية جزئية، مع تقييد إمكانية المقارنة بالبيانات السابقة. وتستند تقديرات سوريا إلى برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية (راديلي وآخرون، 2024). وتستند تقديرات لبنان إلى مسح الأسر المعيشية لعام 2022 في لبنان، الذي شارك في تمويله البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واقتصر نطاق العينة النهائية على خمس محافظات فقط من أصل ثماني محافظات. لذلك، فإن البيانات لا تعطي تمثيلاً كاملاً، ولا يمكن مقارنتها بشكل مباشر بالتقديرات السابقة التي تعود إلى مسح ميزانية الأسرة لعام 2011/2012.

الإطار 1-1 التقدم المحرز والقيود التي تعوق توفر البيانات لتقدير أوضاع الفقر في المنطقة

يمثل تقرير البنك الدولي عن مستجدات أوضاع الفقر لعام 2025 خطوة مهمة نحو تحسين قياسات الفقر في المنطقة، بعد سنوات من قيود كبيرة على جمع البيانات في أعقاب جائحة كورونا. وقد تمكنت 13 بلداً من أصل 15 بلداً في المنطقة من جمع البيانات أو بدأت في جمعها، لتوثيق سنة ما بعد جائحة كورونا. ويتضمن تقرير أحدث المستجدات عن أوضاع الفقر لعام 2025 بيانات جديدة عن العراق ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من إحراز تقدم، فإن تقديرات الفقر لفترة ما بعد جائحة كورونا متوفرة فقط لسبعة بلدان على مستوى المنطقة. وتقوم جيبوتي وباكستان بجمع البيانات للمرة الأولى منذ عام 2018 تقريباً، في حين لا تزال البيانات الحديثة الخاصة بالجزائر والأردن والمغرب وليبيا غير متاحة للبنك الدولي. وتحسين مستوى إتاحة البيانات يحقق العديد من الفوائد، على سبيل المثال، تشمل تحسين توجيه الموارد، وتعزيز التخطيط، واعتماد سياسات تستند إلى الأدلة والشواهد، وهي عناصر حاسمة للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك (بلحاج وآخرون، 2022).

يلخص الجدول ب-1-1 مدى توافر مسوح ميزانية الأسرة وإمكانية الوصول إليها في بلدان المنطقة التي جرت خلال السنوات 2013، 2018، و2023 على وجه التقريب. ويشير الجدول إلى السنة التي جُمعت فيها بيانات المسح، ويوضح ما إذا كانت تلك البيانات مدرجة ضمن تقديرات البنك الدولي لمعدلات الفقر العالمية.

الجدول ب-1-1 توافر بيانات المسوح الاستقصائية للأسر المعيشية وإمكانية الحصول عليها لأغراض تقدير أوضاع الفقر				
البلد	2013	2018	2023	
الجزائر	2011 ^د		2022 ^د	الشريحة العليا
جمهورية إيران الإسلامية	2013	2018	2023	من البلدان
العراق	2012		2023	متوسطة
ليبيا			2021 ^د	الدخل
باكستان	2013	2018	2025 ^د	
جمهورية مصر العربية	2012	2017	2021 ^{ب، و}	
تونس	2010	2015	2021 ^د	الشريحة الدنيا
لبنان	2011		2022 ^أ	من البلدان
الضفة الغربية وقطاع غزة	2011	2016	2023	متوسطة
المغرب	2013		2022 ^د	الدخل
الأردن	2010	2017 ^د	2022 ^د	
جيبوتي	2013	2017	2025 ^د	
الجمهورية العربية السورية	2009 ^د		2022 ^أ	البلدان
الجمهورية اليمنية	2014			منخفضة
أفغانستان	2013 ^{هـ}	2019 ^{هـ}		الدخل

ملاحظة:

- لا يمكن مقارنة تقديرات أوضاع الفقر لعام 2023 بشكل مباشر مع التقديرات السابقة لعام 2013 على وجه التقريب.
- يوجد مسح استقصائي أحدث؛ لكن بياناته الجزئية غير متاحة، مثل مسح جمهورية مصر العربية لسنة 2024/2023.
- المسح في مرحلة العمل الميداني أو انتهى مؤخراً منه.
- بالرغم من جمع المسوح الاستقصائية، فإن البيانات لا تزال غير متاحة بوجه عام للجمهور.
- لم يشارك البلد المعني في برنامج المقارنات الدولية، ولا يتوفر سعر صرف لتعادل القوة الشرائية يُستخدم في حساب معدلات الفقر الدولية.
- يقتصر توافر البيانات الجزئية على متغيرات مختارة وعلى 50% من العينة فقط.
- البيانات موجودة، لكنها ليست متاحة للبنك الدولي. وعليه، يتعذر احتساب تقديرات الفقر الدولي.
- لا تتوفر للبنك الدولي سوى البيانات المجمعة. وتقدر معدلات الفقر باستخدام بيانات مجمعة.
- تقديرات الفقر غير متاحة إما لأن العمل الميداني لا يزال جارياً أو لأنه تم الانتهاء منه مؤخراً.

منطقة تشوبها ندوب الصراع والهشاشة

تعاين المنطقة من دوامات متكررة ومتشابهة من الهشاشة وعدم الاستقرار. وبحسب تعريف البنك الدولي للأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات، يعيش أكثر من 160 مليون شخص في اقتصادات تعاني من الصراعات على مستوى المنطقة، وهذا الرقم يمثل أكثر من 20% من إجمالي عدد السكان. ووجد تحليل مفصل باستخدام تقديرات عدد السكان وبيانات الصراعات على مستوى المناطق الجغرافية أنه في عام 2024 فقط، كان نحو 36 مليون شخص في المنطقة يعيشون على مقربة من أحداث الصراع التي أسفرت عن سقوط ما لا يقل عن 10 ضحايا.¹¹

أدت الصراعات في كل من سوريا، والجمهورية اليمنية، ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة، وأفغانستان إلى اندلاع أزمات إنسانية خائفة، وحالات نزوح جماعي، وانكماش اقتصادي حادة. وتعاني البلدان المجاورة من تداعيات الصراع السلبية غير المباشرة، التي تشمل اضطرابات اقتصادية، وتدفقات اللاجئين، وتساعد انعدام الأمن. وسيتم تناول هذه الموضوعات بالتفصيل في الأقسام التالية.

أزمة غذائية طارئة في قطاع غزة

تصاعد الوضع في غزة إلى أزمة اقتصادية وإنسانية حادة، إذ يعاني السكان من نقص حاد في الغذاء والمياه والإمدادات الطبية، ويواجه الملايين ظروفًا غاية في الصعوبة. فانهيار الخدمات الأساسية، إلى جانب القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، يلقي بظلاله السلبية على كل جانب من جوانب الحياة اليومية، مما يفرض ضغوطاً هائلة على الأسر والمجتمعات.

وصلت مؤشرات استهلاك الغذاء ومستويات التغذية في قطاع غزة إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق منذ اندلاع الصراع، ما يعكس أبعاداً متفاقمة للأزمة الإنسانية. ووفقاً للأمم المتحدة، تعاني أجزاء من غزة من ظروف المجاعة، حيث من المتوقع أن يعاني أكثر من 640 ألف شخص من انعدام الأمن الغذائي الكارثي في المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، ويعاني أكثر من 1.1 مليون شخص - أكثر من نصف السكان - من حالات الجوع الطارئة وفجوات كبيرة في استهلاك الغذاء (المرحلة 4) في نهاية سبتمبر/أيلول 2025.¹²

اختفى التنوع الغذائي في غزة تقريباً، حيث تكتفي معظم الأسر بوجبة واحدة يومياً قوامها الأغذية الأساسية ذات القيمة الغذائية المنخفضة. وتظهر أعمال الرصد والمتابعة التي أجراها برنامج الأغذية العالمي أنه في يوليو/تموز 2025، اختفت منتجات الألبان واللحوم والدواجن والبيض والفاكهة فعلياً من الأنظمة الغذائية في غزة، في حين انخفض استهلاك الخضروات من ستة أيام في الأسبوع قبل الصراع إلى نصف يوم فقط في الأسبوع.¹³

يعد الأطفال دون سن الخامسة، والنساء الحوامل أو المرضعات، من بين الفئات الأكثر تضرراً. وفي جميع أنحاء قطاع غزة، من المتوقع أن يعاني ما يقدر بنحو 132 ألف طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد حتى يونيو/حزيران 2026.¹⁴ ويواجه هؤلاء الأطفال، الذين يتضررون خلال فترة حرجة لنمو الدماغ، عواقب يحتمل أن يتعذر علاجها، بما في ذلك زيادة التعرض للعدوى والأمراض، وضعف النمو، وضعف الإدراك، والمشاكل السلوكية التي تهدد نموهم وقدرتهم على التعلم في المستقبل.¹⁵ إضافة إلى ذلك، يشكل سوء التغذية حلقة ذاتية التعزيز تمتد من الطفولة إلى البلوغ، وتنتقل تأثيراتها عبر الأجيال (البنك الدولي، 2021).

11 يستند هذا التحليل إلى بيانات من مشروع بيانات أحداث ومواقع الصراعات المسلحة (ACLED، <https://acleddata.com/>)، المستخرجة في 30 سبتمبر/أيلول 2025، ومن تقديرات السكان المعدلة من جانب الأمم المتحدة الواردة في تقرير WorldPop لعام 2020 (بوندارينكو وآخرون، 2020). ويُعرف التعرض لمخاطر الصراع بعدد الأفراد الذين يعيشون في نطاق شبكة جغرافية مساحتها 60 إلى 80 كيلومتراً مربعاً، حيث تقع حادثة تسفر عن 10 إصابات على الأقل مرتبطة بالصراع في عام 2024. وتشمل الأحداث التي جرى تحليلها الاحتجاجات غير السلمية، وأعمال الشغب، والانفجارات، وأعمال العنف ضد المدنيين، والمعارك. انظر سارفا وتاديو (2025).

12 الأمم المتحدة، (8 يوليو/تموز 2025) قطاع غزة: يحذر العاملون في المجال الإنساني من تفاقم ظروف المجاعة والهجمات على المدنيين. أخبار الأمم المتحدة. <https://news.un.org/en/> (story/2025/07/1165548)؛ ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي. (22 أغسطس/آب 2025). تأكيد وقوع المجاعة في غزة لأول مرة. بيان صحفي مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي. <https://www.un.org/unispal/document/joint-press-release-by-fao-unicef-who-and-wfp-22aug25/>؛ تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (2025).

13 برنامج الأغذية العالمي، (يوليو/تموز 2025). فلسطين - التقرير الشهري لمؤشرات السوق: غزة. برنامج الأغذية العالمي. <https://www.wfp.org/publications/wfp-palestine-monthly-market-dashboar-0>.

14 التصنيف المحلي المتكامل للأمن الغذائي، (22 أغسطس/آب 2025). قطاع غزة: تأكيد حدوث مجاعة في محافظة غزة، مع توقعات باتساع نطاقها. المبادرة العالمية للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Malnutrition_July_Sept2025_Special_Snapshot.pdf.

15 المجلس العلمي الوطني المعني بالطفل النامي، 2024؛ دي سانكتيس وآخرون، 2021؛ غاتي وآخرون، 2024.

وعلى هذا النحو، فإن التدهور السريع في الأشهر الأخيرة يؤكد الحاجة الملحة إلى زيادة المعونات الغذائية واستئناف المساعدات الإنسانية.¹⁶ تكبد قطاع الزراعة في غزة خسائر كارثية تسببت في انهيار شبه كامل، مما أضعف النشاط الاقتصادي وأثر بشدة على إمدادات الغذاء للسكان. وفي أغسطس/آب 2025، لم يتبق سوى أقل من 1.5% من الأراضي المحصولية متاحة دون تضرر. ومع توقف الإنتاج الغذائي المحلي تقريباً، يعتمد الأمن الغذائي للأسر المعيشية الآن اعتماداً شبه كلي على المعونات الإنسانية والواردات التجارية المتقطعة.¹⁷ وبعد مرور عامين على اندلاع الصراع، أصيب النظام الصحي في قطاع غزة بشلل حاد. وتشير التقديرات إلى أن نحو 50% من المستشفيات و60% من عيادات الرعاية الصحية الأولية في حالة عجز عن العمل (منظمة الصحة العالمية، 2025). وقد تفاقم القيود على تقديم الخدمات نتيجة لتفشي الأمراض المعدية - مثل شلل الأطفال - الناجمة عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمياه، بما في ذلك إغلاق خطوط الأنابيب وتدمير شبكات نقل مياه الصرف الصحي. ولا تزال الظروف الأمنية، والقيود المفروضة على الحركة والوصول إلى الخدمات، ونقص التمويل، تحد من استعادة الخدمات الأساسية، حيث تبلغ قيمة الاحتياجات التمويلية التي لا تزال قائمة للتعافي المبكر وتقديم الرعاية الصحية الأساسية حوالي 500 مليون دولار.¹⁸ كما تعرض نظام التعليم في قطاع غزة لأضرار واسعة النطاق. وتقيد تقديرات الأضرار أن معظم المنشآت التعليمية تعرضت للتلف أو الدمار الكامل، حيث تحتاج الأغلبية إلى إعادة إعمار شاملة أو ترميم واسع النطاق (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، 2025). ومنذ يوليو/تموز 2025، حُرِمَ أكثر من 80% من الأطفال في سن الدراسة في قطاع غزة، وعددهم 658 ألف طفل، من الوصول حتى إلى التعليم الشخصي المحدود في مراكز التعلم المؤقتة. ولم يتمكن سوى نحو 130 ألف طالب من إكمال ثلاثة أشهر على الأقل من التعليم المباشر (البنك الدولي، 2025ج). تشكل المساعدات الغذائية والنقدية شريان حياة لا غنى عنه، لكنها لا تزال محدودة النطاق للغاية. وفي يونيو/حزيران 2025، استأنف برنامج الأغذية العالمي توزيعاً محدوداً للمواد الغذائية، حيث وصل إلى نحو 5,500 أسرة، أي ما يقارب 25 ألف شخص، وذلك للمرة الأولى منذ إعادة فتح المعابر الحدودية في مايو/أيار (برنامج الأغذية العالمي، 2025).

التأثيرات المتعاقبة للصراعات في بعض الاقتصادات الهشة في المنطقة

الضفة الغربية وقطاع غزة

مع منتصف عام 2025، وصل النشاط الاقتصادي في غزة إلى حالة جمود شبه تام. وبعد تسجيل انكماش قياسي بنسبة 83% في عام 2024، واصل إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة التدهور، حيث انخفض بنسبة إضافية بلغت 12% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2025. حققت تجارة الجملة والتجزئة مكاسب متواضعة خلال وقف إطلاق النار بين يناير/كانون الأول ومارس/آذار 2025، غير أن استمرار الصراع والحصار شبه الكامل أدّى إلى تقليص الإنتاج بدرجة كبيرة، مما خفّض حصة غزة من إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة من 17% قبل النزاع إلى أقل من 3% حالياً.

أدت التداعيات الممتدة للصراع في غزة إلى إرباك الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، مما تسبب في ضغوط اقتصادية حادة وكبيرة على المالية العامة وسوق العمل والعمالة والأسواق المالية. ومنذ مايو/أيار 2025، تم تعليق إيرادات المقاصة، التي كانت تاريخياً المصدر الرئيسي لتمويل السلطة الفلسطينية، والتي كان يتم تحويلها على فترات غير منتظمة مع الاستقطاعات المسبقة.¹⁹ ونتيجة لذلك، لم يتلق معظم موظفي الخدمة المدنية سوى ما بين 50% و70% من رواتبهم منذ اندلاع الصراع. وفي الوقت نفسه، تعرضت سوق العمل لضربة كبيرة جراء الإلغاء واسع النطاق لتصاريج عمل الفلسطينيين في إسرائيل، مما أدى إلى تقليص إسهام حيوي في دخل الأسر والطلب الكلي في الضفة الغربية.

16 منظمة الصحة العالمية. (27 يوليو/تموز 2025). منظمة الصحة العالمية تُحذر: معدلات سوء التغذية في غزة بلغت مستويات مقلقة. منظمة الصحة العالمية. <https://www.who.int/news/item/27-07-2025-malnutrition-rates-reach-alarming-levels-in-gaza-who-warns>

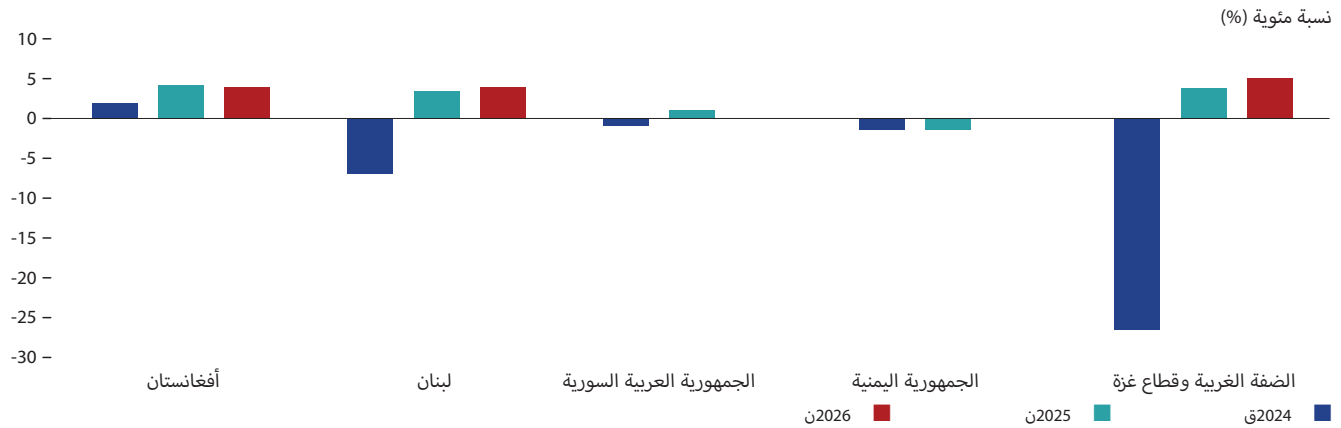
17 الفاو ومركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (يونوسات) (28 يوليو/تموز 2025)، "الأراضي المتاحة للزراعة في قطاع غزة حتى 28 يوليو/تموز 2025"، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. <https://openknowledge.fao.org/items/3a966c1f-c31b-4550-90bb-eca8efbe9c1f>

18 خدمة التبغ المالي بالأمم المتحدة، (2025). تصاعد الأعمال العدائية في الأرض الفلسطينية المحتلة: النداء العاجل لعام 2025. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. <https://fts.unocha.org/plans/1273/summary>

19 "تتكون" إيرادات المقاصة في معظمها من ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد التي يجب على حكومة إسرائيل تحصيلها وفقاً لبروتوكول باريس وتحويلها إلى السلطة الفلسطينية شهرياً بعد خصم رسم إداري نسبته 3%.

من المتوقع أن يحقق اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة نمواً بنسبة 3.9% في عام 2025، وذلك بعد انخفاض حاد في إجمالي الناتج المحلي بلغ نحو 27% في عام 2024. وفي الربع الأول من عام 2025، أظهر اقتصاد الضفة الغربية بوادر تحسن حيث سجل نمواً بنسبة 10% على أساس سنوي (مقارنة بذات الفترة في العام السابق). ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى انخفاض تأثير فترة الأساس، إلى جانب الانتعاش في الاستهلاك الخاص نتيجة زيادة متواضعة في أعداد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، حيث تصل الأجور إلى ما يقارب ضعف متوسط الأجور في الضفة الغربية.

الشكل 13-1 نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المختارة التي تعاني من الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان



المصدر: أكتوبر/تشرين الأول 2025، تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقير.

ملاحظة: السنوات المصنفة بالحرف "ق" هي تقديرات، وتلك التي بالحرف "ن" هي تنبؤات. البيانات الخاصة بأفغانستان هي للسنوات المالية التي تبدأ في 22/21 مارس/آذار وتنتهي في 21/20 مارس/آذار. وجرى تحديث التنبؤات في 26 سبتمبر/أيلول 2025.

أفغانستان

تسببت العودة الجماعية والنزوح الداخلي في أفغانستان إلى جانب تراجع المعونات والكوارث الطبيعية في تفاقم الضغوط الإنسانية والاقتصادية المتزايدة (الإطار 2-1). ومنذ سبتمبر/أيلول 2023، عاد أكثر من 4 ملايين أفغاني من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، من بينهم ما يقدر بنحو 1.5 إلى 2.1 مليون شخص خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2025 - بعضهم من خلال عمليات الترحيل.²⁰ وأحدثت هذه العودة المفاجئة ضغوطاً كبيرة على سوق العمل المحلية وقطاع الخدمات، مما زاد من التحديات والضغوط التي تواجهها. وفي هذا السياق، من المتوقع أن تسرع التحولات السياسية الأخيرة في باكستان، مثل قرار عدم تجديد بطاقات إثبات التسجيل الأفغانية، وتيرة عودة اللاجئين، وفقاً لما أشار إليه مكتب تسويق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (2025ب).

في السنة المالية 2026/2025، من المتوقع أن يرتفع عدد سكان أفغانستان بنسبة 8.6%، في حين أن النمو في إجمالي الناتج المحلي لن يتجاوز 4.3%، مدفوعاً بالاستهلاك الخاص والحكومي. وبالتالي، تشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سينخفض بنسبة 4.0%. ومن المتوقع أن يؤدي النمو السكاني المستمر وزيادة العمالة منخفضة المهارة إلى تقليص الزيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، مما يعقد جهود الحد من الفقر.

وفي تطور مأساوي آخر، شهد شرق أفغانستان في أواخر أغسطس/آب 2025 زلزالاً بلغت قوته 6 درجات على مقياس ريختر، مخلفاً خسائر فادحة في الأرواح، وإصابات واسعة النطاق، ودماراً شاملاً. وحذرت منظمات الاستجابة للطوارئ من أن المساعدات الغذائية تواجه حالياً قيوداً حادة بسبب النقص الكبير في التمويل، وهو ما قد يؤدي إلى توقفها بعد الأسابيع الأولى، مما يضع السكان المتضررين في مواجهة خطر متزايد من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وفي هذا السياق، تتزايد الاحتياجات الإنسانية بسرعة، في حين أن القدرات المحلية على تلبية هذه الطلبات لا تزال محدودة بشدة.²¹

20 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (1 أغسطس/آب 2025). الوضع في أفغانستان: تحديث #3 بشأن حالات الطوارئ: عودة الأفغان من إيران وباكستان. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. <https://data.unhcr.org/en/documents/details/117913>.

21 برنامج الأغذية العالمي، (1 سبتمبر/أيلول 2025). برنامج الأغذية العالمي يسبق الزمن لتقديم المساعدات الغذائية لمجتمعات أفغانستان المتضررة من الزلزال. برنامج الأغذية العالمي. <https://www.wfp.org/stories/wfp-rushes-food-assistance-afghanistans-quake-hit-communities>

الإطار 2-1 الصدمات المتداخلة وأوضاع الهشاشة في أفغانستان

تعود أحدث التقديرات الرسمية لمعدلات الفقر في أفغانستان، استناداً إلى خط الفقر الوطني، إلى الفترة 2019-2020. علاوة على ذلك، لا تزال التقديرات المُقارنة على المستوى الدولي غير متوفرة، لأن أفغانستان لم تشارك مطلقاً في برنامج المقارنات الدولية، وهو مبادرة عالمية تُعنى بإيجاد عوامل تحويل تعادل القوة الشرائية اللازمة لتحويل خطوط الفقر الدولية إلى العملة المحلية. ولمعالجة هذه الفجوة، يعيد البنك الدولي مراجعة تقديرات أوضاع الفقر في أفغانستان استناداً إلى عوامل تقديرية لتعادل القوة الشرائية. وتشير النتائج الأولية إلى أن ما بين 15.2 مليون و23.8 مليون أفغاني ربما يعيشون في فقر مدقع (أي عند خط الفقر الدولي البالغ 3.0 دولارات في اليوم أو دونه)، أي ما يعادل ما بين 17.4% و24.8% من السكان الذين يعانون من فقر مدقع في المنطقة.²² وتُبرز هذه النتائج حجم أزمة الفقر المدقع في أفغانستان، وأهميتها أيضاً لتحقيق أهداف الحد من الفقر على مستوى المنطقة.

لا يزال السكان الأفغان يعانون من مخاطر كبيرة بسبب الصدمات الاجتماعية والاقتصادية المتكررة، وهو ما تؤكد موجات العودة واسعة النطاق التي شهدتها البلاد مؤخراً من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. ويشكل إدماج العائدين مجدداً، في ظل تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي، عبئاً إضافياً على المهمة الشاقة المتمثلة في توفير فرص عمل كافية للشباب الأفغاني المتزايد بوتيرة سريعة.

تواجه أفغانستان أيضاً تحديات الكوارث الطبيعية، وكان من أبرزها الزلزال الذي ضرب شرق البلاد في 31 أغسطس/آب بقوة 6 درجات على مقياس ريختر، مسفراً عن أكثر من 2000 ضحية—ما جعله الزلزال الأشد فتكاً في أفغانستان منذ عام 1998. ووفقاً لتقييم البنك الدولي السريع للأضرار بعد وقوع الكوارث (GRADE)، تُقدر الخسائر المادية الناجمة عن الزلزال بنحو 183 مليون دولار، أي ما يعادل 1% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2024. والأضرار جسيمة، وخاصةً فيما يتعلق بالثروة الحيوانية ومخازن الأعلاف المرتبطة بها، حيث تُعد ممارسات البناء الضعيفة عاملاً رئيسياً وراء الأضرار التي لحقت بالمباني.

لبنان

لا يزال لبنان يعاني من قيود صارمة على صعيد المالية العامة والخدمات، في ظل أزمة اقتصادية ممتدة تطال مختلف جوانب الحياة. كما تستضيف أكثر من مليون لاجئ سوري، أي ما يعادل نحو خمس سكانها، وبالتالي فإن بها أكبر عدد من اللاجئين على أساس نصيب الفرد،²³ وذلك على الرغم من عودة ما يقدر بنحو 200 ألف لاجئ سوري إلى وطنهم في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2025.²⁴ إلى جانب ذلك، أدى الصراع الأخير في لبنان إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، حيث تشرد نحو 1.2 مليون شخص، مع تسجيل خسائر كبيرة في الأرواح. ولم يسفر وقف إطلاق النار الذي أبرم في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 عن عودة كاملة للأوضاع الأمنية إلى ما كانت عليه، حيث شهد جنوب البلاد ضربات جوية متقطعة. ونهاية عام 2024، قُدرت الأضرار التي لحقت بالأصول المادية بنحو 6.8 مليارات دولار، والخسائر الاقتصادية بنحو 7.2 مليارات دولار، مع احتياجات التعافي وإعادة الإعمار التي تصل إلى 11 مليار دولار (البنك الدولي، 2025د).

22 نظراً لعدم وجود عوامل رسمية لتعادل القوة الشرائية في أفغانستان، فإن عوامل تعادل القوة الشرائية المفترضة تُستخدم في التحليل. وعلى وجه الخصوص، يستند الحد الأدنى لنطاق التقديرات إلى نموذج انحدار معدل لمؤشر مستوى الأسعار (PLI) يعتمد على إدراج صافي المعونة الدولية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، بينما يركز الحد الأعلى للتقديرات على متوسط مؤشر مستوى الأسعار في البلدان منخفضة الدخل.

23 منظمة العمل الدولية، (دون تاريخ). لبنان: أعلى عدد من اللاجئين في العالم مقارنة بعدد السكان، منظمة العمل الدولية. <https://www.ilo.org/projects-and-partnerships/projects/partnership-improving-prospects-for-civily-displaced-persons-and-host/countries/lebanon>

24 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (11 سبتمبر/أيلول 2025)، عاد ما يقرب من 300 لاجئ سوري من لبنان طوعاً، بدعم من مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والسلطات اللبنانية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. <https://www.unhcr.org/lb/news/press-releases/nearly-300-syrian-refugees-voluntarily-return-lebanon-support-unhcr-iom-and>

على الرغم من هذه الضغوط الهائلة، سجل لبنان إنجازاً سياسياً كبيراً، وازدحاماً حاداً لحالة الجمود التي استمرت لعامين عبر انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة مطلع عام 2025. وأسهم التقدم في تنفيذ أجندة الإصلاح، إلى جانب انتعاش النشاط السياحي خلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب 2025، في تعزيز النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم الاقتصادي الإيجابي حتى عام 2026. كما يُتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي ارتفاعاً إلى 3.5% في عام 2025، مقارنة بانكماش حاد بلغ 7.1% في 2024، وسيواصل تعافيه ليصل إلى 4.0% في 2026. إضافة إلى ذلك، واصل معدل التضخم انخفاضه ليصل إلى 14% على أساس سنوي في يوليو/تموز، وذلك على الرغم من استمرار تضخم أسعار المواد الغذائية بمعدل أعلى بلغ 22% على أساس سنوي، بفضل استقرار العملة منذ أغسطس/آب 2023. ومن المتوقع أن يسجل التضخم انخفاضاً إلى 10% في عام 2026 للمرة الأولى منذ عام 2019.

الجمهورية العربية السورية

في سوريا، شكل سقوط نظام الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024 نقطة تحول بارزة، حيث أتاح فرصة لمعالجة واحدة من أكبر أزمت الزوج في العالم، إذ يعيش ملايين السوريين إما نازحين داخل سوريا أو يقيمون في تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر وبلدان الاتحاد الأوروبي. وبنهاية أغسطس/آب 2025، عاد ما يقرب من 2.6 مليون سوري إلى ديارهم منذ تغيير النظام، من بينهم نحو 850 ألفاً من دول مجاورة مباشرة.²⁵ وشكلت هذه العودة، التي تسارعت وتيرتها نتيجة لتغيير النظام، ضغطاً إضافياً على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الهشة أصلاً.²⁶

قبل أحداث ديسمبر/كانون الأول 2024، عانت سوريا من صراع مستمر على مدار 14 عاماً أدى إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي إلى النصف تقريباً، وانخفاض نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي إلى أقل من 1000 دولار سنوياً، مما دفعها إلى أن تكون في درجة أدنى من تصنيف البلدان منخفضة الدخل. وتواجه عملية التعافي ضغوطاً حادة بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، والغياب شبه الكامل للخدمات، وهشاشة سبل كسب العيش بشكل عام. وقد تراجع إنتاج النفط الخام والغاز بشكل حاد بفعل تدمير البنية التحتية وتشتت السيطرة، بينما بقيت الزراعة والصناعات التحويلية أقل بكثير من مستويات ما قبل عام 2011. ويسيطر الطابع غير الرسمي على سوق العمل، إذ تقوم الشركات العائلية والتجارة غير الرسمية بسد الفجوة الناتجة عن انهيار المؤسسات.

تكتنف تنبؤات النمو في سوريا درجة عالية من عدم اليقين، في ضوء حالة التقلب المستمرة التي تشهدها البلاد. وتشير التوقعات إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.0% في عام 2025، وذلك بعد الانخفاض المقدّر بنسبة 1.5% في عام 2024. سيشكل هذا النمو الأول من نوعه منذ عام 2022، حيث إن تخفيف العقوبات الدولية، وزيادة إمدادات الكهرباء، والمساهمات الاقتصادية للعائدين، وتكثيف المشاركة الدولية، أسهمت في التخفيف من وطأة عدم الاستقرار الأمني المستمر، والجفاف المتواصل، واضطرابات إمدادات النفط، وتعرّش أوضاع السيولة. وعلى الرغم من تخفيف بعض العقوبات على قطاعات الطاقة والنقل والقطاع المالي في البلاد، فإن تجميد الأصول واستمرار القيود على الوصول إلى الخدمات المصرفية الدولية لا يزالان يعوقان التجارة والاستثمار. وقد يساهم تخفيف العقوبات بشكل كامل في تعزيز إمدادات الطاقة، ودعم المساعدات الخارجية، وتحسين إيصال المساعدات الإنسانية.

مع تسجيل نمو متواضع في عام 2025، تشير التقديرات إلى انكماش نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.7%، مع توقع زيادة معدلات الفقر المدقع. ومن المتوقع أن تشهد الأسعار انخفاضاً في عام 2025، مع استقرار أسعار المواد الغذائية إثر ارتفاع قيمة العملة المحلية بنحو 20% خلال العام الماضي، إلى جانب تدفق السلع المستوردة الأرخص من تركيا. وقد يؤدي تعطل واردات النفط من جمهورية إيران الإسلامية إلى ارتفاع أسعار الوقود وزيادة حدة التضخم بشكل عام.

الجمهورية اليمنية

أدت التوترات الإقليمية المستمرة إلى زيادة تآكل قدرة الجمهورية اليمنية المحدودة على الصمود، مما عمّق آثار سنوات طويلة من الصراعات الداخلية وانعدام الأمن الغذائي. وأحدثت الهجمات المتكررة التي تشنها جماعة الحوثيين في البحر الأحمر اضطراباً كبيراً في حركة التجارة، وأسفرت عن قطع الروابط الجوية المدنية والتجارية. وتشير التقديرات إلى أن نحو 15% من سكان اليمن مشردون ونازحون.²⁷ وتشهد التحويلات المالية من الخارج، التي تمثل نحو 25% من إجمالي الناتج المحلي، حالة من تراجع مستمر، بالتزامن مع تشديد اللوائح التنظيمية للقطاع المالي وقرار الولايات المتحدة بشأن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية.

25 <https://www.unhcr.org/media/syria-situation-crisis-regional-flash-update-42>

26 انظر ماركس، جيه، لانغ، ه. (2 مايو/أيار 2025). ما بعد سقوط نظام الأسد: إعادة إعمار سوريا، الرابطة الدولية للاجئين. <https://www.refugeesinternational.org/reports-briefs/beyond-the-fall-rebuilding-syria-after-assad/>

27 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، <https://www.unrefugees.org/emergencies/yemen/>

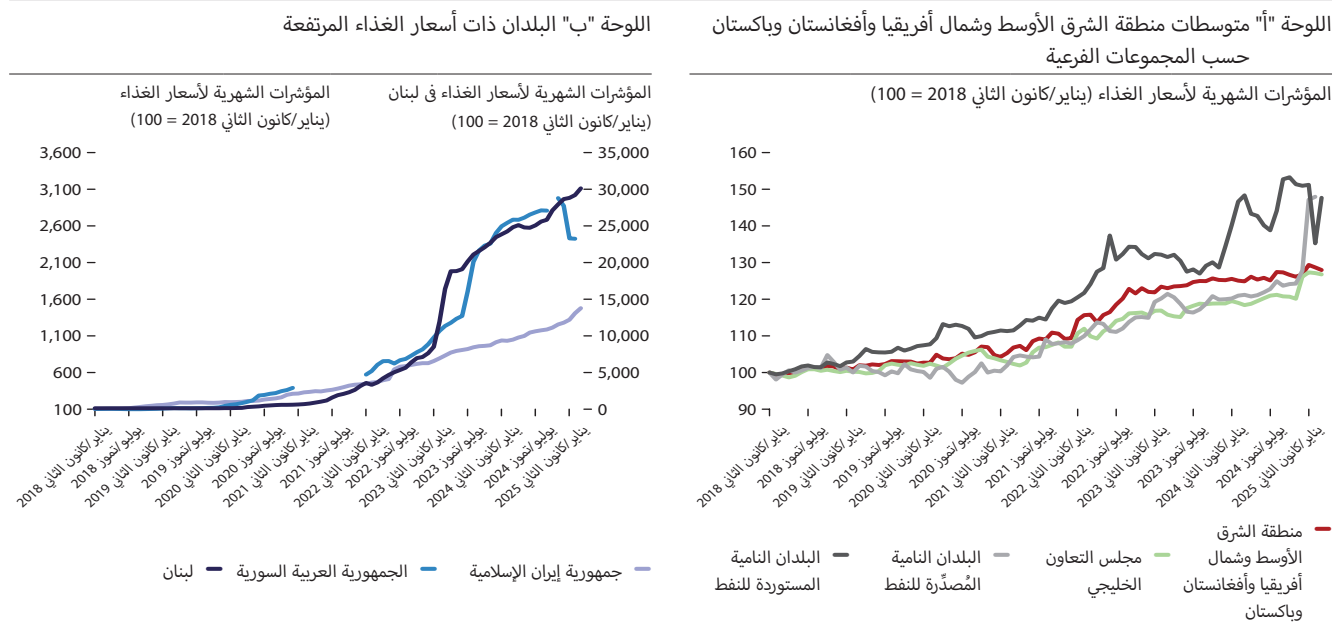
تشير الآفاق الاقتصادية إلى حالة من الركود، حيث يُتوقع تراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.5% في عام 2025 دون تحقيق أي نمو في عام 2026. وعلى مدى عام 2025، ظل اقتصاد الجمهورية اليمنية يعاني من الحصار المفروض على صادرات النفط. وفي ظل تزايد الضغوط على الاقتصاد غير النفطي، يبرز تآكل حاد في القوة الشرائية مدفوعاً بالتدهور الكبير في سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم. بالإضافة إلى ذلك، تسببت الهجمات في البحر الأحمر والضربات الجوية على ميناء الحديدة في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية، مما أدى إلى تقييد واردات الوقود بشكل كبير. وفي ظل التدهور المتسارع في الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية، تراجعت المعونات الأجنبية بشكل حاد. وفي سبتمبر/أيلول، لم يتم تأمين سوى 21% من 2.5 مليار دولار مطلوبة بموجب خطة الاستجابة التي يديرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لصالح الجمهورية اليمنية.

من المتوقع أن يؤدي ضعف آفاق النمو إلى تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.3% عام 2025 و2.8% في عام 2026، في حين يُتوقع استمرار ارتفاع معدل التضخم ليلبلغ 33% عام 2025 و15% عام 2026. ومع إفادة نحو 70% من الأسر بعدم كفاية استهلاكها الغذائي، اضطر السكان بشكل متزايد إلى تبني إستراتيجيات تكيف سلبية، مثل زواج الأطفال والتسول. وسيظل الحجم الكبير للاحتياجات الإنسانية وإعادة الإعمار هائلاً في ظل غياب السلام والأمن والإصلاحات الموثوقة.

التداعيات الأوسع نطاقاً للصراعات على الاقتصاد الإقليمي

ترتبط بلدان المنطقة بعضها ببعض عبر قنوات متعددة، تشمل الروابط الثقافية والتجارة وهجرة العمالة والاستثمار. وعندما يندلع صراع في بلد ما، قد يؤدي ذلك إلى تعطيل هذه الروابط، مما يسبب صدمات اجتماعية واقتصادية تمتد آثارها عبر المنطقة بأكملها. فعلى سبيل المثال، أدى الصراع طويل الأمد في سوريا إلى تدمير اقتصاد البلاد، وتعطيل طرق التجارة الإقليمية وحركة العمالة، مما زاد من الضغط على اقتصادات البلدان المجاورة مثل الأردن ولبنان، وكثف الأعباء الناجمة عن تدفقات اللاجئين. وبالمثل، تسبب عدم الاستقرار في ليبيا في تعطيل التجارة وأسواق الطاقة في منطقة البحر المتوسط، مما أسفر عن تداعيات واسعة النطاق في جميع أنحاء منطقة البحر المتوسط.

الشكل 14-1 تطور أسعار الغذاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان



ملاحظة: أُعيد تحديد مؤشرات أسعار الغذاء الشهرية وفقاً لمؤشر يناير/كانون الثاني 2018 (أي يناير/كانون الثاني 2018 = 100). وفي اللوحة "أ"، يُستثنى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان كلٌّ من جمهورية إيران الإسلامية ولبنان والجمهورية العربية السورية بسبب مؤشرات أسعار الغذاء المرتفعة بشكل خاص. وترد المؤشرات الخاصة بهذه البلدان بشكل منفصل في اللوحة "ب"، ويشمل مجلس التعاون الخليجي كلاً من الإمارات والبحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية. وتشمل البلدان النامية المُصدّرة للنفط الجزائر والعراق وليبيا. بينما تشمل البلدان النامية المستوردة للنفط كلاً من: أفغانستان، وجيبوتي، وجمهورية مصر العربية، والأردن، والمغرب، وباكستان، والصفة الغربية وقطاع غزة، وتونس.

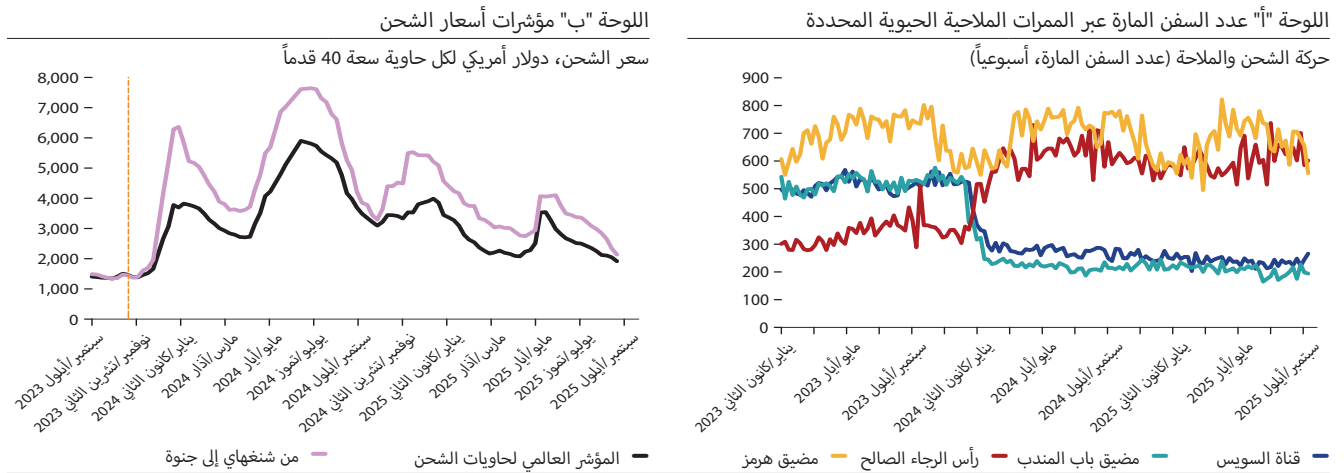
مع تفكك أواصر التماسك الاجتماعي وتعطل التجارة وسلاسل الإمداد وتراجع دخل الأسر بفعل الصراع، تتفاقم عادة الضغوط التضخمية بشكل ملموس. ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى إضعاف استهلاك الأسر وتراجع مستويات معيشتها، خصوصاً في الاقتصادات المستوردة للمواد الغذائية،

حيث تعاني الأسر بشدة من التكاليف المتزايدة للسلع الأساسية. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً في الجمهورية اليمنية، على سبيل المثال، وصل معدل التضخم في منتصف عام 2025 إلى 26% على أساس سنوي، وذلك نتيجة لنقص الوقود الشديد وتقلبات أسعار الصرف. وفي جمهورية إيران الإسلامية، تجاوز معدل التضخم 40% في عام 2025 بفعل تأثير العقوبات وتراجع قيمة العملة وارتفاع عجز المالية العامة. وتبرز ديناميكيات أسعار الغذاء بشكل صارخ: فقد قفزت المؤشرات ذات الصلة في جمهورية إيران الإسلامية وسوريا من خمسة عشر إلى عشرين ضعفاً بين عام 2018 وأوائل 2025، بينما شهد لبنان ارتفاعاً مذهلاً من 100 نقطة في عام 2018 إلى ما يقرب من 30 ألف نقطة خلال الفترة نفسها (الشكل 14-1).

بشكل عام، لا يزال الأثر الاقتصادي للصراع المستمر في قطاع غزة على المنطقة حتى الآن محدوداً نسبياً، مما يعكس ضعف التكامل الاقتصادي عبر الحدود. ومع ذلك، يوجد العديد من قنوات النقل المهمة - لا سيما من خلال التجارة والنقل البحري وتدفقات اللاجئين - مما يؤدي إلى إمكانية حدوث آثار غير مباشرة أوسع نطاقاً. وبناء على التحليلات الواردة في الإصدارات السابقة من هذا التقرير، تتفاوت شدة الآثار المباشرة وغير المباشرة لعدم الاستقرار والصراعات على مستوى المنطقة من بلد لآخر، ويتوقف ذلك إلى حد كبير على قربها من الصراع وهيكل الروابط الاجتماعية والاقتصادية بينها.²⁸ فقد شهدت بلدان مثل العراق والأردن ومصر آثار غير مباشرة امتدت من تعطل واردات الغاز، إلى إغلاق المجال الجوي الذي أدى إلى تقييد تدفقات الشحن والسياحة، وصولاً إلى تصاعد ضغوط الهجرة على حدودها. وللمخاطر التي تواجه مصر أهمية استثنائية، نظراً لدورها المحوري في النظام الاقتصادي للمنطقة. وحتى البلدان الأبعد، مثل باكستان وأفغانستان، لم تسلم من تأثيرات هذا الوضع، حيث واجهت تقلبات حادة في أسعار السلع الأولية، وتعطل تدفقات التجارة الإقليمية، وارتفاع أقساط التأمين على الشحنات التجارية.

لا تزال التجارة البحرية في المنطقة تشهد اضطرابات مستمرة. فمنذ أواخر عام 2023، أدى تفاقم انعدام الأمن في البحر الأحمر إلى تحويل مسار حركة الشحن عبر رأس الرجاء الصالح، وهو تغيير في المسار لا يزال مستمراً حتى الآن. ونتيجة لذلك، تواجه مصر انخفاضاً كبيراً في إيراداتها وعملياتها الأجنبية، إذ يُقدر هذا التراجع بنحو 11 مليار دولار بين ديسمبر/كانون الأول 2023 ويوليو/تموز 2025، نتيجة تقلص حركة المرور عبر قناة السويس. ورغم التحسن الطفيف الذي شهدته إيرادات رسوم العبور خلال النصف الأول من عام 2025، بدعم من خصم مؤقت بنسبة 15% استهدف إعادة تنشيط حركة المرور في البحر الأحمر، فإن حركة الشحن لا تزال شديدة التأثير بالأوضاع الأمنية الإقليمية (الشكل 15-1، اللوحة أ).²⁹

الشكل 15-1 اضطراب حركة الشحن



ملحظة: في اللوحة "ب"، تشير القمم إلى اشتداد التوترات أو اندلاع مواجهات مسلحة في منطقة البحر الأحمر أو بالقرب منه. أما الخط الأحمر العمودي المتقطع فيُشير إلى بداية الصراع في قطاع غزة. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع التالي: [en.macromicro.me/charts/44756/drewry-world-container-index](https://www.lloydslist.com/LL1153441/Suez-canal-touts-15-discounts-to-entice-shipping-back-to-the-Red-Sea), and [drewry.co.uk/supply-chain-advisors/world-container-index-weekly-update/world-container-index-assessed-by-drewry](https://www.lloydslist.com/LL1153441/Suez-canal-touts-15-discounts-to-entice-shipping-back-to-the-Red-Sea).

28 انظر غاني وآخرين، (2024).

29 ميد، آر (13 مايو/أيار 2025). قناة السويس تقدم خصماً بنسبة 15% لجذب حركة الشحن مجدداً إلى البحر الأحمر. قائمة لويدز. <https://www.lloydslist.com/LL1153441/Suez-canal-touts-15-discounts-to-entice-shipping-back-to-the-Red-Sea>

إلى جانب ذلك، أدت التوترات المتصاعدة حول مضيق هرمز إلى زيادات كبيرة في تكاليف شركات الشحن، مع ارتفاع ملحوظ في أقساط التأمين، وتزامن ذلك مع تصاعد حدة الأعمال العدائية في منطقة الخليج. وتُعد هذه الأقساط في العادة مؤشراً مبكراً على الأزمات الجيوسياسية، إذ تتفاعل بسرعة مع التحولات في إدراك المخاطر. وقد سجلت أسعار الشحن، وفقاً لمؤشر دروري العالمي لحاويات الشحن، انخفاضاً طفيفاً، ومع ذلك فإن مخاطر العودة إلى مستويات مرتفعة لا تزال كبيرة. وقد تراجعت تكاليف الشحن للمسارات عبر قناة السويس—مثل مسار شنغهاي إلى جنوة (الشكل 1-15، اللوحة ب)، لكنها لا تزال أعلى من المستويات المسجلة قبل الصراع.

النزوح وتدفعات اللاجئين

منذ عام 2022، تفاقمت ضغوط الهجرة في المنطقة بشكل ملحوظ، مع ارتفاع أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء بمتوسط 10% بين عامي 2022 و2024، كما شهدت بعض البلدان زيادات أكبر بكثير، مما تسبب في إرهاب البنية التحتية وقدرات تقديم الخدمات والحيز المتاح في المالية العامة.³⁰ كانت الزيادة بنسبة 145% في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر مدفوعة باندلاع الصراع المسلح في السودان مؤخراً.³¹ وفي ليبيا، تضاعفت أعداد اللاجئين خمس مرات، ليس فقط بسبب الأزمة في السودان، وإنما أيضاً جراء الفيضانات العنيفة التي سببها إعصار دانيال في سبتمبر/أيلول 2023 كما تواجه لبنان وسوريا وأفغانستان تحديات جسيمة ناجمة عن الهجرة والنزوح، وفقاً لما تم التطرق إليه سابقاً.

على الرغم من الصراع الشديد الذي طال أمده في قطاع غزة، فإن القطاع لم يشهد عملياً أي تدفقات هجرة إلى الخارج، إذ يُمنع سكانه بشكل شبه كامل من المغادرة في ظل الحصار المفروض. وفي المقابل، يعاني سكان قطاع غزة من نزوح داخلي واسع النطاق. وحتى منتصف عام 2025، تعرض 90% من سكان قطاع غزة لعمليات نزوح متعددة، مع تقليص المناطق الآمنة إلى أقل من 12% من أراضي القطاع.³²

على الرغم من التباين الكبير في الظروف الخاصة بكل بلد، فإن التوترات الإقليمية المستمرة تقوّض فرص إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وتحد من قدرة أسواق العمل على الاستيعاب. واللافت أن هذه الديناميكيات تعرض الفئات السكانية الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية - وخاصة النساء والفتيات - لمخاطر متزايدة تتعلق بسبل كسب العيش، حيث تواجه اللاجئين في أحيان كثيرة قيوداً على الحركة والتنقل، كما تواجهن الزواج المبكر القسري،³⁴ والاستغلال الجنسي أو غيره من أشكال العنف بسبب النوع الاجتماعي.³⁵

تؤكد الأدلة والشواهد التجريبية الحديثة التي جمعها البنك الدولي أن وجود اللاجئين قد يؤدي إلى تحقيق فوائد ملموسة على مستوى الاقتصاد الكلي للبلدان المضيفة، خاصة عندما يُدعم اللاجئين بسياسات شاملة على مستوى أسواق العمل. على سبيل المثال، كشفت بحوث تغطي الفترة ما بين 2011 و2020 أن الأردن ولبنان تكبدتا خسائر في إجمالي الناتج المحلي جراء الصراع في سوريا، ويرجع ذلك أساساً إلى تراجع التجارة والسياحة، إلا أن الصدمة الديموغرافية الناتجة عن تدفق اللاجئين عوضت جزئياً هذه الخسائر عبر زيادة الطلب الكلي على العمالة والمعروض منها (البنك الدولي، 2020).

يسهم اللاجئين في النشاط الاقتصادي للاقتصادات المضيفة، وإن كان ذلك يتم في الغالب من خلال العمالة غير الرسمية والاستهلاك. وعلى الرغم من أن محدودية شمولهم بصورة رسمية تحدّ من مساهماتهم الضريبية المباشرة، فإن إنفاقهم ينعش الأسواق المحلية. ويسلط تحليل تكميلي أجراه البنك الدولي الضوء على المنافع العامة العالمية للمموسة التي حققها أسلوب الاستضافة الشامل للجميع الذي تبناه الأردن. ويمكن أن يسهم تعزيز إدماج اللاجئين في سوق العمل في الوقت نفسه في تعزيز استقلاليتهم المالية، والتقليل من الاعتماد على المعونات الخارجية، وتوسيع الحيز المتاح في المالية العامة (هوغيفين، 2025).

30 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التنبؤ الآتي بإحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء، <https://www.unhcr.org/refugee-statistics/insights/explainers/nowcasting-refugees-asylum-seekers.html>؛ بلدان المنطقة المدرجة في قاعدة البيانات هي: مصر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن ولبنان وليبيا وباكستان. وقد تم الاطلاع على هذه المعلومات عبر الإنترنت في 30 يوليو/تموز 2025.

31 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (24 يونيو/حزيران 2025)، تتعاون الحكومة المصرية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإطلاق خطة شاملة للاستجابة للاجئين وتعزيز الصمود في مصر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. <https://www.undp.org/arab-states/press-releases/government-egypt-unhcr-and-undp-launch-egypt-refugee-and-resilience-response-plan>.

32 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، (سبتمبر/أيلول 2025)، الموجزات القطرية: الأراضي الفلسطينية المحتلة. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. <https://www.loydlist.com/LL1153441/Suez-canal-touts-15-discounts-to-entice-shipping-back-to-the-Red-Sea>.

33 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، (20 يوليو/تموز 2025)، غزة: يحذر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أن أوامر التهجير الجماعي تمثل ضربة جديدة تصيب شرايين الحياة التي تعاني من ضعف عام بالفعل. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. <https://www.unocha.org/news/gaza-ocha-warns-mass-displacement-order-yet-another-blow-fragile-lifelines>.

34 انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة، (20 يونيو/حزيران 2013)، تعاني اللاجئات السوريات من ظاهرة الزواج المبكر القسري ومن قيود صارمة على حرية الحركة والتنقل: تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية، <https://arabstates.unwomen.org/en/news/stories/2013/06/syrian-women-refugees-face-forced-early-marriages-and-restricted-mobility-un-women-report>.

35 انظر اللجنة المعنية باللاجئات، العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي (العنف ضد المرأة)، على الموقع التالي: <https://www.womensrefugeecommission.org/focus-areas/sexual-gender-based-violence/>.

المواهب غير المستغلة والنمو غير المحقق: العمل والنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

النتائج الرئيسية

- من المتوقع أن يرتفع عدد سكان المنطقة في سن العمل بأكثر من 220 مليون نسمة بحلول 2025 بزيادة تقترب نسبتها من 40%، لتمثل بذلك ثاني أكبر زيادة على مستوى جميع المناطق.
- وفي الوقت نفسه، تقترب المنطقة بسرعة من أزمة ديموغرافية، نتيجة تراجع معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الشيخوخة. وتعد زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة من أكثر التدابير الفعالة للتعامل مع هذه الأزمة، بالإضافة إلى إمكانية تحسين مستويات المعيشة في المنطقة من خلال ذلك.
- على الرغم من عقود من الاستثمار في التعليم، لا تزال معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة هي الأدنى في العالم. إذ تشارك في سوق العمل حوالي امرأة واحدة فقط من بين كل 5 نساء في سن العمل.
- تتأثر مشاركة المرأة في القوى العاملة بالتفاعل المعقد بين الأعراف والتقاليد الاجتماعية المقيدة، والحواجز القانونية، والقرارات الأسرية، وقوى الطلب على العمالة.
- من شأن إزالة الحواجز والعقبات التي تحول دون حصول المرأة على الوظائف التي تتناسب مع مواهبها ورأس مالها البشري على أفضل وجه أن تزيد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة تتراوح بين 20% و30% في اقتصادات مثل مصر والأردن وباكستان. وتُعدُّ هذه المكاسب المحتملة من بين أعلى المكاسب في العالم.
- كي تحقق هذه العملية الأثر المرجو، من الضروري وجود قطاع خاص ديناميكي يخلق فرص عمل، ويقدم الحوافز المناسبة للنساء لدخول سوق العمل، ويساعد على القضاء على التمييز، ويحوّل الطموحات إلى واقع.

المقدمة

يواجه العالم في الوقت الراهن تحدياً يتمثل في توفير المزيد من فرص العمل. وستسهم ثلاث مناطق — أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان — معاً في إضافة أكثر من مليار شخص إلى فئة السكان في سن العمل على مستوى هذه المناطق بين عامي 2025 و2050 (الشكل 1-2). وسوف يحتاج كل هؤلاء الشباب إلى وظائف. ومع ذلك، قد يشهد خلق فرص العمل في السنوات المقبلة صعوبات أكبر مقارنة بالماضي، فقد تباطأت وتيرته بالفعل في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية حتى قبل أن تتوالى عليها الأزمات المتشابكة والمتداخلة التي شهدتها خلال السنوات الخمس الماضية. وتفرض التغيرات الهيكلية، بما في ذلك تحوّل أنماط التجارة، وتغير المناخ، والتحول الطاقوي، وتطوير التقنيات، وخاصة الذكاء الاصطناعي، مزيداً من عدم اليقين والضبابية.

تقف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في قلب هذا التحدي المتعلق بخلق فرص العمل، حيث من المتوقع أن يرتفع عدد سكانها في سن العمل بمقدار نحو 220 مليون نسمة خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة بزيادة نسبتها أكثر من 40%. وهذه ثاني أكبر زيادة متوقعة على مستوى جميع المناطق.

لم تستفد المنطقة حتى الآن استفادة كاملة من مزاياها الديموغرافية الناتجة عن هذا العدد الكبير من الشباب في سن العمل. وأدى ضعف الحوكمة وتفشي المحسوبية، فضلاً عن زيادة مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي في بعض البلدان، إلى الحد من ديناميكية القطاع الخاص، وبالتالي الحد من خلق فرص العمل التي لم تواكب نمو عدد السكان في سن العمل على مدى العقود الماضية.

وقد تزامن ركود نمو العمالة مع التحسن السريع في مستويات التعليم، خصوصاً بالنسبة للنساء، اللاتي لا تزال معدلات مشاركتهن في القوى العاملة وتوظيفهن من بين أدنى المعدلات على مستوى العالم.

على الرغم من استمرار النمو في أعداد السكان في سن العمل في الوقت الحالي، فإن المنطقة تشهد في المقابل تغيراً ديموграфияً جوهرياً. فبعد أن كانت معدلات الخصوبة فيها لعقود من بين أعلى المعدلات في العالم، شهدت انخفاضاً مطرداً خلال السنوات العشرين الماضية. ونتيجة لذلك، بدأ سكان المنطقة يتقدمون في العمر بوتيرة متسارعة. ومن الجدير بالذكر أن نسبة كبار السن من المتوقع أن تزداد مقارنةً بالسكان في سن العمل، مما سيزيد من الضغوط على المالية العامة الناتجة عن تزايد احتياجات الإنفاق على الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وخدمات الرعاية طويلة الأجل. وبدون تحسين المعروض من الأيدي العاملة والإنتاجية، فإن هذه الديناميكيات قد تؤدي إلى إبطاء النمو، وتآكل استدامة المالية العامة، وإجهاد أنظمة الحماية الاجتماعية.

والنتيجة مفارقة واضحة: النساء أكثر تعليمًا من أي وقت مضى، لكن مهارتهن ومواهبهن لا تزال مستبعدة إلى حد كبير من الاقتصاد. ويؤدي عدم الاستفادة المثلى من رأس المال البشري إلى تقييد دخل الأسر، والحد من خلق فرص العمل، وإضعاف القدرة على الصمود في وجه الصدمات التي تحدث بوتيرة أعلى، وإعاقة نمو الإنتاجية الكلية. كما أن الضغوط المرتبطة بضرورة توفير وظائف للأعداد الكبيرة من الرجال المنضمين حديثاً إلى سوق العمل قد تزيد من تعقيد الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة الإناث في القوى العاملة على المدى القريب.

إن هذه الحقائق الثلاث - النمو المستمر في أعداد السكان في سن العمل، والتزايد السريع في أعداد المسنين، واستمرار انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة - متشابكة بشدة. فعلى المدى القريب، سيحتاج الأشخاص الجدد الذين يدخلون سوق العمل إلى فرص عمل. ومن ناحية أخرى، تلوح في الأفق نقطة تحول، إذ يُتوقع أن يؤدي تباطؤ النمو السكاني والشيخوخة إلى تقليص عدد العمالة المتاحة في العقود القادمة بشكل سريع مقارنة بعدد كبار السن الذين يحتاجون إلى إعالتهم. وفي الوقت ذاته، لا تزال المنطقة تترك واحداً من أكبر مقوماتها من المعروض المحتمل من الأيدي العاملة غير مستغل، مما يعطل محركاً رئيسياً للنمو. إن توسيع مشاركة المرأة في سوق العمل يقدم استجابة مباشرة لهذه التحديات، مع تحقيق منافع فورية وطويلة الأجل. وفي الواقع، من دون اتخاذ إجراءات فعّالة، تواجه المنطقة مخاطر زيادة أعداد كبار السن قبل أن تصبح أكثر ثراء.

الأمر واضح لا لبس فيه: زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة ليست مجرد مسألة إنصاف أو شمول اجتماعي، بل ضرورة على صعيد الاقتصاد الكلي. فالاقتصادات التي لا تدمج المرأة على نحو كامل في القوى العاملة تواجه مخاطر تباطؤ النمو، وزيادة عدم المساواة، وتعاقد الضغوط على المالية العامة. وفي المقابل، فإن الاقتصادات التي تنجح في إطلاق العنان لإمكانات تشغيل المرأة يمكنها الحد من الفقر بشكل أسرع اليوم وتحقيق النمو الأكثر قدرة على الصمود والاستدامة غداً. ففي مصر، على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي زيادة معدلات التشغيل بين النساء إلى مستوى يوازي معدلات تشغيل الرجال إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 50% تقريباً (فيوراني وآخرون، 2024).

هذه الاتجاهات الحديثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان تسلط الضوء على كل من التقدم المحرز والعوائق المستمرة. فعلى الجانب الإيجابي، أدت عقود من الاستثمار في التعليم إلى زيادة معدلات التحاق الإناث بالمدارس ومعدلات تخرجهن، كما بدأت بعض الإصلاحات القانونية في عدد من البلدان بتوسيع فرص وصول النساء إلى مهن كانت مغلقة أمامهن في السابق. ومع ذلك، لا تزال الحواجز القانونية والاجتماعية العميقة (الأعراف والتقاليد الاجتماعية) تقيد مشاركة المرأة في أسواق العمل. فالعديد من النساء الراغبات في العمل لا يجدن فرص عمل تلبي احتياجاتهن المتعلقة بالأمان أو المرونة أو التوافق مع المسؤوليات الأسرية. كما تؤدي محدودية توافر خدمات رعاية الأطفال الرسمية ووسائل النقل الآمنة، والأعراف والتقاليد الاجتماعية بشأن الأدوار المنزلية إلى زيادة هذه القيود.

ومن ناحية أبواب العمل والشركات، فإن التمييز - سواء كان صريحاً في إعلانات الوظائف أو ضمنيًا في قرارات التوظيف والترقية - يحدّ بشكل أكبر من الفرص المتاحة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الأطر التنظيمية في بعض البلدان تحد من مشاركة النساء في قطاعات أو مهن معينة. تتفاقم هذه التحديات بسبب ديناميكيات سوق العمل الأوسع نطاقاً، في منطقة يُسهم فيها تباطؤ وتيرة خلق فرص العمل في القطاع الخاص في تسجيل أعلى معدلات بطالة بين الشباب في العالم. ونتيجة لذلك، تقل معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في المتوسط عن 20% في العديد من بلدان المنطقة، مقارنةً بالمتوسط العالمي الذي يزيد على 50%.

ويتناول هذا الفصل بعض القضايا المحورية تتمثل في: السبب في استمرار استبعاد النساء في المنطقة من الحياة الاقتصادية بهذه المعدلات المرتفعة، والحواجز التي تؤدي إلى استمرار هذا الإقصاء، وأدوات السياسات التي يمكن أن تساعد في تغيير هياكل السوق والأعراف والتقاليد الاجتماعية. ويعد فهم هذه الحواجز ومعالجتها أمراً بالغ الأهمية، ليس فقط لتعزيز المساواة بين الجنسين، ولكن أيضاً لضمان ازدهار المنطقة على المدى الطويل في مواجهة التغيرات الديموغرافية.

ويتطلب ذلك تحفيز - نمو القطاع الخاص، وضمان أن تراعي اللوائح التنظيمية لسوق العمل المساواة بين الجنسين وشمول المرأة، والاستثمار في الخدمات الداعمة مثل رعاية الأطفال والنقل الآمن، ومعالجة الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي لا تزال تقيّد خيارات المرأة. ومن دون هذه التدابير، تخاطر المنطقة بترك نصف مواهبها غير مستغل على نحو كامل، بما يترتب على ذلك من تكلفة باهظة على كل من الازدهار الحالي والرخاء المستقبلي.

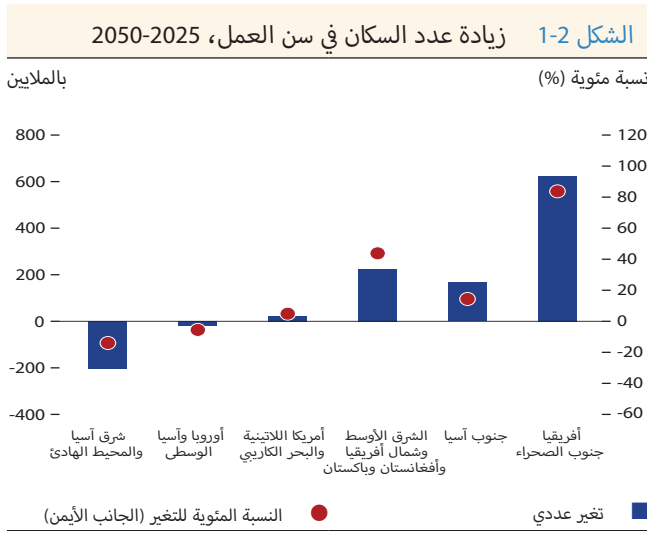
أهمية زيادة معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة

تسلط ديناميكيات القوى العاملة في بلدان المنطقة الضوء على تحول ديموغرافي عميق سيساهم في تشكيل مستقبل المنطقة الاقتصادي والاجتماعي. فعلى مدى العقود الأخيرة، تجاوز عدد الشباب من السكان الذين وصلوا إلى سن العمل بدرجة كبيرة عدد الذين أصبحوا خارج سن العمل، وذلك على النحو المبين في الشكل 2-2³⁶ والنتيجة هي نمو سريع في أعداد السكان الشباب في سن العمل؛ فبحسب تقديرات الأمم المتحدة الأخيرة، يبلغ عدد السكان في سن العمل في المنطقة نحو 510 ملايين شخص تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً. ويوفر ذلك فرصاً كبيرة للنمو الاقتصادي من خلال الميزة الديموغرافية المحتملة، غير أنه مشروط بقدرة الاقتصادات على خلق ما يكفي من الوظائف لاستيعاب تدفق العمالة الجديدة. ومع مرور الوقت، بدأ الفارق بين أعداد الداخلين من السكان في سن العمل والخارجين منه يتقلص، في ظل تسارع وتيرة الخروج تزامناً مع تقدم السكان

في السن (الشكل 2-2). وفي الوقت الحالي، استقر صافي الداخلين الجدد (الفارق بين الداخلين من السكان في سن العمل والخارجين منه) عند حوالي 10 ملايين شخص سنوياً، وهو مستوى قريب من أعلى المعدلات التاريخية ومن المتوقع أن يستمر خلال العقد المقبل قبل أن يبدأ في التباطؤ التدريجي. ومع ذلك، فإن نسبة كبار السن من إجمالي سكان المنطقة ستتضاعف تقريباً، من 5.1% حالياً إلى 9.5% بحلول عام 2050

وبالتالي، على الرغم من استمرار النمو في أعداد السكان في سن العمل خلال العقود المقبلة، فإن معدل النمو يتباطأ بالفعل، وسيتحول في النهاية إلى معدلات سلبية مع تقدم السكان في العمر ودخول المجتمعات في مرحلة الشيخوخة. ومن الجدير بالذكر أن وتيرة هذه الاتجاهات ليست موحدة على مستوى البلدان. فبعضها، مثل جمهورية إيران الإسلامية والمغرب وتونس، تتقدم بجيل واحد على مستوى هذا التحول الديموغرافي، حيث بدأت معدلات الخصوبة في الانخفاض في أواخر تسعينيات القرن الماضي، ومن المرجح أن تتراجع معدلات نمو أعداد السكان في سن العمل في وقت مبكر من العقد المقبل.

ويؤكد هذا الاتجاه الطويل الأمد الحاجة الملحة إلى إصلاحات في سوق العمل، وتعزيز الإنتاجية، والاستثمار في رأس المال البشري، للاستفادة من المزايا التي تتيحها قوى عاملة شابة اليوم واتجاهات نمو سكاني مستقرة، فضلاً عن الاستعداد في الوقت ذاته لمواجهة الضغوط الاقتصادية الناتجة عن تزايد أعداد كبار السن واستقرار أعداد السكان.



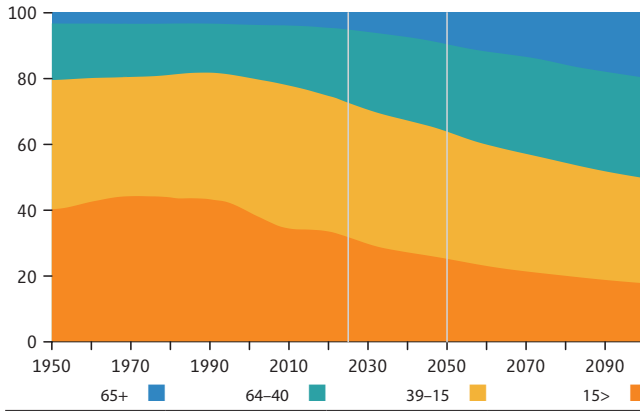
المصادر: (قاعدة بيانات) التوقعات السكانية الصادرة عن الأمم المتحدة؛ والبنك الدولي.

ملاحظة: تُظهر اللوحة التغير في عدد السكان في سن العمل، باستخدام طريقة المقارنة المرجعية خلال الفترة 2050-2025 حسب منطقة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من حيث الحجم المطلق ونسبة مئوية على الجانب الأيمن.

36 عادة ما يُعرّف دخول السكان في سن العمل بأنه يحدث عندما يبلغ الفرد 15 عاماً، وإن كان الكثير من الشباب على أرض الواقع لا يشاركون في القوى العاملة عند هذه المرحلة؛ فالكثيرون منهم على سبيل المثال يواصلون تعليمهم. ويحدث الخروج إما من خلال التقاعد—المُفترض في هذا التقرير في سن الخامسة والستين—أو من خلال الوفاة في أثناء سن العمل. وهذه التقديرات مأخوذة من البيانات القطرية لشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، استناداً إلى تقديرات الأمم المتحدة المتغيرة للمتوسط.

الشكل 2-3 توقعات بارتفاع كبير في نسبة كبار السن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

نسبة السكان المثوية في الفئة العمرية المعنية أو الأصغر سناً

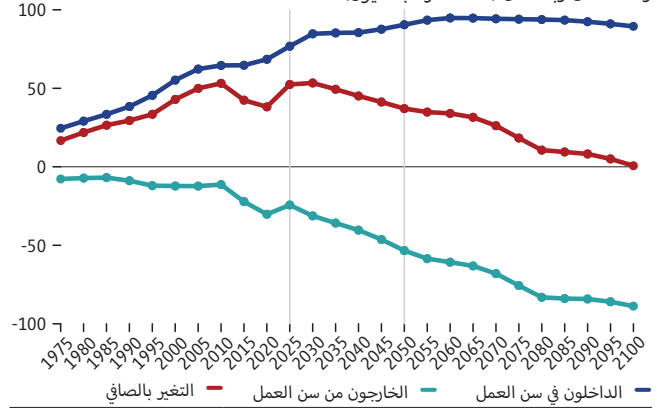


المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي باستخدام بيانات التوقعات السكانية الصادرة عن الأمم المتحدة.

ملاحظات: يُظهر الشكل النسبة المئوية لكل فئة عمرية من إجمالي سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، وتُحسب جميع النسب باستخدام أرقام السكان الصادرة عن الأمم المتحدة. وتم استخدام تقديرات الأمم المتحدة المتغيرة للمتوسط لأخذ التقديرات المستقبلية.

الشكل 2-2 تباطؤ وتيرة دخول السكان في سن العمل مع تسارع وتيرة خروجهم منها

الداخلون في سن العمل والخارجون منها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (عدد الأفراد بالمليون)

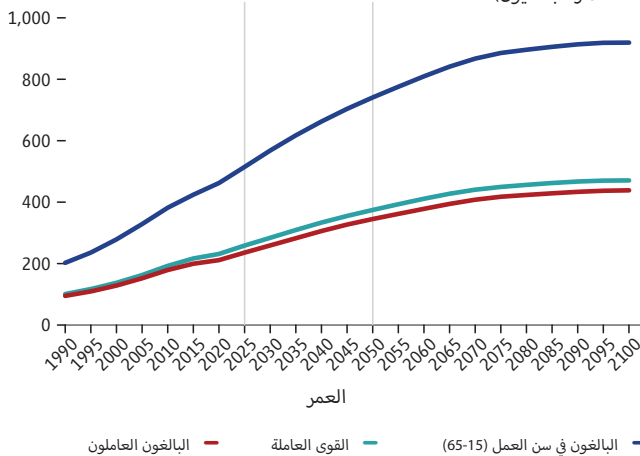


المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي باستخدام بيانات التوقعات السكانية الصادرة عن الأمم المتحدة.

ملاحظات: تُستخدم التقديرات السكانية لأغراض الأرقام التاريخية، بينما تُستخدم توقعات الأمم المتحدة المتغيرة للمتوسط للسنوات المقبلة لأغراض التقديرات المستقبلية. يشير الخط باللون الأزرق إلى عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 عاماً. ويشير الخط الأخضر إلى عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 60 و64 عاماً في السنة "t-5" (أي أولئك الذين خرجوا من سن العمل)، بالإضافة إلى معدل الوفيات في سن العمل. وتشير التقديرات إلى أن معدل الوفيات في سن العمل هو الفرق بين صافي التغير في عدد السكان في سن العمل، وكبار السن "الطبيعيين" خارج سن العمل (عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 في السنة "t-5" - الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 في السنة "t") - (الذين تتراوح أعمارهم بين 60 و64 في السنة "t-5" - عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 في السنة "t"). يمثل الخط باللون الأحمر المتقطع التغير في السكان في سن العمل، بما يعادل الفرق بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً في السنة t مطروحاً منه السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً في السنة "t-5".

الشكل 2-5 توقعات بنمو عدد السكان في سن العمل، ولكن بوتيرة أبطأ

السكان في سن العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (عدد الأفراد بالمليون)

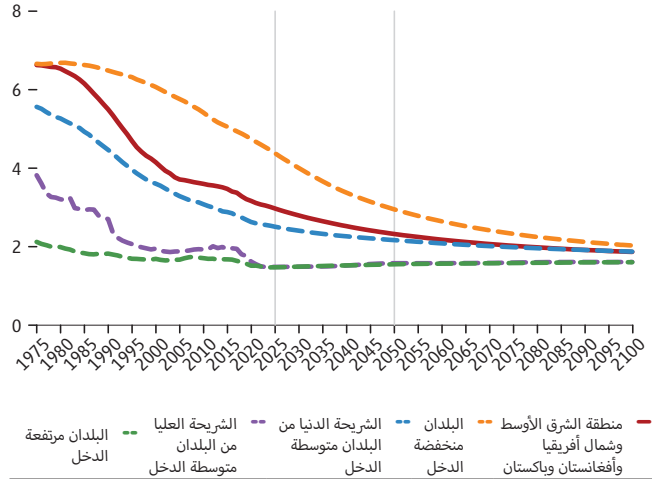


المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي باستخدام بيانات التوقعات السكانية الصادرة عن الأمم المتحدة وقاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT).

ملاحظات: تُستخدم تقديرات الأمم المتحدة السكانية لأغراض الأرقام التاريخية، بينما تُستخدم توقعات الأمم المتحدة المتغيرة للمتوسط للسنوات المقبلة لأغراض التقديرات المستقبلية. معدل المشاركة في القوى العاملة ومعدل التشغيل لكل بلد من منظمة العمل الدولية. يتم استبدال بيانات القوى العاملة ومعدلات التشغيل الناقصة باستخدام السنة السابقة التي تتوفر عنها البيانات، مع استخدام أحدث البيانات المتاحة لكل بلد لأغراض التوقعات المستقبلية.

الشكل 2-4 منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان تتبع الاتجاهات العالمية للخصوبة، إذ تشهد تراجعاً في إنجاب الأطفال

معدل الخصوبة (عدد الولادات لكل امرأة)



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي باستخدام بيانات التوقعات السكانية الصادرة عن الأمم المتحدة.

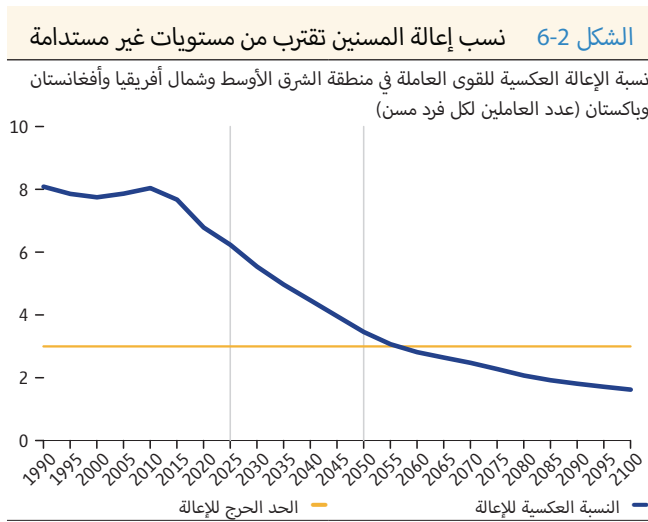
ملاحظة: يتم أخذ معدلات الخصوبة المتوسطة الخاصة بفئات الدخل مباشرة من التوقعات السكانية الصادرة عن الأمم المتحدة، باستخدام تقديرات الأمم المتحدة المتغيرة للمتوسط للسنوات المقبلة. وتم حساب متوسطات المنطقة من خلال حساب متوسط معدلات الخصوبة الخاصة بكل بلد، مرجحة بحجم السكان الإناث لكل بلد في كل عام. كما تم الحصول على أعداد السكان الإناث من تقرير الأمم المتحدة للتوقعات السكانية.

ليست بلدان المنطقة هي أول من يواجه التحدي الديموغرافي المتمثل في مفارقة وجود أعداد السكان الشباب في الوقت الحالي، ولكنهم يتقدمون في السن بوتيرة سريعة. فقد مرت جميع البلدان مرتفعة الدخل ومعظم بلدان الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل باتجاهٍ مماثل، وخاصة في شرق آسيا وأوروبا الشرقية، وتشهد الآن زيادة سريعة في أعداد المسنين وتراجعاً في أعداد السكان في سن العمل. واليوم، يبلغ متوسط معدل الخصوبة في

المنطقة 3.0 طفل لكل امرأة (الشكل 2-4)، وهو أعلى من المتوسط في البلدان مرتفعة الدخل والشرية العليا من البلدان متوسطة الدخل (حوالي 1.5)، بل أعلى من المتوسط في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (حوالي 2.5). ومع ذلك، فإن المستويات الحالية لا تكشف عن الحقيقة الكاملة. فقد شهدت المنطقة انخفاضاً حاداً في معدلات الخصوبة خلال الخمسين عاماً الماضية، حيث بلغ المعدل 6.6 أطفال لكل امرأة في عام 1975، و4.1 أطفال في عام 2000، وكان هذا الانخفاض أعلى من نظيره في البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة. وتوقع الأمم المتحدة أن ينخفض متوسط معدل الخصوبة في المنطقة بحلول عام 2050 ليلبلغ 2.3، أي أعلى بقليل من مستوى الإحلال (الشكل 2-4). وهو بالفعل دون مستوى الإحلال أو أعلى منه قليلاً في 5 بلدان من بين 21 دولة في المنطقة (جمهورية إيران الإسلامية ولبنان وليبيا والمغرب وتونس). وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، فإن معدلات الخصوبة لديها - عند احتساب السكان المهاجرين بأعدادهم الكبيرة - إما عند مستوى الإحلال أو أعلى منه قليلاً، ومن المتوقع أن تنخفض دونها خلال العقدين المقبلين. في المقابل، لدى باكستان واحد من أعلى معدلات الخصوبة في المنطقة، إذ يبلغ 3.5³⁷. ومع ذلك، فإن تحولها الديموغرافي يسير في مسار مشابه للبلدان النظيرة، وإن كان متأخراً، ومن المتوقع أن ينخفض معدل الخصوبة فيها إلى ما دون مستوى الإحلال خلال جيل واحد. وبشكل عام، على الرغم من أن المنطقة تتمتع اليوم بتركيبة ديموغرافية شابة، فإنها تتقارب بوتيرة سريعة مع أنماط الشيخوخة التي يمكن ملاحظتها في معظم أنحاء العالم.

وفي حين تواجه المنطقة التحدي المباشر المتمثل في خلق فرص عمل لسكانها الشباب، فإن هذه الاتجاهات الديموغرافية تُنذر بأنه خلال جيل واحد، ستجد حكومات المنطقة نفسها أمام أنظمة رفاهية غير مستدامة على نحو متزايد وانخفاض مزمن في معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع عدد السكان البالغين في سنّ العمل، غير أن حجم القوى العاملة والسكان العاملين سينمو بوتيرة أبطأ بكثير إذا استمرت معدلات المشاركة الحالية في القوى العاملة (الشكل 2-5).

كما تُظهر نسب إعالة كبار السن بوضوح حجم المشكلة التي تواجهها بلدان المنطقة. ويظهر الشكل 2-6 نسبة القوى العاملة إلى السكان كبار السن (65 عاماً فأكثر) في المنطقة مع الوقت.³⁸ وحالياً، يقابل كل شخص كبير السن نحو 6.2 أشخاص في القوى العاملة، وهو مستوى يُعد مستداماً من الناحية الاقتصادية. غير أن هذه النسبة يُتوقع أن تنخفض إلى ما يقل قليلاً عن 3.5 خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، مدفوعةً بزيادة أعداد المسنين واستمرار انخفاض معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل. وتُعتبر النسبة البالغة 3 أفراد من القوى العاملة مقابل كل شخص كبير السن، وهي النسبة التي وصلت إليها معظم البلدان مرتفعة الدخل والشرية العليا من البلدان متوسطة الدخل، حداً فاصلاً بالغ الأهمية، لما يترتب عليها من تبعات تشمل تباطؤ معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي، وتفاقم أعباء الرعاية الاجتماعية، إلى جانب النقص الحاد في العمالة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2025). ومن المتوقع أن تتجاوز المنطقة هذا المستوى في عام 2055.



وفي البلدان مرتفعة الدخل، شملت الاستجابات على مستوى السياسات لمواجهة مثل هذه التحديات تأخير سن التقاعد وتحفيز مشاركة العمال الأكبر سنّاً في سوق العمل، فضلاً عن خفض معاشات التقاعد ومزايا الرعاية الاجتماعية الأخرى، وتوسيع نطاق الهجرة، والاستثمار في الأتمتة والميكنة. ومع ذلك، لم ينجح أي من هذه التدابير بالكامل في وقف هذا الاتجاه طويل الأمد، ناهيك عن عكس مساره، وتشير توقعات عديدة إلى حالات إفلاس تلوح في الأفق في أنظمة المعاشات التقاعدية وركود النمو في العديد من هذه البلدان (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2023).

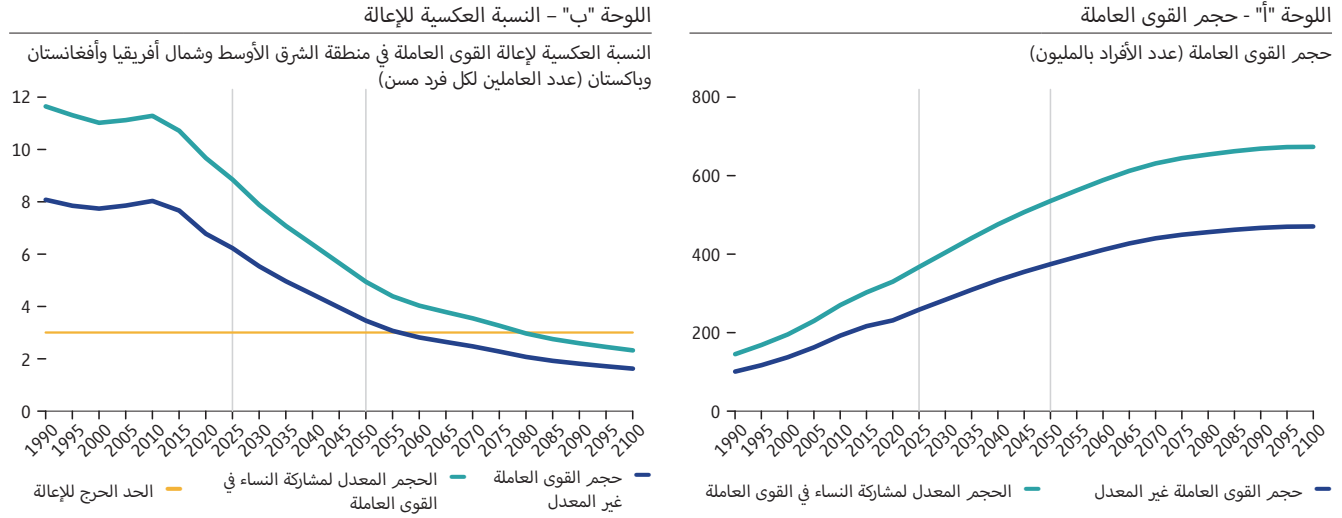
لحسن الحظ، لا تزال المنطقة تمتلك أداة قوية على مستوى السياسات تتمثل في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. وبالتالي، فحتى التحسينات المتواضعة في هذا المؤشر يمكن أن تُحدث أثراً تحويلياً على نسب الإعالة، فضلاً عن الاستدامة المالية العامة والنمو على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، إذا كان معدل مشاركة المرأة في كل بلد من بلدان المنطقة يضاهي المتوسط السائد في البلدان ذات الدخل المماثل على مستوى العالم، فإن حجم القوى العاملة في المنطقة سيزيد بمقدار 109 ملايين شخص إضافي عمّا هو عليه حالياً (367 مليوناً مقابل 258 مليوناً). والأهم من ذلك أن حجم القوى العاملة المتوقع في عام 2050 سيرتفع من نحو 374 مليوناً إلى

37 لا يوجد سوى أفغانستان (4.7) والجمهورية اليمنية (4.4) اللتان تسجلان معدلات خصوبة أعلى.

38 توضح نسبة إعالة كبار السن، كما تستخدم في الدراسات والمؤلفات الديموغرافية، عدد كبار السن (الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر) إلى السكان في سن العمل. وتعرض هذه الأرقام النسبة العكسية لنسب إعالة كبار السن، إذ يسهل من خلالها توضيح قدرة القوى العاملة على الإعالة، أي عدد البالغين في سن العمل مقابل كل فرد من كبار السن.

535 مليون (الخط الأخضر في الشكل 2-7، اللوحة "أ")، أي زيادة 161 مليون شخص مقارنةً بسيناريو ثبات معدلات المشاركة الحالية للنساء دون تغيير. وفي المقابل، سترتفع نسبة القوى العاملة إلى كبار السن من 6.2 إلى 8.8 حالياً، بينما سترتفع النسبة المتوقعة لعام 2050 من 3.5 إلى 4.9 (الخط الأخضر في الشكل 2-7، اللوحة "ب")، مما يخفف بدرجة كبيرة الضغوط الديموغرافية والضغط على المالية العامة والنمو الناجمة عن الزيادة في عدد كبار السن.

الشكل 2-7 توسع القوى العاملة في ظل متوسط المعدلات العالمية لمشاركة الإناث في القوى العاملة من شأنه أن يتيح فرصاً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي باستخدام بيانات التوقعات السكانية الصادرة عن الأمم المتحدة وقاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT).

ملاحظات: يؤخذ عدد الأفراد غير المعدل في القوى العاملة لكل شخص مسن (باللون الأزرق) من الشكل 2-6. وفيما يتعلق بنسبة الإعالة المعدلة (باللون الأخضر)، يتم تعديل معدل المشاركة في القوى العاملة لكل فئة عمرية مدتها خمس سنوات للنساء ليصبح مساوياً للمتوسط المرجح بعدد السكان لمعدلات المشاركة في القوى العاملة في البلدان الأخرى ذات التصنيف نفسه للدخل وفقاً للبنك الدولي. وتم استبعاد بلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، وجنوب آسيا عند حساب متوسط معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل في البلدان المماثلة من حيث الدخل. وتم ترك معدلات مشاركة الذكور في القوى العاملة دون تعديل.

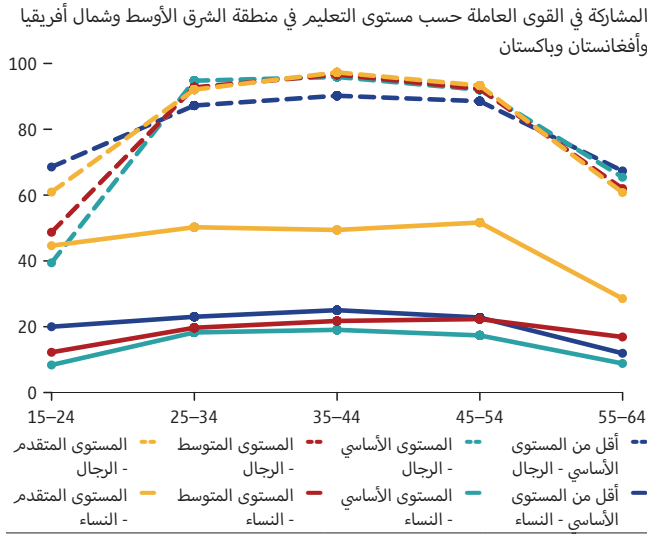
ملاحظات: تُستخدم تقديرات الأمم المتحدة السكانية لأغراض أرقام السكان التاريخية، بينما تُستخدم توقعات الأمم المتحدة المتغيرة للمتوسط للسنوات المقبلة لأغراض التقديرات المستقبلية. تُحسب أرقام القوى العاملة باستخدام معدلات المشاركة في القوى العاملة المأخوذة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، إلى جانب توقعات السكان الصادرة عن الأمم المتحدة لكل بلد وفئة عمرية، ويتم تجميعها على مستوى المنطقة. في حال وجود نقص في بيانات معدل المشاركة في القوى العاملة، يتم استخدام أحدث سنة تتوفر فيها البيانات لكل بلد. أما في التوقعات المستقبلية، فيُعمد على أحدث بيانات متاحة عن المشاركة في القوى العاملة لكل بلد، وبحسب متوسط البلدان النظرة في مستوى الدخل مع استبعاد منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان وجنوب آسيا. ويتم حساب المتوسط مع ترجيح القيم بحسب عدد السكان في سن العمل. ويستند تصنيف البلدان حسب فئات الدخل إلى تعريف البنك الدولي.

تتطلب زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة حزمة مترابطة من الإصلاحات على مستوى السياسات، وقد نُوقش ذلك بمزيد من التفصيل في بقية التقرير. ومن المهم الإشارة إلى أن الفجوة بين الجنسين في التعليم قد جرت معالجتها إلى حد كبير في المنطقة. فقد ارتفعت معدلات التحاق النساء بالتعليم في جميع المراحل الدراسية، لتتجاوز معدلات الرجال في مرحلة التعليم العالي أكثر من 3 نقاط مئوية (الشكل 2-8). وفي بعض البلدان، مثل جمهورية مصر العربية والكويت، تسجل النساء معدلات التحاق أعلى من الرجال أيضاً في مرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي. وعلى الرغم من أهمية ملاحظة أن باكستان لم تحقق بعد معدلات التحاق النساء بالتعليم التي سجلتها بقية بلدان المنطقة (باستثناء البلدان المتأثرة بالصراعات)، فإن ملايين الشباب في المنطقة يصلن سن البلوغ ولديهم مستوى من التعليم اللازم للانضمام إلى القوى العاملة.³⁹

يمثل دمج الأجيال الشابة من النساء في سوق العمل أحد العوامل الأساسية، إذ ستكون الفتيات الملتحقات بالمدارس اليوم في سن الثلاثينيات والأربعينيات بحلول عام 2050 - أي أنها الفئة العمرية المثلى للتوظيف ونمو الأجور. وغالباً ما يؤدي تأخر الدخول إلى سوق العمل إلى نزوب المهارات والانسحاب طويل الأجل للشباب، بما في ذلك النساء. وفي المقابل، فإن الشباب اللاتي ينتقلن مباشرة من المدرسة إلى العمل يكنّ أكثر استعداداً لكسر الأنماط التاريخية لتدني معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، شريطة أن تتمكن اقتصادات المنطقة من خلق ما يكفي من الوظائف الجيدة، وضمان اتباع سياسات داعمة في مكان العمل، إلى جانب معالجة الحواجز والعقبات التي تحول دون رعاية الأطفال والقدرة على التنقل، وغيرها.

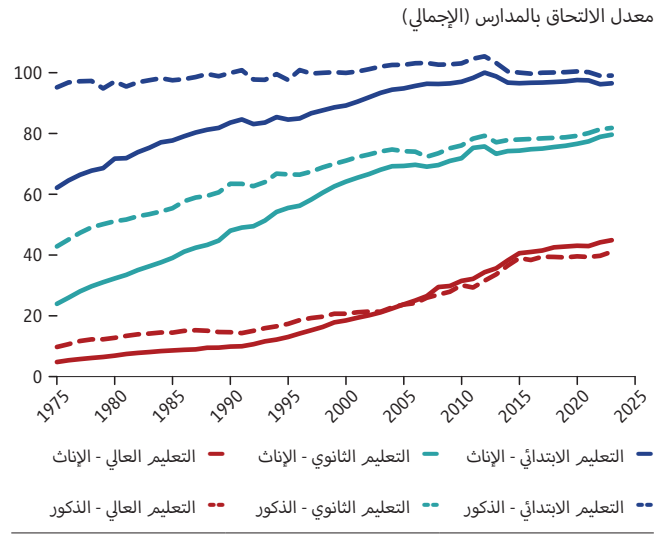
39 في باكستان، تسجل النساء معدلات التحاق بالتعليم العالي تفوق معدلات الرجال، لكنهن يتأخرن عنهم في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية. وباستثناء أفغانستان وباكستان، فإن معدلات التحاق الإناث بالتعليم في بقية بلدان المنطقة ستكون أعلى من معدلات الذكور في جميع المراحل التعليمية.

الشكل 9-2: نواتج العمل أسوأ بالنسبة للنساء من جميع المستويات التعليمية



ملاحظات: بالنسبة لكل بلد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، تُستخدم أحدث البيانات المتعلقة بالمشاركة في القوى العاملة حسب العمر والجنس والتعليم. وتُستخدم المتوسطات المرجحة الخاصة بالسكان لوضع متوسط للمنطقة حسب كل نوع من الجنسين/ فئة عمرية. تشمل البيانات: أفغانستان (2015)، وجيبوتي (2012)، وجمهورية مصر العربية (2017)، وجمهورية إيران الإسلامية (2016)، والعراق (2012)، والأردن (2017)، ولبنان (2019)، والمغرب (2017)، وباكستان (2017)، والصفة الغربية وقطاع غزة (2017)، والمملكة العربية السعودية (2017)، وتونس (2023)، والجمهورية اليمنية (2013).

الشكل 8-2: تراجع أوجه عدم المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس



ملاحظة: هذه الأرقام مأخوذة مباشرة من المؤشرات الإجمالية للتنمية العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. ولا توفر بيانات صافي الالتحاق والتعليم العالي، كما أنها غير متاحة للتعليم الابتدائي والثانوي بعد عام 2018، لكنها بشكل عام مشابهة للأرقام الإجمالية حيثما كانت متاحة، مع اختلاف معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي والثانوي بين الجنسين بأقل من 4 نقاط مئوية في السنوات الأخيرة.

سيُعد الإخفاق في ترجمة هذه المكاسب إلى فرص عمل إضاعةً لفرصة استثنائية. فمن خلال مواءمة أسواق العمل على نحو أفضل مع الزيادة في أعداد النساء المتعلّقات، تستطيع الحكومات توسيع قاعدة القوى العاملة بشكل ملموس، بما يعزز الإنتاجية ورفاهة الأفراد. كما أن إطلاق هذه الإمكانيات ليس ممكناً فحسب، بل مجّد من حيث التكلفة أيضاً، نظراً لأن الاستثمارات في التعليم قد تمت بالفعل.

7 حقائق عن مشاركة المرأة في القوى العاملة بالمنطقة

1. مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة من بين أدنى المعدلات في العالم

تتراوح نسبة النساء البالغات من العمر 15 عاماً فأكثر اللاتي يشاركن بنشاط في القوى العاملة من 11% في العراق إلى نحو 25% في باكستان وتونس، و34% في ليبيا.⁴⁰ وحتى في دول مجلس التعاون الخليجي مرتفعة الدخل، لا تزال مشاركة الإناث في القوى العاملة أقل من نظيراتها في الاقتصادات الأخرى، على الرغم من أن المهاجرين يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان، وأن معظم الوافدات مطالبات بالعمل لضمان بقاء تأشيرات إقامتهن سارية. وتقل المعدلات في المنطقة في المتوسط 25 نقطة مئوية عن المناطق المماثلة في الدخل (الشكل 2-10).⁴¹ ومن الناحية الإحصائية، فإن هذه الفجوة لا تفسرها الاختلافات في مستويات التعليم، أو هيكل الاقتصاد، أو الخصوبة بين بلدان المنطقة ونظيراتها من البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة.⁴² وتنخفض معدلات المشاركة بين الشابات (في الفئة العمرية من 15-24 عاماً) بواقع 19 نقطة مئوية في المتوسط مقارنةً بالبلدان ذات مستويات الدخل المماثلة.

40 معدل المشاركة في القوى العاملة هو نسبة السكان في سن العمل المشتركين في القوى العاملة (سواء عاملين أم عاطلين).

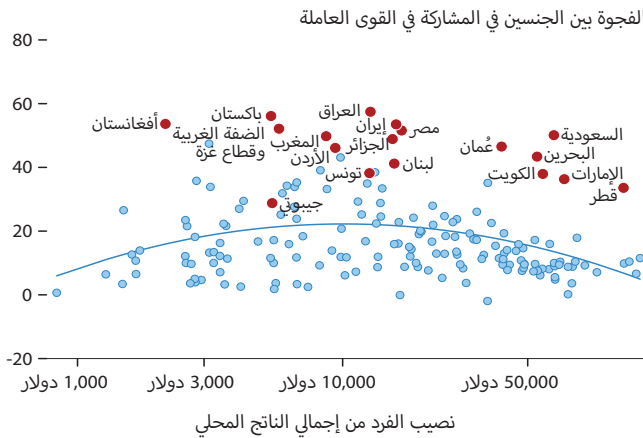
41 تُحتسب فروق النقاط المئوية بوصفها معاملات للمتغير الصوري الخاص بالمنطقة، وذلك من خلال تقدير انحدار بالمربعات الصغرى العادية لمعدل مشاركة الإناث في القوى العاملة على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بوحدة لوغاريتمية)، مع استثناء الاقتصادات مرتفعة الدخل.

42 على نحو أكثر تحديداً، عند نمذجة انحدار مشاركة الإناث في القوى العاملة على لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي، ومريعه، ومعدلات إتمام التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وحجم القيمة المضافة لقطاعي الصناعات التحويلية والزراعة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، ومعدل الخصوبة في البلد المعني، وما إذا كان هذا البلد من بلدان المنطقة، يُقدّر معامل انتماء البلد إلى المنطقة بنحو 26.2 نقطة مئوية. وجميع هذه البيانات مأخوذة من أحدث الأرقام المتاحة في مؤشرات التنمية العالمية، باستثناء معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة الذي أخذ من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، باستخدام أحدث الأرقام المتاحة.

تسجل معدلات المشاركة في المنطقة انخفاضاً حتى بين النساء في سن العمل الأساسي (25-54 عاماً)، اللاتي يحتمل أن يشاركن في سوق العمل أكثر من غيرهن من الفئات العمرية الأخرى. ففي مصر، على سبيل المثال، يبلغ معدل مشاركة هذه الفئة 24% فقط مقارنة بنسبة 18% لجميع النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن 15 عاماً. وفي تونس، يزيد معدل مشاركة النساء في سن العمل الأساسي بواقع 13 نقطة مئوية عن المتوسط العام لجميع النساء (40% مقابل 27%).

حتى في البلدان مرتفعة الدخل بالمنطقة، يظل معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة أدنى مقارنة بنظيراتها في البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة. وتُعد المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص من بين أدنى الاقتصادات مرتفعة الدخل في هذا المؤشر (33%)، رغم التحسينات الملحوظة خلال العقد الماضي (الشكل 2-10). وتبدو المعدلات أعلى في الإمارات العربية المتحدة (54%) وقطر (62%)، غير أن هيمنة السكان المهاجرين في هذين البلدين تؤدي إلى عدم دقة تقدير معدلات المشاركة. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، يجب أن يشغل أغلبية المهاجرين وظيفة للتأهل للحصول على تأشيرة إقامة والحفاظ على هذه التأشيرة (البنك الدولي، 2023). عادةً ما يُمنح المهاجرون من ذوي المهارات المنخفضة تأشيرات عمل صارمة: إذ لا يسمح لهم باصطحاب أسرهم ويتعين عليهم المغادرة إذا فقدوا وظائفهم. ونتيجة لذلك، يُصحب، بحكم التعريف، جزءاً من القوى العاملة. أما المهاجرون من ذوي المهارات العالية، فقد يُسمح لهم باستقدام أسرهم، إلا أن حامل التأشيرة الأساسي يظل ملزماً بالعمل. ويؤدي ذلك إلى تحييز داخلي في الإحصاءات الإجمالية للقوى العاملة.

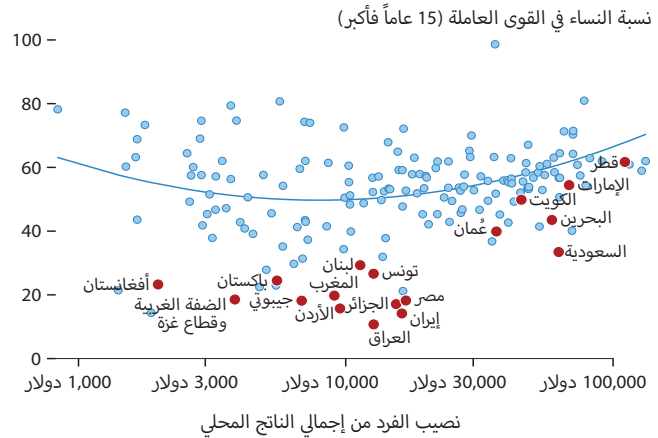
الشكل 2-11 حتى بين الاقتصادات مرتفعة الدخل في المنطقة، يزيد احتمال مشاركة الرجال في القوى العاملة بدرجة كبيرة عن النساء



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT) ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ملاحظة: تستند معدلات المشاركة في القوى العاملة للنساء البالغات من العمر 15 عاماً فأكثر والرجال في سن 15 عاماً فأكثر إلى التقديرات الوطنية التي جمعتها منظمة العمل الدولية (قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية). معدلات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية، بالدولار الدولي بالأسعار الثابتة لعام 2021) مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تشمل العينة 176 بلداً، منها 18 بلداً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. تجري مطابقة السنوات لمعدلات المشاركة في القوى العاملة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي باستخدام أحدث سنة متاحة لكل بلد بعد عام 2013. ويتم عرض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقاييس لوجاريتمية، وفيما يلي أحدث نقاط البيانات الخاصة ببلدان المنطقة: أفغانستان - 2021، الإمارات - 2023، الكويت - 2016، لبنان - 2019، المغرب - 2022، عمان - 2022، باكستان - 2021، الضفة الغربية - 2021، قطر - 2022، قطر - 2022، المملكة العربية السعودية - 2024، تونس - 2023، الأردن - 2023، العراق - 2021، الكويت - 2016، لبنان - 2019، المغرب - 2022، عمان - 2022، باكستان - 2021، الضفة الغربية - 2021، قطر - 2022، قطر - 2022، المملكة العربية السعودية - 2024، تونس - 2023، اليمن - 2014. ويُظهر الخط الأزرق الواضح العلاقة التربيعية المتوقعة بين المشاركة في القوى العاملة ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للعينة.

الشكل 2-10 الاقتصادات النامية في المنطقة (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي) تسجل أدنى معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة على مستوى العالم



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT) ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ملاحظة: معدلات مشاركة الأشخاص البالغين 15 عاماً فأكثر في قوة العمل مأخوذة من التقديرات الوطنية التي جمعتها منظمة العمل الدولية (قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية). نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2021) مأخوذ من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تشمل العينة 176 بلداً، منها 18 بلداً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. تجري مطابقة معدلات المشاركة في القوى العاملة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي باستخدام أحدث سنة متاحة لكل بلد بعد عام 2013. وفيما يلي أحدث نقاط البيانات الخاصة ببلدان المنطقة: أفغانستان - 2021، الإمارات - 2023، البحرين - 2015، جيبوتي - 2017، الجزائر - 2017، مصر - 2023، إيران - 2023، العراق - 2021، الكويت - 2016، لبنان - 2019، المغرب - 2022، عمان - 2022، باكستان - 2021، الضفة الغربية وقطاع غزة - 2022، قطر - 2022، المملكة العربية السعودية - 2024، تونس - 2023. يتم عرض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقاييس لوجاريتمية، ويُظهر الخط الأزرق الواضح العلاقة التربيعية المتوقعة بين المشاركة في القوى العاملة ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للعينة.

على مستوى المنطقة، تقل نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، في المتوسط، بمقدار 53 نقطة مئوية مقارنة بالرجال، وتتراوح الفجوة من 30 نقطة مئوية في جيبوتي إلى نحو 60 نقطة مئوية في باكستان والعراق، دون وجود فرق كبير بين الاقتصادات النامية والاقتصادات مرتفعة الدخل ويتناقض هذا النمط مع الاتجاهات العالمية، حيث تتبع الفجوة بين الجنسين عادةً علاقة على شكل حرف U مقلوب مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فتكون أضيق في البلدان منخفضة ومرتفعة الدخل، وأوسع في البلدان متوسطة الدخل (الشكل 2-11).

وقد تُفسّر أخطاء القياس في مشاركة النساء في سوق العمل جزئياً الفجوات الكبيرة في معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة بين اقتصادات المنطقة والاقتصادات المماثلة في مستوى الدخل (الإطار 2.1). وحتى بعد إجراء التعديلات اللازمة لمراعاة احتمالات سوء القياس، فإن المعدل في مصر لن يتجاوز 41%، وهي نسبة تظل أدنى بكثير مقارنةً بنظيراتها في البلدان المماثلة، وذلك وفقاً لما أورده أرزقي وآخرون، (2020).

الإطار 2-1 من الذي يُعتبر موظفاً؟

تستخدم هذه الدراسة تعريف منظمة العمل الدولية لمفهوم التوظيف (التشغيل)، الذي أقرّه المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل (ICLS) في عام 2013، العمل في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات مقابل أجر أو ربح. ويعتمد هذا المقياس الواسع، المستخدم في معظم إحصاءات سوق العمل، على شمول العاملين في وظائف بأجر وأصحاب الأعمال الحرة والعاملين بدوام جزئي في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي؛ غير أنه لا يشمل الإنتاج للاستخدام الشخصي أو العمل التطوعي. ويمثل هذا التعريف خروجاً عن المعايير السابقة التي تعود إلى المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل عام 1982، والتي كانت تربط مفهوم التوظيف (التشغيل) بحدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية، وتشمل العمل في إنتاج سلع للاستخدام الشخصي (غاديس وآخرون، 2023). وقد انتقل العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية، إن لم يكن جميعها، إلى تطبيق المعايير المعتمدة في المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل. ومع ذلك، لا تزال تقديرات نماذج منظمة العمل الدولية تستند إلى التعريف السابق للتوظيف في البلدان التي قد يؤدي فيها استخدام التعريف الأحدث إلى توقف في تطبيق المنهجية المتبعة (منظمة العمل الدولية 2025).

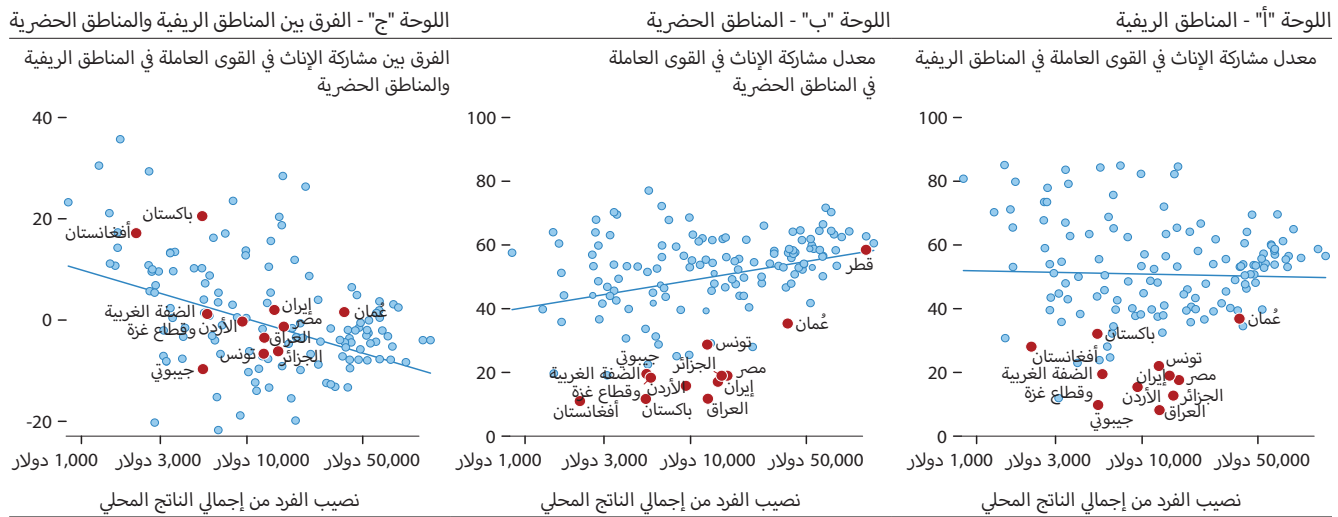
قد يؤثر التغيير في التعريف المعتمد عام 2013 بشكل كبير على مؤشرات التشغيل في السياقات التي تنتشر فيها زراعة المحاصيل أو تربية الحيوانات لأغراض الاستهلاك الأسري، وفي الحالات التي انتقلت فيها المكاتب الإحصائية الوطنية إلى تطبيق توصيات المؤتمر الدولي الثالث عشر للتوظيف قبل إدخال المعايير الجديدة. ونظراً لأن النساء يشاركن بشكل غير متناسب في هذه الأنشطة في العديد من البلدان، فإن معدلات توظيف الإناث تكون عادةً أكثر حساسية لهذا التغيير مقارنةً بمعدلات توظيف الذكور. فعلى سبيل المثال، يتيح المسح التتبعي لسوق العمل المصري قياس التوظيف وفقاً لمعايير المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل (ICLS) ("تعريف السوق")، وكذلك وفقاً لمعايير المؤتمر الثالث عشر ("التعريف الموسع"). ولا يُحدث هذا التمييز فرقاً يذكر في معدلات توظيف الذكور، لكنه يُحدث تأثيراً كبيراً على تقديرات توظيف الإناث (أسعد وآخرون، 2019). ومع ذلك، لم تلتزم العديد من البلدان في المنطقة التزاماً تاماً بالتعريف الذي أقره المؤتمر الدولي الثالث عشر للتوظيف، حيث استبعدت أعمال الإنتاج للاستخدام الشخصي من مفهوم التوظيف حتى قبل اعتماد المعيار الجديد (منظمة العمل الدولية 2013، البنك الدولي 2020 ب). وقد يفسر هذا جزئياً سبب عدم تسجيل معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة هذا التراجع الجذري الذي لوحظ في مناطق أخرى بعد اعتماد التعريف الأحدث (انظر بيغل، 2023، للاطلاع على مثال من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء).

تُبرز هذه العوامل أيضاً التعقيدات المرتبطة بقياس توظيف المرأة ومشاركتها في القوى العاملة من خلال المسوح الأسرية أو مسوح القوى العاملة. وتُعد مقاييس توظيف النساء شديدة الحساسية لطريقة صياغة الأسئلة وتصميم أدوات المسح بدرجة تفوق تلك الخاصة بالرجال. ففي سريلانكا، على سبيل المثال، أدى التحقق المتكرر عن مشاركة النساء في الوظائف الصغيرة والعارضة، من خلال ما يُعرف باسم "أسئلة المتابعة"، إلى زيادة كبيرة في معدلات التوظيف المُحتسبة للنساء (ديسينزا وآخرون، 2021). أما في هندوراس، فإن النساء لا يفصحن بصورة تامة عن مشاركتهن في الأنشطة الاقتصادية، نظراً لتعريفهن لأنفسهن في المقام الأول كربات بيوت، فضلاً عن اعتبار مفهوم الأعمال المنزلية والتوظيف متعارضين (مولر وسوزا 2020). تلخص المبادئ التوجيهية ومجموعة الأدوات الصادرة مؤخراً عن منظمة العمل الدولية وفريق دراسة قياس مستويات المعيشة التابع للبنك الدولي أفضل الممارسات المعتمدة، وتقدم إرشادات لقياس التوظيف والعمل الإنتاجي المخصص للاستخدام الشخصي ضمن مسوح القوى العاملة والمسوح الأسرية متعددة الموضوعات، كما تحدد مجالات البحث المنهجي المستقبلي (منظمة العمل الدولية، 2025؛ دورازو وآخرون، 2021).

2. ضعف تمثيل المرأة في القوى العاملة في المناطق الريفية والحضرية على السواء

تقل مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة بشكل كبير عن متوسطات البلدان المماثلة وذلك في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. ومع ذلك، فإن الفجوة بين الريف والحضر داخل البلدان تتقارب مع الأنماط العالمية: ففي الاقتصادات منخفضة الدخل مثل باكستان، يزيد احتمال مشاركة المرأة الريفية في القوى العاملة مقارنة بالمرأة في المناطق الحضرية، أما في الاقتصادات الأعلى دخلاً مثل تونس أو الجزائر، فإن المشاركة تكون أعلى في المناطق الحضرية (الشكل 2-12).

الشكل 2-12 ضعف أداء المنطقة فيما يتعلق بالمشاركة في القوى العاملة في المناطق الريفية والحضرية، مع وجود فجوة بين الريف والحضر داخل كل بلد تعكس الأنماط بين البلدان ذات مستوى الدخل المماثل



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT) ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ملاحظة: معدلات مشاركة النساء البالغات 15 عاماً فأكثر في قوة العمل مأخوذة من التقديرات الوطنية التي جمعتها منظمة العمل الدولية (قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية). نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2021) مأخوذ من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تستند الأرقام إلى أحدث البيانات المتاحة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (بعد 2013). وأحدث نقاط البيانات هي أفغانستان (2021)، الجزائر (2017)، جيبوتي (2017)، مصر (2023)، إيران (2018)، العراق (2021)، الأردن (2023)، عُمان (2018)، باكستان (2021)، الضفة الغربية وقطاع غزة (2022)، قطر (2017)، وتونس (2023). ويتم عرض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقياس لوغاريتمي. تشمل العينة 139 بلداً.

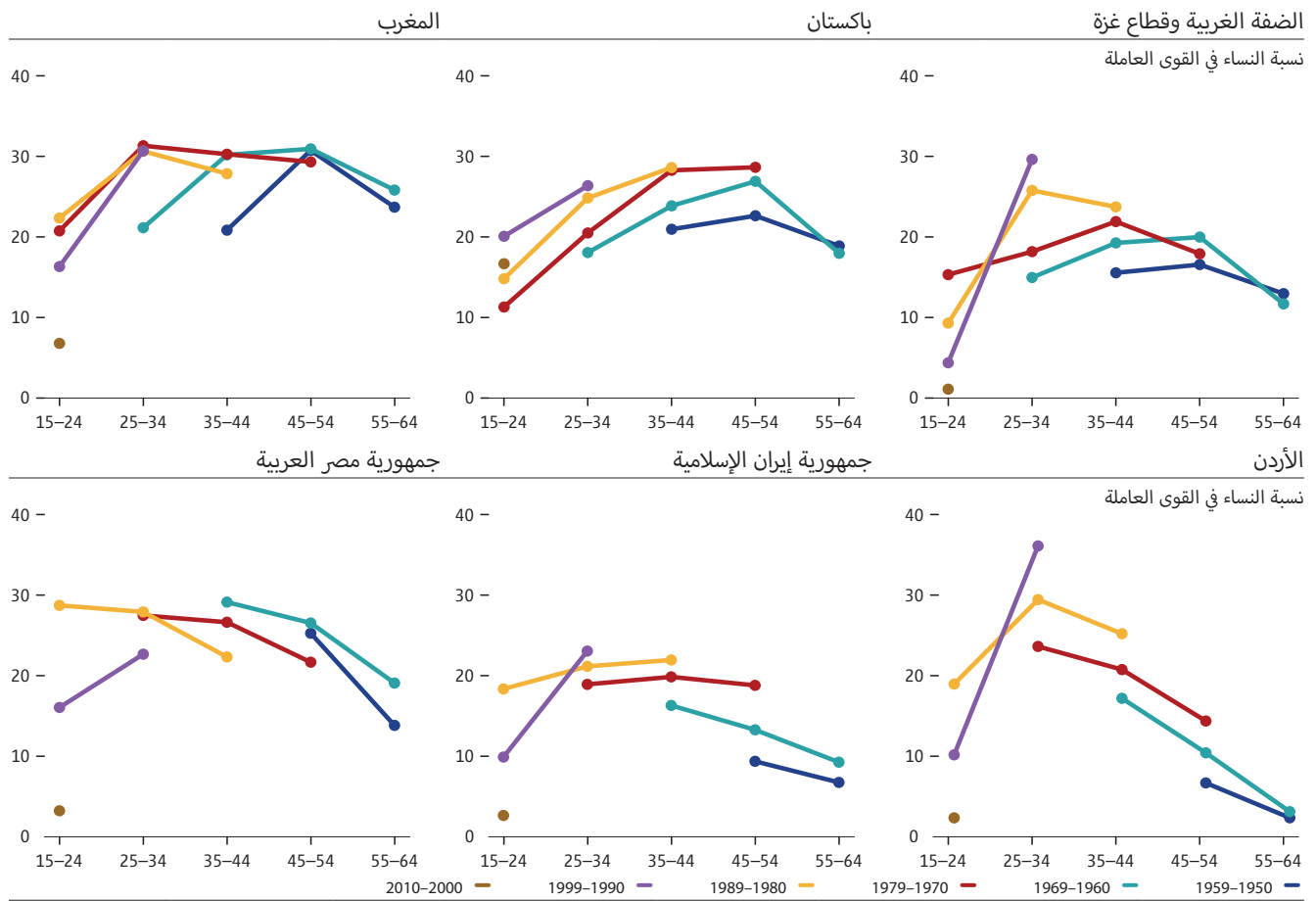
3. تأثر معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة بالحالة الاجتماعية أو حالة الوالدية، وإن كانت منخفضة بشكل عام بغض النظر عن ذلك

تتخذ العلاقة بين مشاركة الإناث في القوى العاملة وتقدم العمر منحني على شكل حرف U مقلوب، حيث تسجل أعلى معدلات المشاركة بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 25-54 عاماً (الشكل 2-13). وعلى مستوى المنطقة، تقل احتمالات مشاركة النساء اللاتي في سن العمل الأساسي في القوى العاملة مقارنةً بنظيرتهن في البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة، بغض النظر عن الحالة الاجتماعية أو هيكل الأسرة المعيشية (الشكل 2-14) كما تسجل النساء غير المتزوجات معدلات مشاركة أعلى بشكل مستمر في المنطقة، وتُعدّ الفجوة بين معدلات مشاركة النساء المتزوجات وغير المتزوجات هي الأكبر على مستوى العالم (الشكل 2-14، اللوحة "ج") - وتبلغ ذروتها في المغرب ولبنان وجمهورية إيران الإسلامية. غير أن هذه الأنماط لا تعني بالضرورة أن "التأثير السلبي للزواج" في خفض مشاركة المرأة في سوق العمل أعلى في المنطقة مقارنةً بنظيراتها على المستوى الدولي. إذ تختلف معدلات الزواج حسب السن من بلد إلى آخر، كما أن البيانات المتاحة حول مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب الحالة الاجتماعية والعمر لا تسمح بإجراء مقارنات دقيقة بين البلدان، نظراً لأنها تقتصر على الفئات العمرية العريضة (مثل الفئة من 25 إلى 54 عاماً). وجدرياً بالذكر أن معدلات الزواج في المنطقة تتسم بأنها مرتفعة؛ إذ يشير دنغ وآخرون (2025) - على سبيل المثال - إلى أن 98% من النساء في مصر تكن قد تزوجن قبل بلوغهن عمر 45 سنة - كما أن غالبية النساء يتزوجن في سن مبكرة نسبياً (حتى عام 2018، كان أكثر من 90% من النساء المتزوجات في المنطقة قد دخلن مرحلة الزواج قبل بلوغهن سن 30 عاماً).

وبالمثل، تُظهر البيانات أن مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة أقل من المتوسط العالمي للبلدان ذات مستويات الدخل المماثلة، سواء بالنسبة للنساء اللاتي يعشن في أسر لديها أطفال دون سن السادسة أو في أسر ليس لديها أطفال (الشكل 2-15، اللوحان "أ" و"ب"). وعند المقارنة بين هاتين المجموعتين، تقل نسبة المشاركة في القوى العاملة بين النساء اللاتي لديهن أطفال صغار في الأسرة، مما يشير إلى وجود تأثير سلبي على

المشاركة في القوى العاملة في المنطقة بسبب وجود أطفال، وهذا يتفق مع النتائج التي توصل إليها كليفن وآخرون (2025)، وكليفن (2023)، وكليفن وآخرون (2019). ويبلغ الفارق نحو 5 نقاط مئوية في معظم بلدان المنطقة، وهو يتسق عمومًا مع المستويات التي تمت ملاحظتها في البلدان المماثلة من حيث مستوى الدخل (الشكل 2-15، اللوحة "ج"). وعلى الرغم من أن هذا الفارق قد يبدو ضئيلاً، فإنه يُعد كبيراً نسبياً في سياق انخفاض معدلات مشاركة النساء في سوق العمل على مستوى المنطقة.

الشكل 2-13 المشاركة على شكل حرف U مقلوب مع تقدم العمر، مع تسجيل أعلى المعدلات بين من هم في الفئة العمرية 25-54 عاماً

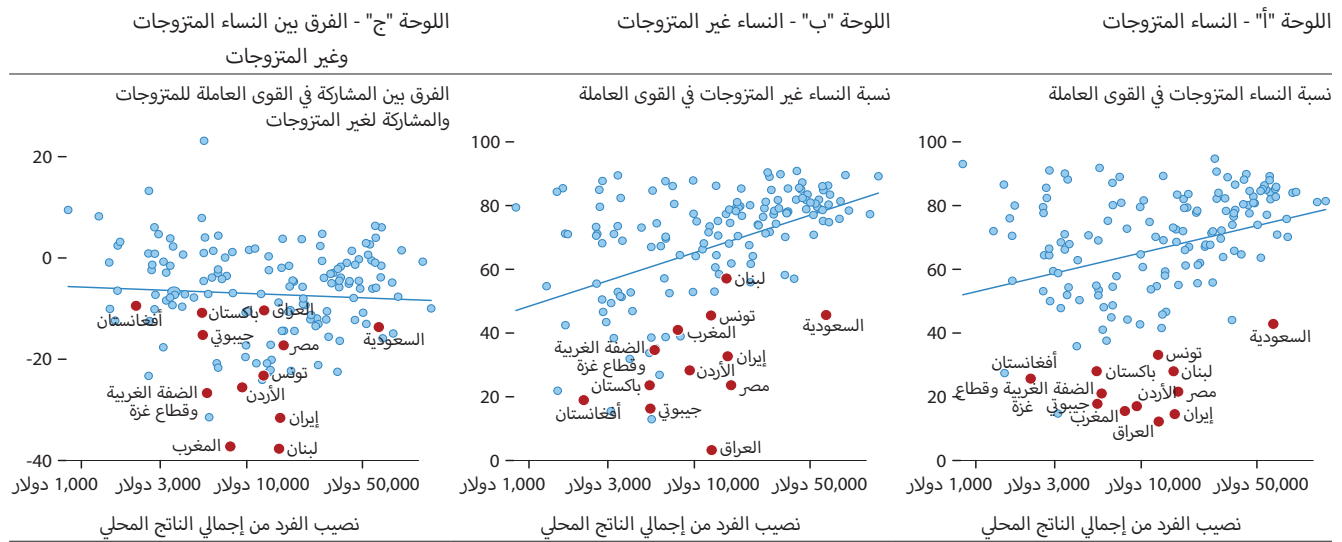


المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات على مستوى الأفراد من البيانات الجزئية لمسوح القوى العاملة المتاحة للجمهور.

ملاحظة: تم الحصول على مسوح القوى العاملة من بوابة البيانات الجزئية التابعة لمكتبي البحوث الاقتصادية والمكتبات الوطنية للإحصاء. وفي كل بلد، قامت جهة تقديم البيانات بتنسيق البيانات الجزئية على مستوى سنوات المسح (باستثناء بعض السنوات بالنسبة للأردن). وتشمل العينة نساء تتراوح أعمارهن بين 15 و64 عاماً. وتم تصنيف الفئات العمرية إلى 5 نطاقات مدة كل منها 10 سنوات، وتم تقسيم مجموعات المواليد إلى ستة فترات مدة كل منها 10 سنوات. ويتم استبعاد الملاحظات التي تشير إلى معدل الانتظام الحالي في التعليم الرسمي، وهذا يمثل أقل من 2% من العينة. وتُطبق جميع العمليات الحسابية على أوزان العينات المسحية. وبالنسبة لجميع البلدان والسنوات، تُستخدم الأوزان الفردية لترجيح بيانات المسح، باستثناء الأردن في عامي 2011 و2013، حيث تُطبق أوزان الأسر المعيشية. وقد تم ترتيب البلدان بترتيب تصاعدي وفقاً لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدولار الدولي لعام 2021) لعام 2024، استناداً إلى بيانات من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

وقد تكون آثار الزواج والإنجاب على مشاركة المرأة في سوق العمل متشابهة في المنطقة، ويتطلب فك هذا التشابك إجراء تحليل أكثر تفصيلاً باستخدام بيانات جزئية مجمعة. وقد أظهرت الدراسات القائمة وجود "تأثير سلبي كبير للزواج" على المشاركة في القوى العاملة في العديد من بلدان المنطقة. فعلى سبيل المثال، يُظهر أسعد وآخرون (2022) أن الزواج في سن متوسطة يقلل من احتمالية توظيف النساء بنسبة 16% في مصر، و30% في تونس، و47% في الأردن. ويخلص المؤلفون إلى أن معظم هذا الانخفاض يرجع إلى ارتفاع احتمالية الخروج من العمل الخاص بأجر عند الزواج. وتؤيد سيلوانيس وكرافت (2021) هذه النتائج، حيث يوضحان زيادة احتمالات خروج النساء من العمل في مصر والأردن في سنة الزواج وفي السنتين السابقتين له، مما يشير إلى احتمال خروج النساء من القوى العاملة تحسباً للزواج. كما تشير سيلوانيس وكرافت (2021) إلى أن هناك تأثيراً استباقياً قوياً فيما يتعلق بالإنجاب، حيث تزيد احتمالية خروج النساء من سوق العمل في السنة التي تسبق الولادة في كل من مصر والأردن. وأخيراً، توضح دراسة للبنك الدولي (2024) أن النساء في جنوب آسيا يبدو أنهن يتعرضن للتأثير السلبي للزواج على المشاركة في القوى العاملة بعد الزواج، وحتى قبل الإنجاب.

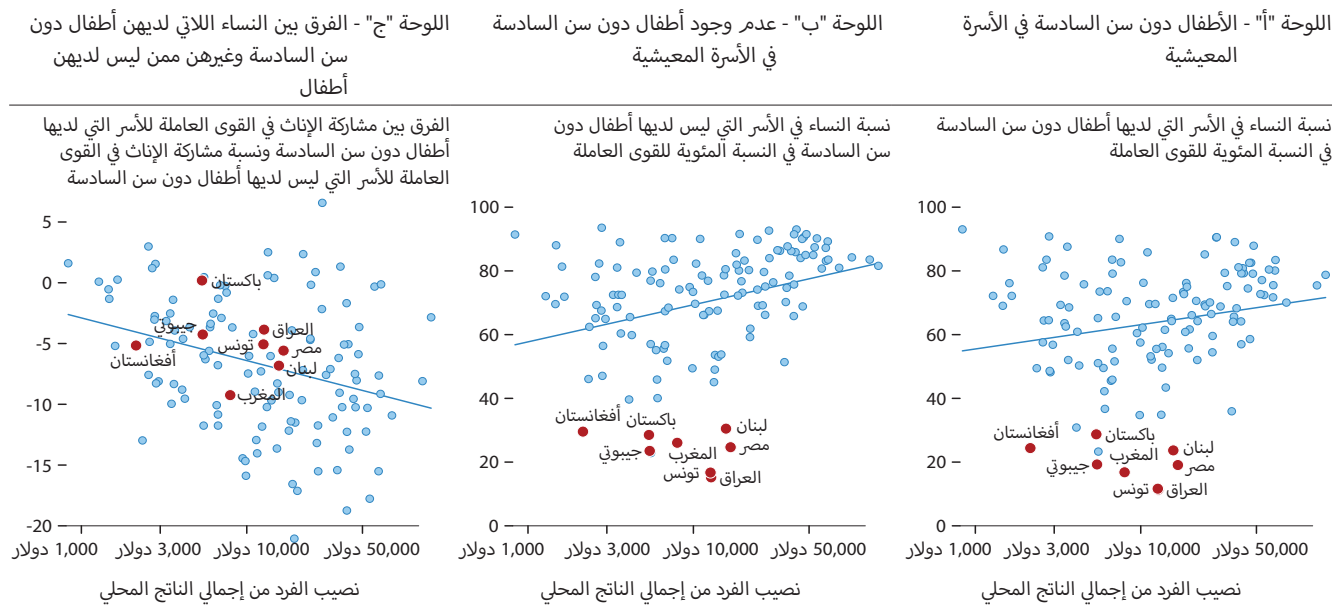
الشكل 14-2 على مستوى النساء في العمر الأساسي للعمل (25-54 عاماً)، ترتفع نسبة مشاركة النساء غير المتزوجات في القوى العاملة، وتُعد الفجوة بين النساء غير المتزوجات والمتزوجات هي الأكبر على مستوى العالم.



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT) ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ملاحظة: معدلات مشاركة النساء في سن العمل الأساسي (25-54) في القوى العاملة مأخوذة من التقديرات الوطنية التي جمعتها منظمة العمل الدولية (قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية). نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدول لعام 2021) مأخوذ من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تستند الأرقام إلى أحدث البيانات المتاحة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (بعد 2013). أحدث نقاط البيانات هي: أفغانستان (2021)، جيبوتي (2017)، مصر (2023)، إيران (2023)، العراق (2023)، الأردن (2023)، لبنان (2019)، المغرب (2014)، باكستان (2021)، الضفة الغربية وقطاع غزة (2022)، المملكة العربية السعودية (2021)، تونس (2023). ويتم عرض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقاييس لوغاريتمية. تشمل العينة 153 بلداً.

الشكل 15-2 الفروق في المشاركة في القوى العاملة بين النساء في الأسر التي لديها أطفال والتي ليس لديها أطفال تتسق مع أنماط البلدان المماثلة في الدخل



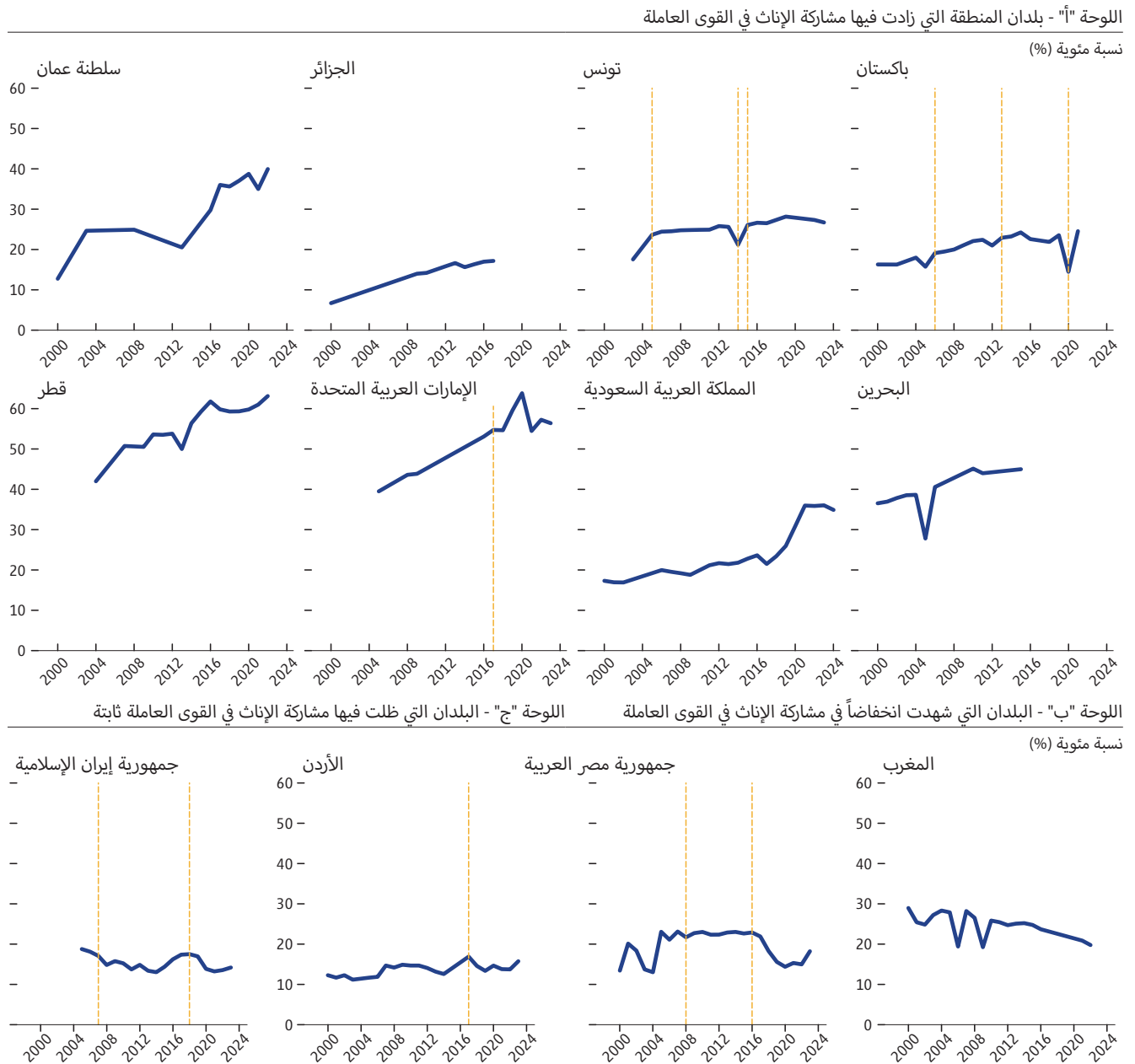
المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT) ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ملاحظة: معدلات مشاركة النساء في سن العمل الأساسي (25-54) في القوى العاملة مأخوذة من التقديرات الوطنية التي جمعتها منظمة العمل الدولية (قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية). نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدول لعام 2021) مأخوذ من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. يستند الشكل إلى أحدث البيانات المتاحة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (بعد 2013). أحدث نقاط البيانات هي: أفغانستان (2021)، جيبوتي (2017)، مصر (2023)، العراق (2021)، لبنان (2019)، المغرب (2014)، باكستان (2021)، تونس (2023). ويتم عرض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقاييس لوغاريتمية. وتتألف العينة من 124 اقتصاداً.

4. تفاوت مستوى التقدم في مشاركة النساء في القوى العاملة بالمنطقة

على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، حققت دول مثل السعودية، وباكستان، وتونس، والجزائر، زيادات ملموسة في معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة، غير أن المعدلات لا تزال من بين الأدنى مقارنة بالبلدان ذات الدخل المماثل. فمن الجدير بالذكر أنه في السعودية، ارتفعت معدلات المشاركة بنحو 14 نقطة مئوية بين عامي 2017 و2023 (انظر الإطار 2-5). وفي باكستان، زادت بمقدار 8 نقاط مئوية بين عامي 2000 و2021 (الشكل 2-16، اللوحة أ). وفي تونس، ارتفع المتوسط من 17.5% قبل عقدين من الزمن إلى 27% في عام 2023. أما في الجزائر، زاد المعدل بأكثر من الضعف بين عامي 2000 و2017، حيث ارتفع من 7% إلى 17%. كما شهدت دول مجلس التعاون الخليجي نمواً ملحوظاً، وإن كانت المعدلات الإجمالية تخفي تباينات وفروقات في مستويات المشاركة بين المواطنين والوافدات.

الشكل 2-16 ازدادت نسبة النساء في القوى العاملة بشكل مطرد في الجزائر، وباكستان، وتونس بين عامي 2000 و2020، لكنها تراجعت أو ظلت دون زيادة في الاقتصادات النامية الأخرى في المنطقة



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT).

ملاحظة: معدلات مشاركة النساء البالغات 15 عاماً فأكثر في قوة العمل مأخوذة من التقديرات الوطنية التي جمعتها منظمة العمل الدولية (قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية). تُظهر الخطوط البرتقالية التغييرات المنهجية في طريقة جمع البيانات، كما هو موضح في مجموعة بيانات منظمة العمل الدولية. والبلدان مُصنّفة حسب الزيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدول في عام 2021). وتشمل تقديرات مشاركة الإناث في القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي المواطنين وغير المواطنين.

وفي المقابل، انخفض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المغرب من 29% في عام 2000 إلى 20% في عام 2022 (الشكل 2-16، اللوحة "ب")؛ وفي مصر، تراجعت معدلات المشاركة التي تحققت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى حد كبير، حيث بلغ متوسط المشاركة الحالية 18% فقط. كما استقرت المشاركة في جمهورية إيران الإسلامية وظلت دون تحرك يُذكر في الأردن (الشكل 2-16، اللوحة ج).

الإطار 2-2 مشاركة المرأة في القوى العاملة وريادة الأعمال النسائية في البلدان المصنفة على أنها تعاني من أوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات

تُعد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات ركيزة أساسية في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الصدمات والمخاطر والتعافي الاقتصادي. ومع ذلك، غالباً ما تتأثر النساء والفتيات أكثر من غيرهن بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، مما يحد من قدرتهن على الحصول على التعليم والرعاية الصحية والفرص المناسبة (البنك الدولي، 2024 ج). وفي هذه الأوضاع، غالباً ما تصبح الأعراف والتقاليد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أكثر تقييداً بسبب ضعف المؤسسات والاضطرابات الاجتماعية، وفي الوقت نفسه تزداد مخاطر العنف، لا سيما بالنسبة لمن نزحوا قسراً. وحتى عندما يرتفع معدل التشغيل، غالباً ما تكون الوظائف المتاحة للنساء ذات جودة أقل (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2022).

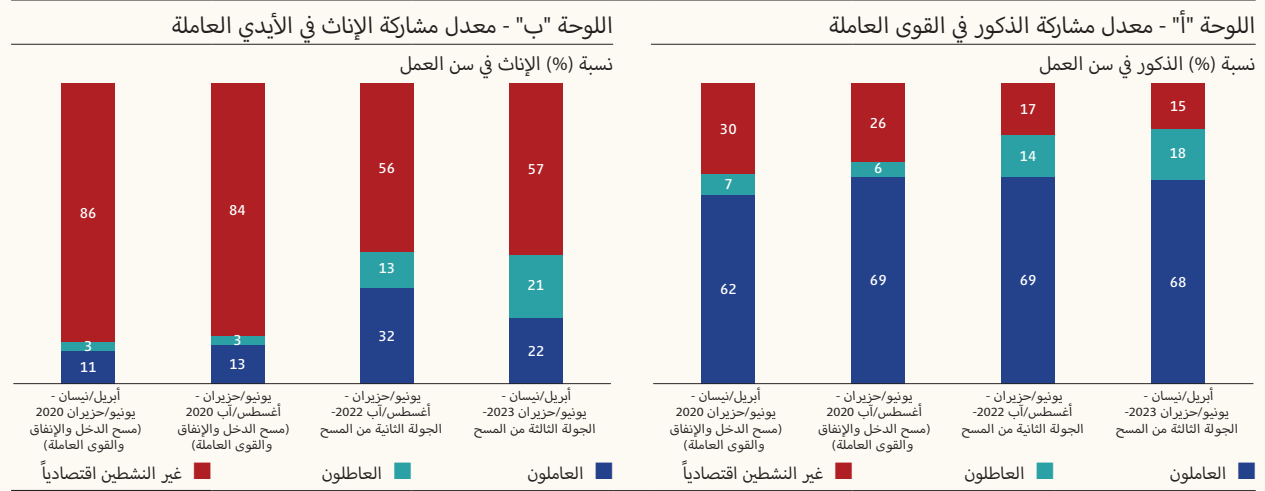
وفي بيئات الصراع، غالباً ما تتولى النساء مناصب مهنية وأدواراً اقتصادية جديدة، وقد يكتسبن صفة المعيل الأساسي للأسرة عندما يتعرضن لأقاربهن الذكور للقتل، أو الإصابة، أو عندما يكونون في حالة قتال مستمر. فعلى سبيل المثال، في سياق الصراع في سوريا، أصبحت النساء المعيلات الرئيسيات للأسرة، وقمن بأداء وظائف يشغلها الرجال في العادة (جي كيه كونسلتنغ، 2020). ومع ذلك، كان معظم هذه الوظائف في الغالب غير رسمية أو منخفضة الجودة.

يقوم مفهوم "العمل الأفضل" على الاستغلال الأمثل لمهارات الأفراد ورأس مالهم البشري، بما يضمن توظيفها بصورة كاملة وفي ظل ظروف عمل منصفة. وفي أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، يكون أداء النساء أسوأ من الرجال وفق هذا المؤشر (البنك الدولي، 2021 ب). وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 600 مليون امرأة وفتاة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2023) يعشن في مناطق الصراع على مستوى العالم، حيث يتعرضن لمخاطر إضافية مثل زيادة العنف، ومحدودية توافر الخدمات، وزيادة أعباء الرعاية. وتسهم هذه الضغوط في دفع النساء إلى العمل غير الرسمي وغير المستقر، مما يقوّض آفاقهن في سوق العمل حتى في حال بدت معدلات المشاركة مستقرة نسبياً. كما تتسبب البيئة القانونية والأعراف والتقاليد الاجتماعية في تفاقم هذا الوضع من خلال تشريعات الملكية والمواريث التمييزية، مما يقيد قدرة النساء على الاستثمار، أو الحصول على التمويل، أو مواجهة الصدمات المناخية.

ولا يختلف هذا كثيراً عن حالة أفغانستان، كان لانهايار الطلب الكلي عقب استيلاء طالبان على السلطة عواقب وخيمة على سوق العمل في أفغانستان. ففي مواجهة تدهور الأوضاع الاقتصادية، لجأت الأسر المعيشية إلى المورد الوحيد المتوفر لديها بوفرة وهو العمل. وتُظهر الأدلة والشواهد المأخوذة من الجولة الثالثة من مسح رصد الرفاهة في أفغانستان، الذي أُجري في ربيع عام 2023، ارتفاعاً ملحوظاً في معدل المشاركة في القوى العاملة مقارنة بالفترة التي سبقت استيلاء طالبان على السلطة (الشكل 2-16 ب).

بين الرجال في سن العمل، ارتفعت نسبة المشاركة من 69% في الفترة من أبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران 2020 إلى 86% خلال الأشهر نفسها من عام 2023، مع زيادات كبيرة للغاية بين الفئات الأصغر سناً والأكثر سناً. غير أن هذا التحول كان أكثر وضوحاً بين النساء، فقد زادت مشاركة النساء في سن العمل في القوى العاملة ثلاث مرات مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، وإن كان ذلك من مستوى مبدئي منخفض، مما يعكس حاجة الأسر المعيشية الملحة إلى تدبير مصادر دخل إضافية. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة في المشاركة في القوى العاملة أكدت الفجوة المستمرة بين الجنسين في الفرص الاقتصادية في أفغانستان ولم تعمل على تضييقها. فقد أدت الأعراف الاجتماعية المقيدة، والتي تفاقمت بسبب حظر التعليم الثانوي للنساء، والقيود المفروضة على الحركة، والإقصاء من معظم الوظائف في القطاع العام، إلى أن العديد من النساء اللاتي شاركن في القوى العاملة هن عاطلين عن العمل أو شاركن في أنشطة التصنيع المنزلية ذات العائد المنخفض (البنك الدولي، 2023).

الشكل ب 2-1 النساء في أفغانستان يتغلبن على الضغوط من خلال زيادة المشاركة في القوى العاملة، ويواجهن معدلات بطالة أعلى.



المصدر: مسح رصد الرعاية الاجتماعية في أفغانستان

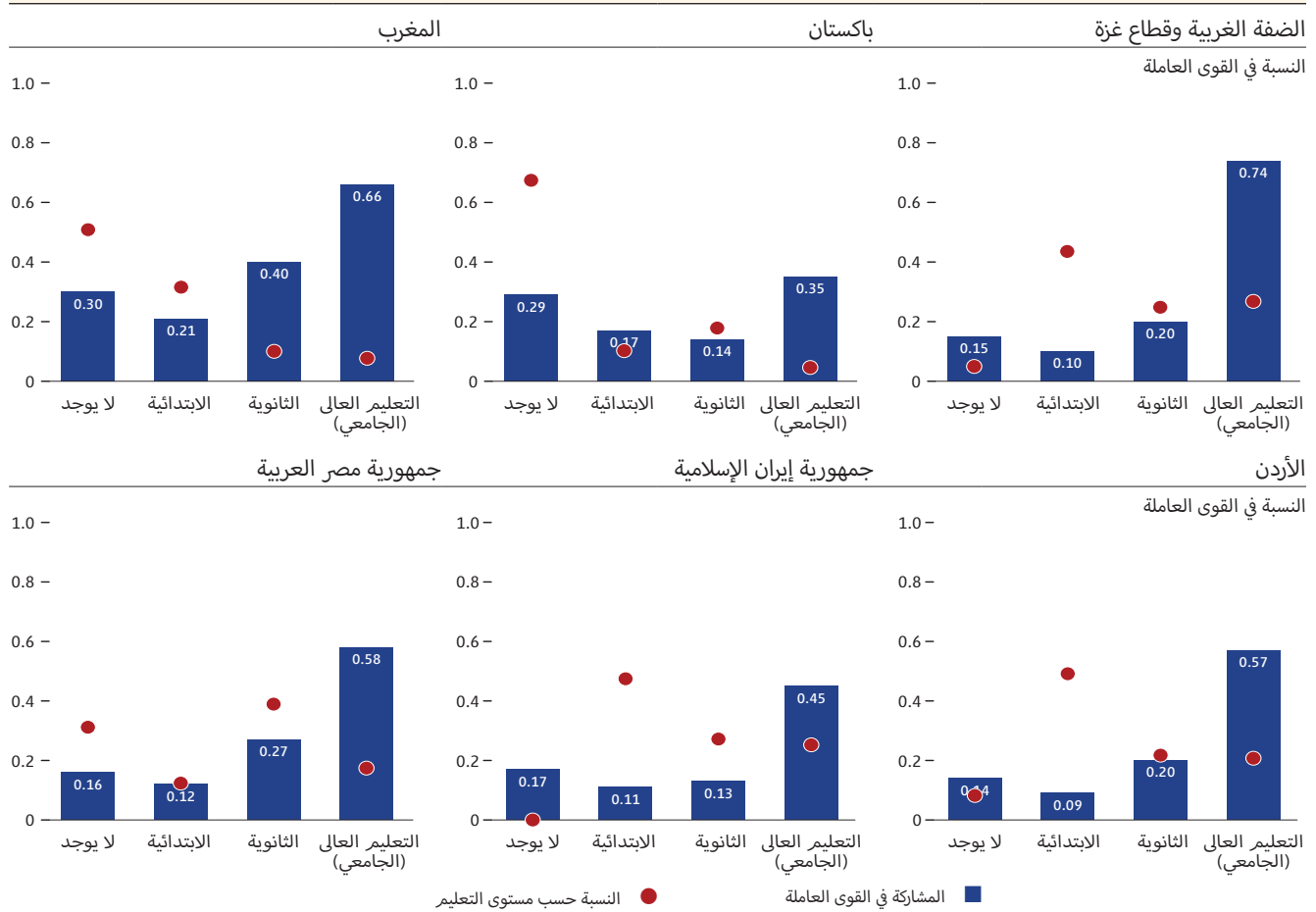
ملاحظة: يقدم الشكل استجابات للمسوح من أربع مجموعات منفصلة، مما يحدد معدلات المشاركة في سوق العمل بمرور الوقت.

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، يُظهر مسح استقصائي أجراه البنك الدولي مؤخراً وشمل نحو 500 شركة تقودها نساء ومجموعات نقاش مركز تضم رائدات أعمال محليات في أوائل عام 2025، بالتعاون مع منتدى سيدات الأعمال الفلسطينيات، أن انعدام الأمن وعدم الاستقرار والقيود الناجمة عن الصراع قد قلصت بشدة نمو الشركات المملوكة للنساء. وعلى الرغم من أن ثلثي الجهات المشاركة أشار إلى تحقيق نمو في صيف عام 2023، فإن أقل من خمسها فقط أشار إلى تحقيق نمو بحلول يناير/كانون الثاني 2025، في حين شهدت 58% منها تراجعاً في العمليات، وتخفيضات واسعة النطاق في القوى العاملة (62%)، أو بطالة جزئية (18%)، وأعطالاً واضطرابات حادة في سلاسل الإمداد - لا سيما بالنسبة لمنشآت الأعمال متناهية الصغر - وزيادة أوقات الإنتاج وتكاليفه إلى جانب هجرة العقول. ورغم هذه الظروف الصعبة والأعراف والتقاليد الاجتماعية المقيدة، أثبتت رائدات الأعمال الفلسطينيات قدرة لافتة على التكيف، حيث إن أكثر من 90% منهن وسّعن نطاق أعمالهن، وتعاونن مع زبائن جدد، وخرجن للعمل خارج المنزل بدون مواجهة عقوبات سلبية فورية لذلك. كما يمكن أن تتحقق مكاسب هائلة نتيجة بناء القدرات، لا سيما المهارات الرقمية في مجال التجارة الإلكترونية، والتسويق، وأدوات الإنتاجية. فمعظم الشركات التي شملها المسح تعتمد بالفعل على استخدام التكنولوجيا لتوسيع نطاق عملها وتحسين تواصلها (إذ لا تتجاوز نسبة الشركات التي لا تستخدمها 9%)، غير أن التكاليف ونقص المهارات يحدان من التوسع في اعتمادها واستخدامها بشكل أكبر. كما يُبرز العمل الميداني الأعباء المزدوجة التي تتحملها المرأة في المنزل وفي المجتمع، مع التأكيد على أهمية الخدمات الاستشارية المستهدفة، وتسهيل الحصول على التمويل، وشبكات النظراء لتطوير القدرة على الصمود، وإطلاق أنشطة الأعمال، وإحداث تحولات تدريجية في التصورات والأفكار المجتمعية.

5. المكاسب التي حققتها النساء في مجال التعليم لم تُترجم إلى زيادة في معدلات مشاركتهن في القوى العاملة

على الرغم من أن معدلات المشاركة ترتفع بشكل كبير مع ارتفاع مستوى التعليم (الشكل 2-17)، فإن مشاركة النساء الحاصلات على تعليم عالٍ (جامعي) في سوق العمل في المنطقة لا تزال أقل بالمقارنة بنظيرتهن في العديد من البلدان الأخرى. ففي الأردن، على سبيل المثال، ترتفع معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة من 20% بين النساء الحاصلات على التعليم الثانوي إلى 57% بين الحاصلات على مؤهلات جامعية. ورغم هذه المكاسب، تظل المنطقة أقل أداءً مقارنة بالمتوسط العالمي. ففي تركيا - على سبيل المثال - يبلغ متوسط معدل مشاركة النساء الحاصلات على تعليم عالٍ في القوى العاملة 69%. وتبلغ هذه النسبة في المكسيك 71%؛ وفي كولومبيا وإندونيسيا، 75%. أما معدلات مشاركة الرجال في سوق العمل بالمنطقة، فتقترب من 95%، بغض النظر عن المستوى التعليمي لهم.

الشكل 17-2 النساء الأكثر تعليمًا هن الأكثر احتمالاً للانضمام إلى قوة العمل

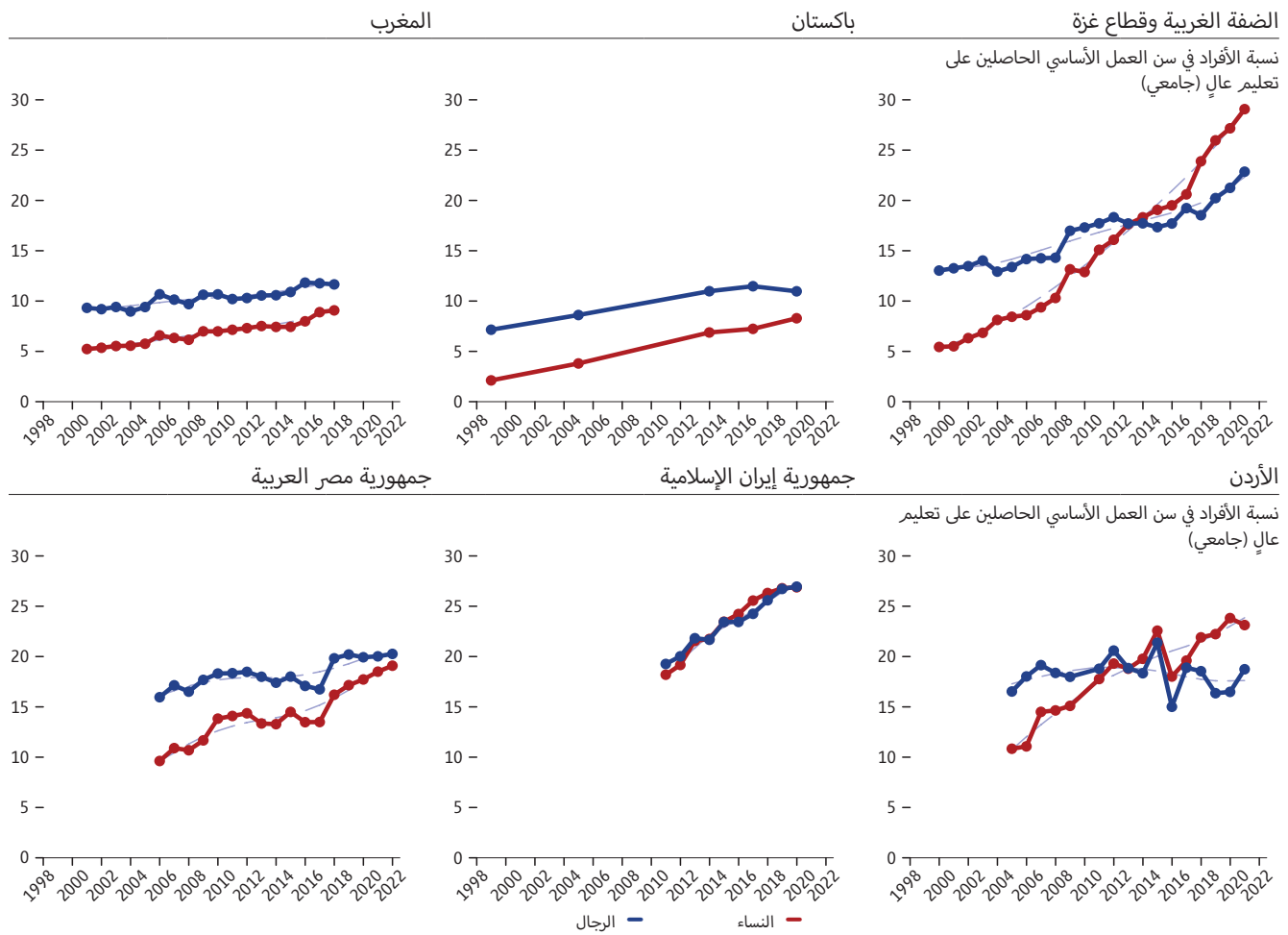


المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات على مستوى الأفراد من البيانات الجزئية لمسوح القوى العاملة لسنة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان.

ملاحظة: قد لا يصل مجموع النسب المئوية إلى 100%، لأنها تعكس الاحتمالات المشروطة وليس النسب الشاملة لجميع الفئات. ويستند الشكل إلى تحليل انحدار يقدر المشاركة في القوى العاملة كدالة لمستوى التعليم الرسمي، مع التحكم في التباين الزمني من خلال الآثار الثابتة لسنة المسح. وتشمل العينة نساء في سن العمل الأساسي (25-54 عاماً). ويتم استبعاد الملاحظات التي تشير إلى معدل الانتظام الحالي في التعليم الرسمي، وهذا يمثل أقل من 2% من العينة. ويتم الحصول على مسوح القوى العاملة من بوابة البيانات الجزئية التابعة لمنتدى البحوث الاقتصادية والمكاتب الوطنية للإحصاء. وفي كل بلد، تم توحيد البيانات الجزئية على مستوى سنوات المسح من جانب جهة تقديم البيانات (باستثناء بعض السنوات بالنسبة للأردن). وتُطبق جميع العمليات الحسابية على أوزان العينات المسحية. وبالنسبة لجميع البلدان والسنوات، تُستخدم الأوزان الفردية لترجيح بيانات المسح، باستثناء الأردن في عامي 2011 و2013، حيث تم تطبيق أوزان الأسر المعيشية. وقد تم ترتيب البلدان تصاعدياً وفقاً لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدولار الدولي لعام 2021) لعام 2024، استناداً إلى بيانات من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

والأهم من ذلك أن مشاركة النساء الحاصلات على تعليم عالٍ ظلت ثابتة دون تحرك أو انخفضت في بعض بلدان المنطقة (الشكل 2-19). ففي المغرب، انخفض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة بين النساء الحاصلات على تعليم عالٍ من 70% في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى 60% في عام 2018. وفي جمهورية إيران الإسلامية، انخفض المعدل من نحو 50% في عام 2011 إلى 40% في عام 2020؛ وانخفض في مصر كذلك من 60% في عام 2006 إلى 45% في عام 2022.

الشكل 2-18 زيادة نسبة النساء في المنطقة الحاصلات على تعليم جامعي بين عامي 1998 و2022 والنتيجة هي تضيق الفجوة بين الجنسين في التعليم أو حتى عكسها

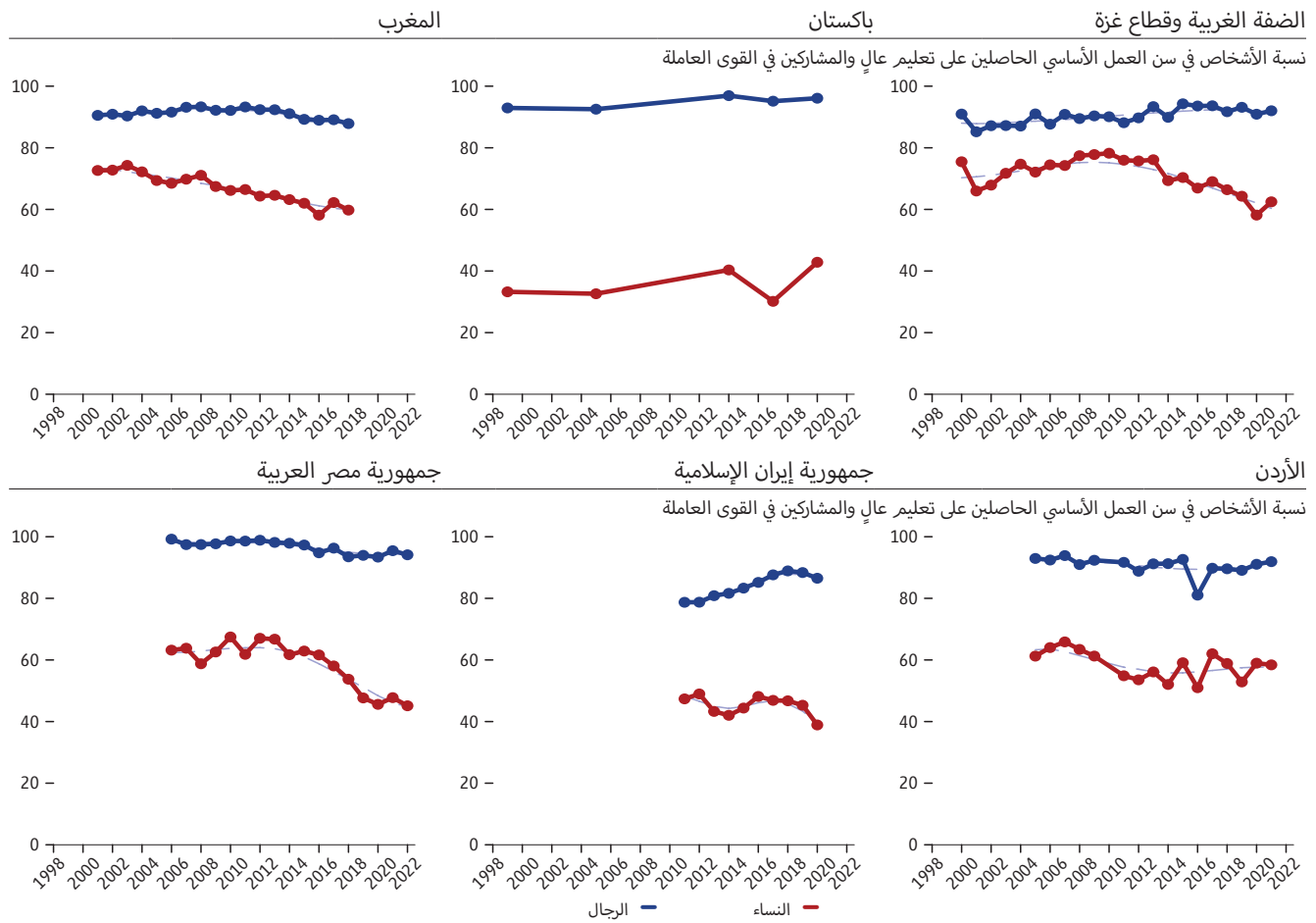


المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات على مستوى الأفراد من البيانات الجزئية لمسوح القوى العاملة.

ملاحظة: تستند الأرقام إلى مسح القوى العاملة المتاحة للجمهور في ستة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. تشمل العينة النساء والرجال في سن العمل الأساسي (25-54 عاماً). ويتم استبعاد الملاحظات التي تشير إلى معدل الانتظام الحالي في التعليم الرسمي، وهذا يمثل أقل من 2% من العينة. ويتم الحصول على مسح القوى العاملة من بوابة البيانات الجزئية التابعة لمندى البحوث الاقتصادية والمكاتب الوطنية للإحصاء. وفي كل بلد، تم مواءمة البيانات الجزئية على مستوى سنوات المسح من قبل جهة تقديم البيانات (باستثناء بعض السنوات في الأردن)، وقُطِّع جميع العمليات الحسابية على أوزان العينات المسحية. وبالنسبة لجميع البلدان والسنوات، تُستخدم الأوزان الفردية لترجيح بيانات المسح، باستثناء الأردن في عامي 2011 و2013، حيث تم تطبيق أوزان الأسر المعيشية. وقد تم ترتيب البلدان تصاعدياً وفقاً لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدولار الدولي لعام 2021) لعام 2024، استناداً إلى بيانات من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

كما أن الاتجاهات المتعلقة بالأجيال تكشف عن بيانات مثيرة للقلق (الشكل 2-20). ففي مصر والمغرب، ترتفع معدلات حصول النساء الأصغر سناً على تعليم عالٍ مقارنة بالأجيال الأكبر سناً (بفارق يتراوح من 10-20 نقطة مئوية)، غير أن مشاركتهن في القوى العاملة أقل (بواقع 5-20 نقطة مئوية).

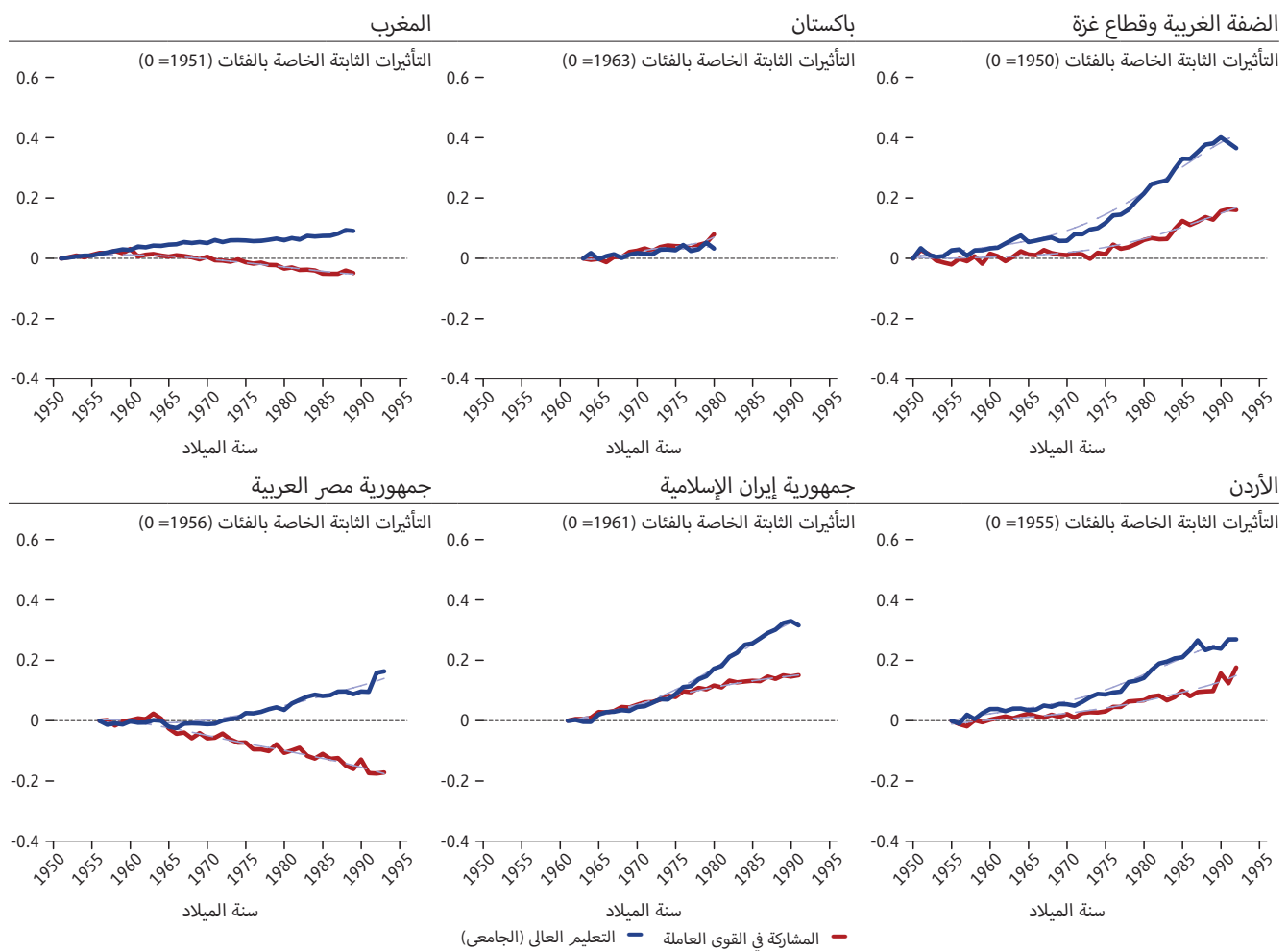
الشكل 19-2 ومع ذلك، انخفضت مشاركة النساء الحاصلات على تعليم عالٍ في قوة العمل أو توقفت في بعض الاقتصادات



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات على مستوى الأفراد من البيانات الجزئية لمسوح القوى العاملة.

ملاحظة: تستند الأرقام إلى مسوح القوى العاملة المتاحة للجمهور في ستة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. تشمل العينة النساء والرجال في سن العمل الأساسي (25-54 عاماً). ويتم استبعاد الملاحظات التي تشير إلى معدل الانتظام الحالي في التعليم الرسمي، وهذا يمثل أقل من 2% من العينة. ويتم الحصول على مسوح القوى العاملة من بوابة البيانات الجزئية التابعة لمندى البحوث الاقتصادية والمكاتب الوطنية للإحصاء. وفي كل بلد، تم مواءمة البيانات الجزئية على مستوى سنوات المسح من قبل جهة تقديم البيانات (باستثناء بعض السنوات في الأردن). وتُطبق جميع العمليات الحسابية على أوزان العينات المسحية. وبالنسبة لجميع البلدان والسنوات، تُستخدم الأوزان الفردية لترجيح بيانات المسح، باستثناء الأردن في عامي 2011 و2013، حيث تم تطبيق أوزان الأسر المعيشية. وقد تم ترتيب البلدان تصاعدياً وفقاً لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدولار الدولي لعام 2021) لعام 2024، استناداً إلى بيانات من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

الشكل 2-20 تراجع المشاركة في القوى العاملة في مصر والمغرب بين الفئات الأصغر سناً، وعدم المواكبة مع مستوى التحصيل العلمي في الأردن وإيران



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات على مستوى الأفراد من البيانات الجزئية لمسوح القوى العاملة.

ملاحظة: يستند هذا الشكل إلى مسوح القوى العاملة المتاحة للجمهور في ستة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. يعرض الشكل مشاركة القوى العاملة والتأثيرات الثابتة الخاصة بمجموعات المواليد ذوي التعليم الجامعي، المقطرة باستخدام طريقة تحليل ديتون (ديتون 2018). ويتم تحليل الانحدار بشكل منفصل لتأثيرين - المشاركة في القوى العاملة والتعليم الجامعي - بين النساء في سن العمل الأساسي (25-54 عاماً)، مع ضبط الآثار الثابتة للعمر ومجموعات المواليد والسنة. وتحدد مجموعات المواليد حسب سنة ميلاد الأفراد، محسوبة على أنها الفرق بين السنة التي أجري فيها مسح القوى العاملة وعمر المشاركين في المسح. ولضمان تقدير موثوق للتأثيرات الخاصة بمجموعات المواليد، نستبعد مجموعات المواليد التي تظهر أقل من 5 مرات في مجموعة البيانات، لأن محدودية الملاحظات قد تؤدي إلى تقديرات غير دقيقة. ويتم استبعاد الملاحظات التي تشير إلى معدل الانتظام الحالي في التعليم الرسمي، وهذا يمثل أقل من 2% من العينة. ويتم الحصول على مسوح القوى العاملة من بوابة البيانات الجزئية التابعة لمكتبى البحوث الاقتصادية والمكاتب الوطنية للإحصاء. وفي كل بلد، قامت جهة تقديم البيانات بتنسيق البيانات الجزئية على مستوى سنوات المسح (باستثناء بعض السنوات بالنسبة للأردن). وتطبق جميع العمليات الحسابية على أوزان العينات المسحية. وبالنسبة لجميع البلدان والسنوات، تُستخدم الأوزان الفردية لترجيح بيانات المسح، باستثناء الأردن في عامي 2011 و2013، حيث تُطبق أوزان الأسر المعيشية. وقد تم ترتيب البلدان بترتيب تصاعدي وفقاً لتصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدولار الدولي لعام 2021) لعام 2024، استناداً إلى بيانات من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

الإطار 2-3 لماذا ظلت معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة بالمنطقة ثابتة ودون تحرك رغم ارتفاع مستويات التعليم بين النساء؟

لا يزال التناقض بين ضعف معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة وارتفاع مستويات تعليمهن يشكل مسألة محيرة منذ زمن طويل في المنطقة. وقد طُرحت ثلاثة تفسيرات رئيسية لهذه الظاهرة في الدراسات الاقتصادية.

يرتبط التفسير الأول بنظرية المعروض من القوى العاملة. فمع ازدياد البلدان ثراءً، يرتفع مستوى التعليم للرجال والنساء على حد سواء. ومع ارتفاع مستويات التعليم، يُتاح أمام النساء فرص أفضل لكسب أجور أعلى، مما يدفع المزيد منهن إلى دخول سوق العمل والمشاركة فيه على نحو أكبر (تأثير الإحلال والاستبدال). وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي ارتفاع الأجور - سواء من خلال ارتفاع أجر المرأة نفسها أو ارتفاع دخل شريكها - إلى تقليل حاجتها للعمل لساعات طويلة أو حتى للعمل من الأساس (تأثير الدخل). وعندما يطغى تأثير الدخل على تأثير الإحلال والاستبدال، قد يتزامن ارتفاع مستوى التعليم مع انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة (مامين وباكسون 2000).

أما التفسير الثاني، فيُعرف بفرضية "المنحنى U لمشاركة الإناث في سوق العمل"، والتي تشير إلى أنه مع تطور الاقتصادات، يمكن أن يؤدي التحول من الزراعة إلى الصناعة في البداية إلى انخفاض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة، بسبب ارتفاع أجور الذكور، والوصمة الاجتماعية المرتبطة بالعمل في القطاع الصناعي، واتساق أنشطة الزراعة بشكل أكبر مع الاضطلاع بمسؤوليات الأمومة ورعاية الأطفال. وفي المراحل اللاحقة، وفي ظل نمو قطاع الخدمات، وانتشار الأعراف الداعمة، وتحسن فرص الوصول إلى خدمات رعاية الأطفال ترتفع معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل (غولدن، 1995). وقد يمثل النمط الإقليمي المتمثل في ارتفاع مستويات التعليم مع ثبات معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة انعكاساً للمنحدر النزولي من هذا المنحنى (المنحنى U)، على الرغم من أن الأدلة والشواهد العالمية لا تؤيد بشكل قاطع فكرة الشكل U باعتباره اتجاهًا عالميًا (غاديس وكلاس 2014).

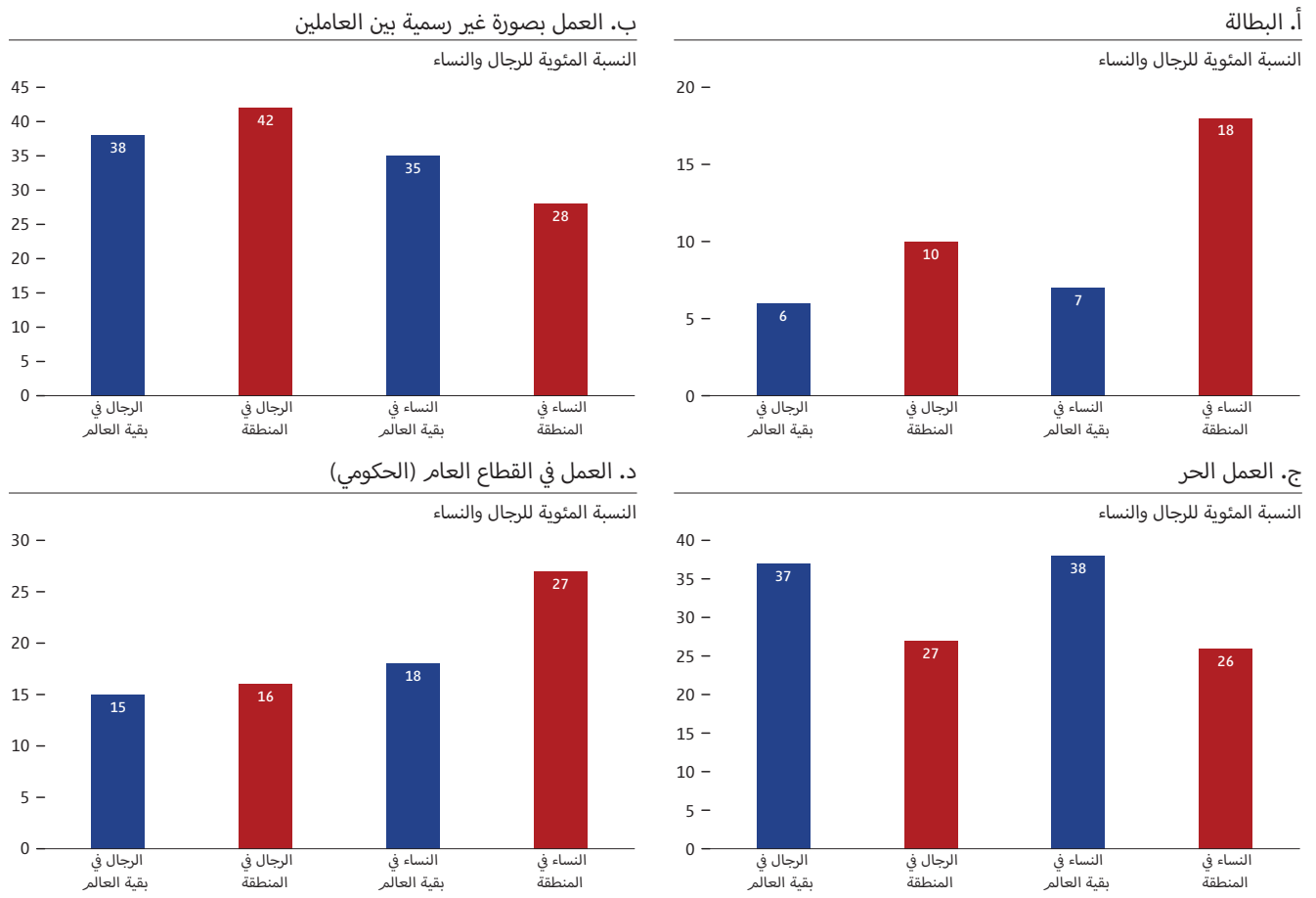
يركز التفسير الثالث على ديناميكيات سوق الزواج: إذ يمكن أن يحقق التعليم عوائد أعلى للنساء في سوق الزواج مقارنةً بسوق العمل. فعلى سبيل المثال، في مصر، تحصل النساء اللاتي يكملن التعليم الإلزامي على مبالغ صداق ومهر تزيد بأكثر من ثلاثة أضعاف، ويكون دخل أزواجهن (المُقَدَّر) أعلى بنسبة 20% مقارنةً بمن لم يكملن هذا المستوى التعليمي، ومن ثم فإن المكاسب المتحققة لهن في سوق الزواج تفوق العوائد التي يمكن أن يحققنها في سوق العمل (دنغ وآخرون، 2025). وبذلك يُنظر إلى التعليم على أنه يحقق قيمة مضافة نظراً لما يوفره من مزايا ومنافع مرتبطة بدور المرأة في تكوين الأسرة وتربية الأطفال، وليس بالضرورة كوسيلة للتشغيل مدفوع الأجر.

من ناحية أخرى، يؤدي توقيت الزواج إلى تقليص فرص تشغيل النساء بشكل أكبر. ففي باكستان، ثلثا النساء الحاصلات على تعليم جامعي خارج القوى العاملة، على الرغم من أن تطلعاتهن ومعدلات تقديمهن للالتحاق بالوظائف لا تختلف كثيراً عن الرجال. واللافت أن عروض الزواج عادةً ما تزداد بعد التخرج مباشرة، مما يقلص الفترة الزمنية المتاحة أمام النساء للبحث عن عمل. وتُظهر الأبحاث أن النساء اللاتي يقدمن طلبات التوظيف فور التخرج تكون احتمالات حصولهن على وظائف أكبر، وذلك على عكس الرجال الذين لا يتأثر توظيفهم بمسألة التوقيت. وقد أدى أحد الإجراءات التدخلية الذي انطوى على منح حوافز صغيرة لتقديم طلبات التوظيف في وقت مبكر إلى زيادة معدلات توظيف النساء بنحو 20% وتقليل الفجوة بين الجنسين، مما يؤكد مدى قصر فترة بحث النساء عن العمل (بانديرا وآخرون 2025).

6. ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في المنطقة، مع تشغيل العاملات منهن على الأرجح في القطاع العام (الحكومي) وفي وظائف القطاع الرسمي

في المتوسط، تبلغ نسبة البطالة بين النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان 18%، أي أعلى بمقدار 8 نقاط مئوية مقارنة بالرجال في المنطقة و11 نقطة مئوية مقارنة بمعدلات البطالة بين النساء في بقية أنحاء العالم (الشكل 2-21، اللوحة "أ"). ويسجل معدل البطالة بين الشابات (في الفئة العمرية من 15-24 عاماً) مستويات تفوق بكثير البلدان ذات مستوى الدخل المماثل، بمتوسط فارق يبلغ 17 نقطة مئوية.

الشكل 2-21 النساء في المنطقة يواجهن معدلات بطالة أعلى مقارنة بالرجال في المنطقة والنساء في بقية العالم، ولكن العاملات منهن على الأرجح يعملن في القطاع العام (الحكومي) وفي وظائف القطاع الرسمي

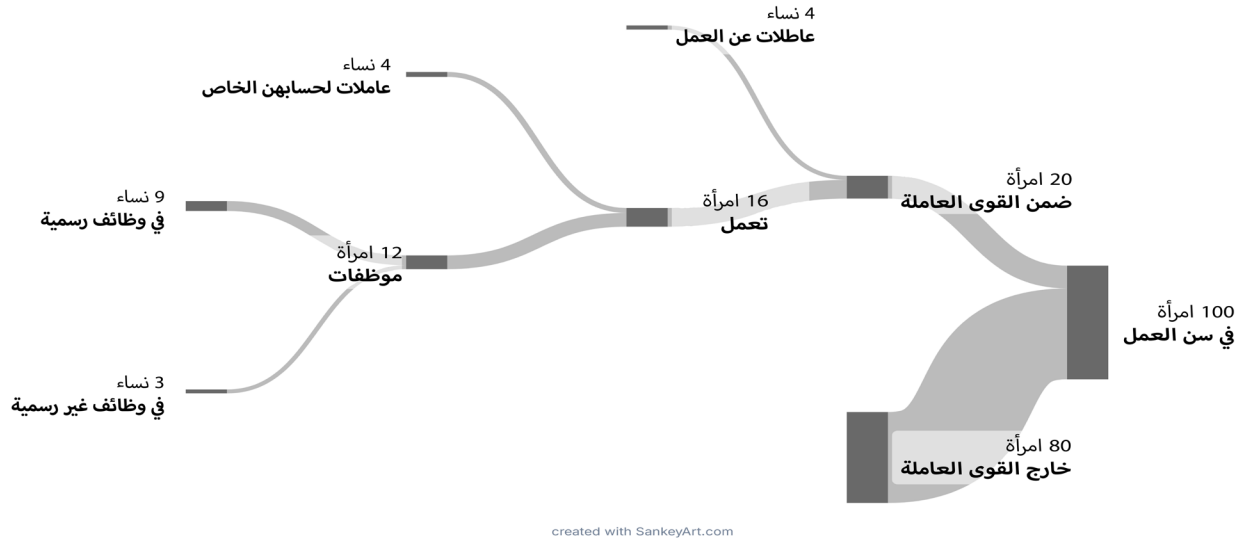


المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT) ومؤشرات التنمية العالمية (WDI) للبنك الدولي.

ملاحظة: العمل في القطاع غير الرسمي يقتصر على الموظفين فقط (مع استبعاد العاملين لحسابهم الخاص). وتشمل العينة 168 بلداً، منها 14 بلداً من المنطقة (أفغانستان، والإمارات، ومصر، وإيران، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وعمان، وباكستان، والصفة الغربية وقطاع غزة، وقطر، وتونس). وتحدد المتوسطات أثر الاختلافات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

وفي الوقت نفسه، فإن الوظائف التي تشغلها النساء العاملات في المنطقة هي في الغالب وظائف في القطاع الرسمي. إذ يبلغ متوسط معدل العمل في القطاع غير الرسمي بين الموظفين 28%، مقارنة بنسبة 42% بين الرجال في المنطقة و35% بين النساء على مستوى العالم (الشكل 2-21، اللوحة "ب"). أما العمل الحر، فهو أقل انتشاراً في المنطقة مقارنة ببقية العالم، من دون وجود فجوة واضحة بين الجنسين. ومن السمات المميزة لعمل النساء في المنطقة ارتفاع نسبة العاملات في القطاع العام (الحكومي): إذ تعمل 27% من النساء العاملات في وظائف حكومية، مقارنة بنسبة 18% من النساء في بقية أنحاء العالم، و16% من الرجال في المنطقة (الشكل 2-21، اللوحة "د"). يعرض الشكل 2-22 بصورة مبسطة مسارات النساء عبر مختلف أوضاع سوق العمل في المنطقة، بافتراض توحيد عدد النساء في سن العمل وفق مؤشر قوامه 100 امرأة لتسهيل المقارنة. فمن بين كل 100 امرأة في سن العمل، تدخل 20 امرأة فقط إلى سوق العمل (أي يبحث عن وظيفة)، وتتجه 16 منهن في الحصول على وظائف، يتركز معظمها في العمل بأجر، وخاصة في الوظائف الرسمية.

الشكل 22-2 مسارات سوق العمل للنساء في المنطقة



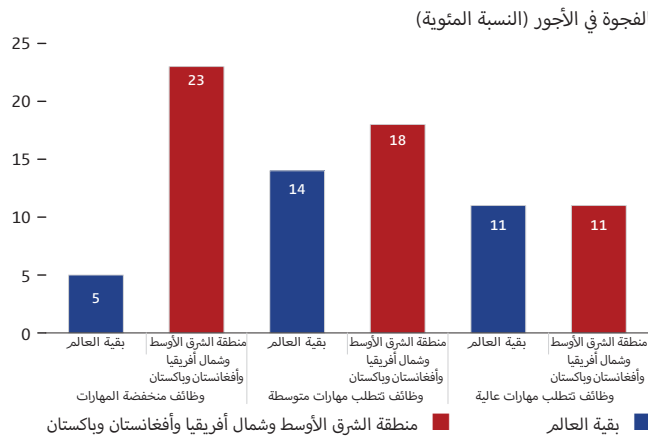
ملاحظة: يصور الرسم البياني مجموعة النساء في سن العمل في المنطقة، مع إعادة تحديد خط الأساس ليكون 100 لسهولة العرض. ويُظهر المؤشر نسب الداخلين إلى سوق العمل، والعاطلين عن العمل أو العاملين، والموظفين، والتقسيم بين العمل الحر والعمل بأجر، ثم بعد ذلك الوظائف الرسمية وغير الرسمية. إنفوجرافيك تم إعداده باستخدام <https://www.sankeyart.com/>.

7. اتساع الفجوة في الأجور بين الجنسين بالمنطقة، لا سيَّما بين العاملين ذوي المهارات المنخفضة

بمجرد أن تحصل النساء على عمل، يواجهن فجوة في الأجور على مستوى العالم. ففي المنطقة، تبلغ الفجوة في الأجور بين الجنسين (الفارق بين متوسط دخل الرجال ومتوسط دخل النساء معبراً عنه كنسبة مئوية من متوسط دخل الرجال) 17% في المتوسط (مقارنة بنسبة 12% في بقية أنحاء العالم)، وتصل إلى أعلى مستوياتها في الوظائف والمهن منخفضة المهارات التي يزيد دخل الرجال فيها (مثل عمال النظافة والمساعدات في إعداد الطعام) بنسبة تقارب 25% مقارنة بالنساء اللاتي يعملن في وظائف ومهن مماثلة (الشكل 23-2). وتتقلص هذه الفجوة مع ارتفاع مستوى المهارات، لتصل إلى نحو 10% بين المديرين والمهنيين، وهو مستوى مماثل للفجوة القائمة على مستوى العالم (الشكل 23-2). غير أن الأرقام، على الأرجح، لا تعكس الفجوة الحقيقية في الأجور في المنطقة التي قد تكون أعمق مما تبدو، نظراً لأن انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة تعني اقتصار هذه المشاركة في الغالب على النساء ذوات المستويات التعليمية العالية.

تتأثر عملية توزيع المواهب والكفاءات في سوق العمل، وكذلك مستويات دخل الرجال والنساء، بعدة عوامل سيتم تناولها في القسم التالي. وتعمل مجموعة البنك الدولي على التصدي للحواجز الهيكلية لتعزيز خلق فرص العمل، باعتباره أفضل وسيلة للإفلات من براثن الفقر، من خلال توفير الدخل المناسب وحفظ الكرامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب تمكين النساء والشباب (الإطار 4-2).

الشكل 23-2 اتساع الفجوة بصورة كبيرة في الأجور بين الجنسين في المهن منخفضة المهارات في المنطقة مقارنة ببقية العالم



ملاحظة: تُحسب فجوة الأجور بين الجنسين باعتبارها الفرق بين متوسط دخل الرجال ومتوسط دخل النساء، معبراً عنه كنسبة مئوية من متوسط دخل الرجال. وتشمل العينة 94 بلداً، منها 7 بلدان من المنطقة (باكستان، ومصر، والضفة الغربية وقطاع غزة، والأردن، وتونس، والعراق، ولبنان). وتحتد المتوسطات أثر الاختلافات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

الإطار 2-4 نهج مجموعة البنك الدولي للتصدي للتحديات المتعلقة بتوفير الوظائف

تركز مجموعة البنك الدولي على خلق فرص العمل بوصفه أولوية رئيسية. فمن المتوقع أن يزداد عدد السكان في سن العمل في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، وأفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا معاً بأكثر من مليار شخص بين عامي 2025 و2050. وسيحتاج معظم هؤلاء الأشخاص الإضافيين إلى وظائف، لكن عملية توفيرها تبدو اليوم أكثر صعوبة مما كانت عليه في السابق. ويعكس هذا التركيز على مسارات واضحة نحو مستقبل مهني مُثمر وناجح إدراكاً راسخاً بأن الوظائف الجيدة أثبتت على مر التاريخ أنها أفضل وسيلة للخروج من براثن الفقر، من خلال توفير الدخل المناسب وحفظ الكرامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب تمكين النساء والشباب. ويهدف نهج مجموعة البنك الدولي بوصفها بنكاً واحداً، واعتبار القطاع الخاص المحرك الرئيسي فيه، إلى معالجة هذا التعقيد على وجه التحديد، من خلال التصدي للتحديات على نطاق واسع واعتنام الفرص المتاحة لخلق فرص عمل بوتيرة سريعة (لجنة التنمية، 2025).

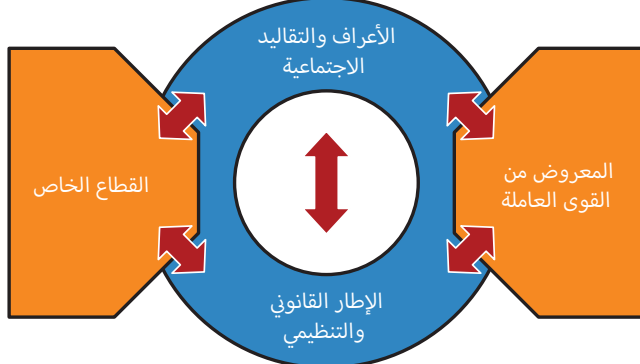
كثفت مجموعة البنك الدولي جهودها لفتح المجال أمام إمكانات خلق فرص العمل من خلال نهج يقوم على ثلاثة محاور، وخمسة قطاعات ذات أولوية، وسبعة أهداف طموحة (نهج 3-5-7). ويتناول هذا النهج المكون من ثلاثة محاور ما يلي: أولاً، إقامة أسس البنية التحتية اللازمة لخلق الوظائف، بما يشمل البنية التحتية المادية (الطرق وشبكات الكهرباء)، والبنية التحتية لرأس المال البشري (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية)، إلى جانب البنية التحتية الطبيعية (النظم البيئية). ثانياً، تعزيز الحوكمة ودعم بيئة الأعمال المواتية، بما في ذلك من خلال الاستفادة من بنك المعرفة التابع للبنك الدولي لمساعدة الحكومات على وضع سياسات وتشريعات وتنظيمات أكثر استقراراً وموثوقية. وأخيراً، تدبير الأموال الخاصة من خلال جذب استثمارات القطاع الخاص بما يضمن فتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والعابرة للحدود.

تركز مجموعة البنك الدولي على خمسة قطاعات إستراتيجية يُتوقع أن تُسهم بشكل بارز في خلق فرص العمل: الطاقة والبنية التحتية (بما في ذلك الخدمات الرقمية)، والصناعات الزراعية، والرعاية الصحية، والسياحة، والصناعات التحويلية. ولضمان إحداث الأثر المرجو، حددت مجموعة البنك الدولي سبعة أهداف عالمية طموحة لعام 2030، مثل تنفيذ مبادرة "المهمة 300" (Mission 300)، ودعم 1.5 مليار شخص من خلال برامج الصحة والتغذية، فضلاً عن توفير دعم رأسمالي لرائدات الأعمال. وتدعم هذه الأهداف خطط تنفيذ موجهة في مجالات رئيسية مثل المياه، والمساواة بين الجنسين، والطاقة والمعادن، والأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات. وإلى جانب ذلك، يجري توظيف أدوات مشاركة إضافية، مثل الاتفاقيات الخاصة بإصلاح المؤسسات والشركات المملوكة للدولة وخطط العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين، بهدف التصدي للحواجز الهيكلية التي تحول دون خلق فرص العمل وتمكين المرأة. وتندرج هذه الجهود ضمن توصيات السياسات الواردة في هذا التقرير.

القيود التي تعوق مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة

تشير مجموعة متزايدة من البحوث إلى أن التشوهات المرتبطة بالنوع الاجتماعي تحد من مشاركة الإناث في القوى العاملة، وتدفعهن نحو قطاعات معينة، كما تؤدي إلى انخفاض أجورهن مقارنة بالرجال، وتؤدي في النهاية إلى انخفاض مستوى الكفاءة الاقتصادية الإجمالية (هسيه وآخرون 2019، غولدربرغ وتشيلونكار 2024، تشيلونكار وكلاينبرغ 2024، غولدربرغ وآخرون 2025). وتنشأ مثل هذه التشوهات من الحواجز والقيود المفروضة على جانبي العرض والطلب، بالإضافة إلى القيود القانونية والاجتماعية والمعارية الأوسع نطاقاً التي تحول دون مشاركة النساء بشكل كامل في سوق العمل. وتظهر دراسة أجراها هسيه وآخرون (2019) أن ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الولايات المتحدة منذ عام 1960 نتج عن تراجع مظاهر التمييز وتحسن فرص الحصول على التعليم والوظائف عالية المهارات للنساء، مما أتاح توزيع المواهب بصورة أكثر كفاءة وأسهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك، تشير دراسة غولدربرغ وآخرون (2025) إلى إمكانية تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة إذا حصلت النساء على الفرص نفسها التي يحصل عليها الرجال وذلك ضمن عينة شملت 51 بلداً. وفي السياق ذاته، أظهرت دراسة غولدربرغ وتشيلونكار (2024) أن التشوهات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الهند تقلل من معدلات ريادة الأعمال النسائية ومشاركة الإناث في القوى العاملة وتؤثر سلباً على مستويات دخلهن، بينما خلصت دراسة تشيلونكار وكلاينبرغ (2024) إلى أن تراجع هذه الحواجز أسهم في تعزيز مشاركة الإناث في القوى العاملة، والتحول الهيكلي، إلى جانب تعزيز النمو في بلدان مثل إندونيسيا والولايات المتحدة وكندا والمكسيك والبرازيل، لا سيما من خلال دفع عجلة نمو قطاع الخدمات.

الشكل 24-2 تشكل مشاركة الإناث في القوى العاملة من خلال التفاعل بين القيود على جانبي العرض والطلب والتشوهات السياقية مثل الأعراف والتقاليد الاجتماعية المقيدة والحواجز القانونية



المصدر: استناداً إلى كارانزا وآخرين، (2023).

يوضح الشكل 24-2 (مقتبس من كارانزا وآخرين، 2023) بصورة تخطيطية مبسطة كيف أن مشاركة الإناث في القوى العاملة لا تتأثر فقط بالأعراف والتقاليد الاجتماعية المقيدة أو الحواجز والعوائق القانونية، بل أيضاً بتفاعل قوى العرض والطلب مع هذه المعوقات. وتشمل القيود المفروضة على جانب العرض العوامل التي تؤثر على رغبة النساء في العمل أو قدرتهن عليه، مثل نقص المهارات أو غياب خدمات رعاية الأطفال بأسعار مناسبة، أو وسائل النقل غير الآمنة، أو الخوف من التحرش. أما القيود المفروضة على جانب الطلب، فتعكس ممارسات أصحاب العمل في التوظيف واستعدادهم لتوظيف النساء. وتؤثر العوامل السياقية، مثل الأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة والإطار القانوني والتنظيمي في تشكيل العرض والطلب. وتتفاعل هذه الأبعاد العديدة بشكل ديناميكي مع بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، يمكن لأصحاب العمل والشركات أو الحكومات التخفيف مباشرة من القيود المفروضة على جانب العرض من خلال توفير خدمات رعاية الأطفال أو وسائل نقل آمنة، في حين أن الطلب المتزايد على العمالة النسائية قد يسهم في تغيير الأعراف والتقاليد السائدة. وهناك بعض الأدلة والشواهد على أن توظيف النساء في قطاع الملابس الجاهزة في بنغلاديش قد تحدى الأعراف والتقاليد السائدة بشأن عمل المرأة خارج المنزل وساهم في تعزيز تمكين المرأة (المأمون والحق، 2022).

الجدول 1-2 الحواجز والعوائق الرئيسية التي تحول دون مشاركة الإناث في القوى العاملة كما ورد في دورة (مجموعة دراسات) الباروميتر العربي 2024-2023

الحواجز/العوائق								
السياقية	على جانب الطلب			على جانب العرض			نقص خيارات رعاية الأطفال	نقص وسائل النقل
	غياب الحقوق/ الحماية القانونية	النظرة الاجتماعية غير المتقبلة لعمل المرأة	انخفاض الأجور	عدم المرونة في ساعات العمل	نقص فرص العمل المتاحة	التحيز ضد النساء في التوظيف	نقص المهارات أو التعليم المناسب	نقص وسائل النقل
الضفة الغربية وقطاع غزة	4.8	12.6	21.6	7.2	28.3	12.1	2.0	3.0
المغرب	10.3	8.9	13.6	7.1	17.9	13.2	7.7	6.9
الأردن	1.6	6.5	17.0	11.0	27.8	9.1	3.3	2.3
لبنان	7.5	10.4	19.2	8.7	24.4	7.1	3.2	2.8
تونس	7.9	12.8	13.6	8.8	25.4	7.7	4.3	4.2
الكويت	4.6	7.4	10.9	34.6	17.7	8.6	6.7	1.0

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى البيانات الجزئية من دورة (مجموعة دراسات) الباروميتر العربي 2024-2023.

ملاحظة: يوضح الجدول نسب إجابات النساء المشاركات في المسح عن السؤال التالي: "في رأيك، أي من العوامل التالية يشكل العائق الأكبر أمام دخول المرأة سوق العمل في بلدك؟" وتستخدم جميع العمليات الحسابية أوزان العينات المسحية.

في دورة (مجموعة دراسات) 2024-2023 لاستطلاع الباروميتر العربي، الذي شمل العراق والأردن والكويت ولبنان والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة، طُلب من المشاركين في المسح تحديد العقبات الرئيسية التي تحول دون دخول المرأة سوق العمل.⁴³ وبخلاف الظروف غير المواتية في سوق العمل، مثل محدودية فرص العمل أو تدني الأجور، كان أكثر العوائق المذكورة هو نقص خدمات رعاية الأطفال (الجدول 1-2). وشملت

⁴³ أُجري الاستطلاع في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة التي سبقت مباشرة أكتوبر/تشرين الأول 2023.

التحديات الأخرى التي تكرر ذكرها التحيز ضد المرأة في قرارات التوظيف إلى جانب النظرة المجتمعية التي لا تتقبل فكرة عمل المرأة. ويستعرض الجزء المتبقي من هذا القسم هذه القيود بمزيد من التفصيل، مستنداً إلى أدلة وشواهد من هذا المسح وغيره من المسوح، فضلاً عن الدراسات والمؤلفات الأوسع نطاقاً التي تدور حول المنطقة. ولا يتطرق هذا القسم بالتفصيل إلى مسألة عدم التوافق بين المهارات والوظائف، إذ تُظهر نتائج بيانات استطلاع الباروميتر العربي 2023-2024 أن هذه المسألة تمثل أقل العوائق تأثيراً على دخول النساء إلى سوق العمل من بين العوائق المُبلغ عنها. وعلاوة على ذلك، تشير الأدلة والشواهد من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى أن عدم التوافق بين المهارات والوظائف ليس في الأساس مسألة متعلقة بالنوع الاجتماعي، بل هو قضية أوسع نطاقاً تتعلق بسوق العمل ككل (انظر الإطار 5-2).

الإطار 5-2 مشكلة عدم التوافق بين المهارات والوظائف

في أحدث استطلاع للباروميتر العربي، أشار أقل من 8% من النساء المشاركات في المسح في أي بلد في المنطقة إلى أن "نقص المهارات أو التعليم" يمثل عائقاً أمام الحصول على عمل. ويثير هذا تساؤلاً حول ما إذا كان عدم التوافق بين المهارات والوظائف على أساس النوع الاجتماعي يفسر ثبات معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة وعدم تحركها رغم ارتفاع مستوى التعليم.

تُصنّف المهارات بشكل عام إلى ثلاث فئات: (أ) المهارات المعرفية التي تشمل المهارات الأساسية والمهارات المتقدمة، مثل الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب والتفكير النقدي وحل المشكلات؛ و(ب) المهارات الاجتماعية والعاطفية المناسبة لمجموعة كبيرة من المهن والوظائف ويمكن نقلها وتطبيقها فيها؛ و(ج) المهارات الوظيفية/الفنية المرتبطة بمهن معينة (البنك الدولي، 2018). وفي هذا السياق، تحدد منظمة العمل الدولية أن عدم التوافق بين المهارات والوظائف ينحصر بين أفراد الفئات العاملة فقط، أي عندما لا تتسق مهاراتهم أو مؤهلاتهم مع متطلبات وظائفهم.

رغم أن البيانات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان تشير إلى أن عدم التوافق بين المهارات واحتياجات سوق العمل قد يمثل تحدياً بوجه عام، ولكن لا توجد أدلة دامغة تدل على أن هذه المسألة مرتبطة بالنوع الاجتماعي. وتشير الأبحاث إلى وجود فجوة عامة وعدم توافق بين مخرجات ونواتج نظام التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في كل من مصر والأردن (أسعد وآخرون، 2018)، غير أن هذه الفجوة ليست مرتبطة بالنوع الاجتماعي أو بالاختلافات والفوارق بين الجنسين. ففي مصر، تتناسب مهارات النساء العاملات ومؤهلاتهن مع متطلبات ما يشغلن من وظائف بشكل أفضل مقارنة بالرجال العاملين (كرافت وأرماس موتالفو، قيد الإصدار). ويرتبط هذا النمط باختيار النساء الخروج من سوق العمل؛ أي أن النساء غير العاملات يكنّ أقل استعداداً لقبول مجموعة من المهن والأجور مقارنةً بالرجال (كرافت وأرماس موتالفو، قيد الإصدار).

تتعدد الأسباب المحتملة التي تفسّر عدم التوافق، منها عدم قدرة المؤسسات التعليمية عن تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة، وسعي الطلاب للحصول على شهادات فحسب بدلاً من اكتساب المهارات ذات الصلة. علاوة على ذلك، فإن العائد من التعليم المهني/الفني الرسمي منخفض، لا سيّما في مصر، وهي البلد الذي تتوافر فيه معظم الأدلة والبيانات حول هذا الموضوع. في المقابل، فإن العائد من اكتساب المهارات المهنية خارج نطاق التعليم الرسمي، مثل التلمذة المهنية لدى أرباب المهن والحرف، مرتفع نسبياً (كرافت، 2018).

إن البيانات المتعلقة بوجهات نظر أصحاب العمل قليلة. وقد جمع قسم خاص ضمن مسح البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال معلومات حول أسباب عدم توظيف النساء في الشركات الخاصة الرسمية التي يستهدفها القسم وتضم 5 موظفين أو أكثر في العراق عام 2022. وأفادت حوالي 73% من الشركات بأن السبب هو التزامات الوقت والمسؤوليات الأسرية التي تُثقل كاهل النساء، في حين أرجعت 61% من الشركات السبب إلى التشريعات التقييدية، وأشارت 60% إلى قلة عدد المتقدمات من النساء للالتحاق بالعمل لديها. وقد أفادت 53.5% فقط من الشركات بأن مهارات النساء تشكل عائقاً أمام توظيفهن، وتتنخفض هذه النسبة إلى 39% بين الشركات المملوكة للنساء، وإلى 32% بين الشركات التي تديرها نساء. وفي المقابل، أفادت 63% من الشركات المملوكة للنساء و58% من الشركات التي تديرها نساء بأن الالتزامات والمسؤوليات الأسرية الصعبة التي تضطلع بها النساء هي العائق الذي يحول دون توظيفهن، ما يشير إلى أن هذه العقبة هي التحدي الأساسي في العراق رغم أن عدم التوافق بين المهارات والوظائف يشكل مصدر قلق.

تقدم الدراسات التجريبية نتائج متباينة حول أثر برامج التدريب والتعليم. ففي الأردن، لم يكن للتدريب على المهارات الشخصية للخريجات أي تأثير على فرص العمل (غروه وآخرون 2016). أما في مصر، أسهمت البرامج التي جمعت بين التدريب العملي والتدريب المهني والمهارات الحياتية في زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة، بينما أظهرت تجارب أجريت مؤخراً في القاهرة إلى أن التدريب على المهارات الفنية والمتنوعة ساهم في تعزيز فرص الدخول إلى سوق العمل والحصول على دخل قصير الأجل (عثمان وسبير 2025). وفي تونس، أدى دمج التدريب على ريادة الأعمال ضمن المناهج الجامعية إلى زيادة فرص العمل الحر، غير أن آثاره تلاشت بعد مرور أربع سنوات من التدخل (بريماندا وآخرون 2016؛ العارف وآخرون 2020). وبوجه عام، ورغم أن التدريب الموجه يمكن أن يسهل مرحلة الانتقال من الدراسة إلى سوق العمل، فإن عدم التوافق بين المهارات والوظائف لا يبدو أنه العامل الرئيسي لانخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة. فقد يكون هناك دورٌ أكبر للعوائق الأوسع نطاقاً مثل الأعراف والتقاليد الاجتماعية، ومحدودية خلق فرص العمل، والقيود القانونية.

العوامل السياقية: الأعراف والتقاليد الاجتماعية

تؤثر الأعراف والتقاليد الاجتماعية والمواقف السائدة في قرارات النساء بشأن المشاركة في العمل، وتنظيم الوقت المُستغرق في القيام بالواجبات الأسرية، فضلاً عن تحديد المسؤوليات والأدوار. وتعكس المواقف السائدة المعتقدات والتقييمات الشخصية بشأن الأدوار والسلوكيات المناسبة، في حين تمثل الأعراف والتقاليد قواعد عرقية غير مكتوبة (غير رسمية) يملئها المجتمع، وترسخها توقعاته وآلياته العقابية (بوسولو وآخرون، 2024). وتُعرف مونيوز بوديت وآخرون (2023) الأعراف والتقاليد الاجتماعية بأنها "مجموعة من قواعد السلوك غير الرسمية تحدد ما هو مقبول أو مناسب للقيام به في موقف محدد في سياق اجتماعي معين". ويعتقد الأفراد أن الآخرين سيمثلون لتلك القواعد، أو يتوقعون منهم الامتثال لها، أو قد يفرضون عليهم عقوبات في حال مخالفتها. وتُعد الأعراف والتقاليد المرتبطة بالنوع الاجتماعي جزءاً من هذه القواعد، إذ تنظم سلوكيات النساء أو الرجال. ويصعب قياسها بشكل مباشر، لا سيما مع مرور الوقت، وغالباً ما تُستخدم استبيانات المواقف كأداة بديلة للقياس.

تشير الدراسات والمؤلفات إلى قنوات راسخة توضح كيف أسهمت الأعراف والتقاليد (وفي بعض الحالات الموروثات التاريخية) في تشكيل قرارات المرأة بشأن التوظيف. وقد أوضحت دراسة أليسينا وآخرين (2013) أن الممارسات الزراعية التقليدية - لا سيما استخدام المحاريث (التي تُيسر عمل الرجال) مقارنة بالمجارف أو المعاول (التي تلائم النساء) - قد ساهمت في ترسيخ الأعراف والتقاليد التاريخية المرتبطة بالنوع الاجتماعي التي لا تزال تؤثر على مشاركة الإناث في القوى العاملة. وتُظهر دراسة فرنانديز وفوغلي (2009) أن مشاركة الإناث في القوى العاملة ومستويات الخصوبة في الأوطان الأصلية لآباء الجيل الثاني من المهاجرات تؤثر على مشاركتهن في سوق العمل.

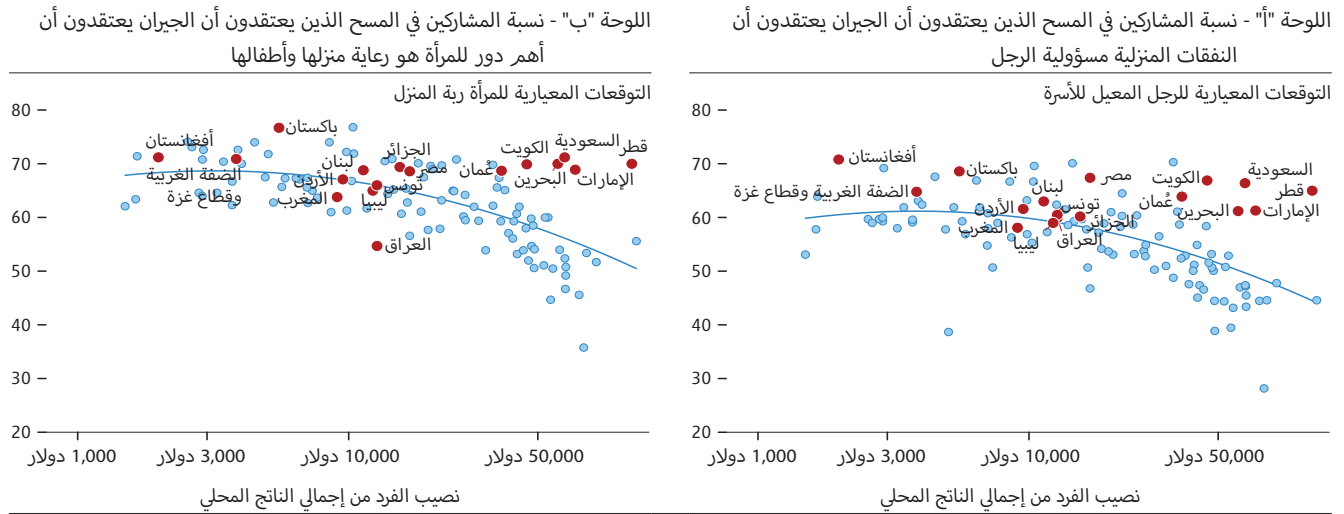
في السياق ذاته، لا تزال الأعراف والتقاليد والمواقف السائدة في المنطقة أقل ملاءمة لعمل المرأة مقارنة بمعظم المناطق الأخرى. وعلى الرغم من تفاوت نطاق تغطية البيانات، تكشف نتائج المسوح والاستبيانات باستمرار وجهات نظر وآراء تتماشى مع الدور التقليدي للمرأة الموجه نحو رعاية الأسرة، إلى جانب أدلة وشواهد على تصورات خاطئة عن أعراف وتقاليد، حيث يقلل الناس من حجم الدعم المجتمعي الفعلي لعمل المرأة. وتتسق هذه النتائج في مختلف مجموعات البيانات.⁴⁴

تشير بيانات 114 بلداً ضمن مسح المساواة بين الجنسين في المنزل (2020) إلى أن سكان بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان يتبنون معتقدات شخصية وأعرافاً بشأن النوع الاجتماعي والمرأة تتسم بأنها تقليدية بشكل أكبر مقارنة بالمتوسط العالمي. ويستند تقييم المعتقدات الشخصية إلى مدى الاتفاق أو الاتفاق القوي مع العبارة التي تفيد بأن الرجل مسؤول عن نفقات الأسرة (مقياس "الرجل المعيل للأسرة") وأن أهم دور للمرأة هو رعاية المنزل والأطفال (مقياس "المرأة ربة المنزل"). وتُقاس الأعراف الاجتماعية استناداً إلى العبارات نفسها، لكن يُطلب من المشاركين في المسح تحديد عدد الجيران الذين يعتقدون أنهم يتفوقون مع هذه العبارة من بين كل 10 جيران في مجتمعهم.

44 يستند هذا التقرير إلى بيانات مأخوذة من أربعة مسوح واستطلاعات: مسح البنك الدولي على فيسبوك حول بيانات المساواة بين الجنسين في المنزل، والذي يقدم مقاييس عالمية للأعراف والتقاليد المرتبطة بالنوع الاجتماعي ويغطي 17 اقتصاداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، غير أن بياناته تقتصر على مقاطع عرضية (من دون بُعد زمني) وليست تمثيلية (غولدمان وآخرين 2025)؛ واستطلاعات غالوب (Gallup) التي أجراها بورشتين وآخرون (2024)، وتشمل مقياساً عالمياً للأعراف والتقاليد في 60 اقتصاداً، لكن نطاق تغطيتها يشمل 7 اقتصادات فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، وبياناتها أيضاً تقتصر على مقاطع عرضية؛ وبيانات البنك الدولي (2025هـ)، التي تتضمن معلومات تفصيلية عن مختلف جوانب الأعراف والتقاليد الخاصة بالنوع الاجتماعي، ولكن تقتصر مجموعة البيانات على 5 اقتصادات فقط في المنطقة، وهي أيضاً مقاطع عرضية؛ واستطلاعات القيم العالمية (World Values Survey)، التي تغطي الكثير من البلدان وتمتد عبر الزمن، لكنها تقيس المواقف الشخصية لا الأعراف والتقاليد.

ويوضح الشكل 2-25 أنه كلما ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، تتراجع نسبة الأشخاص الذين يؤيدون معيار "الرجل المعيل للأسرة" ومعيار "المرأة ربة المنزل". وفي أفغانستان وباكستان والضفة الغربية وقطاع غزة ومصر وسلطنة عُمان والكويت والسعودية وقطر، يظهر التزام أقوى بالأعراف التقليدية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، حيث ترتفع نسبة المشاركين في المسح الذين يؤيدون هذه العبارة مقارنة بما يُسجل في البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة.

الشكل 2-25 اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان أعلى من المتوسط العالمي من حيث الأعراف والتقاليد التي تقيد دور المرأة



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي باستخدام بيانات عن الأعراف والتقاليد الاجتماعية من استطلاع المساواة بين الجنسين في المنزل (2020) وبيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ملاحظة: تُحسب الأعراف والتقاليد (المعايير) الاجتماعية باعتبارها نسبة المشاركين في المسح الذين يتفقون مع العبارات المعيارية. وتشمل هذه المعايير معيار الرجل المعيل للأسرة في اللوحه "أ"، "من بين 10 من جيرانك، كم منهم تعتقد أنهم يرون أن النفقات المنزلية هي مسؤولية الرجل، حتى وإن كانت زوجته تستطيع مساعدته؟" والمعيار الخاص بالمرأة ربة المنزل في اللوحه "ب" ("من بين 10 من جيرانك، كم منهم تعتقد أنهم يرون أن أهم دور للمرأة هو رعاية منزلها وأطفالها؟"). ويستند نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى أحدث البيانات المتاحة لكل بلد، وأحدث البيانات لعام 2024 تغطي معظم البلدان، وعام 2023 للبلدان الأخرى التي لم تتوفر بيانات عام 2024 عنها بعد. وتشمل العينة 115 بلداً، منها 17 بلداً من المنطقة و98 بلداً من بقية العالم. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعاقد القوى الشرائية، بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في 2021) مأخوذ من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي. ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي موضح باستخدام مقياس لوغاريتمي.

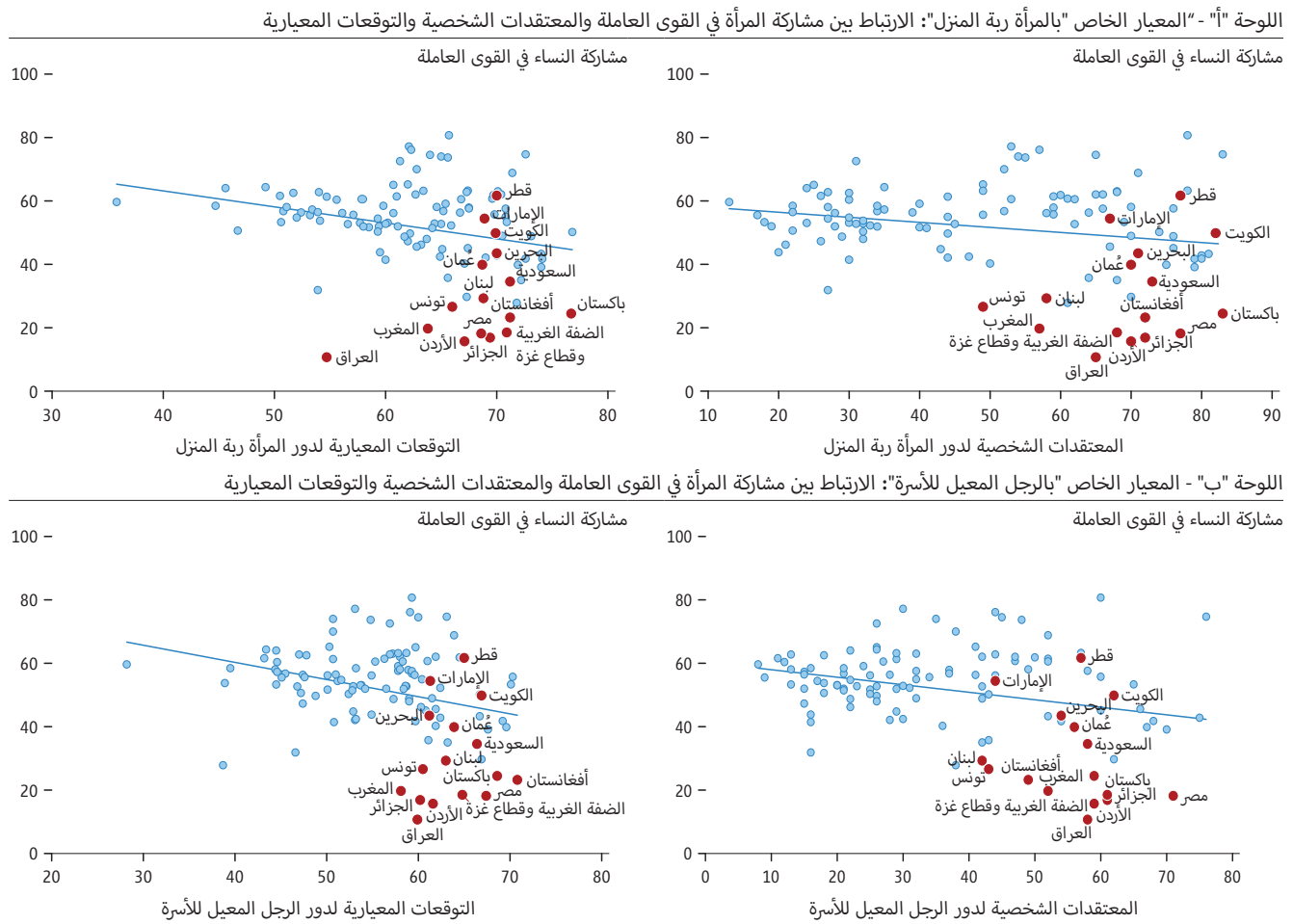
وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط دعم دور "الرجل المعيل للأسرة" ودور "المرأة ربة المنزل" ارتباطاً سلبياً في المقام الأول بمشاركة الإناث في القوى العاملة على مستوى العالم. ويصنف الشكل 2-26 معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان على أنها حالات استثنائية أو شاذة، إذ تشيع بها أعراف تقليدية بشكل خاص مع انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة. وعلى الصعيد العالمي، تُعد الأعراف الاجتماعية تقليدية بشكل أكبر قليلاً مقارنة بالمعتقدات الشخصية، وترتبط بشكل أقوى بمشاركة المرأة في سوق العمل، مما يشير إلى احتمال وجود سوء فهم وتصور خاطئ لهذه الأعراف الاجتماعية.

تؤكد بيانات استطلاع غالوب العالمي صحة هذه النتيجة. إذ يُعد مستوى التأييد والدعم لعمل المرأة خارج المنزل مرتفعاً نسبياً - حيث يبلغ نحو 70% في مصر والعراق والأردن، وأكثر من 80% في المغرب وجمهورية إيران الإسلامية - لكنه يظل أقل من نسبة 90% المسجلة في معظم البلدان الأخرى (بورشتين وآخرون 2024). وتُسجل باكستان أدنى نسبة في تأييد ودعم عمل المرأة خارج المنزل، حيث لا تتجاوز 61%. كما أن الفجوات بين الجنسين واسعة: ففي الأردن والجزائر يقل مستوى تأييد الرجال ودعمهم مقارنة بالنساء بأكثر من 30 نقطة. والأهم من ذلك أن التصورات والمفاهيم الخاطئة ملحوظة بشكل كبير: فمستوى التأييد والدعم الفردي من الرجال لعمل المرأة يفوق غالباً ما يعتقدون أنه العرف الاجتماعي السائد، مع فجوات تصل إلى ما يقرب من 30 نقطة مئوية في جمهورية إيران الإسلامية وأكثر من 20 نقطة مئوية في المغرب.

تسلط الاستطلاعات والمسوح الميدانية المفصلة حول المواقف السائدة والأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي في 5 اقتصادات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (مصر، والعراق، والأردن، والمغرب، وتونس، خلال الفترة من 2018-2024) الضوء أيضاً على استمرار الأعراف التقليدية (البنك الدولي، 2025هـ). وتتناول هذه الاستطلاعات والمسوح التوقعات المجتمعية - أي ما يعتقد المشاركون في المسح أن الآخرين يرونه ويؤمنون به - والإجراءات المجتمعية - أي ما يلاحظون أن النساء تقوم به فعلياً. وتظهر النتائج مستويات مرتفعة من الدعم الشخصي للنساء العاملات (90% في العراق و95% في الأردن)، لكن هذا الدعم يتراجع بشكل حاد في حالات معينة مثل النساء المتزوجات، أو النساء العاملات مع الرجال،

أو العائدات إلى المنزل في وقت متأخر (الشكل 2-27). وفي العراق، ينخفض مستوى الدعم بمقدار 10 نقاط مئوية بالنسبة لفرص العمل في القطاع الخاص. وعلى مستوى خمسة بلدان في المنطقة، يتبنى الرجال باستمرار معتقدات أكثر تقييداً مقارنة بالنساء، كما أن التوقعات المجتمعية أدنى بكثير من المواقف الشخصية، مما يشير مرة أخرى إلى انتشار التصورات والمفاهيم الخاطئة. فعلى سبيل المثال، في الأردن يدعم 96% من المشاركين في المسح عمل المرأة على المستوى الشخصي، بينما يعتقد 63% فقط أن مجتمعهم المحلي يؤيد ويدعم ذلك. وقد اتخذت المملكة العربية السعودية إجراءات معروفة للكافة بهدف معالجة الفجوة القائمة بين المعتقدات الشخصية والأعراف والتقاليد المجتمعية المتصورة. وعند إطلاع الأزواج على أن الرجال الآخرين لا يرفضون عمل زوجاتهم بالقدر الذي كانوا يتصورونه، زادت احتمالية تقدم الزوجات بطلب للحصول على وظيفة خارج المنزل بنحو 10 نقاط مئوية مقارنة بمستوى خط الأساس البالغ 6%. كما ارتفعت احتمالية مشاركتهن في مقابلات عمل خارج المنزل بنسبة 5 نقاط مئوية مقارنة بمستوى خط الأساس البالغ 1% (بورشتين وآخرون 2020).

الشكل 2-26 يرتبط دعم دور الرجل "المعيل للأسرة" و المرأة "ربة المنزل" ارتباطاً قوياً وسلبياً بمشاركة الإناث في القوى العاملة على مستوى العالم



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات عن المعتقدات الشخصية والتوقعات المعيارية الاجتماعية المأخوذة من مسح المساواة بين الجنسين في المنزل (2020) والبيانات الخاصة بمعدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة (للسكان في سن 15 عاماً فأكثر) مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، استناداً إلى التقديرات الوطنية التي جمعتها منظمة العمل الدولية.

ملاحظة: تُحسب المعتقدات الشخصية على أنها نسبة السكان الذين "يوافقون بشدة" أو "يوافقون" على المعيار الخاص بدور المرأة ربة المنزل والمعيار الخاص بدور الرجل المعيل للأسرة. كما تُحسب التوقعات المعيارية الاجتماعية باعتبارها نسبة المجموعة المرجعية التي يُعتقد أنها تتفق مع العبارات المعيارية. وتشمل هذه المعايير المعيار الخاص بدور المرأة ربة المنزل في اللوحة "أ": ("من بين 10 من جيرانك، كم منهم تعتقد أنهم يرون أن أهم دور للمرأة هو رعاية منزلها وأطفالها؟") والمعيار الخاص بدور الرجل المعيل للأسرة في اللوحة "ب": ("من بين 10 من جيرانك، كم منهم تعتقد أنهم يرون أن النفقات المنزلية هي مسؤولية الرجل، حتى وإن كانت زوجته تستطيع مساعدته؟). وتعتمد معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة على أحدث نقطة بيانات متوفرة لكل بلد (ما بعد عام 2013). وتشمل العينة 113 بلداً، منها 16 بلداً من المنطقة و97 بلداً من بقية العالم. وأحدث نقاط البيانات لبلدان المنطقة هي: أفغانستان (2021)، الإمارات (2023)، البحرين (2015)، الجزائر (2016)، مصر (2023)، العراق (2021)، الأردن (2023)، الكويت (2016)، لبنان (2019)، المغرب (2022)، عُمان (2022)، باكستان (2021)، الضفة الغربية وقطاع غزة (2022)، قطر (2022)، السعودية (2023)، تونس (2023).

تتوافق هذه الأنماط مع المناقشة المتعلقة بمعيار "المعيل" الواردة في دراسة غولدشتاين وآخرين (2025). إذ يعتقد أكثر من 80% من المشاركين في المسح في المغرب ومصر، وأكثر من نصف المشاركين في المسح في تونس، أن الرجال يجب أن يتحملوا وحدهم المسؤولية عن إعالة الأسرة مالياً. وتعكس التوقعات المجتمعية هذه الآراء، ويرتبط التمسك الشديد بمعيار "المعيل" بانخفاض معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة.

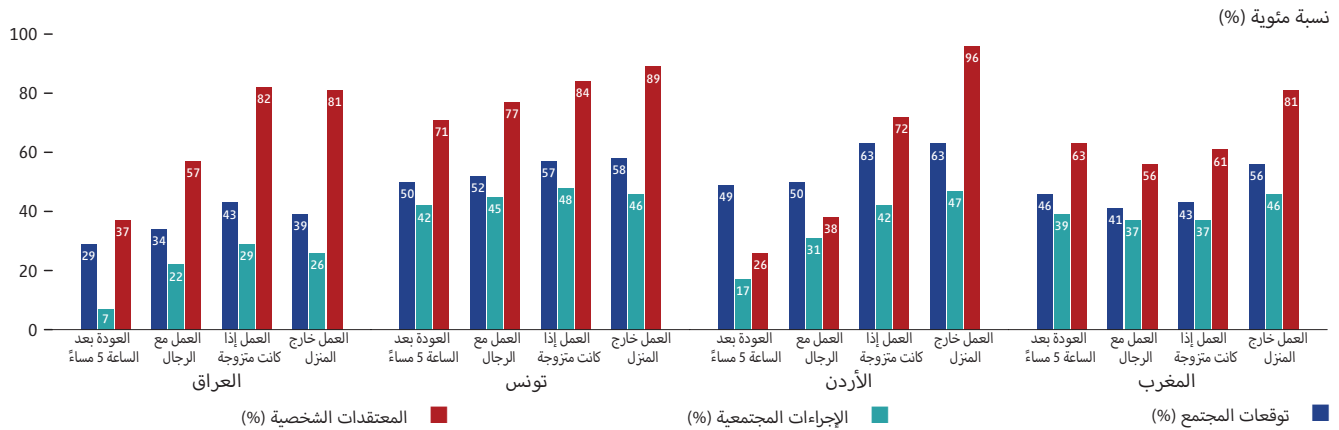
الجدول 2-2 التصورات والمفاهيم الخاطئة بشأن الأعراف الاجتماعية المتعلقة بعمل المرأة خارج المنزل في بلدان مختارة في المنطقة

البلد	الشريحة الثلاثية لمؤشر المساواة بين الجنسين	نسبة الدعم (%)			المعتقدات بشأن الدعم (%)			التصورات والمفاهيم الخاطئة (نقاط مئوية)	
		جميع البالغين	الرجال	النساء	جميع البالغين	الرجال	النساء	بشأن الرجال	بشأن النساء
باكستان	1	61.1	54.4	68.2	52.5	44.8	60.3	-9.5	-7.9
جمهورية مصر العربية	1	70.9	56.5	86.7	63.5	50.6	78.9	-5.9	-7.8
جمهورية إيران الإسلامية	1	82.6	78.8	86.5	63.7	49.6	77.7	-29.2	-8.8
العراق	1	71.7	61.7	84.5	58.2	43.1	75.4	-18.5	-9.1
الأردن	1	72	57.5	88.8	59.1	41.4	79.5	-16.1	-9.3
الجزائر	2	68	53.8	84.8	57.6	38.3	79.5	-15.5	-5.4
المغرب	2	85	74.4	94.4	69.0	51.7	85.8	-22.7	-8.6

المصدر: بورشتين وآخرون (2024).

ملاحظة: GEI هو مؤشر المساواة بين الجنسين استناداً إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022)، مع ملاحظة أن الشرائح الثلاثية الأعلى تشير إلى مستويات أعلى من المساواة بين الجنسين. وتشير الأعمدة المتعلقة بالدعم إلى النسبة المئوية للأفراد الذين يؤيدون ويدعمون عمل المرأة خارج المنزل. ويتم تصنيف ذلك حسب جنس المشارك في الاستطلاع. فعلى سبيل المثال، في باكستان، يؤيد ويدعم 61.1% من جميع البالغين، و54.4% من الرجال، و68.2% من النساء عمل المرأة خارج المنزل. وتعكس المعتقدات بشأن الدعم ما يتصوره الأفراد عن آراء الآخرين ومعتقداتهم، إذ طُلب من كل فرد تحديد النسبة المئوية التي يعتقد أنها ستدعم وتؤيد عمل المرأة خارج المنزل وذلك ضمن عينة تضم 100 فرد تم اختيارهم عشوائياً في بلده. وبالعودة لمثال باكستان، حسب اعتقاد جميع البالغين في المتوسط يُقدَّر أن 52.5% من بين 100 فرد عشوائي سيؤيدون ويدعمون عمل المرأة خارج المنزل. ويتم تصنيف ذلك حسب جنس المشارك في الاستطلاع. وتُقاس التصورات والمفاهيم الخاطئة عن الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى البلد المعني بمقدار الفرق بين متوسط التصور في البلد المعني لعدد الأفراد من أصل 100 شخص عشوائي يُفترض أنهم يؤيدون السياسة وبين نسبة الأفراد الذين صرّحوا بأنهم يؤيدون هذه السياسة. وتشير القيمة الموجبة (السالبة) إلى أن مستوى الدعم والتأييد تم تقديره بأكثر من الواقع (أقل من الواقع). لذلك، يتم حساب التصورات والمفاهيم الخاطئة في باكستان بشأن الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي على النحو التالي: يُظهر متوسط تصور جميع المشاركين في المسح أن 44.8% فقط من كل 100 فرد من الرجال العشوائيين سيؤيدون ويدعمون عمل المرأة خارج المنزل. بينما تبلغ نسبة الرجال الذين يؤيدون ويدعمون عمل المرأة خارج المنزل فعلياً 54.4%. وعليه، فإن الفارق في التصور يبلغ 54.4-44.8 = 9.6% (أو 9.5% كما ورد في الجدول بسبب التقريب).

الشكل 2-27 في العراق والمغرب وتونس، غالباً ما تكون معتقدات الأفراد الشخصية أكثر دعماً لعمل المرأة مقارنة بتصوراتهم لتوقعات المجتمع



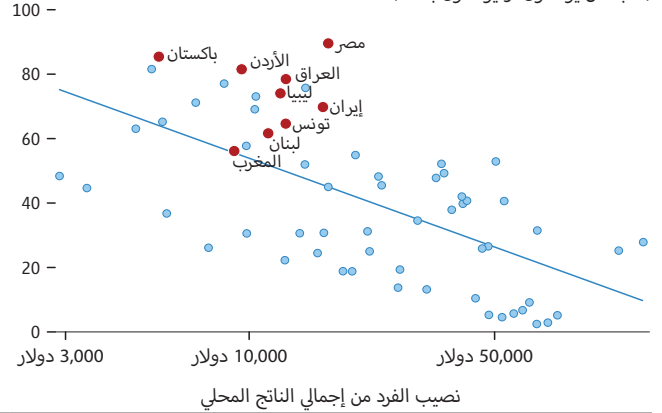
ملاحظات: تشير التوقعات المجتمعية إلى ما يعتقد المشاركون في المسح أن الآخرين يرونه ويؤمنون به. أما الإجراءات المجتمعية فهي ملاحظة ما تقوم به النساء بالفعل. في حين تشير المعتقدات الشخصية إلى ما يراه الشخص صحيحاً أو مناسباً، بغض النظر عما يتوقعه الآخرون.

تشير نسبة كبيرة من المشاركين في المسح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى أن الرجال ينبغي أن تكون لهم الأولوية في الحصول على الوظائف عند ندرتها، وهي نسبة تفوق بكثير نظيراتها في الاقتصادات ذات مستوى الدخل المماثل. ويضع هذا النمط المنطقة مجدداً في موقع استثنائي إذ تسود فيها الأعراف التقليدية بشأن دور الرجل كمعيل للأسرة، وبالتالي انخفاض معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة (الشكل 2-28، اللوحة "ب"). ومن المثير للاهتمام أن العقوبات على مخالفة هذه الأعراف تبدو ضعيفة: ففي المغرب، يتوقع ثلث المشاركين في المسح شكلاً من أشكال العقوبة، إلا أن معظمهم يشيرون إلى "الثرثرة السلبية" بدلاً من العواقب الوخيمة، ما يوحي بضعف إنفاذ هذه الأعراف والتقاليد. وتعزز بيانات استطلاعات القيم العالمية World Values Survey هذه الصورة.

الشكل 28- بلدان المنطقة تتبنى مواقف تقليدية تجاه النوع الاجتماعي ترتبط ارتباطاً سلبياً بمشاركة المرأة في القوى العاملة، حتى عند مستويات مرتفعة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

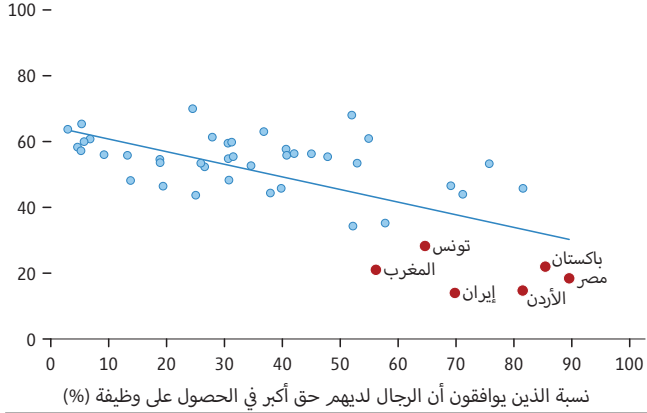
اللوحة أ

ندرة الوظائف: يجب أن يكون للرجال حق أكبر في الحصول على وظيفة مقارنةً بالنساء (نسبة من يوافقون أو يوافقون بشدة)



اللوحة ب

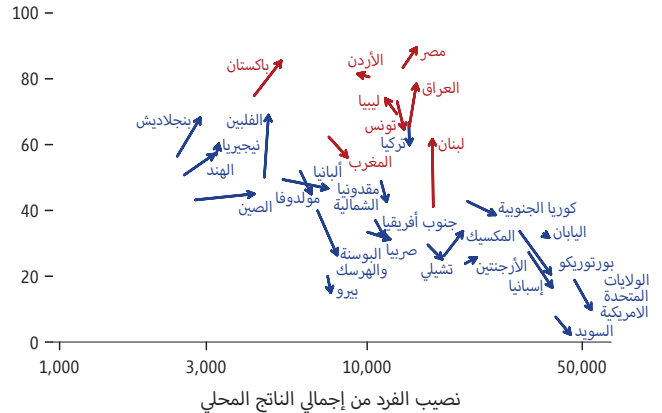
نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات تتعلق بالمواقف من مجموعة الاستقصاءات الأخيرة من استطلاعات القيم العالمية World Values Surveys (2017-2022)، وبيانات حول نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وبيانات عن معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة (للسكان في سن 15 عاماً فأكثر) من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، استناداً إلى التقديرات الوطنية التي جمعتها منظمة العمل الدولية. ملاحظة: ويتم ترجيح التقديرات باستخدام الوزن الترجيحي للعينات الواردة في استطلاعات القيم العالمية (World Values Surveys). والقيم هي متوسطات المشاركين في المسح الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر. وتستخدم بيانات إجمالي الناتج المحلي لوضع هذه الأعراف والتقاليد (المعايير الاجتماعية في سياق الأنماط الأوسع نطاقاً للتنمية الاقتصادية. ويستند نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى أحدث البيانات المتاحة لكل بلد، وأحدث البيانات لعام 2024 تغطي معظم البلدان، وعام 2023 للبلدان الأخرى التي لم تتوفر بيانات عام 2024 عنها بعد. تتألف عينة اللوحة (أ) من 63 بلداً، منها 9 بلدان من المنطقة و54 بلداً من بقية العالم. يُعرض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقياس لوغاريتمي. تتألف عينة اللوحة (ب) من 46 بلداً، منها 6 بلدان من المنطقة و40 بلداً من بقية دول العالم. وتعتمد معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة على أحدث نقطة بيانات متوفرة لكل بلد (ما بعد عام 2013). وأحدث نقاط البيانات المتوفرة لبلدان المنطقة تشمل مصر، (2018)، وإيران، (2020)، والأردن، (2018)، والمغرب (2021)، وباكستان (2018)، وتونس (2019).

الشكل 29- المواقف تجاه الأعراف والتقاليد المتعلقة بالنوع الاجتماعي تتغير وتتباين حسب مستوى التنمية

ندرة الوظائف: يجب أن يكون للرجال حق أكبر في الحصول على وظيفة مقارنةً بالنساء (%)



المصدر: حسابات المؤلفين تستند إلى بيانات من استطلاعات القيم العالمية ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ملاحظة: يعرض الشكل مخطط الانتشار الذي يوضح التغيرات في مواقف الجنسين تجاه الحق في العمل ومستويات التنمية الاقتصادية على مدى فترتين زمنيتين. ويقارن هذا التقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في السنوات الأخيرة (استناداً إلى مجموعة من الدراسات الاستقصائية من 2010-2014 و2017-2022) ببلدان مماثلة كانت مستويات دخلها مشابهة في عقود سابقة (استناداً إلى مجموعة من الدراسات الاستقصائية من 1994-1998 و1999-2004)، أي قبل حوالي 20 عاماً. وتتطابق سنوات مسوحات القيم العالمية مع السنوات المقابلة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدولار الدولي لعام 2021) المأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية. ويتم ترجيح التقديرات باستخدام الوزن الترجيحي للعينات الواردة في مسوحات القيم العالمية (World Values Surveys). والقيم هي متوسطات المشاركين في المسح الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر. ويظهر الشكل نسبة المشاركين في الاستقصاء (%) في كل بلد الذين وافقوا على هذه العبارة: "عندما تكون الوظائف نادرة، يجب أن يكون للرجال الحق في الحصول على وظيفة أكثر من النساء"، مما يعكس المواقف تجاه الحق في العمل كما يقيسها مسح القيم العالمية. خيارات الرد على العبارات هي "أوافق" و"لا أوافق" و"لا أوافق ولا أعارض".

الشكل 30- تتغير المواقف بشأن تمتع الرجال بحق أكبر في الحصول على وظيفة مقارنةً بالنساء عندما تكون الوظائف نادرة في المغرب وباكستان بين عامي 2000 و2020

اتفاق: للرجال حق أكبر في الحصول على وظيفة عندما تكون الوظائف نادرة

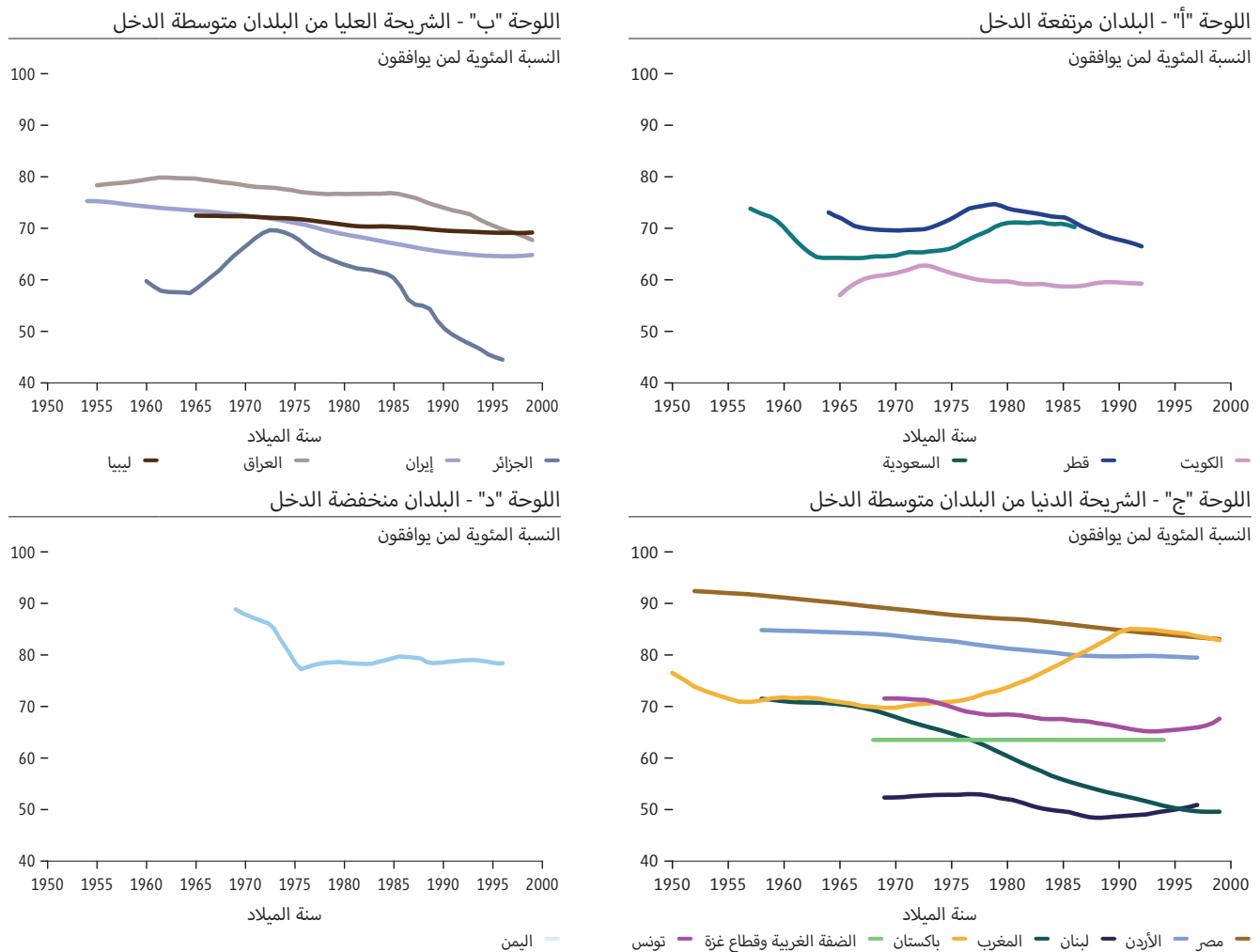


المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى مسح القيم العالمية.

ملاحظات: يعرض الرسم البياني خط اتجاه يوضح المواقف تجاه الحق في العمل مع الوقت، استناداً إلى عدة مجموعات من مسوحات القيم العالمية. ويتم ترجيح التقديرات باستخدام الوزن الترجيحي للعينات الواردة في مسوحات القيم العالمية (World Values Surveys). والقيم هي متوسطات المشاركين في المسح الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر. ويظهر الشكل نسبة المشاركين في الاستقصاء (%) في كل بلد الذين وافقوا على هذه العبارة: "عندما تكون الوظائف نادرة، يجب أن يكون للرجال الحق في الحصول على وظيفة أكثر من النساء"، مما يعكس المواقف تجاه الحق في العمل كما يقيسها مسح القيم العالمية. خيارات الرد على العبارات هي "أوافق" و"لا أوافق" و"لا أوافق ولا أعارض".

لقد تغيرت المواقف تجاه النوع الاجتماعي في المنطقة بمرور الوقت، غير أن هذه التغيرات لا ترتبط بشكل منهجي بالتنمية الاقتصادية. وتتيح البيانات التي تقيس المواقف، مثل تلك المستمدة من مسح القيم العالمية (WVS)، إجراء مقارنات عبر الزمن، وتُظهر ما إذا كانت وجهات النظر والآراء تتطور باتجاه أكثر تقدمية نحو الانفتاح أم تراجع نحو مزيد من التقليدية. يتبع الشكل 2-31 المواقف تجاه ما إذا كان ينبغي أن يتمتع الرجال بحقوق أكبر من النساء في الحصول على الوظائف عندما تكون فرص العمل شحيحة، ويقارن الاتجاهات السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان مع البلدان التي كانت مستويات دخلها مماثلة قبل 20 إلى 30 عاماً. ورغم أنه من المتوقع عموماً أن يؤدي ارتفاع مستويات الدخل إلى تبني آراء أكثر تقدمية، فإن هذا النمط غير متسق في المنطقة. على سبيل المثال، شهد المغرب وتونس تحسناً تدريجياً، وإن كان أقل وضوحاً مقارنة بالبلدان النظيرة مثل البوسنة والهرسك. وقد لوحظت أنماط مماثلة خارج المنطقة في كل من تشيلي ومقدونيا الشمالية وبيرو وصربيا وجنوب أفريقيا. وفي المقابل، أصبحت المواقف في لبنان أكثر تقليدية رغم ثبات إجمالي الناتج المحلي دون تحرك، فيما أصبحت أكثر تقليدية في العراق ومصر وباكستان حتى مع ارتفاع مستويات الدخل. وبوجه عام، فإن المواقف بشأن النوع الاجتماعي، وخاصة إزاء المرأة، تتغير بمرور الوقت؛ لكن التنمية الاقتصادية وحدها لا تبدو كافية لتغيير الأعراف والتقاليد الراسخة.

الشكل 2-31 الفئات الأصغر سناً أقل احتمالاً بشكل عام من الفئات الأكبر سناً للاعتقاد بأن للرجال الحق في الحصول على وظيفة أكثر من النساء عندما تكون الوظائف نادرة، لكن هذا النمط متباين



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى مسح القيم العالمية.

ملاحظة: توضح الرسوم البيانية سلسلة الاتجاهات المتعددة الحدود المحلية للمواقف تجاه الحق في العمل حسب سنة الميلاد، استناداً إلى مجموعة من مسوحات القيم العالمية. وتقتصر العينة على السكان ضمن الفئة العمرية 15-49 عاماً من المشاركين في المسح. ويتم ترجيح التقديرات باستخدام الوزن الترجيحي للعينات الواردة في مسوحات القيم العالمية (World Values Surveys). خيارات الرد على العبارات هي "أوافق" و "لا أوافق" و "لا أوافق ولا أعارض". يوضح الشكل نسبة المشاركين في الاستطلاع (بالنسبة المئوية) في كل بلد الذين وافقوا على العبارة التالية: "عندما تكون الوظائف نادرة، يجب أن يكون للرجال حق أكبر في الحصول على وظيفة مقارنة بالنساء". وتشمل مجموعة مسوحات القيم العالمية مجموعات المواليد الخاصة لكل بلد من بلدان المنطقة الجزائر (2004-1999، 2014-2010)، ومصر (2004-1999، 2009-2005، 2014-2010، 2022-2017)، وإيران (2004-1999، 2009-2005، 2014-2010، 2022-2017)، والعراق (2004-1999، 2009-2005، 2014-2010، 2022-2017)، والأردن (2004-1999، 2009-2005، 2014-2010، 2022-2017)، والكويت (2014-2010)، ولبنان (2014-2010، 2022-2017)، وليبيا (2014-2010، 2022-2017)، والمغرب (2004-1999، 2009-2005، 2014-2010، 2022-2017)، وباكستان (1994-1998، 2004-1999، 2014-2010، 2022-2017)، وقطر (2014-2010)، والسعودية (2004-1999)، وتونس (2014-2010، 2022-2017)، والصفحة الغربية وقطاع غزة (2014-2010)، واليمن (2014-2010).

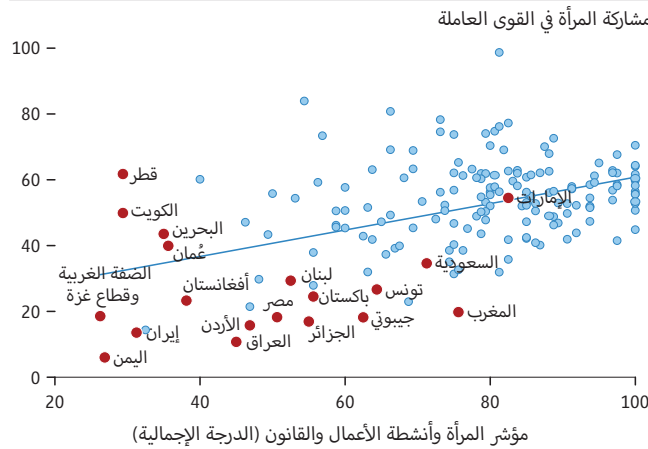
وفقاً لبيانات مسوحات القيم العالمية (World Values Survey)، تغيرت المواقف في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان بين عامي 2001 و2021. وقد لوحظت أكبر التغيرات في باكستان والمغرب، ولكن في اتجاهين متعاكسين (الشكل 2-30). ففي باكستان، ازداد التأييد لفكرة تمتع الرجال بحقوق أكبر في التوظيف مقارنةً بالنساء. أما في المغرب، فقد أصبح الأفراد أقل اتفاقاً مع فكرة أن الرجال هم المعيلون الأساسيون للأسرة؛ حيث انخفضت نسبة الموافقة بمقدار 35.5 نقطة مئوية بين النساء و26.6 نقطة مئوية بين الرجال. أما بقية بلدان المنطقة، فلم تشهد تغيرات كبيرة في المواقف تجاه أدوار الرجال باعتبارهم المعيلين الأساسيين للأسرة. وبشكل عام، لا تزال معظم البلدان في المنطقة تبني وجهة نظر تقليدية بشأن الرجال باعتبارهم المعيلين الأساسيين للأسرة.

وتُظهر لوحات البيانات الافتراضية التي تم إنشاؤها لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، استناداً إلى مجموعات دراسات متعددة من مسوحات القيم العالمية (World Values Survey)، تطوّر المواقف بين الأجيال المولودة في أواخر الأربعينيات وحتى تلك المولودة في أواخر التسعينيات (الشكل 2-31). وبوجه عام، تبني الأجيال الشابة وجهات نظر أقل تقليدية بشأن دخول المرأة في سوق العمل مقارنة بالأجيال الأكبر سناً. وتشكّل باكستان استثناءً لافتاً، حيث تُظهر الأجيال الأصغر سناً مواقف أكثر تقليدية من الأجيال الأكبر سناً. وفي المغرب والجزائر، أبدت الأجيال الشابة تغيرات ملموسة في المواقف تجاه المساواة بين الجنسين، في حين شهدت تونس ولبنان تحولات طفيفة إلى حد ما.

العوامل السياقية: القوانين واللوائح

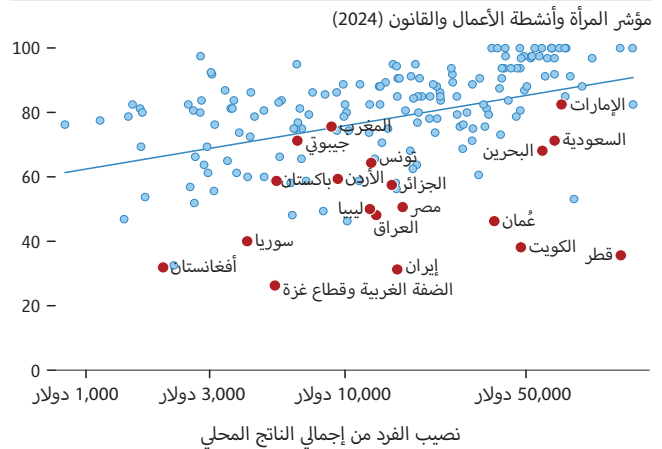
تواجه النساء في المنطقة عوائق قانونية تحدّ من إمكانية حصولهن على الوظائف ومشاركتهن بشكل أوسع في الأنشطة الاقتصادية. فعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، ظلت المنطقة خلال العقود الخمسة الماضية تسجل أدنى الدرجات على مستوى العالم في مؤشر "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون"، الذي يحدد القوانين والسياسات التي تقيّد الشمول الاقتصادي للمرأة.⁴⁵ وفي عام 2024، سجّلت جميع بلدان المنطقة، باستثناء المغرب، درجات أقل على هذا المؤشر مقارنةً بالبلدان ذات مستويات الدخل المماثلة (الشكل 2-32).

الشكل 2-33 ترتبط معاملة النساء بمزيد من المساواة بموجب القانون بزيادة انضمام النساء إلى القوى العاملة



المصدر: يوضح الشكل حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات مأخوذة من مجموعة بيانات مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (WBL) ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI).
ملاحظة: يوضح الشكل الارتباط بين المؤشر الكلي لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ومشاركة النساء في القوى العاملة. وتشمل العينة 175 بلداً، منها 19 بلداً من المنطقة و156 بلداً من بقية العالم. وتشمل العينة 160 بلداً، منها 14 بلداً من المنطقة، مع بيانات من أحدث سنة متاحة منذ عام 2017. وتعتمد معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة على أحدث نقطة بيانات متوفرة لكل بلد (ما بعد عام 2013). أحدث نقاط البيانات لبلدان المنطقة هي: أفغانستان (2021)، والجزائر (2016)، والبحرين (2015)، وجيبوتي (2017)، ومصر (2023)، وإيران (2022)، والعراق (2021)، والأردن (2023)، والكويت (2016)، ولبنان (2019)، والمغرب (2022)، وعمان (2022)، وباكستان (2021)، وقطر (2022)، والسعودية (2023)، وتونس (2023)، والإمارات (2023)، والصفة الغربية وقطاع غزة (2022)، واليمن (2014).

الشكل 2-32 يرتبط مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ارتباطاً إيجابياً بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي



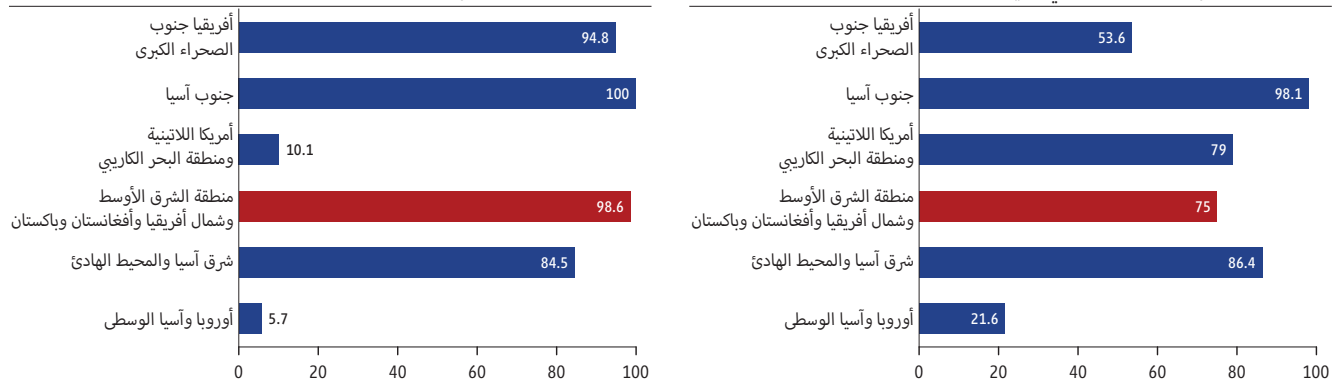
المصدر: البنك الدولي، مجموعة البيانات الواردة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، ومؤشرات التنمية العالمية. ملاحظة: يمثل مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون درجة المؤشر لعام 2024، الذي يحدد متوسطات المؤشرات الفرعية لثمانية مؤشرات تتعلق بالمساواة بين الجنسين والنوع الاجتماعي والقانون، بما في ذلك التنقل، ومكان العمل، والأجور، والزواج، والوالدية، وزيادة الأعمال، والأصول، والمعاش التقاعدي. ويُحسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفق تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار في عام 2021، من مؤشرات التنمية العالمية. ويتم عرض المحور الأفقي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي باستخدام مقياس لوغاريتمي. وقد تم تمثيل 20 بلداً من أصل 21 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان، وتمثيل 188 بلداً إجمالاً. والجمهورية اليمنية غير ممثلة نظراً لعدم توفر معلومات عن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالوحدات المفضلة. وتبلغ قيمة مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون في الجمهورية اليمنية 26.9، وهي أعلى فقط من قيمة المؤشر الخاص بالصفة الغربية وقطاع غزة.

45 نتائج من مقارنة المتوسط السنوي لمؤشر "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" في مختلف المناطق. وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، يشمل المتوسط 21 اقتصاداً.

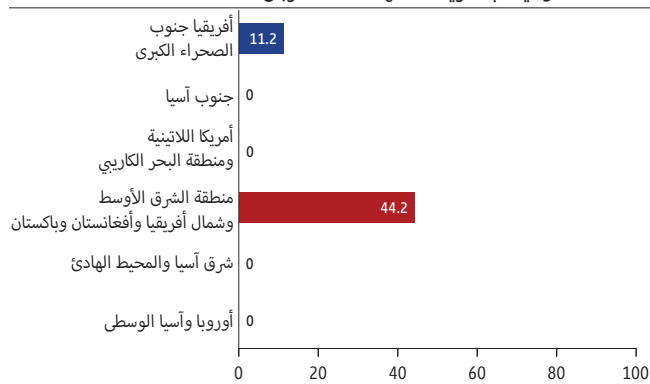
في 10 اقتصادات من بين 21 اقتصاداً بالمنطقة، هناك تقييد لقدرة النساء على الحصول على وظيفة بالشروط نفسها المطبقة على الرجال (أفغانستان، والبحرين، ومصر، وجمهورية إيران الإسلامية، والأردن، والكويت، وقطر، وسوريا، والصفة الغربية وقطاع غزة، والجمهورية اليمنية). ووفقاً لتقرير "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" لعام 2024، لا يوجد أي اقتصاد في المنطقة يحظر صراحةً التمييز في التوظيف على أساس الحالة الاجتماعية أو حالة الأمومة/الأبوة أو السن. ولا يعترف القانوني للنساء في العمل ليلاً أو في الوظائف الصناعية على قدم المساواة مع الرجال إلا 11 اقتصاداً فقط. وفي 8 اقتصادات، يُسمح لهن بشغل وظائف تُصنّف على أنها "خطرة" دون أي قيود.

الشكل 2-34 تعيش نسبة كبيرة من النساء في سن العمل في المنطقة في بلدان توجد بها معوقات قانونية أمام التنقل ولا تُتيح حماية من التمييز

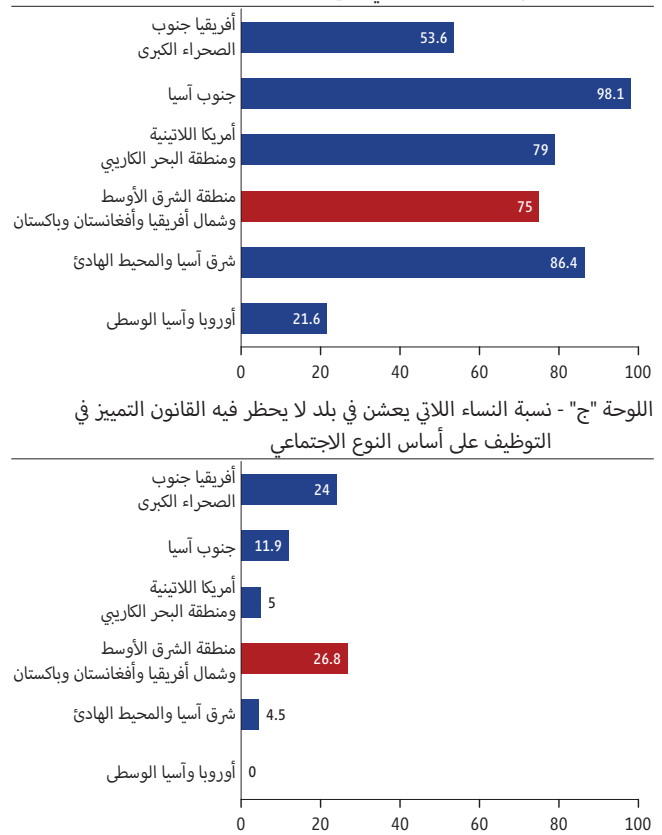
اللوحه "أ" - نسبة النساء اللاتي يعشن في بلد لا يُلزم فيه القانون بتحقيق المساواة في الأجر عن العمل متساوي القيمة



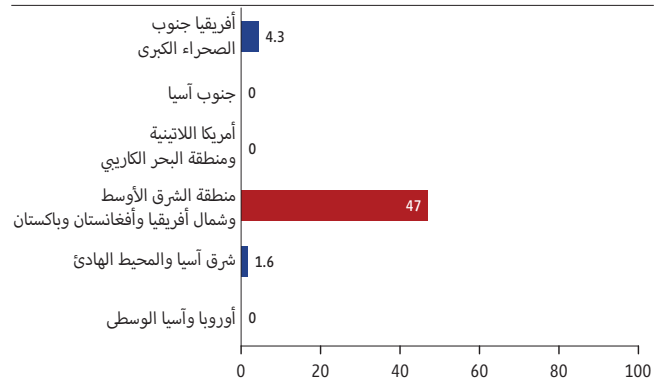
اللوحه "د" - نسبة النساء اللاتي يعشن في بلد لا تستطيع فيه المرأة الحصول على وظيفة بالطريقة نفسها المتاحة للرجل



اللوحه "ج" - نسبة النساء اللاتي يعشن في بلد لا يحظر فيه القانون التمييز في التوظيف على أساس النوع الاجتماعي



اللوحه هـ: نسبة النساء اللاتي يعشن في بلد لا تستطيع فيه المرأة السفر بالطريقة نفسها المتاحة للرجل



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات مجموعة المؤشرات الواردة في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (WBL) وشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة.

ملاحظة: يمثل كل عمود نسبة النساء في سن العمل (20-65 عاماً) على مستوى المنطقة اللاتي يعشن في بلد تكون الإجابة فيه عن السؤال الوارد في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون هي "لا"، وذلك من إجمالي عدد الإثبات في سن العمل (20-65 عاماً).

وقد تؤثر هذه القوانين غير المتكافئة، إذا تم إنفاذها، على سبل عيش نسبة كبيرة من النساء البالغات في المنطقة. إذ إن نحو 75% من النساء في سن العمل على مستوى المنطقة (15 عاماً فأكثر) يعشن في بلدان لا يفرض فيها القانون مبدأ المساواة في الأجر عن العمل متساوي القيمة (الشكل 2-34). كما أن كل النساء تقريباً (99% منهن) يعشن في اقتصادات لا يتيح فيها القانون للموظفين والموظفات الحق في طلب ترتيبات عمل مرنة (باستثناء الإمارات العربية المتحدة فقط). ويعيش الكثير من النساء في بلدان لا توفر لهن الحماية القانونية من التمييز (27%)، ويواجهن قيوداً إضافية في الحصول على وظيفة مقارنة بالرجال (44%)، كما يواجهن قيوداً إضافية على التنقل مقارنة بالرجال (47%).

ترتبط المساواة في المعاملة بين النساء والرجال بموجب القانون بزيادة معدلات دخول النساء إلى سوق العمل واستمرارهن فيه، إضافة إلى ترقيتهن لتولي مناصب إدارية (هايلاند وآخرون، 2020؛ أمين وإسلام، 2022؛ إسلام وآخرون، 2019). ويرتبط ذلك أيضاً بارتفاع أجور النساء وزيادة معدلات ملكيتهن للأعمال (هتون وجنسنيوس ونيلسون-نونيز 2019). ومع ذلك، فإن الكثير من الأدلة والشواهد تتضمن مقارنات بين البلدان المختلفة، ولا تقتصر على المنطقة.

يوضح الشكل 2-33 وجود علاقة ارتباط إيجابي بين تعزيز المساواة في المعاملة بموجب القانون ومعدل مشاركة الإناث في القوى العاملة. ومع ذلك، فإن معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان تسجل معدلات منخفضة لمشاركة الإناث في القوى العاملة، بغض النظر عن مستوى المساواة المنصوص عليه في قوانينها، مما يشير إلى أن إصلاح القوانين وحده لا يكفي لزيادة معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة، حيث قد تكون هناك قيود أخرى تؤثر على ذلك أيضاً.

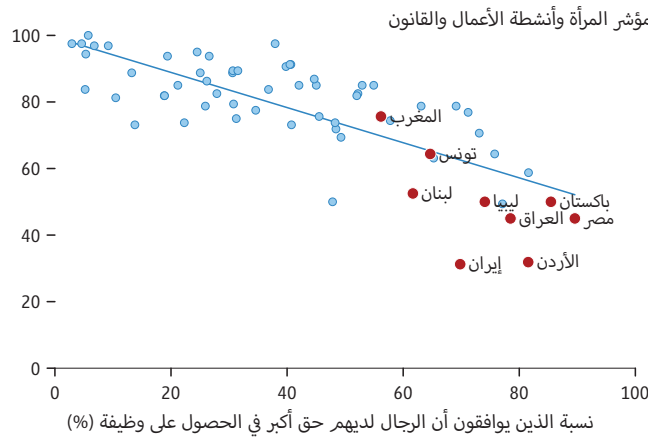
وفي حين أن جهود الإصلاح في المنطقة ظلت محدودة حتى عام 2010، فقد شهدت الفترة بين عامي 2010 و2024 إدخال 116 إصلاحاً قانونياً إيجابياً ساهم في تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة، متجاوزة بكثير الإصلاحات التي تم تنفيذها بين 1970 و2009 والتي بلغ عددها 68 إصلاحاً.⁴⁶ كما ارتفع متوسط درجات مؤشر "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" في 21 اقتصاداً في المنطقة من 29 في عام 1971 إلى 33 فقط في عام 2000، ليصل إلى 52 في عام 2024. ومنذ 2010، تُعدُّ الإمارات العربية المتحدة (19 إصلاحاً إيجابياً) والمملكة العربية السعودية (18) والبحرين (12) والأردن (10) وباكستان (8) من أبرز الدول التي طبقت الإصلاحات في المنطقة، خصوصاً في مجالات مثل مكان العمل والأجور (انظر الإطار 2.5 عن السعودية). في المقابل، لم تُسجل اقتصادات أخرى - منها الجمهورية اليمنية، والضفة الغربية وقطاع غزة، وجمهورية إيران الإسلامية، والمغرب، والجزائر، وأفغانستان - سوى تغييرات طفيفة منذ عام 2010 (على الرغم من أن الجزائر نفذت 10 إصلاحات إيجابية والمغرب نفذ 12 إصلاحاً إيجابياً بين عامي 1971 و2009).

غير أن التقدم المحرز كان متفاوتاً بين المؤشرات (الجدول 2-3)، ففي الفترة بين عامي 1970 و2024، شهدت المنطقة تنفيذ 46 إصلاحاً إيجابياً متعلقاً بمكان العمل (تشمل الحماية من التمييز على أساس نوع الجنس، بما في ذلك الحماية في التوظيف وترتيبات العمل المرنة) و25 إصلاحاً إيجابياً متعلقاً بالأجور. وفي المقابل، لم يُنفذ أي إصلاح قانوني إيجابي متعلق بملكية الأصول في أي من اقتصادات المنطقة البالغ عددها 21 اقتصاداً منذ عام 1971.

وتشمل المؤشرات المتعلقة بالأصول حقوق المرأة في امتلاك الأصول الثابتة، بما في ذلك حقوق امتلاك الأراضي والميراث. ومما يبعث على القلق عدم إحراز تقدم في هذا الشأن، إذ تؤدي ملكية العقارات والأصول دوراً بالغ الأهمية في تمكين النساء من تأسيس مشروعاتهن الخاصة وتمييزها. وتشمل مؤشرات الوالدية توافر إجازات الأمومة والأبوة المدفوعة الأجر، وما إذا كان يُسمح بفصل العاملات الحوامل.

ثمة ترابط وثيق بين القوانين والأعراف والتقاليد الاجتماعية. فغالباً ما تُظهر البلدان التي تتمتع فيها النساء بحماية قانونية أقوى معايير أكثر تقدماً بشأن المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، في البلدان التي تعتقد فيها نسبة أكبر من السكان أن للرجال حقوقاً أكبر في الوظائف مقارنة بالنساء، تميل الأنظمة القانونية إلى أن تكون أكثر تفاوتاً وتمييزاً (الشكل 2-35). وتكمن صعوبة تفسير علاقات الارتباط هذه في تحديد

الشكل 2-35 ترتبط القيم الأعلى لمؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون بمواقف أكثر تقدماً تجاه حق المرأة في الحصول على وظيفة



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من مجموعة مسوحات القيم العالمية (2017-2022).

ملاحظة: يُظهر مخطط الانتشار نسبة المشاركين في الاستقصاء (%) الذين وافقوا على العبارة "عندما تكون الوظائف نادرة، يجب أن يكون للرجال الحق في الحصول على وظيفة أكثر من النساء"، وقد تم قياس ذلك في مسح القيم العالمية على مستوى البلدان، مقارنة بدرجة مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (WBL) التي تم قياسها في العام نفسه. وتشمل العينة 63 بلداً، منها 9 بلدان من المنطقة و54 بلداً من بقية العالم. يتم ترجيح التقديرات باستخدام الوزن الترجيحي للعينات الواردة في مسوحات القيم العالمية (World Values Surveys). والقيم هي متوسطات المشاركين في المسح الذين يبلغون 15 عاماً فأكثر.

46 تُحسب أعداد الإصلاحات بناءً على سنة إقرار الإصلاح القانوني الخاضع للتقييم.

اتجاه العلاقة السببية: فـيا تُرى هل تُسهم التغييرات التي تطرأ على الأعراف والتقاليد في فتح المجال للإصلاحات القانونية، أم أن الإصلاحات القانونية هي التي تُحدث تغييرات في الأعراف والتقاليد؟ وبوجه عام، ورغم وجود ارتباط قوي بين القوانين والأعراف والتقاليد التي تحقق المساواة بين الجنسين، فإن الأدلة والشواهد على قدرة القوانين وحدها على تغيير الأعراف لا تزال محدودة. والأمر الأكثر وضوحاً هو أن القوانين تكون أكثر فاعلية عندما تدعمها الأعراف والتقاليد الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، كان رفع السن القانونية للزواج أكثر فاعلية في الحد من ظاهرة الزواج المبكر في المجتمعات التي كانت فيها الأعراف والتقاليد ملائمة لذلك بالفعل (ماكغافوك، 2021؛ ويلسون، 2022؛ بيليس-أوبريرو ولومباردي، 2023).

الجدول 3-2 التغييرات في التصنيف على مؤشر "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" والمؤشرات الفرعية بين عامي 2010 و2024								
التغير في التصنيف على المؤشر الفرعي								البلد
التغير في التصنيف على مؤشر "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون"	التنقل	ريادة الأعمال	الوالدية	الأجور	المعاشات التقاعدية	الأصول	الزواج	
الإمارات	56	100	25	60	100	0	60	100
السعودية	45	50	25	20	100	0	40	75
البحرين	36	0	25	0	100	0	40	75
الأردن	31	25	25	20	75	25	0	75
باكستان	21	0	25	20	25	0	20	75
العراق	15	25	25	20	25	-25	0	50
عُمان	14	25	0	60	25	0	0	0
الكويت	12	25	0	0	0	-25	20	75
مصر	12	0	25	0	0	0	20	50
سوريا	11	25	0	20	0	0	20	25
ليبيا	11	0	0	40	50	-25	0	25
جيبوتي	9	0	0	0	0	0	20	50
تونس	9	0	0	0	0	0	20	50
لبنان	9	0	0	0	0	0	20	50
قطر	6	0	0	0	0	50	0	0
أفغانستان	3	0	0	0	0	0	0	25
الجزائر	3	0	0	0	0	0	20	0
المغرب	3	0	0	0	0	0	20	0
إيران	3	0	0	20	0	0	0	0
الضفة الغربية وقطاع غزة	0	0	0	0	0	0	0	0
اليمن	0	0	0	0	0	0	0	0

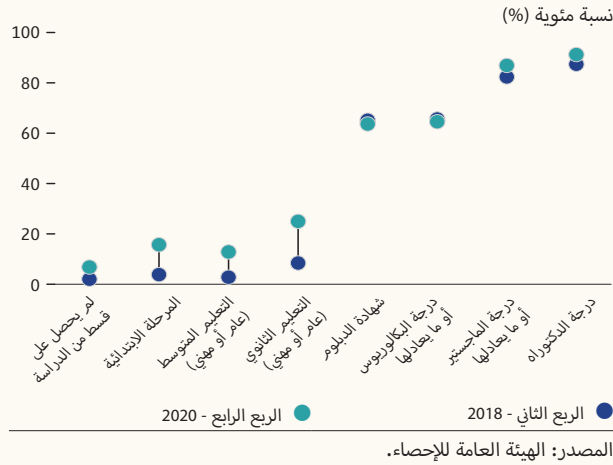
المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات مجموعة المؤشرات الواردة في تقرير "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون"، الإصدار 1.0.

ملاحظة: يوضح هذا الشكل التغييرات التي طرأت على درجات التصنيف في مؤشر "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" بين عامي 2010 و2024، بما في ذلك المؤشرات الفرعية الثمانية: التنقل، ومكان العمل، والأجور، والزواج، والوالدية، وريادة الأعمال، والأصول، والمعاشات التقاعدية. يتدرج اللون من البرتقالي الداكن (للدلالة على التغير السلبي)، مروراً بالأبيض (عدم وجود تغير)، إلى الأزرق الفاتح (تحسن متوسط)، فالأزرق الداكن (تحسن كبير)، وصولاً إلى الأزرق الداكن جداً (تحسن كبير جداً).

الإطار 2-6 ارتفاع كبير في مشاركة الإناث في القوى العاملة في المملكة العربية السعودية

شهدت المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر الزيادات الأخيرة في معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة على مستوى العالم. خلال الفترة بين عامي 2017 و2023، ارتفعت معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة بنحو 14 نقطة مئوية، وكان هذا الارتفاع واضحاً في جميع الفئات العمرية، فيما برزت هذه المكاسب بشكل خاص بين مجموعات النساء اللاتي كانت مشاركتهن منخفضة تاريخياً ويمثلن نسبة صغيرة من القوى العاملة. فعلى سبيل المثال، كانت النساء السعوديات ذوات التعليم المنخفض مستبعدات تقليدياً من سوق العمل، لكنهن أصبحن الآن أكثر استعداداً للعمل، وغالباً ما يكون ذلك في قطاعات منخفضة الأجور. ونتيجة لذلك، تجاوزت نسبة النساء العاملات معدل الزيادة في البطالة بين الإناث. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذا النمو كان مستنداً إلى الوظائف المتاحة في القطاع الخاص.

الشكل ب2-6-1 أكبر المكاسب المحققة من المشاركة في القوى العاملة بين عامي 2018 و2020 كانت بين النساء اللاتي كانت مستويات مشاركتهن منخفضة



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ملاحظة: يوضح الشكل معدلات مشاركة المواطنات السعوديات ممن تبلغ أعمارهن 15 عاماً فأكثر في القوى العاملة، مصنفة حسب الفئات التعليمية على النحو المحدد من قبل الهيئة العامة للإحصاء.

كما تضاعفت نسبة المواطنات السعوديات في القطاع الخاص أربع مرات، لتتجاوز بذلك 40%. وظهرت أبرز التغيرات بين النساء الحاصلات على شهادات الثانوية فقط، وهي الفئة التي سجلت أسرع نمو في معدلات التشغيل بين مختلف الشرائح الديموغرافية.

ساهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الارتفاع في نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة. فمُنذ عام 2016، أعلنت الحكومة عن مجموعة من الإصلاحات في إطار رؤية المملكة 2030، التي وضعت أهدافاً واضحة لمشاركة المرأة في القوى العاملة وتمثيلها في المناصب الإدارية، استناداً إلى مبادرات برنامج التحول الوطني المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مثل برامج التدريب وخدمات رعاية الأطفال للنساء العاملات. كما ساعدت قوانين مكافحة التحرش ورفع القيود عن عمل المرأة في قطاعات معينة، والسماح بالعمل الليلي، إلى جانب تعزيز مزايا وحقوق الأمومة، وإزالة القيود المفروضة على الحصول على الخدمات الحكومية دون وجود ولي أمر أو وصي، وإطلاق دوريات لمكافحة التحرش على تقليل العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في سوق العمل. وفي عام 2018، سُمح للنساء بقيادة السيارات (أبو ضاهر وآخرون، 2025). وأدى قبول المجتمع المتزايد لعمل المرأة إلى خلق بيئة أكثر تمكيناً. كما أدت جائحة كورونا وجهود التوطين إلى تسريع وتيرة إدماج المرأة السعودية في سوق العمل.

ساهمت سياسات التوطين (مثل برنامج نطاقات) بالفعل في تعزيز تشغيل النساء في القطاع الخاص قبل عام 2019. وبدأت الشركات التي تسعى للالتزام بحصص التوظيف السعودية (نظام الكوتا) في تعيين النساء لأول مرة. وبحلول أوائل العقد الثالث من الألفية الثانية، قام نحو ثلثي الشركات بتشغيل نساء، وارتفع معدل تشغيل النساء في القطاع الخاص بأكثر من 15 ضعفاً مقارنة بعام 2011.

المعروض من الأيدي العاملة: السلامة ورعاية الأطفال

يستعرض هذا القسم عائقين رئيسيين يحولان دون مشاركة المرأة في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، ألا وهما: المخاوف المتعلقة بالتحرش ونقص خدمات رعاية الأطفال المناسبة. وتشير البيانات إلى أن التحرش في الأماكن العامة منتشر بشكل واسع ويؤثر بشكل كبير على قدرة النساء على التنقل واستخدامهن لوسائل النقل، مما يمنعهن في النهاية من البحث عن عمل. ويزداد هذا التحدي صعوبة مع نقص خدمات رعاية الأطفال التي يسهل الوصول إليها، إذ تقضي الأمهات وقتاً أطول بكثير في أنشطة الرعاية مقارنة بالآباء، في حين أن معدلات الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال في المنطقة تُعد من بين الأدنى على مستوى العالم. إلى جانب ذلك، تُسهم الأعراف والتقاليد الاجتماعية في تفاقم هذه التحديات، إذ يتراجع الدعم العام لعمل المرأة بشكل كبير عندما يستلزم الأمر ترك الأطفال تحت رعاية الآخرين.

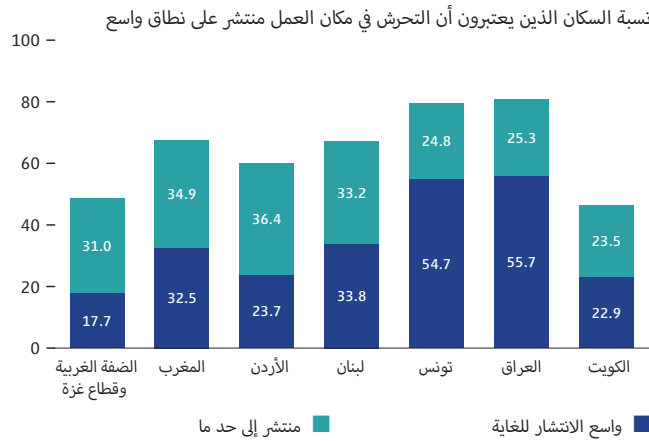
التحرش ووسائل النقل المحلي

يبدو أن الخوف من التعرض للتحرش يؤثر على قرار المرأة بالعمل والمشاركة في القوى العاملة، على الرغم من قلة الأدلة والشواهد القوية التي توثق هذه الصلة (هيث وآخرون، 2024). ويمكن أن يحدث التحرش في بيئات مختلفة، على سبيل المثال في المدرسة أو في العمل أو في الأماكن العامة. وتوفر غالبية الأدلة والشواهد المتاحة في المنطقة رؤى حول أوضاع النساء وما يتعرضن له في الأماكن العامة.

ينتشر التحرش في الأماكن العامة بشكل واسع في جميع أنحاء المنطقة، خصوصاً بين الشابات. ووفقاً لنتائج استطلاع الباروميتر العربي لعام 2019، أفادت 39% من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع (مقارنة بنسبة 22% من الرجال) بأنهن تعرضن للتحرش الجنسي في الأماكن العامة. ويوضح الشكل 2-36 ارتفاع المعدلات بشكل كبير في المغرب (55%) ومصر (63%).

وفي دراسة شملت مصر ولبنان والمغرب والصفحة الغربية وقطاع غزة، أقر ما بين 31% و64% من الرجال بأنهم واجهوا سلوكيات تحرش (الفقي وآخرون، 2017). وتُعدُّ الشابات (في الفئة العمرية 17-28 عاماً) الأكثر عرضة للمخاطر؛ إذ أظهر استطلاع الباروميتر العربي الخامس (2018-2019) أن نسبة المشاركات في المسح من هذه الفئة العمرية اللاتي أبلغن عن تعرضهن للتحرش وصلت إلى 90% في مصر، وأكثر من 50% في الجزائر والأردن والجمهورية اليمنية، وما بين 35% و45% في العراق ولبنان وليبيا والصفحة الغربية وقطاع غزة وتونس. ومع ذلك، لا يُبلغ عن هذه الحوادث سوى عدد قليل من النساء؛ ففي مصر، أبلغ ثلث الشابات اللاتي تعرضن للتحرش (تتراوح أعمارهن من 15 إلى 29 عاماً) عن تجربتهن، بينما لم يتوجه منهن إلى الشرطة سوى 0.2% (رشدي وسيفردينغ، 2015).

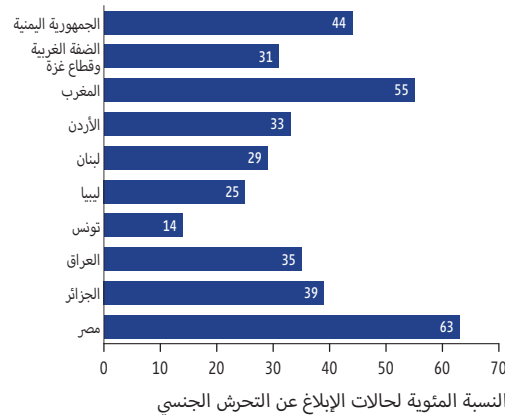
الشكل 2-37 تعتقد نسبة كبيرة من سكان المنطقة أن التحرش بالمرأة في مكان العمل أمر منتشر



المصدر: بيانات من الباروميتر العربي 2023-2024.

ملاحظة: تستند التقديرات إلى أوزان العينات المسحية.

الشكل 2-36 نسبة كبيرة من النساء في المنطقة أبلغن عن تعرضهن للتحرش في الأماكن العامة



المصدر: الباروميتر العربي 2019.

ملاحظة: يمثل هذا المتغير النسبة المئوية للمشاركات في المسح اللاتي أفدن بتعرضهن للتحرش الجنسي في الأماكن العامة "بصورة نادرة" أو "أحياناً" أو "كثيراً". ويشمل تعريف التحرش في الباروميتر العربي كلاً من التحرش الجنسي اللفظي والجسدي.

يمثل التحرش مصدر قلق خاص للنساء اللاتي يستخدمن وسائل النقل العام. ففي الأردن، أبلغت 64% من النساء عن تعرضهن للتحرش أثناء استخدام وسائل النقل العام، وغالباً ما حدث ذلك أثناء المشي أو الانتظار أو عند الصعود وليس داخل المركبة نفسها (علول وآخرون، 2018). وفي القاهرة الكبرى، يتعرض حوالي 80% من النساء للتحرش في مرحلة ما من رحلات تنقلهن اليومية (موئل الأمم المتحدة، 2021). بينما في باكستان، كانت احتمالية إكمال النساء للتدريب أقل بكثير؛ إذا تطلّب الأمر السفر خارج قريتهن (شيما وآخرون 2022). وتشير الأدلة والشواهد من خارج المنطقة إلى أن المعوقات متشابهة: ففي دلهي، اختارت النساء الالتحاق بكليات أقل مستوى إذا كان الوصول إليها يستلزم تنقلات أكثر أماناً (بوركر، 2021)؛ أما في السويد، فقد أبدت النساء استعداداً لخفض أجورهن لتجنب التحرش وذلك من خلال الانتقال إلى أماكن عمل تضم المزيد من الزميلات (فولك وريكني 2022).

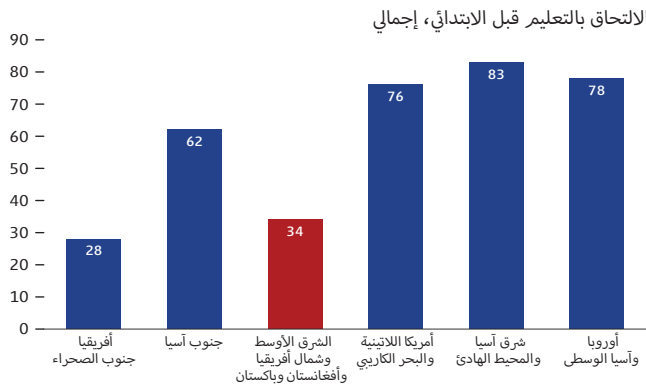
وفقاً لبيانات ودراسات البنك الدولي (2024)، فإن نقص وسائل النقل الآمنة يمثل عائقاً للنساء أمام العمل: إذ تشير 6 من كل 10 نساء في عمّان، و5 من كل 10 في بيروت، و4 من كل 10 في القاهرة إلى أن عدم توفر وسائل النقل والمواصلات الآمنة يشكل عائقاً أمام مشاركتهن في القوى العاملة. وتشير التحليلات إلى أن تعزيز السلامة في وسائل النقل العام بمقدار 5 نقاط مئوية فقط يمكن أن يزيد إجمالي الناتج المحلي لعمّان بنسبة 2.3%؛ وفي القاهرة، قد تصل النسبة إلى 1.6%.

في السياق ذاته، يمثل التحرش بالنساء في أماكن العمل أيضاً مصدراً للقلق، رغم ندرة الأدلة والشواهد المتوفرة حول ذلك. ففي استطلاع الباروميتر العربي لعام 2023-2024، يشير ما بين 45% و80% من المشاركين في المسح الذي شمل العراق والأردن والكويت ولبنان والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة إلى أن التحرش منتشر على نطاق واسع (الشكل 2-37). وعلى منصات الشراء الإلكترونية في باكستان، كانت النساء القائمات بالشراء أكثر عرضة لتلقي اتصالات غير مرغوب فيها من البائعين الذكور بعد إتمام المعاملات (أسعد وآخرون 2025). وبشكل عام، لا تزال الأدلة والشواهد على التحرش في أماكن العمل في المنطقة محدودة، مما يؤكد الحاجة إلى بيانات منهجية أكثر.

نقص خدمات رعاية الأطفال

وفقاً لاستطلاع الباروميتر العربي، يُصنّف نقص خدمات رعاية الأطفال بشكل مستمر ضمن أكبر ثلاثة عوائق أمام مشاركة الإناث في القوى العاملة في الأردن ولبنان والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة (الشكل 2-38). ومن المثير للاهتمام أن نسبة أكبر من الرجال مقارنة بالنساء في تونس والصفة الغربية وقطاع غزة أشارت إلى أن نقص خدمات رعاية الأطفال يمثل عائقاً.

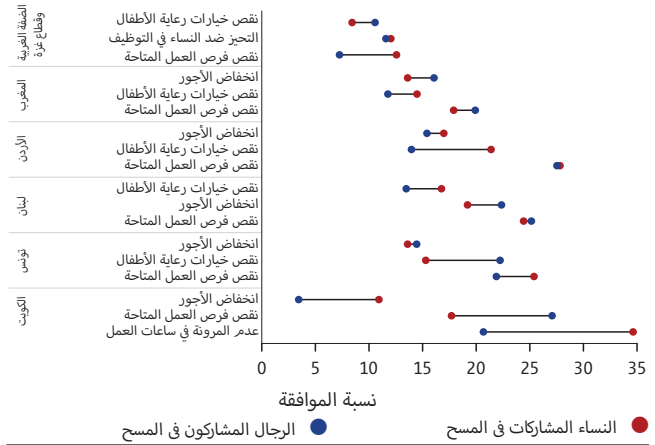
الشكل 2-39 في عام 2020، كانت نسب الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي في المنطقة أقل من جميع المناطق الأخرى عدا منطقة أفريقيا جنوب الصحراء



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: الأرقام مأخوذة مباشرة من مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل 2-38 يعتبر نقص خدمات رعاية الأطفال من بين أكبر ثلاثة عقبات أمام مشاركة الإناث في القوى العاملة في خمسة اقتصادات في المنطقة، حيث أبلغت نسبة أكبر من الرجال عن ذلك باعتباره عائقاً مقارنة بالنساء



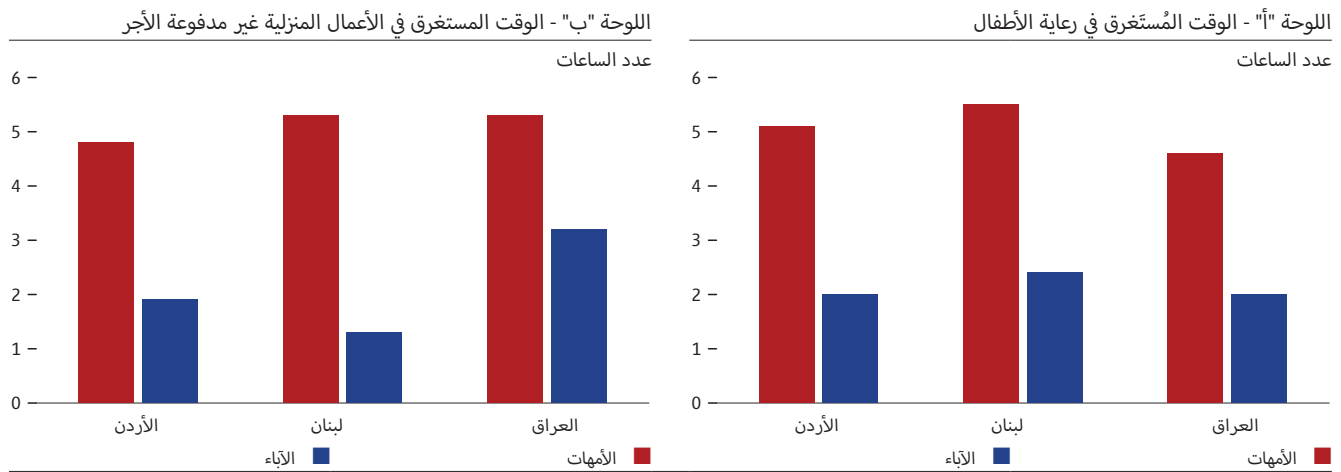
المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي باستخدام البيانات الجزئية من للاستطلاع 2023-2024 للباروميتر العربي.

ملاحظة: وتمثل كل نقطة النسبة المئوية للأشخاص الذين أجابوا بوجود عائق كبير أمام دخول النساء إلى سوق العمل في بلدهم.

وتتحمل النساء مسؤولية أعمال رعاية الأطفال غير مدفوعة الأجر أكثر من الرجال، وهو ما يؤدي إلى تفاقم العقبات التي تحول دون وصولهن إلى سوق العمل. فقد أفاد 56% من الأمهات في الأردن و57% في العراق بعدم قدرتهن على العمل بسبب المسؤوليات والأعباء الأسرية، وترتفع هذه النسبة إلى 74% في لبنان (رديلي وآخرون، 2023). وتشير مسح استخدام الوقت إلى أن الأمهات في الأردن والعراق ولبنان يقضين ما بين 5 و7 ساعات يومياً خلال أيام الأسبوع في رعاية الأطفال بشكل مباشر، بالإضافة إلى 5 ساعات أخرى في الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، وهو ما يعادل تقريباً ضعف الوقت الذي يقضيه الآباء (الشكل 2-40).

تظهر الفجوة في رعاية الأطفال في انخفاض معدلات الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة. وتحتل المنطقة المرتبة الثانية عالمياً من حيث أدنى معدلات الالتحاق بدور رياض الأطفال، بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل 2-39). ويتسبب انخفاض معدلات الالتحاق، مقترناً بارتفاع أعباء رعاية الأطفال غير مدفوعة الأجر، في الحد من قدرة المرأة على العمل؛ وإذا عملت، فإنه يقلل من عدد ساعات العمل الممكنة.

الشكل 2-40 الأمهات في المنطقة يقضين حوالي ضعف الوقت الذي يقضيه الآباء في الأنشطة المنزلية



المصدر: منتدى البحوث الاقتصادية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020).

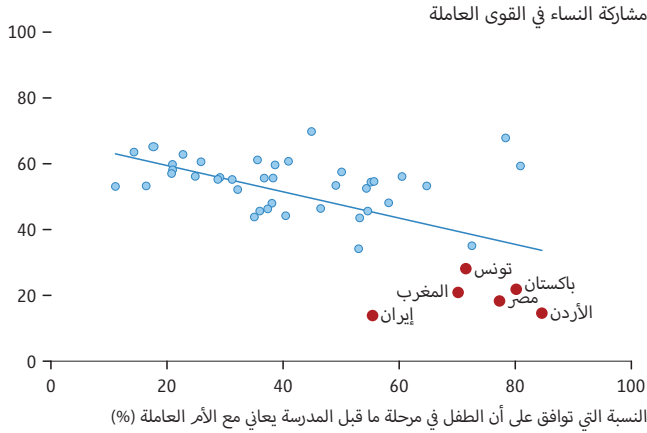
ملاحظة: تمثل هذه الأرقام متوسط مقدار الوقت، بالساعات أسبوعياً، الذي يقضيه الرجال والنساء في رعاية الأطفال والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر.

وعلى الصعيد العالمي، ثمة ارتباط قوي وإيجابي بين توافر خدمات رعاية الأطفال ومشاركة الإنث في القوى العاملة. وقد كشفت 22 دراسة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أن توافر رعاية الأطفال الرسمية أدى إلى تحسين نتائج سوق العمل للنساء في 21 حالة منها (حليم وآخرون، 2023). ويشير أحد التقديرات إلى أن زيادة استخدام دور الحضانة بنسبة 30 نقطة مئوية يزيد من تشغيل الأمهات بمقدار 6 نقاط مئوية (هاربر وآخرون 2017). ومع ذلك، ثمة حاجة إلى مزيد من البحث لفهم كيف يمكن لتوفير خدمات رعاية الأطفال وتصميمها أن يكونا عاملين محوريين في تمكين النساء بالمنطقة. أما في الجزائر، فقد أدى التوسع في مرحلة رياض الأطفال إلى تقليص فرص عمل النساء، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى اعتماد المدارس جداول زمنية مدتها نصف يوم لا تتوافق مع ساعات العمل (كرافت ولاسي، 2024). وفي مصر، أظهرت البيانات أن بلوغ الأطفال سن المرحلة الابتدائية لم يكن له أي أثر ملموس على مشاركة الأمهات في القوى العاملة (كرافت ولي، 2024).

الأعراف والتقاليد الاجتماعية ورعاية الأطفال

حتى عندما تكون خدمات رعاية الأطفال متاحة، قد تُقيد الأعراف والتقاليد الاجتماعية قدرة المرأة على الاستفادة منها، حيث يتراجع مستوى التأييد والدعم لفكرة عمل المرأة تراجعاً كبيراً بمجرد وضع مسألة رعاية الأطفال في الاعتبار. ففي العراق، يؤيد 88% من المشاركين في مسح استقصائي أجراه البنك الدولي فكرة عمل المرأة، لكن تنخفض هذه النسبة إلى 67% إذا استلزم الأمر ترك الأطفال مع أشخاص آخرين، وخصوصاً خارج نطاق الأسرة (البنك الدولي، 2025). ويتراجع التأييد على نحو مماثل في الأردن (من 96% إلى 54%) وفي تونس (من 89% إلى 40%). أما في المغرب، فلا يوافق سوى 21% من المشاركين في المسح على عمل المرأة إذا كان لديها أطفال دون سن الثالثة، بينما ترتفع نسبة الموافقة إلى 81% عند عدم ذكر أي اعتبارات تتعلق برعاية الأطفال.

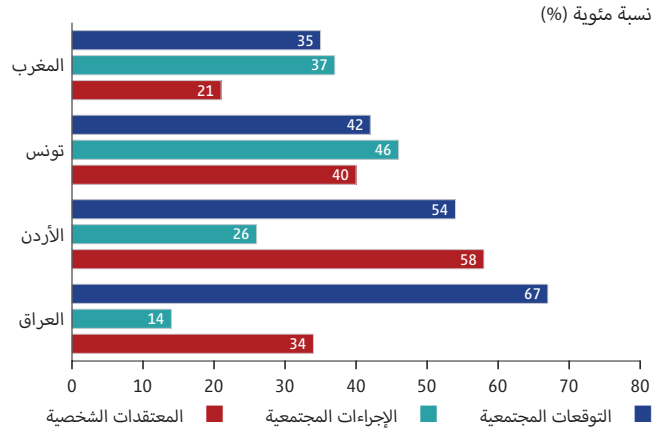
الشكل 2-42 الارتباط بين المواقف تجاه الأمهات العاملات ومشاركة النساء في القوى العاملة



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي مبنية على بيانات حول المواقف من أحدث مجموعة استطلاعات القيم العالمية (2017-2022)، وبيانات عن معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة (للسكان في عمر 15 عاماً فأكثر) مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي استناداً إلى التقديرات الوطنية التي جمعتها منظمة العمل الدولية.

ملاحظة: تستند التقديرات إلى الأوزان الترجيحية للعينات الواردة في مسوحات القيم العالمية (World Values Surveys). والقيم هي متوسطات المشاركين في المسح الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وأكثر من 60 عاماً. وتشمل العينة 46 بلداً، منها 6 بلدان من المنطقة و40 بلداً من بقية العالم. وتعتمد معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة على أحدث نقطة بيانات متوفرة لكل بلد (ما بعد عام 2013). وأحدث نقاط البيانات المتوفرة لبلدان المنطقة تشمل جمهورية مصر العربية، (2018)، وجمهورية إيران الإسلامية، (2020)، والأردن (2018)، والمغرب (2021)، وباكستان (2018)، وتونس (2019).

الشكل 2-41 الأعراف والتقاليد الاجتماعية المتعلقة برعاية الأطفال قد تكون عائقاً أمام عمل المرأة



المصدر: البنك الدولي (2025هـ).

ملاحظات: يوضح هذا الشكل ثلاثة أبعاد للمواقف تجاه ترك الأطفال مع الأقارب في بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان: التوقعات المجتمعية، والإجراءات المجتمعية الفعلية، والمعتقدات الشخصية للأفراد. ترصد التوقعات المجتمعية الأعراف والتقاليد الاجتماعية المتصورة، وتعكس الإجراءات المجتمعية السلوكيات التي تمت ملاحظتها فعلياً، بينما تُظهر المعتقدات الشخصية المواقف الفردية.

وللتوقعات المجتمعية دور مهم في هذا الصدد، حيث تنخفض للغاية نسبة الأشخاص الذين يرون أنه من المقبول اجتماعياً أن تعمل المرأة حتى إذا تركت أطفالها مع أقاربها: 34% في العراق، و35% في المغرب، و42% في تونس، و58% في الأردن. وتُظهر بيانات الباروميتر العربي (2023-2024) أن 17% من التونسيين و18% من المغاربة يعتبرون رعاية الأطفال الرسمية أمراً غير مقبول اجتماعياً (الشكل 2-41).

وأخيراً، قد تُسهم الأعراف والتقاليد الرجعية المرتبطة بالأمهات العاملات في تقليص معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة قوية تربط بين الاعتقاد بأن "الأطفال يتضررون إذا كانت أمهاتهم عاملات" وانخفاض معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة. وتظهر هذه العلاقة بوضوح في اقتصادات المنطقة، مما يبرز التحديات التي تواجهها والمتمثلة في المواقف التقليدية تجاه رعاية الأطفال وانخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل (الشكل 2-42).

وهكذا، تتفاعل العوامل السياقية والمعوقات والقيود التي تحد من المشاركة الناتجة عن محدودية التنقل أو محدودية توافر خدمات رعاية الأطفال عالية الجودة، مع الطلب على العمالة النسائية، وهو ما يجري استعراضه في القسم التالي.

الطلب على العمالة: القطاع الخاص

يعاني القطاع الخاص في المنطقة من ضعف نمو الإنتاجية، ومحدودية الاستثمارات، فضلاً عن انخفاض معدلات الابتكار مقارنةً بالاقتصادات الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة. تؤدي زيادة مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال التشغيل المكثف في القطاع العام (الحكومي) وانتشار المؤسسات والشركات المملوكة للدولة إلى تقليص القدرة التنافسية في السوق. كما يشكل عدم الاستقرار السياسي والفساد والإجراءات التنظيمية المعقدة عقبات إضافية أمام الشركات. كما يؤدي تفشي المحسوبية على نطاق واسع إلى تقويض تنافسية السوق ويعوق أداء الشركات ويمنع الابتكار في جميع أنحاء المنطقة. ومن شأن كل هذه العوامل أن تحد من قدرة خلق فرص العمل (غاتي وآخرون، 2025).

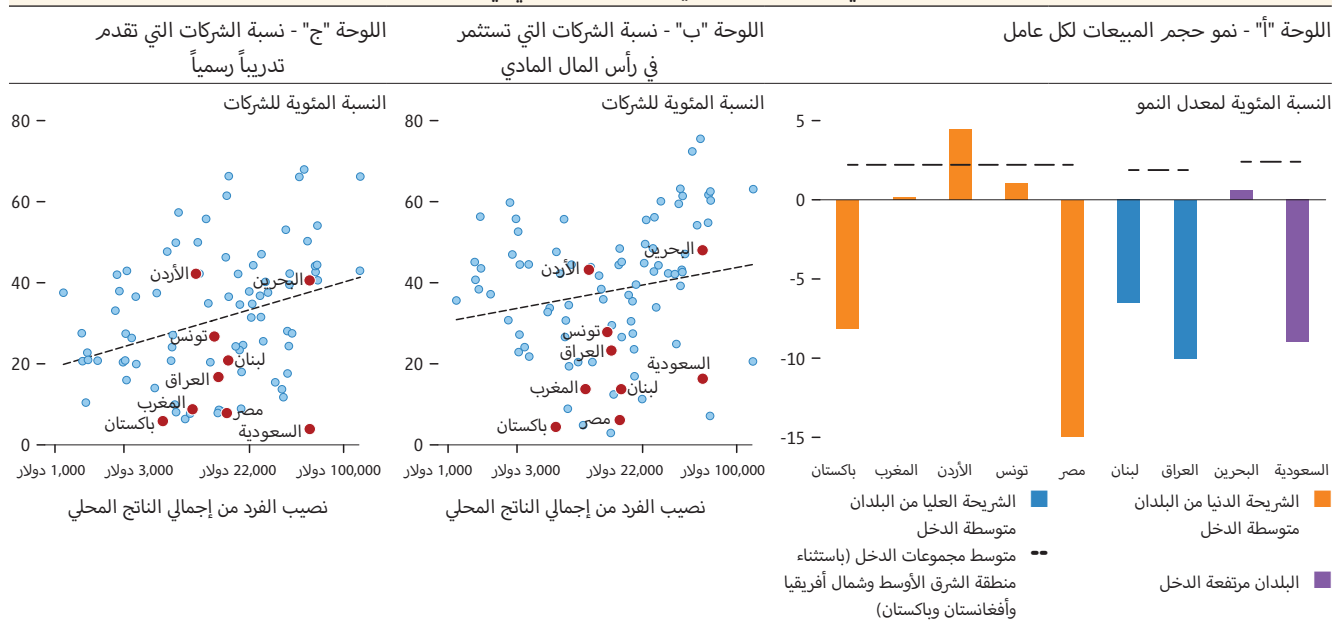
وفي هذا السياق، يوثق هذا القسم ضعف ديناميكية القطاع الخاص في المنطقة ويعرض أدلة وشواهد على التمييز في التشغيل ضد النساء، خاصة في القطاعات التي تتعامل مباشرة مع العملاء. ومن المحتمل أيضاً أن يؤدي اعتماد المنطقة الكبير على تشغيل النساء في القطاع العام (الحكومي) إلى سوء توزيع المواهب والكفاءات من خلال إبعاد النساء ذوات المهارات العالية عن ريادة الأعمال والقطاع الخاص، وهذا الأمر ربما يحد من مشاركة الإناث في القوى العاملة والإنتاجية الاقتصادية بشكل عام.

ضعف ديناميكية القطاع الخاص

يفتقر القطاع الخاص في المنطقة إلى الديناميكية (الشكل 2-43). فقد كان نمو الإنتاجية بطيئاً، والأسواق مقسمة ومجزأة إلى قطاعات فرعية رسمية وغير رسمية، كما تُستبعد النساء في أغلب الأحيان. واستناداً إلى مسح البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال وتغطي الشركات الرسمية التي تضم 5 موظفين أو أكثر، فإن مستوى نمو إنتاجية العمالة أقل مقارنةً بالبلدان النظيرة ذات مستويات الدخل المماثلة. وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة قد سجلت انخفاضاً في إنتاجية العمالة - المقيسة بالمبيعات لكل عامل - بنسبة 4.7% بين السنة المالية الأخيرة الواردة في المسح والسنتين السابقتين لها.⁴⁷ وفي المقابل، ارتفعت إنتاجية العمالة بنسبة 2.2% في اقتصادات الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، و1.9% في اقتصادات الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، و2.4% في الاقتصادات مرتفعة الدخل خلال الفترة ذاتها.

بلغ متوسط نمو التشغيل السنوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان 4.8% بين السنة المالية الماضية الواردة في المسح والسنتين السابقتين للمسح، مقابل 7.2% في اقتصادات الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل و5.1% في اقتصادات الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. كما أن الاستثمار والابتكار محدودان للغاية، حيث لا يستثمر في رأس المال المادي سوى نحو 22% من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (أقل من متوسط نظيراتها في الاقتصادات ذات الدخل المماثل كما هو مبين في الشكل 2-43، اللوحة "أ" واللوحة "ب"). ولا يقدم برامج تدريبية رسمية سوى نحو 19% من الشركات في المنطقة، وهذه النسبة أقل بكثير من المتوسط البالغ 31% في الاقتصادات متوسطة الدخل. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ضعف الاستثمار في رأس المال المادي والبشري يرتبط بانخفاض معدلات الابتكار في المنتجات والعمليات، فضلاً عن محدودية الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير.

الشكل 2-43 ضعف مقاييس الإنتاجية والاستثمار في رأس المال المادي والتدريب الرسمي في المنطقة



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات مسح البنك لمؤسسات الأعمال.

ملاحظة: تمثل البيانات أحدث سنة مسح لكل دولة. تم تقدير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (وفقاً لتعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدولار الدولي لعام 2021) للبحرين والأردن وتونس لعام 2024 باستخدام قيم عام 2023. بالنسبة للوحة "أ"، يوضح الشكل متوسط نمو مبيعات الشركات لكل عامل بدوام كامل بين السنة المالية الأخيرة التي تم فيها إجراء المسح والسنتين السابقتين باستخدام الأوزان الترجيحية للعبئة. وقد تم تضمين المسوح التالية للمنطقة (سنة المسح بين قوسين): باكستان (2022)، المغرب (2023)، تونس (2024)، الأردن (2024)، مصر (2020)، لبنان (2019)، العراق (2022)، البحرين (2024)، السعودية (2022). تُرتب البلدان تصاعدياً ضمن فئات الدخل على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (وفقاً لتعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدولار الدولي لعام 2021). ومتوسطات مجموعات الدخل (ما عدا المنطقة) هي المتوسطات في بلدان غير بلدان المنطقة في مجموعات الدخل المقابلة. وتشمل متوسطات مجموعات الدخل أحدث نقطة بيانات للبلدان في كل مجموعة بعد عام 2015. ويعتمد تصنيف فئات الدخل على التصنيف التاريخي لفئات الدخل الصادر عن البنك الدولي في السنة التي أُجري فيها المسح. وتُظهر اللوحان "ب" و"ج" نتائج السنة المالية التي تسبق آخر سنة مسح (باستخدام أوزان العينة) المتاحة لكل بلد. وبالنسبة للوحة (ب)، يمثل المحور الصادي المتوسط المرجح لنسبة الشركات التي تستثمر في رأس المال المادي. يمثل المحور الأفقي (اليساري) لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار الثابت لعام 2021) في سنة المسح المقابلة. وبالنسبة للوحة (ج)، يمثل المحور الأفقي (اليساري) لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (على أساس تعادل القوة الشرائية الثابت بالدولار لعام 2021) في سنة المسح المقابلة. وبالنسبة لكل من اللوحين "ب" و"ج"، تشمل العينة 89 بلداً، منها 9 بلدان من المنطقة.

47 تعتمد قيمة المبيعات لكل عامل خلال السنتين السابقتين للمسح على المتغيرات القائمة على التذكر، وبالتالي تكون عرضة لحدوث أخطاء في القياس.

على الصعيد العالمي، تشغل النساء مناصب إدارية عليا في 23% من الشركات في البلدان متوسطة الدخل؛ وفي المقابل، لا تتجاوز هذه النسبة خانة الآحاد في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. وفي المملكة العربية السعودية، وهي من البلدان مرتفعة الدخل، تقل نسبة الشركات التي تشغل فيها النساء مناصب إدارية عليا عن 3%، وهي نسبة تقل كثيراً عن المتوسط البالغ 19% في البلدان مرتفعة الدخل.

كان للأساليب التي انتهجتها الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان للتدخل في الأسواق دوراً مهماً في تشكيل القطاع الخاص. وعلى وجه التحديد، توفر الحكومات الكثير من فرص العمل والتشغيل بصورة مباشرة، وتسيطر على الشركات المملوكة للدولة التي يؤدي دورها الكبير في الاقتصاد إلى تقليص فرص المنافسة في السوق (أي سهولة دخول الشركات إلى السوق وخروجها منها وما ينتج عن ذلك من ضغوط تنافسية) وهذا بالتالي يؤثر سلباً على الإنتاجية والابتكار.

وترى الشركات الخاصة في المنطقة أن عدم الاستقرار السياسي، والفساد، والإجراءات المرهقة والمعقدة لاستصدار تراخيص وتصاريح مزاولة الأنشطة والأعمال كلها تشكل عقبات كبيرة أمام عمل هذه الشركات ونجاحها، وذلك بدرجة تفوق مثيلاتها في البلدان الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة. وتشير التقييمات التي أجريت ضمن تقرير "الجاهزية لأنشطة الأعمال" (BREADY) الصادر عن البنك الدولي في العراق والمغرب وباكستان إلى وجود مجال كبير للتحسين، لا سيما في العراق، الذي جاء ضمن أدنى خمسة بلدان (الشريحة الخمسية السفلية) بحسب جميع المعايير الثلاثة التي شملها التقييم (الإطار التنظيمي، والخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية). وعلى الرغم من أن المغرب جاء في الشريحة الخمسية الثانية من حيث الإطار التنظيمي، والشريحة الخمسية الثالثة من حيث الخدمات العامة، فإنه لا يزال بحاجة إلى بذل جهود كبيرة لتحسين الكفاءة التشغيلية.⁴⁸ وجاءت باكستان في الشريحة الخمسية الرابعة من حيث الإطار التنظيمي والخدمات العامة، لكنها تحتل الشريحة الخمسية الثالثة فيما يخص الكفاءة التشغيلية. وتشير الأدلة إلى تفشي المحسوبية، التي تحد من إمكانية المنافسة في السوق، في جميع أنحاء المنطقة، وقد تم توثيق ذلك في العديد من البلدان، منها مصر (ديوان وآخرون، 2020)؛ ولبنان (ديوان وحيدر، 2020)؛ والمغرب (روكتشر وآخرون، 2019)؛ وتونس (ريكرز وآخرون، 2017، 2017ب).

التمييز ضد المرأة

يشكل التمييز في التوظيف وفي مكان العمل عائقاً أمام عمل النساء أو يمنعهن من ذلك، إذ يمكن أن يتخذ التمييز أشكالاً متعددة، بدءاً من إعلانات الوظائف المصنفة حسب النوع الاجتماعي إلى عمليات التوظيف المتحيزة، ومن المعاملة غير المتكافئة في أماكن العمل إلى الفجوات في الأجور.

وتفرد الدراسات والمؤلفات بين عدة أنواع من التمييز بين الجنسين، رغم أن الفصل بينها على أرض الواقع غالباً ما يكون صعباً. فمثلاً، يحدث التمييز الإحصائي عندما يعتمد أصحاب العمل على الخصائص المتوسطة لمجموعة معينة للتوصل إلى مستوى إنتاجية كل امرأة على حدة. ويعكس التمييز القائم على التفضيلات الشخصية عدم تفضيل صاحب العمل أو زملاء العمل لفكرة العمل مع النساء. وتشير دراسات حديثة إلى التمييز الأبوي، الذي يمارسه أصحاب العمل من خلال تقييد خيارات النساء بحجة حمايتهن من مواقف ضارة أو غير مريحة (بوخمان وآخرون، 2024).

ولا تزال الأدلة والشواهد من المنطقة محدودة وتتركز في عدد قليل من الاقتصادات التي تتوافر بها بيانات ذات صلة، لكنها تشير إلى وجود تمييز. ففي مصر، تُظهر بيانات المسح أن 51% من الشركات الرسمية التي تضم 5 موظفين أو أكثر تفضل توظيف الرجال على النساء عند تعيين عاملين جدد (عثمان وآخرون، 2025).⁴⁹ وترتفع نسبة تفضيل أصحاب العمل لتوظيف العاملين الذكور في القطاعات التي تتعامل مباشرة مع العملاء، مثل تجارة التجزئة (60.1%) والمطاعم (55.5%) والفنادق (43.7%)، بينما تنخفض هذه النسبة لأدنى مستوياتها في قطاع تقنية المعلومات (16.4%). وتشير البيانات إلى أن حدة التمييز تتراجع مع زيادة حجم الشركة، وأن المنشآت التي تمارس التمييز ضد النساء غالباً ما تكبد خسائر في الإنتاجية. حيث إن الموظفين الجدد في الشركات التي تمارس التمييز يستغرقون وقتاً أطول بنسبة 24% للوصول إلى مستوى إنتاجية مقبول مقارنة بالشركات التي لا تمارس التمييز (أي بفارق 1.4 أسبوع)، ويرتفع التأثير السلبي على الإنتاجية إلى 62% بين الشركات الكبيرة.

وأظهر قسم خاص في مسح البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال التي أجريت عام 2013 في منطقة جنوب آسيا أن 30% من المديرين في باكستان يعتقدون أن توظيف النساء يسبب اضطراباً في مكان العمل، وكانت هذه الآراء السلبية أكثر شيوعاً في الشركات الصغيرة (34%) وأقل شيوعاً في الشركات الكبيرة (22%). وفي أفغانستان، أعرب 39% من المديرين عن الرأي نفسه، مع تفاوت طفيف حسب حجم الشركة. علاوة على ذلك، تظهر دراسة تعتمد

48 تعكس الكفاءة التشغيلية مدى سهولة امتثال الشركات للإطار التنظيمي ومدى الكفاءة في استخدام الخدمات العامة المرتبطة مباشرة بعمل الشركات.

49 في مسح شمل 541 منشأة مصرية، أجابت نسبة 51.4% من المنشآت بـ "نعم" عن السؤال التالي: "عند تعيين موظف جديد، هل تفضلون الرجال على النساء؟"

منهجيات متنوعة في المملكة العربية السعودية أن استعداد الشركات لتشغيل النساء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتصورات المديرين حول مهارات النساء، ومدى ملاءمة بعض المهام لهن، بالإضافة إلى خصائص المشاركين في المسح (إيجر وآخرون، 2022) - مما يشير إلى أهمية المعتقدات الشخصية والخصائص الديموغرافية لأصحاب العمل.

يظهر في إعلانات الوظائف وممارسات التوظيف أيضاً التحيز المتعلق بالنوع الاجتماعي، وإن كانت الأدلة مختلفة؛ إذ تخلص دراسة أجراها جنتيل وآخرون (2023) من خلال منصة مطابقة الوظائف في باكستان إلى أن الشركات تعلن عن عدد كبير من الوظائف المخصصة حصرياً للرجال، مقابل عدد محدود فقط مخصص للنساء، مما يجعل احتمال استيفاء النساء للمتطلبات الصريحة المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الوظائف الشاغرة أقل بنسبة 53% مقارنة بالرجال. ومن شأن إلغاء هذه المتطلبات أن يزيد عدد الوظائف الشاغرة المتاحة للنساء بأكثر من الضعف، مقابل زيادة لا تتعدى 14% في الوظائف الشاغرة المتاحة للرجال. وفي مصر، كانت نسبة الإعلانات الوظيفية التي تشترط صراحةً توظيف الرجال (14%) أكثر من تلك التي تشترط توظيف النساء (4%) (كرافت 2025). وفي الوقت نفسه، تشير دراسات المراسلات - التي ترسل سراً ذاتية وهمية إلى إعلانات الوظائف - إلى قلة الأدلة والشواهد على وجود تمييز صريح في الردود على المراسلات. ففي مصر، كانت احتمالات تلقي النساء ردوداً على المراسلات أقل قليلاً مقارنة بالرجال - بنسبة 10.4% للنساء و12.0% للرجال - لكن الفرق لم يكن ذا دلالة إحصائية (كرافت 2025). أما في تونس، فلم تواجه النساء تمييزاً في المتوسط، بل كانت فرصهن في تلقي ردود على المراسلات أكبر في بعض القطاعات مثل التسويق والتمويل (العارف وآخرون، 2020).

ليس من السهل المواءمة بين هذه النتائج؛ إذ تعكس المسوح على مستوى الشركات المواقف والتفضيلات المعلنة، بينما تركز دراسات المراسلات على المراحل الأولى من التوظيف (الردود على المراسلات أو معاودة الاتصال) ولا تشمل التعيين النهائي. وقد يكون التمييز أقل لدى الشركات الأكبر حجماً، مما قد يفسر النتائج الأكثر حيادية في تجارب المراسلات. علاوة على ذلك، يختلف التوازن بين القيود المفروضة على جانبي الطلب والعرض من بلد إلى آخر. ففي باكستان، يرى جنتيل وآخرون، (2023) أن العوائق المرتبطة بالطلب - أي المستوى المحدود لاستعداد الشركات لتوظيف النساء - تمثل العامل الأكثر تقييداً، غير أن هذه الفجوة تتضاءل مع ارتفاع مستوى التعليم وزيادة الوظائف "المكتبية". وفي المقابل، يوضح كرافت (2025) أن العوائق المرتبطة بالعرض في مصر (مثل تفضيلات النساء، أو قيود التنقل، أو القيود الأسرية) تؤدي دوراً أكبر من التمييز الصريح من جانب أصحاب العمل.

تراجع التوجه نحو ريادة الأعمال بسبب هيمنة القطاع العام (الحكومي)

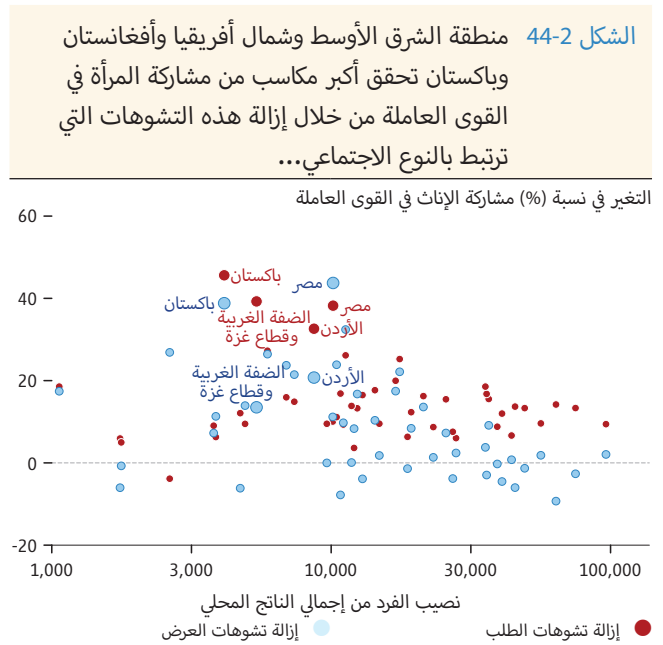
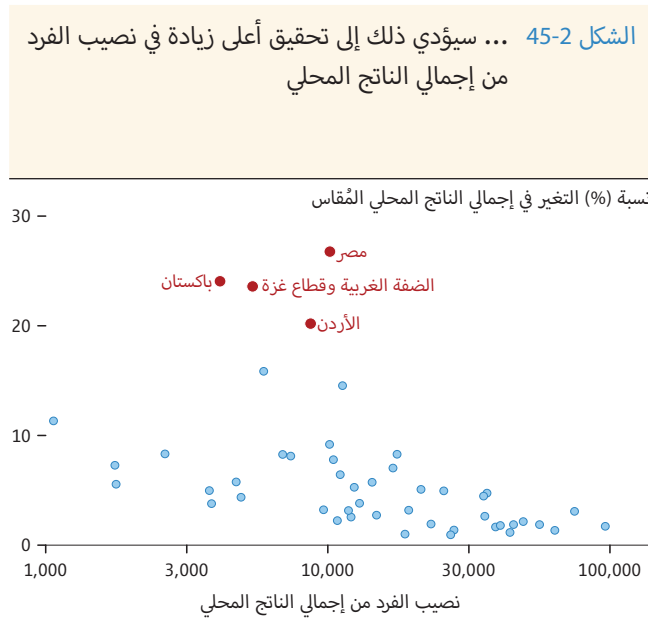
في العديد من اقتصادات المنطقة، يشير اعتماد نسبة كبيرة من التشغيل على القطاع العام (الحكومي) إلى سوء توزيع المواهب وتوجيهها بعيداً عن القطاع الخاص. كما أن الشركات المملوكة للدولة تهيمن على القطاعات التي يخدمها القطاع الخاص في المعتاد في اقتصادات أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء العاملات في القطاع العام (الحكومي) في المنطقة أعلى بكثير مقارنة بنظيراتها في بقية العالم. ففي المتوسط، يعمل أكثر من امرأة واحدة من بين كل أربع نساء عاملات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في القطاع العام (الحكومي)، وتصل هذه النسبة إلى 64% في الجزائر و71% في العراق. وعلاوة على ذلك، تعمل امرأتان من بين كل ثلاث نساء حاصلات على تعليم عالٍ في مصر في القطاع العام (الحكومي) (غاتي وآخرون، 2024). كما يرى بارو وتوريس (2024) أن هذا الاعتماد غير المتكافئ على التوظيف في القطاع العام (الحكومي) يؤثر سلباً على توزيع المواهب والكفاءات؛ إذ إنه يتسبب في توجيه النساء ذوات المهارات العالية نسبياً بعيداً عن القطاع الخاص وريادة الأعمال، وفي بعض الحالات يدفعهن نحو الأعمال المنزلية (أي خارج سوق العمل).

تشير نماذج المحاكاة التي أجراها بارو وتوريس (2024) إلى أنه عند انخفاض طلب القطاع العام (الحكومي) على المواهب والكفاءات، ينتقل المزيد من النساء إلى القطاع الخاص، لا سيما ريادة الأعمال. ويترتب على ذلك زيادة الطلب على العمالة في الوظائف غير الإدارية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور. وتسهم زيادة الأجور في تشجيع النساء الأقل مهارة على الانتقال من العمل المنزلي إلى العمل في السوق، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة وتعزيز الإنتاجية الإجمالية. ووفقاً لهذا الإطار، يؤدي تقليص حجم هيمنة القطاع العام (الحكومي) على التشغيل إلى ارتفاع معدلات المشاركة وزيادة كفاءة توزيع المواهب والكفاءات من خلال تعزيز ريادة الأعمال.

المكاسب التقديرية من إزالة التشوهات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في أسواق العمل في المنطقة

تفرض التشوهات المرتبطة بالنوع الاجتماعي أعباءً كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة سوء توزيع المواهب والكفاءات. وقد وضع غولديبرغ وآخرون (2025) إطاراً للاقتصاد الكلي لتقدير خسائر الإنتاجية في 51 اقتصاداً - منها باكستان ومصر والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، إذ يفرق هذا النموذج بين نوعين رئيسيين من العوائق: تشوهات جانب الطلب على العمالة (أي، ممارسات التوظيف التمييزية التي تحد من قدرة النساء على الحصول على وظائف رسمية) وتشوهات جانب المعروض من الأيدي العاملة (أي، انخفاض الفائدة المتحققة من العمل في السوق بسبب الأعراف والتقاليد الاجتماعية أو الأعباء المرتبطة بمهن معينة). وتؤدي هذه التشوهات إلى خفض الإنتاجية الكلية بسبب التأثير السلبي على الحوافز للانضمام إلى القوى العاملة، وسوء توزيع المواهب والكفاءات في العمل بأجر، والعمل الحر، والعمل غير مدفوع الأجر.

في السياق ذاته، يبين الشكل 44-2 أن إزالة أي نوع من التشوهات من شأنه أن يزيد بشكل كبير من مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة. وتُعد مصر وباكستان من أبرز البلدان التي تحقق أكبر المكاسب المحتملة. فبالنسبة لمصر، يؤدي القضاء على تشوهات جانب المعروض من الأيدي العاملة إلى زيادة معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة بنحو 9 نقاط مئوية (أي ما يعادل زيادة بنسبة 50% تقريباً عن المستويات الحالية خلال سنوات المحاكاة). وتؤدي إزالة تشوهات جانب الطلب على العمالة إلى زيادة قدرها 7 نقاط مئوية تقريباً في مشاركة الإناث في القوى العاملة (أي ما يمثل زيادة بنسبة 38% في المتوسط).



المصدر: مأخوذ من دراسة لغولديبرغ وآخرين، (2025).

ملاحظة: في كلا الشكلين، تمثل المتغيرات على المحورين الأفقي والرأسي متوسطات كل سنة متاحة في البيانات الواردة في الدراسة التي أعدها غولديبرغ وآخرون، (2025) بعد عام 2014.

كما تُعدّ الخسائر في الإنتاجية والرفاهية الناجمة عن التشوهات المرتبطة بالنوع الاجتماعي كبيرة. ويوضح الشكل 45-2 أن إزالة كلا النوعين من التشوهات يمكن أن يزيد من إجمالي الناتج المحلي بنحو 28% في مصر و25% في باكستان، مما يضع البلدين ضمن قائمة البلدان التي تحقق أعلى المكاسب المحتملة في الكفاءة والرفاهية عالمياً نتيجة القضاء على سوء توزيع العمالة استناداً إلى النوع الاجتماعي.

أدلة وشواهد تكميلية حول الأعراف والتقاليد الاجتماعية

قامت غاتي وآخرون (2025) بوضع نماذج توضح كيفية تأثير الأعراف والتقاليد الاجتماعية على قرارات المرأة بشأن تخصيص الوقت للعمل في السوق. ويتضمن النموذج الذي وضعوه ثلاثة أنواع من العوائق: (1) التوزيع غير المتكافئ للأعمال المنزلية بين الذكور والإناث، و(2) التأثير السلبي الاجتماعي لإسناد المهام المنزلية إلى أطراف خارج نطاق الأسرة؛ و(3) التمييز القائم على التفضيلات الشخصية ضد توظيف النساء كما ورد في دراسة غولديبرغ وآخرين (2025).

تُعد هذه التشوهات محورية لأنها تعكس بُعدين رئيسيين. أولاً: تؤدي الأعراف والتقاليد الاجتماعية والتأثيرات السلبية التي تحكم دور المرأة في المنزل إلى تقليص الوقت الذي يمكن أن تكرسه المرأة للعمل بأجر. ثانياً: يُسهم التحيز والتمييز من جانب أصحاب العمل في الحد من الفرص المتاحة للنساء وتقليل الطلب على عملهن. وتعمل كل هذه الآليات معاً على تقييد ساعات عمل النساء وتقليل الحوافز التي تشجع الشركات على توظيفهن، مما يؤدي إلى سوء توزيع منهجي للمواهب والكفاءات النسائية بعيداً عن قطاع السوق ويتسبب في تراجع الإنتاجية.

عندما قامت روبرتا غاتي وآخرون (2025) بتحديد معايير في النموذج الذي وضعوه ليتوافق مع سمات الاقتصاد في مصر، أشارت النتائج الأولية التي توصلوا لها إلى أن إزالة التشوهات المرتبطة بالنوع الاجتماعي بالكامل (من خلال تخفيف الأعراف والتقاليد، وتحقيق المساواة في المسؤوليات المنزلية، والقضاء على التمييز في التوظيف) تُسهم في رفع معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى 45% (زيادة قدرها 27 نقطة مئوية)، وزيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 25%، بما يتماشى مع ما توصل إليه غولديبرغ وآخرون (2025).

في المقابل، فإن القضاء على التمييز في سوق العمل وحده لا يكون له تأثيرات تُذكر على مشاركة الإناث في القوى العاملة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إذا ظلت الأعراف والتقاليد الأسرية التقييدية قائمة دون تغييرها. وفي هذه الحالة، يحدث التعديل الرئيسي من خلال زيادة أجور العدد المحدود من النساء العاملات (مما يقلص الفجوة في الأجور بين الجنسين بنسبة 27%). ويسلط هذا الضوء على أن الإصلاحات على جانب الطلب وحدها لا يمكنها تحقيق مكاسب كبيرة في معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة إذا استمرت القيود على جانب العرض قائمة. وتوضح سيناريوهات محاكاة السياسات أن إزالة التأثيرات السلبية الناجمة عن الاستعانة بالغير لأداء الأعمال المنزلية تؤدي إلى زيادة معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة بمقدار 12 نقطة مئوية، ورفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 24%. كما أن التوزيع المتكافئ للأعمال والمهام المنزلية بين الرجال والنساء يؤدي إلى زيادة معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة بمقدار 22 نقطة مئوية، ويرفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 6%.

الجدول 4-2 المكاسب المقدرة من خلال المحاكاة عند إزالة التشوهات المرتبطة بجاني العرض والطلب التي تُثني أو تمنع النساء عن العمل

المؤشر	المساواة في توزيع المهام والأعمال المنزلية	إلغاء التأثير السلبي الناجم عن الاستعانة بالغير لأداء الأعمال والمهام المنزلية	القضاء على التمييز في بيئة العمل	اعتماد الإجراءات الثلاثة كلها
التغير في مشاركة الإناث في القوى العاملة (نقاط مئوية)	22	12	0	27
التغير في فجوة الأجور (نسبة أجور الذكور إلى الإناث؛ %)	-12	-22	-27	-20
التغير في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%)	6	24	0	25

المصدر: غاتي وآخرون (2025).

ملاحظة: أولاً، بدأت هذه العملية بتحديد معايير في النموذج ليتوافق مع سمات الاقتصاد المصري، ثم أُجريت محاكاة للتغيرات في نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، والفجوة في الأجور بين الجنسين (أجور الرجال مقارنة بأجور النساء)، والإنتاجية لكل عامل في ظل سيناريوهات مختلفة.

تؤكد نتائج محاكاة أوضاع الاقتصاد الكلي على الأهمية المزدوجة لمعالجة كل من التشوهات والعوائق على مستوى الأسواق والأسر المعيشية. فالإصلاحات التي تستهدف القضاء على تشوهات جانب الطلب وحدها لن تحقق سوى جزء بسيط من المكاسب المحتملة للنمو. وفي المقابل، يمكن للإستراتيجيات الشاملة التي تتضمن التحرر من الأعراف والتقاليد الاجتماعية التقييدية، وتقليل التأثير السلبي الناجم عن الاستعانة بالغير لأداء الأعمال المنزلية، وتعزيز المسؤوليات الأسرية المشتركة، فضلاً عن فرض المساواة في المعاملة في العمل، أن تؤدي إلى زيادات كبيرة في المعروض من الأيدي العاملة النسائية، وتقليل الفجوات في الأجور بين الجنسين، إلى جانب تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية والمساواة.

التوجه نحو الإصلاح

تمرّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان بمرحلة حاسمة على الصعيدين الديموغرافي والاقتصادي. ومن المتوقع استمرار معدل النمو القوي لأعداد السكان في سن العمل خلال السنوات المقبلة. غير أن معدلات الخصوبة تشهد انخفاضاً حاداً، والسكان يتقدمون في السن، ومن المتوقع أن ترتفع نسب الإعالة بشكل كبير خلال العقدين المقبلين. وفي الوقت نفسه، لم تستفد المنطقة بعد بشكل كامل من إمكانات سكانها الشباب الذين يزداد مستواهم التعليمي، لا سيّما النساء. وتشكل المعضلة الثلاثية المتمثلة في استمرار نمو السكان في سن العمل، وتزايد معدلات الشيخوخة والتحوّلات الديموغرافية، واستمرار انخفاض معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة تحدياً وفرصة في آن واحد. إن توسيع نطاق مشاركة المرأة في سوق العمل ليس مجرد مسألة إنصاف أو إدماج اجتماعي، بل هو ضرورة على صعيد الاقتصاد الكلي للحفاظ على النمو، وضمان استقرار المالية العامة، وتعزيز القدرة على الصمود الاجتماعي. ويجب أن يسير هذا التوجه بالتوازي مع جهود أوسع نطاقاً لخلق فرص العمل وتطبيق السياسات الرامية إلى مواجهة الضغوط المتصاعدة المرتبطة بالشيخوخة.

مجموعة من القيود المتداخلة

لا يمكن فهم أسباب استمرار تدني معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة من منظور منفصل. فالأمر لا يقتصر ببساطة على رغبة المرأة في العمل، ولا على توافر الوظائف فحسب؛ بل إن مشاركة الإناث في القوى العاملة تشكل من خلال تفاعل القيود المفروضة على جانب العرض، والقيود والحوافز المفروضة على جانب الطلب، والتأثير الشامل للأعراف والتقاليد الاجتماعية والأطر القانونية. وتتشابك هذه الأبعاد لتنتج شبكة من التشوهات التي تُبقي مشاركة المرأة في سوق العمل أقل بكثير من المستوى المطلوب لتحقيق مكاسب فورية في دخل الأسرة، فضلاً عن المنافع طويلة الأجل المرتبطة باستدامة المالية العامة، والابتكار، وتنويع النشاط الاقتصادي.

وعلى جانب المعروض من الأيدي العاملة، يواجه العديد من النساء الراغبات في العمل قيوداً مثل نقص خدمات رعاية الأطفال، ومحدودية الخيارات المتاحة لوسائل النقل الآمنة، بالإضافة إلى زيادة مخاطر التعرض للتحرش. أما على جانب الطلب على العمالة، فكثيراً ما يمارس أصحاب العمل والشركات التمييز في قرارات التوظيف والترقية، أو ينظرون إلى النساء باعتبارهن أكثر تكلفة في التوظيف إذا كان عملهن خاضعاً لمتطلبات تنظيمية قائمة على النوع الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، تؤدي مواطن الضعف الأوسع نطاقاً في سوق العمل - مثل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، ومحدودية ديناميكية القطاع الخاص، والتحيز نحو التوظيف في القطاع العام (الحكومي) - إلى الحد من فرص توفير وظائف جيدة لكل من الرجال والنساء على حدٍ سواء.

وإلى جانب هذه المعوقات في جانبي العرض والطلب، ترسخ أعراف وتقاليد اجتماعية وأطر قانونية مشوّهة وتمييزية تعكس استبعاد المرأة من القوى العاملة وتعمل في الوقت ذاته على تعزيزه. وتُظهر المسوح باستمرار أن كثيراً من الأفراد يدعمون عمل المرأة على المستوى الشخصي، لكنهم يعتقدون أن مجتمعاتهم لا تفعل ذلك، وهو ما يشير إلى سوء فهم للأعراف والتقاليد الاجتماعية يؤدي إلى استمرار السلوكيات المقيّدة. ومع تحسن الأطر القانونية في بعض بلدان المنطقة، فإنها لا تزال تحد من مشاركة المرأة في قطاعات معينة، وتفرض قيوداً على عدد ساعات العمل، ولا توفر الحماية الكافية من التحرش أو التمييز. وتؤدي هذه التشوهات السياقية إلى تفاقم أثر معوقات سوق العمل.

ضرورة الإصلاحات الشاملة

من غير المرجح أن تحقق الإجراءات التدخلية المنعزلة على مستوى السياسات النتائج المرجوة في هذا السياق. فالتوسع في خدمات رعاية الأطفال مثلاً، دون معالجة التمييز في التوظيف، أو إصلاح القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين دون معالجة المخاوف المتعلقة بالنقل والسلامة، لن يحقق على الأرجح سوى نتائج محدودة. وتُظهر الأدلة والشواهد ضرورة أن تكون السياسات شاملة، بحيث تعالج في الوقت نفسه مجموعة من العوامل المتعددة التي تؤدي إلى استبعاد المرأة من سوق العمل. فعلى سبيل المثال، يمكن للإصلاحات التي توفر فرص عمل جديدة للنساء أن تُحدث تغييراً في الأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة بمرور الوقت. وبالمثل، يمكن للخدمات التي يقدمها أصحاب العمل، مثل رعاية الأطفال أو النقل الآمن، أن تُسهم في تخفيف الحواجز والعوائق على جانب العرض مع إظهار جدوى عمل المرأة على أرض الواقع.

وتعزز الأدلة الشواهد الدولية هذه الحقيقة؛ إذ إن مكاسب مشاركة الإناث في القوى العاملة خارج المنطقة لم تتحقق من خلال إصلاح واحد فحسب، بل من خلال الأثر المشترك لتغيير التوقعات الاجتماعية، وإزالة الحواجز والعوائق القانونية، وتهيئة أسواق عمل أكثر شمولاً. وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، حيث ترسخ هذه التشوهات بدرجة كبيرة، تكون الحاجة إلى هذا النهج الشامل أكبر وأكثر إلحاحاً.

من شأن هذه الإصلاحات مجتمعة أن تساعد في إطلاق العنان لأحد أكبر مصادر النمو غير المستغلة في المنطقة. فمن خلال موازنة الأعراف والتقاليد الاجتماعية والقوانين وأسواق العمل مع تطلّعات النساء المتعلّقات واحتياجات الاقتصاد، يمكن لبلدان المنطقة مواجهة التحول الديموغرافي القادم بدناميكية متجددة وحيوية اقتصادية، بدلاً من التوقعات بالتراجع والانكماش.

تغيير الأعراف والتقاليد الاجتماعية

تسبب الأعراف والتقاليد الاجتماعية في تقييد مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال فرض أدوار صارمة لكل من الرجال والنساء، وإلحاق وصمة اجتماعية بمن يخرج عن تلك الأدوار. ففي العديد من المجتمعات، تواجه النساء اللاتي يسعين للعمل خارج المنزل انتقادات من الأقارب أو الجيران، حتى وإن كانت عائلاتهن تقدم لهن الدعم في هذا الأمر. وتؤثر هذه المواقف على الخيارات والقرارات اليومية المتعلقة برعاية الأطفال والتنقل والتطلّعات والطموحات المهنية، بل ويمكن أن تقوّض فاعلية السياسات المصممة جيداً.

تكشف الأدلة والشواهد المتعلقة بالإجراءات التدخلية على مستوى السياسات عن ملاحظتين أساسيتين: الأولى هي أنه غالباً ما تخفق الإجراءات التدخلية المجزأة الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل عندما تتجاهل ديناميكيات الأسر المعيشية والأعراف والتقاليد التقييدية. فالإصلاحات التي تقتصر على معالجة التمييز في التوظيف من دون التصدي لهذه العوائق الأعمق المرتبطة بالأعراف والتقاليد لا تحقق سوى جزء محدود من المكاسب المحتملة. ثانياً، كما أوضحنا في القسم السابق، تنشأ العديد من الحواجز المتصلة بالأعراف والتقاليد من تصورات ومفاهيم خاطئة: فكثيراً ما يقلل الأفراد من قدر الدعم الذي يحظى به عمل المرأة من جانب الآخرين في المجتمع. وقد ثبت أن تصحيح هذه التصورات والمفاهيم الخاطئة من خلال توفير المعلومات اللازمة يُعدّ من أكثر الطرق فاعلية لتغيير السلوك وزيادة معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة.

الأعراف والتقاليد الاجتماعية قد تُعيق جهود الإصلاح

تجسّد القاهرة مثلاً واضحاً على التفاعل بين الأعراف والتقاليد الاجتماعية من جهة والإجراءات التدخلية على مستوى السياسات من جهة أخرى، حيث قدّمت للنساء في الأحياء منخفضة الدخل قسائم لرعاية الأطفال وخدمات توفيق الوظائف. ورغم الحاجة الاقتصادية الواضحة وتوافر الإمكانيات العملية واللوجستية اللازمة للتنفيذ، كانت معدلات المشاركة في البرنامج محدودة للغاية. ويرجع هذا الإخفاق إلى المواقف الاجتماعية السائدة: فقد أفاد أكثر من ثلث النساء، ونحو ثلثي أزواجهن، بأن ترك الأطفال في دور الحضانة أمر غير مقبول اجتماعياً (كاريا وآخرون، 2025). وظهر نمط مشابه في حالة الإصلاحات المتعلقة بسن الزواج في بلدان مختلفة. فلم تنجح القوانين التي رفعت الحد الأدنى لسن الزواج في تقليل حالات الزواج المبكر إلا في المجتمعات التي كانت موافقها قد بدأت تتغير بالفعل، بينما لم يكن للتشريعات والقوانين أي أثر يُذكر في المجتمعات التي ظلت أعرافها وتقاليدها راسخة للغاية (ماكغافوك، 2021؛ ويلسون، 2022؛ بيليس - أوبريرو ولومباردي، 2023). وتبيّن هذه الحالات أن السياسات والإصلاحات القانونية الرامية إلى تشجيع مشاركة الإناث في القوى العاملة قد يكون أثرها محدوداً في السياقات التي تتعارض فيها توقعات الأسرة أو المجتمع مع أهدافها.

وحتى عندما تنجح الإجراءات التدخلية في البداية، يمكن لردود الفعل العكسية الناتجة عن الأعراف والتقاليد الاجتماعية أن تضعف آثار هذه التدخلات بمرور الوقت. ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، أسهمت برامج - التدريب المجاني على قيادة السيارات في زيادة قدرة النساء على التنقل وزيادة فرص عملهن. ومع ذلك، فقد العديد من النساء المتزوجات استقلاليتهن المالية مع سعي الأزواج إلى إعادة فرض سيطرتهم على جوانب أخرى من عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة (أبو ظاهر وآخرون 2025). وفي تونس، أدت المنح النقدية وبرامج التدريب في البداية إلى زيادة معدلات مشاركة المرأة في الأنشطة المُدرّة للدخل، غير أنّ هذه المنافع تلاشت بمجرد إشراك الأزواج في التدريب؛ إذ بدأ الشركاء الذكور ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم أصحاب الحق في الدخل الجديد وشرعوا في السيطرة على نشاط الأعمال الذي تقوم به المرأة، مما قوّض استقلاليتهن (جازيو وآخرون 2023). وفي كلتا الحالتين، اصطدمت محاولات تمكين المرأة اقتصادياً بالأعراف والتقاليد الراسخة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، فأدت إلى نتائج عكسية غير مقصودة.

لا تقتصر مخاطر السياسات محدودة النطاق على الأعراف والتقاليد الاجتماعية وحدها، إذ إن معالجة مشكلة التمييز في التوظيف لن تُحدث أثراً يُذكر ما دامت النساء يفقرن إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات التمكينية مثل دور رعاية الأطفال ووسائل النقل الآمنة والمناسبة. وبالمثل، فإن تخفيف القيود على جانب العرض لن يزيد من معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة ما لم يقترن ذلك بخلق فرص عمل قوية في القطاع الخاص. وفي بعض الحالات، أسفرت التدخلات الإصلاحية عن آثار عكسية. ففي جمهورية إيران الإسلامية، نصّ قانون صدر عام 2016 على خفض ساعات عمل النساء اللاتي لديهن أطفال صغار أو ذوو إعاقة من دون خفض أجورهن. فعلى الرغم من أن هذا الإصلاح كان يهدف إلى مساندة الأمهات، فإنه جعل توظيف النساء أكثر تكلفة، مما دفع العديد من الشركات إلى تقليل معدلات توظيفهن (تشن وعبادي، 2025). وتنشأ مشكلات مماثلة مع القوانين التي تُلزم الشركات بتوفير خدمات رعاية الأطفال داخل الشركة نفسها، إذ قد تؤدي دون قصد إلى تقليص فرص العمل المتاحة للنساء نتيجة زيادة التكاليف المتصورة لتوظيفهن (انظر الإطار 2.8). وغالباً ما يكون للتشريعات الوقائية التي تقيّد عمل المرأة ليلاً أو في قطاعات معينة التأثير نفسه، إذ ينجم عنها تقليص الخيارات وزيادة الفجوات ذاتها التي كان من المفترض تضييقها (انظر أيضاً مناقشة الأعراف والتقاليد التي تُعلي من هيمنة الرجال في دراسة بوخمان وآخرين، 2024).

المعلومات ودورها في تغيير طريقة فهم الأعراف والتقاليد

السبب في هذا القدر من القصور وانعدام الكفاءة هو نقص المعلومات بشأن التفضيلات الفعلية للنساء والقيود التي تواجهها الشركات. فعندما تفترض الإجراءات التدخلية وجود طلب غير موجود أصلاً، أو تفرض تكاليف من دون تحقيق منافع مقابلة، فإنها تخاطر بخلق ما يُسمى "فخ الأقلية"، حيث يرى أصحاب العمل والشركات أن توظيف النساء أكثر تكلفة في جميع الأحوال (كابراي، 2022). وفي المقابل، أظهرت الإصلاحات التي تجمع بين المعلومات الدقيقة والدعم الموجّه فرصاً أكبر للنجاح. ومن ثم، تمثل إتاحة المعلومات التي تصحّح التصورات والمفاهيم الخاطئة بشأن الأعراف والتقاليد أحد المسارات الفعالة. ففي المملكة العربية السعودية، كان الرجال الذين أُبلغوا بمستوى الدعم الفعلي الذي يقدمه أقرانهم لعمل المرأة أكثر ميلاً إلى تشجيع زوجاتهم على التقدّم للالتحاق بالوظائف، في حين رفعت الطالبات الجامعيات من سقف توقعاتهن بشأن فرص العمل في المستقبل بعد معرفتهن بالطموحات المهنية لزميلاتهن (بورشتين وآخرون 2020؛ وعلاود وآخرون 2024).

كما استُخدمت وسائل الإعلام والحملات العامة للتصدي للقوالب النمطية وتعزيز تقبل فكرة مشاركة المرأة في سوق العمل بوصفها أمراً طبيعياً. ففي مصر، ساهم برنامج تلفزيوني عن ريادة الأعمال بعنوان المشروع في تصوير النساء في أدوار غير تقليدية في عالم الأعمال، ونجح في تحسين التصورات المتعلقة برائدات الأعمال، وإن كان قد قلّل عن غير قصد من الأهمية المتصورة للتمييز باعتباره أحد العوائق (برسوم وآخرون 2022). وفي لبنان، أحدثت حملات مقاطع الفيديو القصيرة، التي تسلط الضوء على كيفية دعم الرجال لمهن النساء، تحولاً في المواقف بشأن الأمهات العاملات لدى كلّ من الرجال والنساء (قاروط وآخرون 2024). وقد شهدت باكستان أمراً مماثلاً، حيث أدت الإجراءات التدخلية التي شجعت الرجال على دعم حقوق المرأة في التصويت إلى زيادة إقبال النساء على الانتخابات وتعزيز استعداد الرجال لمساعدتهن على الوصول إلى مراكز الاقتراع (شيما وآخرون، 2023). أما في البرازيل، فقد كان لمشاهدة النساء للمسلسلات (الدرامية) التي أنتجتها شبكة غلوبو الإعلامية أثر كبير على قراراتهن المتعلقة بالخصوبة (لا فيرا وآخرون، 2012)؛ إذ كانت النساء اللاتي يعشن في مناطق يغطيها نطاق البث أكثر ميلاً إلى تبني نماذج الأسر الأصغر حجماً، على نحو يتماشى مع الشكل الأسري الذي جسده المسلسلات. وكان التأثير أقوى بين النساء ذوات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأدنى.

تُعد المدارس والمؤسسات المجتمعية ميادين رئيسية يمكن من خلالها التأثير على الأعراف والتقاليد وإعادة تشكيلها. فالأدلة والشواهد من الهند تشير إلى أن احتكاك الفتيات بنساء يشغلن مناصب قيادية في مجالس القرى أدى إلى رفع سقف طموحاتهن التعليمية ومستوى تحصيلهن الدراسي (بيمان وآخرون 2012)، كما أن البرامج المدرسية المنظمة ساهمت في تحدي القوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي خلال مرحلة المراهقة، وهي مرحلة حاسمة في تكوين الهوية وتشكيل ملامحها (دهار وجاين وجاياتاشاندرا 2022). وقد ثبت أن عرض أفلام وثائقية عن نماذج يُحتذى بها على الصعيد المحلي كان فعالاً في رفع سقف الطموحات لدى الأسر الفقيرة في المناطق الريفية في إثيوبيا (برنارد وآخرون 2019)؛ إذ أدى ذلك إلى زيادة تطلّعات الآباء والأمهات بشأن تعليم أطفالهم، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس، فضلاً عن زيادة الوقت المخصص للتعليم في المدارس، والإنفاق على التعليم. وتجدد الإشارة إلى أن وجود نماذج نسائية قوية يُحتذى بها أسهم في إحداث آثار إيجابية كبيرة على تطلّعات الفتيات والاستثمار في تعليمهن. وقد تختلف استجابات الرجال وردود أفعالهم أيضاً تبعاً لأدوارهم؛ حيث تشير الأبحاث في المملكة العربية السعودية إلى أن الآباء كانوا أكثر تقبلاً من الأزواج لتغيير الأعراف والتقاليد المتعلقة بالنوع الاجتماعي (أبو ضاهر وآخرون 2025). ويمكن للحملات التي تعيد تقديم خدمات معينة وتسلط الضوء على منافعها الأوسع نطاقاً أن تسهم بشكل أكبر في تشكيل المواقف. فعلى سبيل المثال، أدى تقديم خدمات رعاية الطفل باعتبارها استثماراً في تنمية الطفل إلى تخفيف المقاومة المجتمعية في بعض البيئات، رغم أن الأدلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان لا تزال محدودة. كما أظهرت الجهود الإعلامية إمكانات مماثلة: ففي الأردن ولبنان، أدت حملات وسائل التواصل الاجتماعي التي

ترجّح للمساواة في مكان العمل وتقاسم المسؤوليات المنزلية إلى تحسين المواقف قصيرة الأجل بشأن المساواة بين الجنسين (قاروط وآخرون 2024). وفي مصر، أدت حملة نُشرت عبر واتس آب وفيسبوك والتلفزيون إلى زيادة وعي النساء بخدمات الدعم المقدمة للتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة، حتى وإن لم تُسهم كثيراً في تغيير الأفكار والمعتقدات الراسخة (كريستيا وآخرون 2023).

توضح هذه الأمثلة مجتمعةً أن الجهود الرامية إلى توسيع نطاق مشاركة الإناث في القوى العاملة يجب ألا تقتصر على معالجة الحواجز الفردية بمعزل عن بعضها البعض. فالسياسات التي تتجاهل الأعراف والتقاليد الاجتماعية غالباً ما تفشل، في حين تكون فرص النجاح أكبر للسياسات التي توضع لتواكب هذه الأعراف والتقاليد أو إعادة تشكيلها تدريجياً - من خلال توفير المعلومات الكافية وتقديم الخدمات المناسبة وعرض النماذج الرائدة التي يُحتذى. وعلى نطاق أوسع، يجب أن تكون الإصلاحات شاملة، بحيث تدمج التدابير المتعلقة بجاني العرض والطلب مع المبادرات التي تهدف إلى تغيير التصورات والتوقعات. فلا يمكن التغلب على التأثير التراكمي للأعراف والتقاليد، والقوانين، وتشوهات سوق العمل التي لا تزال تحول دون مشاركة المرأة في اقتصادات المنطقة إلا عن طريق اتباع نهج شامل ومتكامل.

التحاييل على الأعراف والتقاليد الاجتماعية عند تعدّر تغييرها

في البيئات التي يصعب فيها تغيير الأعراف والتقاليد التقييدية بطريقة مباشرة، قد تتيح السياسات المراعية للنوع الاجتماعي للمرأة إمكانية إيجاد أساليب مناسبة للتحاييل على هذه الأعراف أو التغلب على قيودها. وفي حين أن مثل هذه التدابير قد تعزز مشاركة المرأة في سوق العمل على المدى القصير، فإنها قد تؤدي إلى زيادة الحواجز الاجتماعية القائمة إذا لم تتضمن أيضاً جهوداً للتغلب على هذه الأعراف والتقاليد نفسها.

على سبيل المثال، ننظر إلى العرف الذي يُفترض بموجبه أن يسيطر الرجال على موارد الأسرة. لتجاوز هذا العرف والتحاييل عليه، يمكن الحد من الإفصاح عن الذمة المالية للمرأة لتقليل لفت الانتباه إليها. غير أن التدخلات الرامية إلى تعزيز مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي لا تراعي دائماً هذه الاعتبارات. فعلى سبيل المثال، في تونس، عندما تم إشراك الأزواج في برنامج تدريبي مالي يراعي النوع الاجتماعي وموجه للنساء الفقيرات، انخفضت فاعلية المنح النقدية، ويرجع ذلك على الأرجح إلى فقدان النساء لخصوصيتهن واستقلاليتهن فيما يتعلق بإدارة هذه الموارد (جازيو وآخرون 2023).

يمكن للمنتجات والمنصات المالية الرقمية أن تعزز سيطرة النساء على الموارد المالية وتزيد من حافزهن للعمل. ففي باكستان، أدت أنظمة التحقق البيومترية (البصمة الإلكترونية) للتحويلات النقدية إلى تحسين سيطرة النساء على الأموال مقارنة ببطاقات الخصم، التي كان من السهل أن يستولي عليها الآخرون (كلارك وآخرون 2022). وفي الهند، ساهم تحويل مدفوعات برامج التشغيل المؤقت من حسابات الرجال إلى حسابات النساء في زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة، وخاصة بين اللاتي لا يوافق أزواجهن على عملهن (فيلد وآخرون، 2021). أما في رواندا، فقد أدى تبديل النقد بالمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول إلى تحسين نتائج رائدات الأعمال (رايلي 2024) وفي المقابل، أدى توفير بطاقات الصراف الآلي (ATM) في كينيا إلى زيادة استخدام حسابات الرجال والحسابات المشتركة، لكنه لم يؤدّ إلى زيادة استخدام الحسابات الخاصة بالنساء فقط، مما يشير إلى أن معرفة الرجل للذمة المالية للمرأة يؤدي أحياناً إلى الحد من استقلاليتها المالية (شانر، 2017).

يمكن أيضاً الاستفادة من التكنولوجيا للتحاييل على الأعراف والتقاليد المتعلقة بمسؤوليات المرأة عن الرعاية وقدرتها على التنقل خارج المنزل. فقد خلّصت دراسة الحر (2024) إلى أنه بفضل الوصول إلى متاجر افتراضية عبر صفحات فيسبوك، إلى جانب التدريب على التسويق الرقمي عبر الإنترنت، نجحت رائدات الأعمال الأردنيات في زيادة معدلات استمرارية أعمالهن، وزيادة الإيرادات، وتوسيع قواعد الزبائن، لا سيما بين النساء اللاتي يواجهن قيوداً على قدرتهن على التنقل. وتشير الأدلة والشواهد من الأردن إلى أن زيادة الوصول إلى الإنترنت ترفع بشكل كبير من معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة وتشجع البحث عن عمل عبر الإنترنت، كما أنها تقلل من الأعراف والتقاليد الاجتماعية المتحيزة ضد النساء، وتقلل من انتشار ظاهرة الزواج المبكر، وتخفض معدلات الخصوبة. ومع ذلك، لم تترجم الزيادة في معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى ارتفاع في معدلات التوظيف الكلية للمرأة، باستثناء النساء الأكبر سناً، والمهاترات، وغير المتزوجات؛ وهذه النتيجة تتسق مع النتائج التي لوحظت بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا (فيولاز ووينكلر، 2021).

إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي

يواجه واضعو السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان مشكلة مشتركة: تتمثل في كيفية تهيئة بيئة لتمكين المرأة من المشاركة في سوق العمل بأمان وكفاءة وعلى قدم المساواة مع الرجل. ومن هذا المنطلق، تؤدي الأطر القانونية ولوائح مكان العمل دوراً بالغ الأهمية في تشكيل كل من الفرص المتاحة والقيود المفروضة على مشاركة الإناث في القوى العاملة. فعندما تحمي القوانين النساء من التمييز والتحرش والإقصاء، ترتفع معدلات مشاركتهن في القوى العاملة؛ أما عندما تكون القوانين متأخرة أو غير فعّالة، يسير التقدم بوتيرة بطيئة أو في الاتجاه العكسي. وتُظهر التجارب من داخل المنطقة وخارجها أن الإصلاحات يجب أن تكون شاملة وواسعة النطاق ومصممة بعناية، إذ إن الإجراءات التدخلية التي لا تراعي الأعراف والتقاليد القائمة أو ضعف القدرة على إنفاذ هذه الإصلاحات غالباً ما تأتي بنتائج عكسية (على سبيل المثال، أبو زاهر وآخرون 2025).

وبشكل عام، تشير الأدلة والشواهد إلى أن القوانين والسياسات تكون أكثر فاعلية عندما تحقق ثلاثة أهداف: تحسين السلامة وظروف العمل بطريقة مباشرة، وخلق حوافز ملموسة للنساء تدفعها للمشاركة في القوى العاملة، والتكيف مع الأعراف والتقاليد الاجتماعية أو المساهمة في تغييرها تدريجياً. فالإصلاحات المتعلقة بتوفير الحماية في أماكن العمل، وقوانين رعاية الأطفال، وحقوق الميراث كلها ذات أهمية، غير أنه يجب تصميم كل منها بعناية لتجنب العواقب غير المقصودة. وتمثل الأطر القانونية القوية أساساً لمشاركة المرأة في سوق العمل، لكن سيظل تأثيرها محدوداً دون وجود آلية إنفاذ فعّالة وتغيير للأعراف والتقاليد الاجتماعية.

تقدم ملموس لكنه متفاوت

شهدت المنطقة تقدماً ملموساً في مجال الإصلاحات القانونية. ويوضح مؤشر تقرير "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" الذي يصدره البنك الدولي هذا المسار؛ فعلى مستوى المنطقة، ارتفع متوسط الدرجات من 29 في عام 1971 إلى 33 في عام 2000 ووصلت إلى 52 في عام 2024. وتسارعت وتيرة الإصلاحات بعد عام 2010، حيث تم تطبيق 116 إصلاحاً إيجابياً في هذا الشأن على مستوى المنطقة مقارنة بما بلغ 68 إصلاحاً فقط خلال العقود الأربعة السابقة. غير أن التقدم المحرز كان متفاوتاً على مستوى المجالات والمحاور التنظيمية. فقد ركزت معظم الإصلاحات على توفير الحماية في مكان العمل والمساواة في الأجور، وتناولت قضايا مثل عدم التمييز في التوظيف وترتيبات العمل المرنة، بينما لم تتناول أي إصلاحات حقوق المرأة في امتلاك الأصول أو وراثة الممتلكات.

الحماية من التحرش الجنسي

تُعد حماية النساء من التحرش الجنسي أحد مجالات الإصلاح الملحة. وحتى الآن، لا يطبق تشريعات تتناول هذه المسألة سوى سبعة بلدان من بين 21 بلداً في المنطقة. وتشير الأدلة والشواهد المقارنة إلى أهمية سنّ هذه القوانين وتنفيذها؛ ففي الهند، ساهمت دوريات الشرطة في الأماكن العامة في تقليل حوادث التحرش الشديد في الشوارع بنسبة 27% (أمارال وآخرون 2025)، في حين أن الإصلاحات التي وضعت خصيصاً للنساء، ومنها إنشاء مكاتب مساعدة للنساء وتخصيص موظفين للتعامل معهن في أقسام الشرطة، إلى زيادة كبيرة في الإبلاغ عن العنف ضد المرأة (سخونكار وآخرون، 2022). وبالتالي، فإن زيادة الوضوح وتأمين المساءلة لدى سلطات إنفاذ القانون يمكن أن يكون بمثابة رادع لسلوكيات التحرش ويعزز شعور النساء بالأمان في الأماكن العامة وأماكن العمل.

ضمان حقوق الميراث

لا تزال حقوق الميراث والملكية مسألة محورية وحساسة للغاية. ونظراً لارتباط قوانين الميراث في المنطقة في كثير من الأحيان بقوانين الأسرة والتشريعات الدينية، فقد كانت الإصلاحات فيها محدودة. وخُصّصت الحملات التوعوية في تونس إلى أن دعم الممارسات العملية غير الرسمية، مثل منح الممتلكات لتحقيق المساواة في الميراث بين الأبناء والبنات، كان أكبر من الدعم المقدم للتعديلات القانونية. وأسهم توفير معلومات حول منح الممتلكات في زيادة معدلات القبول، بينما كان لتصحيح التصورات والمفاهيم الخاطئة حول مواقف الآخرين بشأن الإصلاح القانوني تأثير ضئيل (هاوزر 2025). وتُظهر التجارب الإصلاحية في إقليم البنجاب بباكستان نتائج متباينة وغير متسقة، حيث استهدفت الإصلاحات التي جرت على سجلات الأراضي ونظام التحقق اليومي من الهوية (البصمة الإلكترونية) حماية حقوق الإناث في الميراث. وبينما أسهمت هذه الإصلاحات في الحد من حرمان الإناث من الميراث، فإنها أسفرت أيضاً عن انخفاض عدد الفتيات المسجلات في بطاقات الهوية الوطنية، مما يشير إلى أن الأسر تكيفت مع هذا الوضع وتحاليت عليه من خلال طرق بديلة ضمنت استمرار عدم المساواة والنتائج غير المتكافئة (فيورني بيغ وآخرون، قيد الإصدار). وتؤكد هذه الأمثلة أن الإصلاحات التي تقترب من موارد الأسرة بشكل مباشر قد تثير استجابات تعويضية، مما يجعل الصياغة الدقيقة للإصلاحات المطلوبة أمراً بالغ الأهمية.

التحدّي: تحقيق المساواة بين الجنسين

إن سن قوانين من شأنها فرض المساواة بين الجنسين لا يكون كافياً دائماً، وقد يأتي أحياناً بنتائج عكسية عندما تظل الأعراف والتقاليد مترسخة في مقاومة التغيير. ففي الهند، ربما تكون قوانين المساواة في الميراث قد أدت إلى ارتفاع معدلات وفاة الإناث الرضع بشكل غير مقصود، مما يشير إلى أن الإصلاح ربما زاد من التكلفة المتصورة لإنجاب البنات مقارنةً بالبنين، في ظل استمرار الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تدفع الآباء إلى تفضيل توريث ممتلكاتهم للأبناء الذكور (بهاولترا وآخرون 2020). وفي المقابل، عندما تكون الأعراف والتقاليد الاجتماعية أكثر ملاءمة ومراعاة لظروف المرأة، يمكن أن تُسهم الإصلاحات القانونية في تعزيز التحولات الإيجابية. ففي أوروبا مثلاً، أدت القوانين التي تفرض إجازة الأبوة إلى تغيير المواقف بشأن أدوار الجنسين. أما في ألمانيا، فلم يكتفِ الرجال المؤهلون بأخذ إجازة الأبوة، بل أفادوا أيضاً عن تبنّيهم آراء أكثر مساواة بين الجنسين؛ بينما في إسبانيا، أظهر أطفال الآباء الذين أخذوا إجازة لاحقاً مواقف أكثر مساواة بين الجنسين (أونترهوفر ووروهليتتش، 2017؛ فاري وآخرون، 2021). وتشير هذه الحالات إلى أن الإصلاحات القانونية يمكن أن تُسهم في تشكيل الأعراف والتقاليد بمرور الوقت، لكنّ فاعليتها تعتمد اعتماداً كبيراً على السياق المحيط وقدرة إنفاذ هذه الإصلاحات.

المعروض من الأيدي العاملة: التمكين من دخول سوق العمل

تتأثر قرارات النساء بالانضمام إلى سوق العمل بتفاعل معقد بين العوامل الشخصية والأسرية والاجتماعية. ويؤدي التعليم والمهارات دوراً محورياً، إذ إن ارتفاع مستويات التعليم عادةً ما يسهم في رفع سقف طموحات النساء وتعزيز مشاركتهن في العمل. من جهة أخرى، تشكل المسؤوليات الأسرية، لا سيّما رعاية الأطفال وكبار السن، عبئاً كبيراً على النساء، إذ يؤثر مدى توافر خدمات الدعم وتكلفتها الميسورة تأثيراً كبيراً على مشاركتهن في سوق العمل. كما أن للحواجز الاقتصادية، مثل مستوى الأجور مقارنةً باحتياجات دخل الأسرة، دوراً مهماً للغاية، وكذلك توقعات الأزواج أو الآباء أو الأصدقاء. وغالباً ما تحدد المخاوف المرتبطة بالسلامة والأمان وإمكانية الوصول إلى وسائل نقل موثوقة وأمنة مدى إمكانية عمل المرأة خارج المنزل. وأخيراً فإن توافر خيارات عمل مرنة أو بدوام جزئي، أو غيابها، يمكن أن يوسع بشكل كبير الخيارات المتاحة أمام المرأة أو يحد منها. وتُشكل هذه العوامل مجتمعة البيئة التي تقيّم فيها النساء تكاليف ومزايا الدخول إلى سوق العمل.

رعاية الطفل

لا يزال توسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية أطفال عالية الجودة وميسورة التكلفة من المجالات التي تتطلب تدخلاً واسعاً على صعيد السياسات. كما يمكن أن تسهم إتاحة خيارات رعاية الأطفال للنساء في تعزيز مشاركتهن في سوق العمل، على الرغم من تباين النتائج على مستوى المنطقة بسبب قوة الأعراف والتقاليد التي تحصر دور المرأة في الاهتمام بشؤون منزلها وأسرتها. وقد كشفت 22 دراسة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل آثاراً إيجابية في جميع الحالات تقريباً (حليم وآخرون، 2023). وتشير نماذج وسيناريوهات المحاكاة إلى أن توسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال ميسورة التكلفة يمكن أن يزيد من معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة بنسبة تتراوح بين 2 و3 نقاط مئوية في الأردن ولبنان، ونحو 0.5 نقطة مئوية في العراق، مع تحقيق تأثيرات أكبر بكثير في حال توفير خدمات الرعاية مجاناً. ومع ذلك، لا تزال التقييمات الدقيقة في المنطقة محدودة.

تسلط دراسة أجراها البنك الدولي في عام 2022 الضوء على التقدم المُحرز والفجوات القائمة في تقديم خدمات رعاية الأطفال. وتُلزم عدة بلدان في المنطقة، منها البحرين ومصر والكويت وباكستان، أصحاب العمل والشركات بتوفير خدمات رعاية للأطفال بمجرد أن يصل عدد موظفي الشركات إلى رقم معين. وعلى الرغم من الأهداف النبيلة لهذه السياسات، فإنها يمكن أن ترفع من تكلفة توظيف النساء، مما قد يحد من مشاركة الإناث في القوى العاملة وتعزز من ظاهرة التمييز المهني (انظر الإطار 2.8 لمزيد من التفاصيل).

تشكل القوانين التي تعزز توفير خدمات رعاية الأطفال أداةً محورية. إذ تشير الأدلة والشواهد الدولية إلى أن اللوائح التنظيمية التي تعزز من عرض وطلب خدمات رعاية الأطفال في مراكز متخصصة للأطفال دون سن الثالثة تزيد بشكل كبير من معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة. وبعد عامين من سن هذه القوانين والتشريعات، ارتفع معدل المشاركة بنسبة نقطة مئوية واحدة، وبعد خمس سنوات، ارتفع المعدل بنسبة تقارب 3 نقاط مئوية (أنوكريتي وآخرون، 2025). وفي السياقات التي تتي فيها الأعراف والتقاليد الاجتماعية عن استخدام خدمات رعاية الأطفال الرسمية، قد تُسهم الأطر القانونية في تعزيز شرعية هذه الخدمات وزيادة معدل تقبلها، مما يُسهل دخول النساء إلى سوق العمل.

وسائل النقل الآمنة

تُسهم وسائل النقل الآمنة والمتاحة على نطاق واسع في تمكين النساء من الوصول إلى أماكن العمل دون خوف من التعرض لأشكال التحرش أو العنف، التي تمثل عائقاً رئيسياً أمام المشاركة في القوى العاملة في العديد من البيئات. ومن ثم، فإن توفير وسائل تنقل آمنة وموثوقة يوسع نطاق فرص العمل التي يمكن للمرأة الحصول عليها، لا سيما خارج محيط سكنها المباشر، مما يزيد من الفرص الاقتصادية. كما يشير ذلك إلى القبول الاجتماعي لوجود المرأة في الأماكن العامة، مما يسهم في تعزيز تقبل فكرة عمل المرأة في المجتمع بشكل أوسع.

من الأمثلة اللافتة لذلك الفصل بين الجنسين في وسائل النقل، إذ يمكن أن تساعد الحافلات أو عربات القطار المخصصة للنساء على التغلب على القيود المفروضة على التنقل وتقليل حالات التحرش في البيئات والمجموعات التي لا تشجع الاختلاط في الأماكن العامة. غير أن ذلك قد ينطوي أيضاً على مخاطر ترسيخ الاعتقاد بأن على النساء التواجد ضمن "أماكن ومساحات آمنة". ولا تزال الأدلة والشواهد متفاوتة وغير قاطعة: ففي المناطق الحضرية في باكستان، أسهمت وسائل النقل المخصصة للنساء في زيادة معدلات تقدمهن للالتحاق بالوظائف، حتى بين النساء اللاتي لم يسبق لهن البحث عن عمل، في حين أن وسائل النقل المختلطة كان لها تأثير طفيف (غارليك وآخرون، 2025). ومن اللافت أن الإجراءات التدخلية التي تم تفعيلها في باكستان أظهرت أن المخاوف المتعلقة بالأعراف والتقاليد الاجتماعية واللياقة العامة، إلى جانب التحرش، كان لها دور بارز في تشكيل حرية تنقل النساء. وفي مدينة مكسيكو سيتي، ساهم برنامج فياخي موس سيغوراس (Viajemos Seguras) في خفض معدلات التحرش المبلغ عنها في مترو الأنفاق بمقدار 2.9 نقطة مئوية (أغيلار وآخرون، 2021). وبالمثل، في ريو دي جانيرو، انخفض معدل التحرش بالنساء اللاتي يستخدمن عربات مترو الأنفاق المخصصة للنساء فقط بمقدار النصف مقارنة بالنساء اللاتي يستخدمن العربات المختلطة، وأفادت الكثيرون بأنهن على استعداد لدفع تكلفة إضافية لقاء هذا المستوى من السلامة والأمان (كونديليس وآخرون، 2025). وفي مصر، أدى دعم خدمات طلب السيارات (عبر تطبيقات الهاتف المحمول) مثل أوبر إلى زيادة قدرة النساء على التنقل من خلال تمكينهن من الاستعاضة عن الحافلات غير الآمنة (كريستنسن وعثمان، 2025).

وتشير هذه النتائج إلى أن مثل هذه السياسات يمكن أن تقلل من المخاطر المباشرة، لكنها قد ترسخ مظاهر الفصل ما لم تقترن بإصلاحات أوسع نطاقاً تهدف إلى تغيير الأعراف والتقاليد السائدة. وعلاوة على ذلك، بينما تُظهر هذه النتائج أن قيود التنقل لا تزال تحدّ من فرص الكثير من النساء في المنطقة، فقد تستدعي معالجتها اعتماد سياسات أشمل من تلك التدخلات التي تم تجربتها، بما في ذلك ضمان الكفاءة وتحقيق فاعلية التكلفة. وتشمل هذه السياسات تطوير شبكة النقل العام، وضمان انتظام مواعيدها، وتحسين الإضاءة، فضلاً عن تعزيز إنفاذ السياسات.

تشجيع ترتيبات العمل المرنة

يمكن أن تساعد ترتيبات العمل المرنة، لا سيما العمل عن بُعد، النساء على تخطي العوائق المرتبطة بالسلامة ورعاية الأطفال والتنقل. وينطبق هذا بشكل خاص على النساء الحاصلات على تعليم عالٍ، حيث تتيح لهن طبيعة وظائفهن هذا النوع من المرونة. وفي المقابل، قد لا يكون هذا الخيار متاحاً لمعظم النساء الأقل مهارة، مثل العاملات في قطاعات الضيافة أو الزراعة أو الصناعات التحويلية.

اتسم الإقبال على ترتيبات العمل المرنة وعن بُعد بالقوة في البيئات التي تسمح ترتيبات العمل فيها بالجمع بين العمل ورعاية الأطفال. ففي الهند، وافق ما يقرب من نصف النساء اللاتي عُرضت عليهن وظائف ذات مرونة عالية على فرصة العمل من المنزل، مقارنة بنسبة 15% ممن قبلن بوظائف من مقر الشركة (هو وآخرون، 2024). ويمكن أن تكون الوظائف المرنة بمثابة بوابة تتيح الانتقال إلى وظائف أكثر تقليدية وتغيير المواقف تدريجياً بشأن عمل المرأة.

في السياق ذاته، ساهمت المرونة في تقليص الفجوات بين الجنسين. ففي الولايات المتحدة، ساعد ارتفاع عدد فرص العمل عن بُعد بين عامي 2003 و2019 في تفسير نحو ثلثي الانخفاض في ما يُعرف باسم "التأثير السلبي للأمومة على المسار المهني للمرأة" بين خريجات الجامعات (هارينغتون وكان، 2025). وقد أسهمت إصلاحات التفاوض الجماعي في البرازيل، التي وسعت نطاق إجازة الأمومة، وأقرّت مواعيد مرنة، وقدمت دعماً لرعاية الأطفال، في تعزيز معدلات بقاء المرأة في العمل وزيادة نسبة تمثيلها في المناصب الإدارية دون خفض الأجور أو التأثير على ربحية الشركة (كوراديني وآخرون، 2023). ومع ذلك، تشير بعض الدراسات إلى خسائر محتملة في الإنتاجية نتيجة التشتت بسبب الأعباء الأسرية والمنزلية، غير أن أثرها يكاد يكون محدوداً في بيئات العمل التي تعتمد نهج الأجر بالقطعة أو حسب الإنتاجية (هو وآخرون، 2024؛ جالوتا وهو، 2024).

الطلب على العمالة: الدور المحوري للقطاع الخاص

لا شك أن الظروف المواتية تعود بالنفع على الجميع. إذ يؤدي ازدهار القطاع الخاص وتوسعه إلى خلق فرص عمل على مستوى الاقتصاد ككل، مما يعود بالنفع على الرجال والنساء على حد سواء. ولهذا الأمر أهمية كبيرة في تقليل اعتماد النساء على وظائف القطاع العام (الحكومي) كمصدر للاستقرار والوظائف الرسمية. كما أن إتاحة المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص من شأنها توجيه المزيد من النساء ذوات المهارات العالية نحو زيادة الأعمال والمناصب الإدارية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة تحفيز الطلب على العمالة، ورفع الأجور، وخلق المزيد من الفرص للعاملين والعاملات الأقل مهارة. ولن يدعم هذا التحول مشاركة المرأة في سوق العمل فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى تحسين الإنتاجية والنمو بشكل عام. وتناقش غاي وآخرون (2025) بالتفصيل التحديات والإمكانات وأجندة الإصلاح من أجل قطاع خاص يتسم بمزيد من الديناميكية في المنطقة.

زيادة المنافسة ودورها في الحد التمييز

إن السياسات التي تدعم القطاع الخاص وتتصدى في الوقت نفسه للتمييز يمكن أن تحقق نتائج أفضل للجميع. ويتمثل أحد المسارات في رفع مستوى المنافسة. وتشير نظرية بيكر (1957) عن التمييز إلى أنه في الأسواق التنافسية، يتحمل أصحاب العمل الذين يمارسون التمييز (مثل التمييز ضد النساء أو ضد مجموعات وفئات عرقية معينة) تكاليف أعلى، ويتم استبدالهم في النهاية لتحل محلهم شركات أكثر كفاءة. وتدعم الأدلة والشواهد العملية هذه الصلة (الإطار 2.7). ففي القطاع المصري بالولايات المتحدة، ارتبط ارتفاع تركيز السوق بانخفاض عدد النساء العاملات (أشينفلتر وحنا، 1986). وفي البرتغال، أسهمت الإصلاحات التي جرت في سوق المنتجات ضمن "برنامج الخدمة الفورية" (On the Spot Program)، والذي سهّل إجراءات دخول الشركات إلى السوق، في زيادة معدلات تشغيل النساء، خصوصاً في المناصب الإدارية والمناصب التي تتطلب مهارات عالية (كوك وآخرون 2019). وتوضح هذه الحالات كيف أن السياسات التي تعزز من القدرة التنافسية في السوق، في منطقة ما زال هذا الجانب فيها محدوداً للغاية، يمكن أن تسهم في توسيع الفرص للجميع مع الحد من التمييز في التوظيف.

إمكانية إعادة صياغة الآلية التي تتبعها الشركات في تقييم قرارات التوظيف

يمكن أن تسهم الحوافز المباشرة للشركات في تحقيق نتائج إيجابية أيضاً. ففي باكستان، ارتبط دعم الأجور بنسبة 15% لأصحاب العمل بزيادة قدرها 11 نقطة مئوية في احتمالية توظيف النساء، وزيادة قدرها 13 نقطة مئوية في الاحتفاظ بهن بعد مرور 18 شهراً من توظيفهن (بوسولو وآخرون، 2025). غير أن مثل هذه البرامج يمكن أن تتطوي على تكاليف مالية كبيرة. وتبيّن أن القوانين التي تحظر صراحة التمييز في التوظيف لها تأثير كبير: ففي أكثر من 50 اقتصاداً، أدى إلزام الشركات باعتماد ممارسات غير قائمة على التمييز إلى زيادة نسبة النساء العاملات (أمين وإسلام، 2015).

التدابير الصارمة المفروضة على القطاع الخاص: هل تأتي بنتائج عكسية؟

عند تصميم الإجراءات التدخلية على صعيد السياسات، يجب توخي الحذر حتى لا يتم تحميل القطاع الخاص أعباء إضافية، وهو يواجه بالفعل تحديات متعددة، إذ قد تتفاعل الشركات بطرق غير متوقعة، ولا سيما إذا ترتب على السياسات تكاليف مرهقة. على سبيل المثال، تشير دراسة لبوفر وآخرين (2025) إلى أن السياسات المراعية للأسرة في إسبانيا ربما دفعت الشركات إلى توظيف وترقية عدد أقل من النساء. ومن ثَمَّ، فإن بعض التدابير والإصلاحات الرامية لدعم المرأة، من خلال تخفيف أعباء رعاية الأطفال وتشجيع توظيفها، يمكن أن تأتي بنتائج عكسية، إذ ترفع تكلفة توظيف النساء، مما قد يؤدي إلى تقليل من مشاركتهن في سوق العمل وزيادة حدة التمييز المهني بين الجنسين (الإطار 2-8).

تأثير الأعراف والتقاليد الاجتماعية على الطلب على العمالة

تؤثر المواقف بشأن قضايا النوع الاجتماعي، وخاصة المرأة، على مدى سهولة إدماج الشركات للنساء في القوى العاملة لديها. فقد أظهر بحث أجراه ميلر وآخرون (2022ب) أن نسبة كبيرة من الشركات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا لا توظف أي نساء على الإطلاق. فحوالي 50% من الشركات المتوسطة و29% من الشركات الكبيرة في المنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جميعها تتألف من فرق عمل من الرجال فقط. وبالمثل، فإن 48% من الشركات المتوسطة و23% من الشركات الكبيرة في جنوب آسيا جميعها يعمل بها رجال فقط. ويشير ذلك إلى أن العديد من الشركات تواجه قراراً جذرياً وحاسماً - إما إدماج النساء في القوى العاملة من الأساس أو عدم القيام بذلك - بدلاً من اتخاذ قرارات تدريجية بشأن توظيفهن. وتبدو تكاليف الإدماج، المرتبطة غالباً بالتفضيلات الاجتماعية للفصل بين الجنسين، كبيرة وذات أثر ملموس. فالبلدان التي تُبدي مجتمعاتها تفضيلاً أقوى للفصل بين الجنسين تواجه تكاليف إدماج أعلى، وهو ما يرتبط سلباً بمعدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة. وفي المقابل، ترتفع معدلات الإدماج حيثما يحظى الاختلاط بين الجنسين بدعم شريحة أوسع من السكان. وتُظهر الأدلة والشواهد من السعودية نمطاً مماثلاً: حيث أدت الأعراف والتقاليد الاجتماعية المؤيدة للفصل بين الجنسين إلى زيادة تكاليف الإدماج والحد من الفرص المتاحة للمرأة (ميلر وآخرون 2022أ).

الإطار 2-7 هل يمكن للمنافسة أن تحد من التمييز بين الجنسين؟ أدلة وشواهد من تجربة ميدانية في مصر

في كتابه الرائد عام 1957 اقتصاديات التمييز (The Economics of Discrimination)، أكد غاري بيكر الحائز على جائزة نوبل بأن التحيز يكبد الكثير من التكاليف. فالشركة التي ترفض توظيف العمال المنتجين بسبب خصائصهم غير المرتبطة بإنتاجيتهم، مثل النوع الاجتماعي أو الهوية العرقية، تُعرض نفسها لخسارة الإنتاج والأرباح. ووفقاً للنموذج الذي وضعه بيكر، فالتمييز هو "تفضيل شخصي" يمكن لأصحاب العمل ممارسته فقط عندما تكون الضغوط التنافسية ضعيفة وتكون الكلفة المالية بسيطة. ويخرج من هذه الرؤية تنبؤ واضح: ففي الأسواق التي تحتدم فيها المنافسة وتكون هوامش الربح ضئيلة، يجب على أصحاب العمل المتحيزين والممارسين للتمييز التخلي عن تحيزهم وإلا خسروا أمام منافسين لديهم قدر أكبر من التوجهات العملية. وحيثما تكون المنافسة ضعيفة، يمكن أن يستمر التمييز بسبب انخفاض تكلفته.

لم يكن سهلاً اختبار مدى صلاحية هذا التنبؤ لأن المنافسة والتمييز نادراً ما يُمكن قياسهما بدقة؛ إذ تعتمد معظم الدراسات على بيانات قائمة على الملاحظة أو تجارب طبيعية - مثل تخفيف القيود التنظيمية على البنوك، أو تحرير التجارة، أو إصلاحات الدخول إلى السوق - والتي لا تقدم سوى أدلة وشواهد غير مباشرة فقط.

لمعالجة هذه الفجوة، أجرى فالكو وآخرون (2025) تجربة ميدانية في مصر شملت 500 مدير من شركات في القاهرة الكبرى. اتخذ المديرون قرارات التوظيف لوظيفة فعلية، حيث راجعوا السير الذاتية مجهولة الهوية لمرشحين من الذكور والإناث. وكانت أرباح المديرين ومكاسبهم تعتمد على إنتاجية الموظف الذي يقع عليه الاختيار، مما يضمن لهم تحقيق مكاسب مالية حقيقية. وتضمنت التجربة تنوع مستويات المنافسة بشكل عشوائي: فبعض المديرين لم يواجهوا أي منافسين، وواجه آخرون منافساً واحداً، فيما واجه آخرون أربعة منافسين. وفي البيئات التنافسية، لا يحصل على المكافأة إلا المدير الذي أثبت أن الموظف الذي اختاره هو الأكثر إنتاجية.

الشاهد أن النتائج الأولية تؤكد صحة ما توصل إليه بيكر من أفكار واستنتاجات. فعندما ازدادت المنافسة، أصبح المديرون أكثر ميلاً إلى تعيين النساء، وكان التأثير أقوى بين الشركات والمؤسسات الأصغر حجماً التي كان التحيز فيها أكثر شيوعاً. والأهم أن هذه النتيجة استمرت حتى عندما أظهرت السير الذاتية درجات ومؤشرات إنتاجية واضحة، مما يشير إلى أن المنافسة ساهمت في الحد من التمييز القائم على التفضيلات الشخصية أكثر من التحيز الإحصائي.

تعزز هذه النتائج الأولية ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي ربطت بين المنافسة وانخفاض مستوى التمييز، مع تقديم أدلة وشواهد قوية وواضحة على ذلك، ففي منطقة لا تتجاوز فيها نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 20%، أي أقل من نصف المتوسط العالمي، وترسخ فيها الأعراف والتقاليد التي تُعلي من هيمنة الرجال، تُظهر التجربة أن المنافسة يمكن أن تُسهم في الحد من التحيز حتى في ظل الظروف غير المواتية.

تأتي الرسالة الخاصة بالسياسات من هذه النتائج الأولية واضحة ومباشرة. فالإصلاحات التنظيمية التي تحد من عوائق دخول السوق - مثل تبسيط التراخيص، ورقمنة إجراءات التخليص الجمركي، وتسريع وتيرة إجراءات الإفلاس - تزيد من الضغوط التنافسية وتزيد من تكلفة التحيز، مما يعود بالنفع على المستهلكين والعاملين على حد سواء. وبالنسبة للشركات، فإن الدرس المستفاد واضح بالقدر ذاته: التحيز يكبد تكاليف كبيرة. ومن ثمر، فإن اعتماد التوظيف القائم على الأداء، ومقارنة التنوع مع النظراء، والتنافس في مزادات المشتريات، كلها عوامل تعزز الحوافز لتوظيف المواهب والكفاءات المتميزة بغض النظر عن النوع الاجتماعي. وفي القاهرة، تغير سلوك المديرين في غضون دقائق بمجرد تغير الحوافز - وهو دليل على أن الأعراف والتقاليد يمكن أن تتغير بسرعة عندما يكون للتمييز كلفة مالية.

إن صحت النتائج الأولية للدراسة، فهذا يعني أن رؤية بيكر لا تزال دقيقة وعملية للغاية ولا سيما في المنطقة: عندما تصبح الأسواق أكثر تنافسية، يصبح التحيز مكلفاً للغاية، وتصبح عملية التوظيف قائمة على الكفاءة لا التحيز.

الإطار 2-8 التدابير والإصلاحات الرامية لدعم المرأة في القطاع الخاص يمكن أن تؤدي إلى الحد من فرص توظيف النساء

هناك تسعة بلدان في المنطقة تُلزم الشركات التي توظف عدداً يتجاوز حداً معيناً من النساء (أو من الموظفين عموماً بغض النظر عن النوع الاجتماعي) بتوفير خدمات رعاية الأطفال في موقع العمل، من دون تقديم أي دعم مالي أو حوافز ضريبية أو ترتيبات لتقاسم التكاليف. وعلى الصعيد العالمي، يُعد هذا النوع من السياسات نادراً، حيث لا يطبقها سوى نحو 14 بلداً فقط خارج المنطقة؛ (تقرير "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون"، 2024).

غالباً ما تُطرح هذه التدابير باعتبارها أدوات سياسات داعمة للمرأة، تهدف إلى تخفيف عبء رعاية الأطفال ودعم تشغيل النساء. ومع ذلك، تشير الأدلة والشواهد إلى أن هذه التدابير قد تأتي بنتائج عكسية، فقد يؤدي ارتفاع التكلفة الناجمة عن تشغيل النساء إلى الحد من مشاركة الإناث في القوى العاملة وزيادة مستوى التمييز المهني بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، تناولت دراسة روخاس وآخرين (2019) الآثار المترتبة على وضع لائحة تنظيمية في تشيلي تُلزم الشركات التي توظف أكثر من 19 موظفة بتوفير خدمات رعاية الأطفال. وخُصّصت الدراسة إلى أن هذا الاشتراط أدى إلى زيادة التكاليف الثابتة على الشركات، وبالتالي انخفاض معدل توظيف النساء والدفع بهن نحو وظائف أقل أجراً وأكثر مرونة. وعلاوة على ذلك، توضح دراسة إسكوبار وآخرين (2024) أن مثل هذه التدابير تُسهم أيضاً في انعدام الكفاءة في تخصيص الموارد.

وبالمثل، فإن القوانين التي تهدف إلى حماية النساء، مثل القيود المفروضة على العمل الليلي أو في بعض القطاعات، غالباً ما تؤدي إلى الحد من خيارات التوظيف المتاحة لهن؛ مما يتسبب في تعميق الفجوات بين الجنسين. ففي إيران، تناولت دراسة تشين وعبادي (2025) أحد الإصلاحات في قانون عمل المرأة، الذي يُلزم أصحاب العمل بخفض ساعات العمل دون تخفيض الأجور لفئات من الموظفات المؤهلات، مثل الأمهات اللاتي لديهن أطفال صغار أو من ذوي الإعاقة. وتوضح الدراسة أن هذا الإصلاح أدى إلى تراجع في معدلات تشغيل النساء، والسبب وراء ذلك على الأرجح هو أن الإصلاح أوجد حافزاً سلبياً لدى أصحاب العمل لتجنب توظيفهن.

وتوضح تجربة العراق والأردن هذه المخاطر بشكل أكبر؛ ففي العراق، أدى إلزام أصحاب العمل بتوفير خدمات رعاية الأطفال للنساء اللاتي لديهن أطفال صغار إلى تقليص فرص توظيف الأمهات اللاتي لديهن أطفال تتراوح أعمارهم بين يوم واحد و 4 سنوات، مما يعزز الأدوار التقليدية للمرأة التي تحصرها في دور مقدمة الرعاية الأساسية. أما في الأردن، فعلى الرغم من أن التشريع يعتمد على عدد الأطفال لدى جميع الموظفين لا على حجم القوى العاملة - وبالتالي يبدو أقل تمييزاً بشكل مباشر - فإنه قد يثني أصحاب العمل عن توظيف النساء الشابات، لأن احتمال أن يكون لديهن أطفال صغار أكبر. وقد يؤدي تصميم القوانين واللوائح على هذا النحو، الذي يربط الالتزامات بعدد الأطفال، إلى تحميل الشركات الصغيرة والمتوسطة أعباء مالية إضافية، مما يزيد الحوافز السلبية التي تدفعها لتجنب توظيف النساء أو إدخالهن في سوق العمل الرسمي. ويشير تقرير المساواة بين الجنسين في المشرق (البنك الدولي، 2023) إلى أن أقل من 5% من الأمهات في المنطقة يستفدن فعلياً من خدمات رعاية الأطفال التي يقدمها أصحاب العمل والشركات، مما يؤكد الفاعلية المحدودة لهذه التدابير التي يفرضها القانون مقابل التشوهات التي يمكن أن تحدثها. وفي السياق نفسه، يحذر بوفر وآخرون (2025) من أنه رغم تطبيق السياسات المراعية للأسرة بهدف زيادة معدلات الخصوبة وتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، فإن التدابير المفروضة على مستوى الشركات قد تؤدي إلى تراجع الطلب على عمل النساء، مما قد يسفر عن انخفاض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة واتساع الفجوة في الأجور بين الجنسين.

وقد نجمت تشوهات مماثلة نتيجة تشريعات أخرى حسنة النية، مثل التشريعات الوقائية التي تحظر على النساء العمل ليلاً أو القيام بأعمال خطيرة، مما أدى إلى استبعادهن على مر التاريخ من الوظائف الأعلى أجراً، وكذلك سياسات إجازة الأمومة السخية غير المصحوبة بإجازة أبوة مقابلة، مما يزيد من تكلفة توظيف النساء ويرفع مستويات التمييز ضدهن في مكان العمل.

يتمثل النهج الأكثر فاعلية وإنصافاً في فصل دعم خدمات رعاية الأطفال عن مسؤوليات الشركات، وتمويله من خلال آليات عامة (حكومية) واسعة النطاق. فعلى سبيل المثال، تتيح قسائم رعاية الأطفال للأسر اختيار مقدمي الخدمات، مع تجنب تغيير هيكل تكاليف الشركات بالإضافة إلى تعزيز جودة الخدمات من خلال المنافسة. كما أن خدمات رعاية الأطفال المدعومة يمكن أن تخفف أعباء الأسر وتعزز المعروض من الأيدي العاملة النسائية دون إحداث تشوهات في حوافز أصحاب العمل. وتساعد إجازة الوالدية (الأبوة/الأمومة) المشتركة أيضاً على تحقيق المساواة في مسؤوليات تقديم الرعاية، مما يقلل من تحيز أصحاب العمل ضد توظيف النساء.

تماشياً مع النتائج الأوسع نطاقاً التي توصل إليها هذا التقرير، يمكن أن تُسهم إزالة الأعراف والتقاليد التقييدية وإعادة توزيع مسؤوليات الأسرة في تحقيق منافع كبيرة على صعيد الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، وكما تؤكد الأدلة الشواهد، فإن تصميم السياسات عامل بالغ الأهمية؛ إذ قد تؤدي السياسات والتدابير غير المصممة بشكل جيد إلى تفاقم سوء تخصيص الموارد بين الجنسين، في حين يمكن للبرامج الموجهة جيداً والممولة من القطاع العام (الحكومي) أن تعزز تغيير الأعراف والتقاليد وإصلاح سوق العمل على نحوٍ من شأنه إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية الكاملة للمرأة.

إعادة النظر في دور الدولة

يشكل القطاع الخاص على مستوى العالم المحرك الرئيسي لخلق فرص عمل مستدامة، ويمكن للحكومات تعزيز ديناميكياته من خلال الفصل بين أدوارها المختلفة كمساهم، وصانع سياسات، وجهة تنظيمية للأسواق. ويجب على واضعي السياسات أن يسعوا جاهدين لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق نمو مستدام للقطاع الخاص، وذلك من خلال: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والمؤسسي، وإزالة الحواجز أمام أنشطة الشركات المسؤولة، وضمان توفير استثمارات أساسية مُنفذة بكفاءة في مشاريع البنية التحتية (بما في ذلك المياه والطاقة والنقل) ورأس المال البشري (الصحة والتعليم والتدريب)؛ فضلاً عن جذب استثمارات القطاع الخاص. كما يمكنها ضمان معاملة الشركات المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص على قدم المساواة.

تشير نماذج المحاكاة الكمية التي أجراها بارو وتوريس (2024) إلى أن تقليص الاعتماد على فرص العمل في القطاع العام (الحكومي)، لا سيما في الاقتصادات التي يكون فيها القطاع العام (الحكومي) هو المصدر الرئيسي لتوظيف النساء الحاصلات على تعليم عالٍ، يمكن أن يعزز مشاركة الإناث في القوى العاملة من خلال إطلاق المزيد من المواهب والكفاءات وتوجيهها نحو ريادة الأعمال. ووفقاً لتحليلهما، فإن زيادة فرص ريادة الأعمال تؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة ورفع الأجور، واجتذاب النساء ذوات المهارات المتدنية إلى سوق العمل، مما يُسهم في تحسين الإنتاجية الكلية. وبالمثل، خلصت دراسة غولديرغ وتشيلونكار (2024) إلى أن زيادة نسبة المديرات ترفع من معدلات توظيف النساء، نظراً لأن المديرات أكثر ميلاً من المديرين الرجال إلى تعيين النساء.

وبوجه عام، تشير هذه النتائج مجتمعة إلى أهمية تعزيز دور القطاع الخاص باعتباره محركاً رئيسياً لتوفير فرص العمل لجميع العاملين. فالسياسات التي تعزز المنافسة، وتقلل العقبات أمام دخول السوق، وتدعم الحوافز الممنوحة للشركات يمكن أن توسع فرص العمل في سوق العمل ككل. كما توفر الإصلاحات القانونية التكميلية، لا سيما تلك التي تفرض مبدأ عدم التمييز، أدوات إضافية لضمان أن تكون عملية خلق الوظائف شاملة للجميع. وفي النهاية، يُعدُّ وجود قطاع خاص ديناميكي وقادر على المنافسة أمراً لا غنى عنه لتحقيق زيادة كبيرة في فرص العمل ومعدلات التشغيل، مما يعود بالنفع على النساء والرجال والاقتصاد ككل.

تحديد أولويات السياسات وأدواتها المستندة إلى الأدلة والشواهد

يتطلب التصدي للتفاوتات بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي، في ظل محدودية الموارد، استثمارات مركزة وتخصيصاً دقيقاً لبنود الموازنة بما يضمن إعطاء الأولوية لأدوات السياسات الأكثر تأثيراً. ويُقدّم هذا الملحق دليلاً عملياً للممارسين وواضعي السياسات، وذلك بهدف تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في بلدان المنطقة (الجدول أ-3).

ويستند هذا الدليل إلى مراجعة للأبحاث السببية التي تختبر تأثير أدوات السياسات المختلفة، كما يتبع المنهجية التي وضعها أمارال وآخرون (2024)، التي تبدأ بمراجعة الأدلة والشواهد العالمية بشأن تحسين النواتج التي تحققت للنساء في خمسة مجالات، وهي: ملكية الشركات ونمو الأعمال؛ ورعاية الأطفال والمسؤوليات المنزلية؛ والشمول الرقمي؛ والنقل والتنقل؛ والسلامة في الأماكن العامة وفي مكان العمل.

وتُحدّد كل أولوية من أولويات السياسات بناءً على مراجعة الأدلة والشواهد العالمية والقضايا المرتبطة بالسياسات التي قد تسبب في تقييد التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في القوى العاملة. وتتوافق هذه الأولويات مع الأولويات المحددة في خطة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2025-2030). وشمل الاختيار المبدئي للدراسات والمؤلفات ذات الصلة 213 دراسة منشورة،

صُنفت 117 منها باعتبارها عالية الجودة وأُخذت في الاعتبار ضمن هذا التقييم.⁵⁰ وتم تصنيف قاعدة الأدلة والشواهد لكل أداة من أدوات السياسات استناداً إلى بُعدين: عدد الدراسات التي أُجريت والاتجاه العام لنتائجها. وقد أسفر هذا الإطار عن التصنيف الموضح في الجدول أ-2.

الخلاصة

يواجه واضعو السياسات في المنطقة تحدياً ثلاثياً فيما يتعلق بسوق العمل وتوفير الوظائف. وهم بحاجة إلى خلق فرص عمل على نطاق واسع الآن لإتاحة الفرص للسكان في سن العمل الذين سيستمر عددهم في النمو بشكل ملحوظ خلال العقدين المقبلين. وبالنظر إلى المستقبل، ثمة حاجة ملحة للاستعداد للتحوّل الديموغرافي الذي يلوح في الأفق مع انخفاض معدلات الخصوبة وتقدم السكان في العمر. كما ينبغي عليهم تعزيز مشاركة الإناث في القوى العاملة، إذ لا تزال معدلات المشاركة في المنطقة من بين أدنى المعدلات عالمياً، مما يحد من النمو المحتمل.

جديرٌ بالاعتبار أن هذه التحديات الثلاثة متشابكة ومتداخلة فيما بينها، ويجب التعامل معها في وقت واحد. ولا يمكن تأجيل معالجة تدني معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة؛ فإغفال الاستفادة من الإمكانيات الإنتاجية لنصف السكان في سن العمل يقيد الآفاق الاقتصادية للمنطقة ويغل إمكاناتها. وتعد زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة من أكثر التدابير فاعلية للتخفيف من التباطؤ المستقبلي في وتيرة نمو السكان في سن العمل. وبالتالي من الضروري وجود قطاع خاص ديناميكي لتحقيق هذه المنافع والاستفادة منها.

تتأثر مشاركة المرأة في سوق العمل بالتفاعل المعقد بين الأعراف والتقاليد الاجتماعية المقيدة، والحوافز القانونية، والقرارات الأسرية، وقوى الطلب. ومن شأن إزالة الفعّالة للحوافز والعقبات التي تحول دون حصول النساء على الوظائف التي تتناسب مع مواهبهن ورأس مالهن البشري على أفضل وجه أن تشكل تحولاً في اقتصادات المنطقة؛ فهذا قد يزيد من معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في مصر بأكثر من الضعف، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 25%.

ولكن، لكي تتحقق هذه المكاسب على نحو كامل، يجب أن تعالج السياسات الموجهة القيود المتعددة التي ساهمت في إقصاء النساء من سوق العمل في الوقت نفسه. كي تحقق هذه العملية الأثر المرجو، من الضروري وجود قطاع خاص ديناميكي يخلق فرص عمل، ويقدم الحوافز المناسبة للنساء لدخول سوق العمل، ويساعد على القضاء على التمييز، ويحوّل الطموحات إلى واقع.

50 يتم توصيف الدراسة على أنها عالية الجودة إذا أُجرت تقييماً لأثر أداة من أدوات السياسات باستخدام منهجية سببية تقارن بين مجموعة التدخلات ومجموعة ضابطة للعينة جرى تحديدها على نحو مناسب. وتضمنت هذه المنهجيات تجارب عشوائية مضبوطة، وتصاميم فروق معينة داخل فروق أخرى (ويتم ذلك في الغالب باستخدام أساليب التأثيرات الثابتة ثنائية الاتجاه)، والمتغيرات المساعدة، وتصاميم الانقطاع الانحداري. كما تم استبعاد الدراسات ذات أحجام العينات الصغيرة أو التي شهدت معدلات تناقص مرتفعة، وكذلك الدراسات التي لم تقدم نتائج مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

- Abou Daher, C., Field, E. M., Swanson, K. M., & Vyborny, K. H. (2025). Drivers of change: Employment responses to the lifting of the Saudi female driving ban. *American Economic Review*. (Forthcoming).
- Aguilar, A., Gutiérrez, E., & Soto Villagrán, P. (2021). Benefits and unintended consequences of gender segregation in public transportation: Evidence from Mexico City's subway system. *Economic Development and Cultural Change*, 69(4), 1379–1410. <https://doi.org/10.1086/707421>
- Al Mamun, M. A., & Hoque, M. M. (2022). The impact of paid employment on women's empowerment: A case study of female garment workers in Bangladesh. *World Development Perspectives*, 1, 100026. <https://doi.org/10.1016/j.wdp.2022.100026>
- Alaref, J., Brodmann, S., & Premand, P. (2020). The medium-term impact of entrepreneurship education on labor market outcomes: Experimental evidence from university graduates in Tunisia. *Labour Economics*, 62, 101787. <https://doi.org/10.1016/j.labeco.2019.101787>
- Alesina, A., Giuliano, P., & Nunn, N. (2013). On the origins of gender roles: Women and the plough. *Quarterly Journal of Economics*, 128(2), 469–530. <https://doi.org/10.1093/qje/qjt005>
- Alhor, L. (2024). *Virtual windows through glass walls? Digitalization for low-mobility female entrepreneurs*. Policy Research Working Paper No. 10803. Washington, DC: World Bank Group. <http://documents.worldbank.org/curated/en/099347306132442378>
- Aloud, M. E., Al Rashood, S., Ganguli, I., & Zafar, B. (2020). Information and social norms: Experimental evidence on the labor market aspirations of Saudi women. *NBER Working Paper No. 26693*.
- Aloul, S., Nafa, R., & Mansour, M. (2018). *Gender in public transportation: A perspective of women users of public transportation*. Sadaq and Friedrich Ebert Stiftung. <https://transportgenderobservatory.eu/wp-content/uploads/2020/06/Gender-in-Public-Transportation.pdf>
- Amaral, S. F. M., Sheth, S., Aggarwal, P., Guha, A., Safeer, O., & Manzur, S. (2024). *Women's economic empowerment in Pakistan: An evidence guided toolkit for more inclusive policies*. Washington, DC: World Bank.
- Amaral, S., Borker, G., Fiala, N., Kumar, A., Prakash, N., & Sviatschi, M. M. (2025). Sexual harassment in public spaces and police patrols: Experimental evidence from urban India. *The Quarterly Journal of Economics*. <https://doi.org/10.1093/qje/qjaf026>
- Amin, M., & Islam, A. (2015). Does mandating nondiscrimination in hiring practices influence women's employment? Evidence using firm level data. *Feminist Economics*, 21(4), 28–60. <https://doi.org/10.1080/13545701.2014.1000354>
- Amin, M., & Islam, A. M. (2022). *The gender labor productivity gap across informal firms*. World Bank Policy Research Working Paper No. 10111. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099726104202220986/text/IDU0701ff3fb0acb104fbc0ae3d0a6a066260d3f.txt>
- Anukriti, S., Dinarte Diaz, L., Montoya Aguirre, M., & Sakhonchik, A. (2025). Filling the gaps: Childcare laws for women's economic empowerment. *AEA Papers and Proceedings*, 115, 689–694.
- Arab Barometer. (2019). *Arab Barometer Wave V: Public Opinion Survey 2018–2019*. Princeton University & University of Michigan. <https://www.arabbarometer.org/surveys/arab-barometer-wave-v/>
- Arab Barometer. (2024). *Arab Barometer Wave VIII: Public Opinion Survey 2023–2024*. Princeton University & University of Michigan. <https://www.arabbarometer.org/surveys/arab-barometer-wave-viii/>
- Arezki, R., Lederman, D., Abou Harb, A., El-Mallakh, N., Yuting Fan, R., Islam, A., Nguyen, H., & Zouaidi, M. (2020). How transparency can help the Middle East and North Africa. *Middle East and North Africa Economic Update (April)*. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1561-4>

- Asad, S. A., Ahmad, H., & Majid, H. (2025). Price and prejudice: Gender discrimination in online marketplaces. *Journal of Development Economics*, 177, 103540. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2025.103540>
- Ashenfelter, O., & Hannan, T. (1986). Sex discrimination and product market competition: The case of the banking industry. *Quarterly Journal of Economics*, 101(1), 149–174.
- Assaad, R., AlSharawy, A., & Salemi, C. (2019). *Is the Egyptian economy creating good jobs? Job creation and economic vulnerability from 1998 to 2018*. Economic Research. Forum Working Paper No. 1354. <http://erf.org.eg/publications/is-the-egyptian-economy-creating-good-jobs-job-creation-and-economic-vulnerability-from-1998-to-2018>
- Assaad, R., Krafft, C., & Selwaness, I. (2022). The impact of marriage on women's employment in the Middle East and North Africa. *Feminist Economics*, 28(2), 247–279.
- Assaad, R., Krafft, C., Salehi-Isfahani, D. (2018). Does the type of higher education affect labor market outcomes? Evidence from Egypt and Jordan." *Higher Education* 75.6 : 945-995.
- Baker, S. R., Bloom, N., & Davis, S. J. (2016). Measuring economic policy uncertainty. *Quarterly Journal of Economics*, 131(4), 1593–1636.
- Bandiera, O., Jalal, A., & Roussille, N. (2025). *The illusion of time: Gender gaps in job search and employment*. NBER Working Paper No. 34051.
- Barsoum, G., Crépon, B., Gardiner, D., Michel, B., & Parienté, W. (2022). Evaluating the impact of entrepreneurship edutainment in Egypt: An experimental approach. *Economica*, 89(353), 82–109. <https://doi.org/10.1111/ecca.12391>
- Beaman, L., Duflo, E., Pande, R., & Topalova, P. (2012). Female leadership raises aspirations and educational attainment for girls: A policy experiment in India. *Science*, 335(6068), 582–586. <https://doi.org/10.1126/science.1212382>
- Becker, G. S. (1957). *The economics of discrimination*. University of Chicago Press.
- Beegle, K., Christiaensen, L., Dabalen, A., & Gaddis, I. (2016). *Poverty in a rising Africa*. World Bank Publications. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0723-7>
- Beg, S., Field, E., Khalifa, S., Lebow, J., Vyborny, K., & Sohail, H. (2025). Strengthening female inheritance rights in Punjab: Impacts on marriage markets and human capital. *World Bank*. (Forthcoming).
- Belhaj, F., Gatti, R., Lederman, D., Sergenti, E. J., Lotfi, R., Mousa, M. E. M., & Assem, H. (2022). *A new state of mind: Greater transparency and accountability in the Middle East and North Africa*. *Middle East and North Africa Economic Update (October)*. World Bank. <https://hdl.handle.net/10986/38065>
- Bellés Obrero, C., & Lombardi, M. (2023). Will you marry me, later?: Age of marriage laws and child marriage in Mexico. *Journal of Human Resources*. <https://jhr.uwpress.org/content/58/1/221.short>
- Bernard, T., Dercon, S., Orkin, K., & Taffesse, A. S. (2019). Parental aspirations for children's education: Is there a "girl effect"? Experimental evidence from rural Ethiopia. *AEA Papers and Proceedings*, 109, 127–132. <https://doi.org/10.1257/pandp.20191072>
- Bhalotra, S., Brule, R., & Roy, S. (2020). Women's inheritance rights reform and the preference for sons in India. *Journal of Development Economics*, 146, 102275. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2018.08.001>
- Borker, G. (2021). *Safety first: Perceived risk of street harassment and educational choices of women*. World Bank Policy Research Working Paper No. 9731. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/723631626710146405/pdf/Safety-First-Perceived-Risk-of-Street-Harassment-and-Educational-Choices-of-Women.pdf>
- Bover, O., Guner, N., Kulikova, Y., Ruggieri, A., & Sanz, C. (2025). Family friendly policies and fertility: What firms have to do with it? *CEPR Discussion Paper No. 20411*.
- Buchmann, N., Meyer, C., & Sullivan, C. D. (2024). *Paternalistic discrimination*. Stanford Institute for Economic Policy Research Working Paper No. 24-14.
- Bondarenko M., Kerr D., Sorichetta A., and Tatem, A.J. (2020). *Census/projection-disaggregated gridded population datasets, adjusted to match the corresponding UNPD 2020 estimates, for 183 countries in 2020 using Built-Settlement Growth Model (BSGM) outputs*. WorldPop, University of Southampton, UK.

- Bursztyn, L., Cappelen, A. W., Tungodden, B., Voena, A., & Yanagizawa-Drott, D. (2024). *How are gender norms perceived?* NBER Working Paper No. 31049. <https://www.nber.org/papers/w31049>
- Bursztyn, L., González, A. L., & Yanagizawa-Drott, D. (2020). Misperceived social norms: Women working outside the home in Saudi Arabia. *American Economic Review*, 110(10), 2997–3029. <https://doi.org/10.1257/aer.20180975>
- Bussolo, M., Ezebuihe, J. A., Muñoz Boudet, A. M., Poupakis, S., Rahman, T., & Sarma, N. (2024). Social norms and gender disparities with a focus on female labor force participation in South Asia. *The World Bank Research Observer*, 39(1), 124–158. <https://doi.org/10.1093/wbro/lkad010>
- Bussolo, M., Lee, J., Sarma, N., & Williams, A. (2025). Wage subsidies to promote female hiring: Evidence from Pakistan. World Bank Policy Research Working Paper No. 11317. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099408202232621154/pdf/IDU-de30e22e-f410-4186-805a-cbfaca35fab4.pdf>
- Cabral, L. (2022). *Minority traps*. Working Paper. New York University. <http://luiscabral.net/economics/workingpapers/minority.pdf>
- Caldara, D., Cavallo, M., & Iacoviello, M. (2019). Oil price elasticities and oil price fluctuations. *Journal of Monetary Economics*, 103, 1–20. <https://doi.org/10.1016/j.jmoneco.2018.08.004>
- Caria, S., Crépon, B., Krafft, C., & Nagy, A. (2025). *The barriers to female employment: Experimental evidence from Egypt*. G²LMILIC Working Paper No. 92.
- Carranza, E., Das, S., & Kotikula, A. (2023). Gender-Based Employment Segregation: Understanding Causes and Policy Interventions. Jobs Working Paper No. 26, World Bank, Washington, DC.
- Cheema, A., Khan, S., Liaqat, A., & Mohmand, S. K. (2023). Canvassing the gatekeepers: A field experiment to increase women voters' turnout in Pakistan. *American Political Science Review*, 117(1), 1–21. <https://doi.org/10.1017/S0003055422000375>
- Cheema, A., Khwaja, A., Naseer, F., & Shapiro, J. (2022). *Glass walls: Experimental evidence on access constraints faced by women*. G²LMILIC Working Paper No. 65.
- Chen, M. X., & Ebadi, E. (2025). Good from far, far from good: The impacts of the 2016 female labor reform in Iran. *Journal of Development Economics*. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2025.103572>
- Chiplunkar, G., & Kleineberg, T. (2025). *Gender barriers, structural transformation, and economic development*. World Bank Policy Research Working Paper No. 11083. <https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/e7271c9f-ab39-4bcb-9cb9-4e1bc6884f6f>
- Chrimes, T., Kose, M. A., & Stamm, K. (Eds.). (2025). *The global jobs challenge*. World Bank. <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099555206162646533>
- Christensen, P., & Osman, A. (2025). *The demand for mobility: Evidence from an experiment with Uber riders*. NBER Working Paper No. 31330. <https://www.nber.org/papers/w31330>
- Christia, F., Larreguy, H., Parker Magyar, E., & Quintero, M. (2023). Empowering women facing gender-based violence amid COVID-19 through media campaigns. *Nature Human Behaviour*, 7(10), 1740–1752. <https://doi.org/10.1038/s41562-023-01665-y>
- Clark, J., Haseeb, M., Jalal, A., Siddiqi, B., & Vyborny, K. (2022). Using biometrics to deliver cash payments to women: Early results from an impact evaluation. *ID4D*. World Bank Group.
- Cooke, D., Fernandes, A. P., & Ferreira, P. (2019). Product market competition and gender discrimination. *Journal of Economic Behavior & Organization*, 157, 496–522. <https://doi.org/10.1016/j.jebo.2018.10.005>
- Corradini, V., Lagos, L., & Sharma, G. (2025). Collective bargaining for women: How unions can create female friendly jobs. *The Quarterly Journal of Economics*. Advance online publication. <https://doi.org/10.1093/qje/qjaf024>
- Deaton, A. (2018). *The analysis of household surveys: A microeconomic approach to development policy* (Reissue ed.). World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1331-3>
- Deng, J., Elmallakh, N., Flabbi, L., & Gatti, R. (2025). Returns to education in the marriage market: Bride price and school reform in Egypt. *Economic Development and Cultural Change*. (Forthcoming).

- De Sanctis V, Soliman A, Alaaraj N, Ahmed S, Alyafei F, Hamed N. Early and Long-term Consequences of Nutritional Stunting: From Childhood to Adulthood: Early and Long-term Consequences of Nutritional Stunting. *Acta Biomed.* 2021;92(1):11346. doi:10.23750/abm.v92i1.11346
- Development Committee. (2025). *World Bank Group and International Monetary Fund*. https://www.devcommittee.org/content/dam/sites/devcommittee/doc/documents/2025/Final_DC2025-0002.pdf
- Dhar, D., Jain, T., & Jayachandran, S. (2022). Reshaping adolescents' gender attitudes: Evidence from a school-based experiment in India. *American Economic Review*, 112(3), 899–927. <https://doi.org/10.1257/aer.20201112>
- Di Maio, M., Elmallakh, N., & Sciabolazza, V. L. (2024). *News sentiment in destination countries and migration choices: Evidence from Libya*. World Bank Policy Research Working Paper No. 10754. The World Bank.
- Discenza, A., Gaddis, I., Palacios-Lopez, A., & Walsh, K. (2021). *Measuring women and men's work: Main findings from a joint ILO and World Bank study in Sri Lanka*. ILO and World Bank.
- Diwan, I., & Haidar, J. I. (2020). Political connections reduce job creation: Firm-level evidence from Lebanon. *The Journal of Development Studies*, 57(8), 1373–1396. <https://doi.org/10.1080/00220388.2020.1849622>
- Diwan, I., Keefer, P., & Schiffbauer, M. (2020). Pyramid capitalism: Cronyism, regulation, and firm productivity in Egypt. *The Review of International Organizations*, 15, 211–246. <https://doi.org/10.1007/s11558-018-9327-2>
- Durazo, J., Costa, V., Palacios-Lopez, A., & Gaddis, I. (2021). *Employment and own-use production in household surveys: A practical guide for measuring labor*. World Bank LSMS Guidebook.
- Economic Research Forum, & UN Women. (2020). *The role of the care economy in promoting gender equality: Progress of women in the Arab States 2020*. UN Women Arab States Regional Office. <https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/12/the-role-of-the-care-economy-in-promoting-gender-equality>
- Eger, C., Fetzter, T., Peck, J., & Alodayni, S. (2022). Organizational, economic or cultural? Firm-side barriers to employing women in Saudi Arabia. *World Development*, 160, 106058. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2022.106058>
- El Feki, S., Heilman, B., & Barker, G. (Eds.). (2017). *Understanding masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa*. UN Women & Promundo US.
- Escobar, D., Lafortune, J., Rubini, L., & Tessada, J. (2024). The redistributive effects of size dependent childcare policies. *Journal of Economic Dynamics and Control*, 160, 104504. <https://doi.org/10.1016/j.jedc.2024.104818>
- Facebook, CARE, Ladysmith, World Bank, & UNICEF. (2020). *Gender equality at home survey*. Data for Good Initiative. <https://dataforgood.fb.com/tools/gendersurvey/>
- Falco, P., Gatti, R., Islam, A., & Menzel, A. (2025). Does competition reduce gender discrimination in hiring? Experimental evidence from Egypt. *Unpublished manuscript*.
- Farré, L., Felfe, C., González, L., & Schneider, P. (2021). *Changing gender norms across generations: Evidence from a paternity leave reform*. BSE Working Paper No. 1310. Barcelona School of Economics. https://bse.eu/sites/default/files/working_paper_pdfs/1310_0.pdf
- Fernández, R., & Fogli, A. (2009). Culture: An empirical investigation of beliefs, work, and fertility. *American Economic Journal: Macroeconomics*, 1(1), 146–177. <https://doi.org/10.1257/mac.1.1.146>
- Field, E., Pande, R., Rigol, N., Schaner, S., & Troyer Moore, C. (2021). On her own account: How strengthening women's financial control impacts labor supply and gender norms. *American Economic Review*, 111(7), 2342–2375. <https://doi.org/10.1257/aer.20200705>
- Fiuratti, F., Pennings, S., & Torres Coronado, J. (2024). *How large are the economic dividends from closing gender employment gaps in the Middle East and North Africa?* Policy Research Working Paper No. 10567. Washington, DC: World Bank. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099530002202434373/pdf/IDU1ab7478451463c145e41b0f412fcd4be7ecd.pdf>
- Folke, O., & Rickne, J. (2022). Sexual harassment and gender inequality in the labor market. *The Quarterly Journal of Economics*, 137(4), 2163–2212. <https://doi.org/10.1093/qje/qjac018>

- Gaddis, I., & Klasen, S. (2014). Economic development, structural change, and women's labor force participation. *Journal of Population Economics*, 27, 639–681. <https://doi.org/10.1007/s00148-013-0488-2>
- Gaddis, I., Oseni, G., Palacios-Lopez, A., Pieters, J. (2023) Who Is Employed? Evidence from Sub-Saharan Africa on Redefining Employment, *Journal of African Economies* 32(2): 151–174 . <https://doi.org/10.1093/jae/ejac021>
- Garlick, R., Field, E., & Vyborny, K. (2025). *Women's mobility and labor supply: Experimental evidence from Pakistan*. IZA Discussion Paper Series No. 17883.
- Gatti, R., Onder, H., Islam, A. M., Torres, J., Mele, G., Bennett, F., Chun, S., Lotfi, R., & Suvanov, I. (2025). *Shifting gears: The private sector as an engine of growth in the Middle East and North Africa. Middle East and North Africa Economic Update (April)*. Washington, DC: World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/42890>
- Gatti, R., Torres, J., Elmallakh, N., Mele, G., Faurès, D., Mousa, M. E., & Suvanov, I. (2024). *Growth in the Middle East and North Africa. Middle East and North Africa Economic Update (October)*. Washington, DC: World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/42000>
- Gatti, R., Parro, F., & Torres, J. (2025). *The aggregate costs of gender norms: Evidence from Egypt* (mimeo). World Bank.
- Gazeaud, J., Khan, N., Mvukiyehe, E., & Sterck, O. (2023). With or without him? Experimental evidence on cash grants and gender sensitive trainings in Tunisia. *Journal of Development Economics*, 165, 103169. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2023.103169>
- Gentile, E., Kohli, N., Subramanian, N., Tirmazee, Z., & Vyborny, K. (2023). *Barriers to entry: Decomposing the gender gap in job search in urban Pakistan*. ADB Economics Working Paper Series No. 707. Asian Development Bank.
- GK Consulting LLC. (2020). *Syrian refugee women's roles*. ReliefWeb. <https://reliefweb.int/report/lebanon/syrian-refugee-women-s-roles>
- Goldberg, P. K., & Chiplunkar, G. (2024). Aggregate implications of barriers to female entrepreneurship. *Econometrica*, 92(6), 1801–1835. <https://www.nber.org/papers/w28486>
- Goldberg, P. K., Gottlieb, C., Lall, S., Mehta, M., Peters, M., & Ratan, A. L. (2025). *The Global Gender Distortions Index (GGDI)* (CEPR Discussion Paper No. 20554). Paris & London: CEPR Press.
- Goldin, C. (1995). The U-shaped female labor force function in economic development and economic history. In *Investment in women's human capital and economic development* (pp. 61–90). University of Chicago Press. <https://goldin.scholars.harvard.edu/publications/u-shaped-female-labor-force-function-economic-development-and-economic-history>
- Goldstein, M., Gonzalez, P., Kilic, T., Papineni, S., & Wollburg, P. (2025). Breadwinners and caregivers: Examining the global relationship between gender norms and economic behavior. *Scottish Journal of Political Economy*, 72(2), e12406. <https://doi.org/10.1111/sjpe.12406>
- Groh, M., Krishnan, N., McKenzie, D., & Vishwanath, T. (2016). The impact of soft skills training on female youth employment: Evidence from a randomized experiment in Jordan. *IZA Journal of Labor & Development*, 5(9). <https://doi.org/10.1186/s40175-016-0055-9>
- Halim, D., Perova, E., & Reynolds, S. (2023). Childcare and mothers' labor market outcomes in lower and middle income countries. *World Bank Research Observer*, 38, 73–114.
- Harper, S., Austin, N., & Nandi, A. (2017). *Daycare and women's health, social, and economic outcomes in low- and middle-income countries: Systematic review and evidence synthesis*. GrOW Working Paper Series GWP-2017-07. McGill University & International Development Research Centre (IDRC). <https://grow.research.mcgill.ca/pubs/gwp-07-2017.pdf>
- Harrington, E., & Kahn, M. E. (2025). *Has the rise of work from home reduced the motherhood penalty in the labor market?* NBER Working Paper No. 34147.
- Hauser, C. S. (2025). Legal reform versus private action: Experimental evidence on attitudes toward gender equal inheritance from Tunisia. *Journal of African Economies*, 00, 1–28.

- Heath, R., Bernhardt, A., Borker, G., Fitzpatrick, A., Keats, A., McKelway, M., Menzel, A., Molina, T., & Sharma, G. (2024). Female labour force participation. *VoxDevLit*, 11(1).
- Ho, L., Jalota, S., & Karandikar, A. (2024). *Bringing work home: Flexible work arrangements as gateway jobs for women in West Bengal*. STEG Working paper WP080.
- Hoogeveen, J., Knippenberg, E., & Obi, C. (2025, July). *Budgetary benefits of refugee economic participation in Jordan*. World Bank.
- Hsieh, C.-T., Hurst, E., Jones, C. I., & Klenow, P. J. (2019). The allocation of talent and U.S. economic growth. *Econometrica*, 87(5), 1439–1474. <https://doi.org/10.3982/ECTA11427>
- Htun, M., Jensenius, F. R., & Nelson-Núñez, J. (2019). Gender-discriminatory laws and women's economic agency. *Social Politics: International Studies in Gender, State & Society*, 26(2), 193–222. <https://doi.org/10.1093/sp/jxy042>
- Hyland, M., Djankov, S., & Koujianou Goldberg, P. (2020). Gendered laws and women in the workforce. *American Economic Review: Insights*, 2(4), 475–490.
- Integrated Food Security Phase Classification (IPC). (2025). *Famine review committee, Gaza Strip, August 2025*. https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2025/08/IPC_Famine_Review_Committee_Report_Gaza_Aug2025-compressed.pdf
- International Labour Organization (ILO). (2013). *Resolution concerning statistics of work, employment and labour underutilization*. 19th International Conference of Labour Statisticians. <https://www.ilo.org/media/456076/download>
- International Labour Organization (ILO). (2025). *World employment and social outlook: Trends 2025*. <https://www.ilo.org/publications/flagship-reports/world-employment-and-social-outlook-trends-2025>
- International Organization for Migration (IOM). (2025). *Afghanistan climate vulnerability assessment round 2: Population and mobility, Q1 2025*. <https://dtm.iom.int/reports/afghanistan-climate-vulnerability-assessment-round-2-population-and-mobility-q1-2025?close=true>
- Islam, A. M., Muzi, S., & Amin, M. (2019). Unequal laws and the disempowerment of women in the labour market: Evidence from firm-level data. *Journal of Development Studies*, 55(5), 822–844. <https://doi.org/10.1080/00220388.2018.1487055>
- Jalota, S., & Ho, L. (2024). *What works for her? How work from home jobs affect female labor force participation in urban India*. SSRN working paper. <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4739387>
- Kilian, L. (2009). Not all oil price shocks are alike: Disentangling demand and supply shocks in the crude oil market. *American Economic Review*, 99(3), 1053–1069. <https://doi.org/10.1257/aer.99.3.1053>
- Kleven, H. (2023). *The geography of child penalties and gender norms: A pseudo event study approach*. NBER Working Paper No. 30176. National Bureau of Economic Research.
- Kleven, H., Landais, C., & Leite Mariante, G. (2025). The child penalty atlas. *Review of Economic Studies*, 92(5), 3174–3207. <https://doi.org/10.1093/restud/rdae104>
- Kleven, H., Landais, C., Posch, J., et al. (2019). Child penalties across countries: Evidence and explanations. *AEA Papers and Proceedings*, 109, 122–126.
- Kondylis, F., Legovini, A., Vyborny, K., Zwager, A., & Andrade, L. (2025). Demand for “safe space”: Avoiding harassment and complying with norms. *Journal of Development Economics*, 174, 103392. <https://doi.org/10.1016/j.jdevec.2024.103392>
- Krafft, C. (2018). Is school the best route to skills? Returns to vocational school and vocational skills in Egypt. *Journal of Development Studies*, 54(7), 1100–1120. <https://doi.org/10.1080/00220388.2017.1329524>
- Krafft, C. (2025). Do employers discriminate against married women? Evidence from a field experiment in Egypt. *Journal of Development Economics*, 174, 103452.
- Krafft, C., & Armas Montalvo, C. (forthcoming). *Mismatch in the Egyptian labor market*. Egypt Impact Lab Working Paper.

- Krafft, C., & Lassassi, M. (2024). Public pre-primary and maternal employment in Algeria: Evidence from a natural experiment. *World Bank Economic Review*, 38(1), 74–94. <https://doi.org/10.1093/wber/lhad024>
- Krafft, C., & Li, R. (2024). *The impact of early childhood care and education on maternal time use in Egypt*. ERF Working Paper No. 1751. Economic Research Forum.
- La Ferrara, E., Chong, A., & Duryea, S. (2012). Soap operas and fertility: Evidence from Brazil. *American Economic Journal: Applied Economics*, 4(4), 1–31.
- Mammen, K., & Paxson, C. (2000). Women's work and economic development. *Journal of Economic Perspectives*, 14(4), 141–164.
- McGavock, T. (2021). Here waits the bride? The effect of Ethiopia's child marriage law. *Journal of Development Economics*, 149, 102580.
- Miller, C., Peck, J., & Seflek, M. (2022a). Missing women, integration costs, and big push policies in the Saudi labor market. *American Economic Journal: Applied Economics*, 14(2), 51–77.
- Miller, C., Peck, J., & Seflek, M. (2022b). Integration costs and missing women in firms around the world. *AEA Papers and Proceedings*, 112, 578–582.
- Muller, M., & Sousa, L. D. (2020). *"She helps me all the time": Underestimating women's economic engagement in rural Honduras*. World Bank Policy Research Working Paper No. 9217. World Bank.
- Muñoz Boudet, A. M., Rahman, T., Nasr, N., & Dalton, A. (2023). *Addressing social and gender norms to promote gender equality* (World Bank Group Gender Thematic Policy Note Series). World Bank.
- Muralidharan, K., & Prakash, N. (2017). Cycling to school: Increasing secondary school enrollment for girls in India. *American Economic Journal: Applied Economics*, 9(3), 321–350. <https://doi.org/10.1257/app.20160004>
- Nandi, A., Agarwal, P., Chandrashekar, A., & Harper, S. (2020). Access to affordable daycare and women's economic opportunities: Evidence from a cluster randomised intervention in India. *Journal of Development Effectiveness*, 12(3), 219–239.
- National Scientific Council on the Developing Child. (2024, October). *The timing and quality of early experiences combine to shape brain architecture*. Working Paper No. 5. Harvard University Center on the Developing Child. https://developingchild.harvard.edu/wp-content/uploads/2024/10/Timing_Quality_Early_Experiences-1.pdf
- OECD. (2022). *How fragile contexts affect the well-being and potential of women and girls*. OECD Publishing. https://www.oecd.org/en/publications/how-fragile-contexts-affect-the-well-being-and-potential-of-women-and-girls_c8b2287c-en.html
- OECD. (2023). *Pensions at a glance 2023: OECD and G20 indicators*. OECD Publishing.
- OECD. (2025). *OECD employment outlook 2025: Can we get through the demographic crunch?* OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/194a947b-en>
- Osman, A., & Speer, J. D. (2025). Are soft skills enough? Experimental evidence on skill complementarity for college graduates. *ILR Review*. <https://doi.org/10.1177/00197939251316849>
- Osman, A., Speer, J. D., & Weaver, A. (2025). Discrimination against women in hiring. *Economic Development and Cultural Change*, 73(3), 781–809.
- Parro, F., & Torres, J. (2024). *Optimal public sector premium, talent misallocation, and aggregate productivity: Evidence from the Middle East and North Africa*. World Bank Policy Research Working Paper No. 10963. World Bank. <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099735010312410035>
- Premand, P., Brodmann, S., Almeida, R., Grun, R., & Barouni, M. (2016). Entrepreneurship education and entry into self-employment among university graduates. *World Development*, 77, 311–327. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2015.08.028>

- Qarout, D., Lundvall, J. M., Nasr, N., & Chatila, M. (2024). *Leveraging social and behavior change communication (SBCC) to transform gender attitudes and norms in Mashreq countries*. World Bank.
- Redaelli, S., Anukriti, S., Buitrago Hernandez, S. P., Ismail, T., Muller, M., Wai-Poi, M., Sinha, N., Lundvall, J., Abbadi, S., Elzir Assy, A., Ekhatior-Mobayode, U. E., Khattar, R., Al Moghrabi, N., Alkastalani Dexter, G., Constant, S., Lopez-Acevedo, G. C., & Murad Al-Zubairi, S. (2023). *Care work and women's labor market outcomes in Iraq, Jordan, and Lebanon*. World Bank. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/09900050222338765/pdf/P16815701c336d00e095dc093ef29af40a7.pdf>
- Redaelli, S., Infanzon, M., & Moreno Herrera, L. L. (2024). *Assessing the extent of monetary poverty in the Syrian Arab Republic after a decade of conflict*. Policy Research Working Paper No. 10736. World Bank. <https://hdl.handle.net/10986/41289>
- Rijkers, B., Arouri, H., Freund, C., & Nucifora, A. (2017b). Which firms create the most jobs in developing countries? Evidence from Tunisia. *Labour Economics*, 31, 84–102. <https://doi.org/10.1016/j.labeco.2014.10.003>
- Rijkers, B., Freund, C., & Nucifora, A. (2017a). *All in the family: State capture in Tunisia*. *Journal of Development Economics* 124: 41-59. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2016.08.002>
- Riley, E. (2024). Resisting social pressure in the household using mobile money: Experimental evidence on microenterprise investment in Uganda. *American Economic Journal: Applied Economics*, 15(4), 239–264. <https://doi.org/10.1257/aer.20220717>
- Rojas, E., Sánchez, R., & Villena, M. (2019). The unintended consequences of childcare regulation: Evidence from a regression discontinuity design. *Journal of Applied Economics*, 19(1), 1–39.
- Roushdy, R., & Sieverding, M. (2015). *Panel survey of young people in Egypt (SYPE) 2014: Generating evidence for policy, programs, and research – Summary report*. Population Council. https://knowledgecommons.popcouncil.org/departments_sbsr-pgy/653/
- Ruckteschler, C., Malik, A., & Eibl, F. (2019). *The politics of trade protection: Evidence from an EU-mandated tariff liberalization in Morocco*. ERF Working Paper No. 1352. Economic Research Forum. https://kclpure.kcl.ac.uk/ws/portalfiles/portal/117774170/Ruckteschler_Malik_Eibl_2019.pdf
- Sarva, S., Tadeo, M. S. (2025). *Conflict impact analysis in Middle East, North Africa, Pakistan and Afghanistan using ACLED and WorldPop*. Development Data Partnership. Retrieved from https://datapartnership.org/MENAAP-Conflict-Analysis/notebooks/conflict/conflict_analysis.html
- Schaner, S. (2017). The cost of convenience? Transaction costs, bargaining power, and savings account use in Kenya. *Journal of Human Resources*, 52(4), 919–945.
- Selwaness, I., & Krafft, C. (2021). The dynamics of family formation and women's work: What facilitates and hinders female employment in the Middle East and North Africa? *Population Research and Policy Review*, 40(3), 533–587.
- Sukhtankar, S., Kruks Wisner, G., & Mangla, A. (2022). Policing in patriarchy: An experimental evaluation of reforms to improve police responsiveness to women in India. *Science*, 377(6602), 191–198.
- UN Women. (2023). *Women, peace and security: Report of the Secretary-General* (Report No. S/2023/725). United Nations. <https://docs.un.org/en/S/2023/725>
- United Nations Human Settlements Programme (UN Habitat). (2021). *Meshwary: A study about women's experience in Greater Cairo's public transportation system*. United Nations Human Settlements Programme. <https://unhabitat.org/a-study-on-gender-equity-in-greater-cairos-public-transport-system>
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA). (2025a). Verification of damages to schools based on proximity to damaged sites – Gaza, Occupied Palestinian Territory, Update #10. <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/verification-damages-schools-based-proximity-damaged-sites-gaza-occupied-palestinian-territory-update-10-july-2025>

- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA). (2025b). *Afghanistan returnees overview*. <https://www.unocha.org/publications/report/afghanistan/afghanistan-returnees-overview>
- United Nations. (2024). *World population prospects 2024*. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. <https://population.un.org/dataportal/>
- Unterhofer, U., & Wrohlich, K. (2017). *Fathers, parental leave and gender norms* (IZA Discussion Paper No. 10712). IZA Institute of Labor Economics.
- Viollaz, M., & Winkler, H. (2021). Does the internet reduce gender gaps? The case of Jordan. *Journal of Development Studies*, 58(3), 436–453. <https://doi.org/10.1080/00220388.2021.1965127>
- Wilson, N. (2022). Child marriage bans and female schooling and labor market outcomes: Evidence from natural experiments in 17 low- and middle-income countries. *American Economic Journal: Economic Policy*, 14(3), 449–477.
- Women, Business, and the Law. (2024). *World Bank Group*. <https://wbl.worldbank.org/en/wbl>
- World Bank Development Economics (DEC). (2025). *Tackling the jobs challenge*. Washington, DC: World Bank. (Forthcoming)
- World Bank. (2018). *World development report 2018: Learning to realize education's promise*. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1096-1>
- World Bank. (2020a). *The fallout of war: The regional consequences of the conflict in Syria*. Authored by H. Onder & H. Sayed. <http://hdl.handle.net/10986/33936>
- World Bank. (2020b). *World development indicators: Employment definitions and trends*. <https://datatopics.worldbank.org/sdgatlas/archive/2020/goal-8-decent-work-and-economic-growth>
- World Bank. (2021a). *World Bank support to reducing child undernutrition: An independent evaluation*. Independent Evaluation Group. Washington, DC: World Bank. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/931421635285566503/pdf/World-Bank-Support-to-Reducing-Child-Undernutrition-An-Independent-Evaluation.pdf>
- World Bank. (2021b). *Human capital project*. <https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital>
- World Bank. (2023). *Who cares? Care work and women's labor market outcomes in Iraq, Jordan, and Lebanon*. State of the Mashreq Women Flagship 2.
- World Bank. (2024a). *Lebanon poverty and equity assessment: Weathering a protracted crisis*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. (2024b). *Yemen poverty and equity assessment: Living in dire conditions*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. (2024c). *A development approach to advancing gender engagement and addressing gender inequalities in fragile, conflict, and violent situations*. UNHCR Operational Data Portal. <https://data.unhcr.org/en/documents/details/109663>
- World Bank. (2025a). *Global economic prospects, June 2025*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. (2025b). *Reclaiming momentum towards prosperity: Pakistan's poverty, equity, and resilience assessment*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. (2025c). *Impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy – September 2025*. Washington, DC. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/88b250e19a55174787bafafd5322360e-0280012025/original/Palestinian-Economic-Update-Sept2025-FINAL.pdf>
- World Bank. (2025d). *Lebanon rapid damage and needs assessment (RDNA)*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. (2025e). *Breaking Barriers: Understanding and Addressing Social Norm Constraints to Women's Work in the Middle East and North Africa*. <http://hdl.handle.net/10986/43370>

- World Bank. (2025f). *Unlocking potential: Legal pathways to boost women's labor force participation in the Middle East and North Africa region*. <http://hdl.handle.net/10986/43297>
- World Bank (2025g) Policy Toolkit: Mapping Policy Priorities to Evidence-Based Tools for Women's Economic Empowerment (mimeo). World Bank.
- World Food Programme (2025). Palestine Emergency Response. *External situation report 59*.
- World Health Organization (WHO). (2025). *Public health situation analysis (PHSA): Hostilities in the Occupied Palestinian Territory (OPT)*. <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/public-health-situation-analysis-phsa-hostilities-occupied-palestinian-territory-opt-19-may-2025>

الجدول أ-1 النمو الفعلي والمتوقع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، ورصيد حساب المعاملات الجارية (الحساب الجاري)، ورصيد حساب المالية العامة، حسب الاقتصاد، 2024-2026

نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	التضخم	رصيد حساب المعاملات الجارية (الحساب الجاري)			رصيد حساب المالية العامة		
		نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي			نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي		
2024ق	2025ق	2026ق	2024ق	2025ق	2026ق	2024ق	2025ق
0.7	1.4	1.8	2.2	2.3	2.3	-2.6	-3.4
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان							
0.6	1.5	1.9	2.2	2.3	2.3	-2.2	-3.2
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا							
-1.8	1.5	2.6	1.5	1.9	2.1	-0.3	-0.9
مجلس التعاون الخليجي							
1.6	2.0	4.3	1.1	1.2	1.9	0.7	0.1
قطر							
0.1	2.4	3.2	1.8	2.1	2.0	4.8	4.4
الإمارات العربية المتحدة							
-2.6	1.4	2.6	2.1	2.3	2.2	-2.5	-3.1
المملكة العربية السعودية							
0.6	1.4	1.2	0.9	1.8	2.2	4.4	4.0
البحرين							
-5.3	0.6	1.4	3.0	2.6	2.3	-4.8	-4.7
الكويت							
-2.7	-0.9	0.3	0.6	1.4	1.7	6.3	0.5
سلطنة عُمان							
1.3	-0.7	-0.4	3.2	2.9	3.4	-4.9	-6.5
البلدان النامية المُصدّرة للنفط							
2.9	-2.5	-3.6	35.8	49.0	56.0	-0.1	-4.1
جمهورية إيران الإسلامية							
2.3	2.4	2.2	4.0	2.8	3.4	-7.8	-13.1
الجزائر							
-3.6	-3.0	4.5	2.5	3.0	3.5	-0.1	-5.7
العراق							
0.9	12.2	2.4	2.1	2.1	2.1	-4.0	3.8
ليبيا							
0.8	2.3	2.0	7.0	4.5	3.0	-2.2	-5.8
البلدان النامية المستوردة للنفط							
1.1	3.4	2.5	33.6	20.9	14.6	-4.4	-7.4
جمهورية مصر العربية							
1.0	2.0	2.0	7.0	5.7	5.2	-2.7	-5.7
تونس							
1.5	2.1	2.0	1.6	2.2	2.4	-5.6	-5.4
الأردن							
2.8	3.5	3.3	0.9	1.1	1.8	-1.9	-3.7
المغرب							
4.5	4.6	4.7	2.2	1.6	1.5	12.7	0.8
جيبوتي							
1.0	1.1	1.0	23.4	4.5	7.2	0.5	-5.4
باكستان							
-28.3	1.5	2.8	53.7	26.2	3.0	-15.5	-8.7
الضفة الغربية وقطاع غزة							
الاقتصادات غير المشمولة في المعدلات الإجمالية							
-7.6	2.7	3.1	45.2	15.2	8.7	-16.1	0.0
لبنان							
-5.8	-2.7	غ/م	58.1	-12.7	غ/م	0.1	-6.0
الجمهورية العربية السورية							
-0.4	-4.0	0.2	-4.3	2.0	3.0	-34.8	0.0
أفغانستان							
-4.4	-4.3	-2.8	33.9	33.0	15.0	-29.0	-3.6
الجمهورية اليمنية							

المصدر: حسابات البنك الدولي استناداً إلى بيانات تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، عدد أكتوبر/تشرين الأول 2025.

ملاحظة: السنوات المصنفة بالحرف "ق" هي تقديرات، وتلك التي بالحرف "ن" هي تنبؤات، و "غ/م" تعني غير متاح/متاحة. ويُجرى ترتيب تبازي للبلدان في كل فئة على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (بالأسعار الثابتة لتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021). ويتم تقريب القيم إلى رقم واحد. والبيانات الخاصة بالجمهورية العربية السورية وباكستان تخص السنوات المالية (التي تبدأ في 1 يوليو/تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران)، كما هو الحال بالنسبة لأفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية (التي تبدأ في 22/21 مارس/آذار وتنتهي في 21/20 مارس/آذار). وتم استبعاد كل من لبنان والجمهورية العربية السورية وأفغانستان والجمهورية اليمنية من المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب القيم غير المؤكدة. تستند توقعات الاقتصاد الكلي للعراق ولباكستان إلى تقديرات البنك الدولي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة. وبالنسبة للسنوات من 2024 إلى 2026، تتطابق معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعراق بأسعار السوق الثابتة مع الأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج. ويتم حساب المتوسطات المرجحة الإقليمية (على مستوى المنطقة) ودون الإقليمية (على مستوى المجموعات من البلدان) لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي باستخدام قيم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للسنة السابقة كأوزان مرجحة. ويُحسب نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي باعتباره معدل نمو نسبة مجاميع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وعدد السكان لكل فئة. وتُحسب المتوسطات المرجحة لرصيد حساب المعاملات الجارية ورصيد حساب المالية العامة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي باستخدام إجمالي الناتج المحلي الإسمي في السنة الحالية كأوزان ترجيحية. وقد تم تحديث التنبؤات حتى 26 سبتمبر/أيلول 2025.

الجدول 2- تصنيف الأدلة والشواهد حول أدوات السياسات المستخدمة لزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة	
التصنيف	الوصف
نتيجة حاسمة	أكثر من 10 دراسات ¹ عالية الجودة تُقيم هذه الأداة وتصل إلى آثارها في الاتجاه نفسه.
نتيجة متباينة	أكثر من 10 دراسات عالية الجودة تُقيم هذه الأداة وتصل إلى آثارها في اتجاهات مختلفة.
نتيجة آخذة في التطور	3-10 دراسات عالية الجودة تُقيم هذه الأداة، وتتزايد الشواهد تدريجياً، لكنها لا تزال غير كافية لتحديد اتجاه الآثار على نحو حاسم.
نتيجة محدودة النطاق	لا توجد سوى دراسة أو دراستين بجودة عالية لتقييم هذه الأداة، ولا تزال الشواهد والأدلة المتوفرة بشأنها محدودة للغاية وغير كافية للحسم في تحديد اتجاه الآثار.
عدم وجود أدلة	رغم غياب دراسات عالية الجودة لتقييم تأثير الأداة، فإنها تحمل إمكانيات واعدة لسد الفجوات بين الجنسين استناداً إلى شواهد إشارية أو غير تجريبية. ويعمل واضعو السياسات والباحثون على اختبار تأثير هذه الأداة نظراً للإمكانات النظرية التي يوفرها التدخل لمعالجة القيود القائمة.

الجدول 3- أدوات سياسات مبتكرة لتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة			
أداة السياسات	النقاط الرئيسية	أدلة وشواهد من المنطقة	مستوى جودة الأدلة والشواهد العالمية

أدوات السياسات لدعم امتلاك المشروعات وأنشطة الأعمال وتحقيق النمو لها

الأدوات المصممة لدعم مؤسسات الأعمال والشركات الزراعية وغير الزراعية

توفير رأس المال والتمويل	للائتمان الأصغر آثار متواضعة تظهر بشكل خاص في المؤسسات ذات الأرباح المرتفعة، وتشير الأدلة والشواهد إلى أن توفير رأس المال من خلال القروض المشتركة (أي القروض ذات المسؤولية الجماعية) قد يعزز معدلات الإقبال ويحقق نتائج إيجابية على أداء المؤسسات مقارنة بالقروض ذات المسؤولية الفردية.	نعم (جمهورية مصر العربية) ▲	نتيجة متباينة
توفير رأس المال والتمويل وزيادة السيطرة عليهما	تسهم التحويلات العينية ورؤوس الأموال عبر الهاتف المحمول في الحد من استحواذ أفراد أسرة المرأة على رأس المال، بالإضافة إلى تعزيز قدرة النساء على التحكم فيه، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح أكبر. وتُظهر الأدلة والشواهد أن إخفاء رأس المال عن الأسرة الممتدة قد يُسهم في تحسين نواتج أنشطة الأعمال والمشروعات.	لا	نتيجة آخذة في التطور
توفير رأس المال والتمويل والتدريب	يشير التدريب على الشمول المالي إلى شواهد وأدلة متباينة بشأن دعم نمو المشروعات النسائية.	نعم (تونس) ■	نتيجة محدودة النطاق
التدريب على أنشطة الأعمال وإقامة المشروعات	تظهر برامج التدريب التقليدية تأثيرات متباينة على نواتج ريادة الأعمال النسائية، وذلك بسبب ضعف السيطرة على القرارات على مستوى المنشأة. في المقابل، أظهرت برامج التدريب القائمة على قواعد الاستدلال العملية نتائج واعدة في تحسين المبيعات والأرباح، لا سيما بين رائدات الأعمال اللاتي يتمتعن بقدرات معرفية أو مالية محدودة.	نعم (باكستان) ■ ، (تونس) ■	نتيجة آخذة في التطور
التدريب على المهارات الشخصية	يظهر تدريب رائدات الأعمال على المهارات الشخصية والتعلم المستند إلى الصور آثاراً واعدة ولكنها متباينة على نواتج أنشطة الأعمال والمشروعات. ولمن يحضر التدريب مع رائدات الأعمال أهمية كبرى، حيث يؤدي حضور الجلسات مع الأقران من شبكتهم الاجتماعية إلى تحسين القدرة على تطبيق التدريب على أنشطة أعمالهن ومشروعاتهن.	لا	نتيجة متباينة

¹ يتم توصيف الدراسة على أنها عالية الجودة إذا أجرت تقييماً لأثر أداة من أدوات السياسات باستخدام منهجية سببية تقارن بين مجموعة التدخلات ومجموعة ضابطة للعبئة جرى تحديدها على نحو مناسب. وتضمنت هذه المنهجيات تجارب عشوائية مضبوطة، وتصاميم فروق معينة داخل فروع أخرى، والمتغيرات المساعدة، وتصاميم الانقطاع الانحداري. كما تم استبعاد الدراسات ذات أحجام العينات الصغيرة أو التي شهدت معدلات تناقص مرتفعة، وكذلك الدراسات التي لم تقدم نتائج مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

الجدول 3- أدوات سياسات مبتكرة لتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة			
أداة السياسات	النقاط الرئيسية	أدلة وشواهد من المنطقة	مستوى جودة الأدلة والشواهد العالمية
أدوات موجهة خصيصاً إلى أنشطة الأعمال الزراعية			
خدمات الإرشاد الزراعي	يمكن أن تؤدي برامج التدريب التقليدية وخدمات الإرشاد المقتربة برسائل الفيديو وقنوات للتقييم وإبداء الرأي إلى تحسين إنتاجية المزارعات. ويتيح توفير المعلومات للزوجات في الأسر الزراعية فرصة لتمكينهن عبر تعزيز دورهن في اتخاذ القرارات الزراعية وتقليل الفصل بين المهام على أساس النوع الاجتماعي. كما أن لأكية نشر المعلومات دوراً حيوياً في تحقيق هذا الأثر.	لا	نتيجة آخذة في التطور
تسهيل ربط المزارعين بالأسواق	تشير الأدلة المحدودة إلى احتمال انخفاض إقبال المزارعات في أوغندا على الأسواق الرقمية المعتمدة على الهواتف. ومع ذلك، تظل الحاجة قائمة لإجراء المزيد من البحوث المنهجية لفهم تأثير هذه الظاهرة على النساء. وتظهر التدخلات الموجهة للمزارعين الذكور بوابر واعدة، حيث أدى استخدام الأدوات الرقمية إلى خفض تكاليف المعاملات وتقليل التفاوت بين الأسعار بسبب اختلاف الأماكن، إضافة إلى تعزيز الروابط بين المزارعين والأسواق، وزيادة الدخل الزراعي، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد.	لا	نتيجة محدودة النطاق
أدوات موجهة خصيصاً إلى أنشطة الأعمال غير الزراعية			
تعزيز نفاذ منشآت الأعمال غير الزراعية إلى الأسواق	يمكن لمنصات التجارة الإلكترونية الرسمية أن تُوسّع قاعدة العملاء المحتملة لصاحبات الأعمال الصغيرة، اللاتي يعتمدن تقليدياً على وسائل غير رسمية مثل شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك وواتساب). كما أن التدريبات التكميلية على المهارات تعزز من هذه الفوائد، ما يسهم في زيادة النشاط الاقتصادي والدخل والمشاركة المدنية، فضلاً عن تعزيز تمكين المرأة.	نعم (باكستان ▲، الأردن ▲)	نتيجة محدودة النطاق
أدوات السياسات لدعم مسؤوليات رعاية الأطفال وشؤون المنزل			
إتاحة خدمات رعاية الأطفال بأسعار ميسورة	أظهرت الدراسات أن توفير خدمات رعاية الأطفال في السنوات الأولى، قبل مرحلة رياض الأطفال، يعزز بشكل ملحوظ مشاركة الأمهات في القوى العاملة.	نعم (جمهورية مصر العربية ■)	نتيجة حاسمة
دور رياض أطفال متاحة وبأسعار معقولة	على الرغم من التحاق الأطفال برياض الأطفال يسمح للأمهات بالعمل، فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى تحفيز مشاركة الأمهات في القوى العاملة.	نعم (الجزائر ▼)	نتيجة حاسمة
الابتكارات التكنولوجية	يمكن أن يسهم التوسع في استخدام الكهرباء وغاز البترول المسال في تقليل الوقت المخصص للأعمال المنزلية، مما يعزز مشاركة المرأة في القوى العاملة.	لا	نتيجة محدودة النطاق
أدوات السياسات لتعزيز الشمول الرقمي			
توفير الهواتف المحمولة وضمان الوصول الفعّال للخدمات	توفير الهواتف المحمولة للنساء لا يؤدي عادةً إلى تحسين النواتج التي يحققنها بسبب التوجه السائد في الهند نحو استحواذ الرجال تدريجياً على الأصول. وتشير الأدلة من أفريقيا إلى أن استمرار النساء في امتلاك الهواتف الذكية بدلاً من بيعها يزيد من استهلاك الأسر بوجه عام. كما يدفع ذلك النساء نحو تحويل جزء من وقتهن من الأنشطة الزراعية إلى التواصل مع العملاء والمشاركة في أنشطة التجارة بالسوق، على الرغم من أن هذا التحول لا يؤدي دائماً إلى زيادة تدفقات الدخل. وتُعد الهواتف البسيطة أكثر فاعلية في تعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية بين النساء ذوات مستوى التعليم المنخفض.	لا	نتيجة آخذة في التطور

الجدول أ-3 أدوات سياسات مبتكرة لتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة			
أداة السياسات	النقاط الرئيسية	أدلة وشواهد من المنطقة	مستوى جودة الأدلة والشواهد العالمية
توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الإنترنت	يمكن أن تسهم تغطية الإنترنت في تحسين مشاركة المرأة في القوى العمل وزيادة فرص العمل بدوام كامل من خلال تسهيل البحث عن الوظائف عبر الإنترنت، إلا أنها قد تقلل من احتمالات حصولهن على فرص عمل تتطلب مهارات أو وظائف رسمية.	نعم (الأردن ▲)	نتيجة آخذة في التطور
تدريبات على مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية	البرامج المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات النساء وتفضيلاتهن غالباً ما تكون أكثر فاعلية في تحفيزهن على اكتساب المهارات الرقمية. وتشير التقييمات التجريبية إلى أن مناهج التعلم الجماعي تعزز ملكية الهوائف وتحسن فرص العمل، كما أن توفير نماذج نسائية قيادية وموجهات يمكن أن يشكل إستراتيجية فعالة لتشجيع تطوير المهارات الرقمية.	لا	عدم وجود أدلة
معالجة الأعراف والتقاليد المرتبطة بإتاحة الوصول الرقمي للمرأة	تشير الأدلة الوصفية إلى أن التفاعل مع الذكور في الأسر الذين يمثلون "حراس البوابات" المتحكمين في وصول النساء إلى التكنولوجيا الرقمية يمكن أن يخفف من حدة ردود الفعل، ويحفز الرجال على إدراك القيمة الحقيقية لوصول النساء إلى هذه التكنولوجيا.	لا	عدم وجود أدلة
أدوات السياسات التي تستهدف دعم وسائل النقل والمواصلات والتنقل			
وسائل النقل العام المخصصة للنساء وخيارات النقل التي يوفرها أرباب العمل والشركات	تشكل وسائل النقل المخصصة للنساء فقط (مثل الحافلات والعربات المخصصة في المترو) ووسائل النقل التي يوفرها أرباب العمل والشركات (حافلات النقل الخاصة) حلولاً فعالة لتجاوز عقبات التنقل حيث يؤدي ذلك إلى تقليل المضايقات والتحرش وزيادة الشعور بالأمان في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، وبالتالي زيادة المعروض من القوى العاملة النسائية.	نعم (باكستان ▲)	نتيجة آخذة في التطور
توسيع شبكات النقل العام، دون تخصيص مكون للنساء فقط	توسيع شبكات النقل العام لتشمل مناطق جديدة يعزز معدلات التحاق النساء بالجامعات ويفتح أمامهن آفاقاً أوسع في سوق العمل.	لا	نتيجة آخذة في التطور
توفير الدراجات الهوائية	يمكن أن يسهم توفير الدراجات الهوائية للفتيات للانتقال إلى المدرسة في تعزيز معدلات الالتحاق والحد من المضايقات والتحرش. ويؤدي تقديم الدعم أو الخدمات المجانية إلى تحقيق الأثر ذاته. لكن على الرغم من هذا، فإن الأدلة والشواهد تشير أيضاً إلى عواقب سلبية محتملة تمثلت في ارتفاع معدلات الزواج المبكر وحمل المراهقات.	لا	نتيجة آخذة في التطور
تدريب النساء على قيادة المركبات وتقديم الدعم المالي لخدمات النقل عبر تكنولوجيا المعلومات	يمكن أن يسهم تدريب النساء على القيادة في تعزيز فرص عمل غير المتزوجات والأرامل، لكن ذلك قد يؤدي إلى تراجع تشغيل النساء المتزوجات (في حال وجود مقاومة اجتماعية قوية لتشغيل الزوجة). وفي سياق آخر، يُمكن لدعم خدمات النقل عبر تطبيقات التكنولوجيا مثل أوبر أن يُحسن من قدرة النساء على التنقل، من خلال توفير وسائل نقل أكثر أماناً كبديل عن الحافلات العامة التي تُعد أقل أماناً.	نعم (المملكة العربية السعودية ■، جمهورية مصر العربية ▲)	نتيجة محدودة النطاق
تدريب مقدمي الخدمات والركاب على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي (لا سيما ضد المرأة) ومراعاة الفوارق بين الجنسين	لا توجد أدلة وشواهد سببية تشير إلى أن البرامج الموجهة للمارة، إلى جانب أنظمة إبلاغ أكثر سهولة عن المضايقات والتحرشات والجرائم الأخرى، قد أدت إلى زيادة استخدام النساء للمترو.	لا	عدم وجود أدلة

الجدول 3- أدوات سياسات مبتكرة لتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة			
أداة السياسات	النقاط الرئيسية	أدلة وشواهد من المنطقة	مستوى جودة الأدلة والشواهد العالمية
أدوات سياسات لضمان السلامة في الأماكن العامة وأماكن العمل والمؤسسات التعليمية			
<i>أدوات تهدف إلى تعزيز السلامة في الأماكن العامة</i>			
تنفيذ حملات توعوية عبر وسائل الإعلام	يمكن أن تسهم الحملات التوعوية الموجهة عبر مقاطع الفيديو أو وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي بقضايا سلامة المرأة، غير أنها لا تحقق دائماً تغييراً ملموساً في الممارسات أو المواقف الداعمة للمرأة.	نعم (جمهورية مصر العربية ▲)	نتيجة محدودة النطاق
مراقبة الشرطة للنقاط الساخنة	يسهم تعزيز التواجد الملموس لجهات إنفاذ القانون إلى جانب المعالجة الفعّالة لقضايا التحرش في الأماكن العامة في خفض معدلات التحرش الجنسي.	لا	نتيجة محدودة النطاق
توجيه الجهود نحو تشجيع السلوكيات الإيجابية والاستباقية للمارة	تكشف الأدلة التجريبية أن البرامج التي تدعم التدخل الإيجابي للمارة، إلى جانب تسهيل نظام الإبلاغ، أسهمت في خفض حالات التحرش الجنسي داخل المترو.	لا	عدم وجود أدلة
تحسين البنية التحتية في النقاط الساخنة	يسهم تحسين إضاءة الشوارع والتطويرات الأخرى في الأماكن العامة الحضرية في رفع مستوى رضا المرأة عن تجربتها في التنقل.	لا	عدم وجود أدلة
<i>أدوات تستهدف تعزيز السلامة في أماكن العمل والمؤسسات التعليمية</i>			
خيارات عمل مرنة، وأماكن عمل آمنة، إلى جانب مرافق مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات النساء	توفير خيارات عمل مرنة (مثل ساعات العمل القابلة للتغيير أو العمل من المنزل) إلى جانب مرافق ملائمة للنساء في بيئة العمل (مثل جودة المرافق الخاصة للنساء وسلامتها) يسهم في تعزيز إقبال النساء على سوق العمل ويزيد من الاحتفاظ بالعاملات.	لا	نتيجة آخذة في التطور
تدريب المعلمين والطلاب داخل المدارس لمنع العنف والتحرش	يسهم تنفيذ برامج تدريبية للمعلمين والطلاب والطالبات حول التوعية والإبلاغ والتصدي للعنف أو التحرش في تقليل حالات العنف، وزيادة معدلات الإبلاغ، وتحسين الصحة النفسية للضحايا. وتتميز البرامج التدريبية التي تُعقد بالحضور الشخصي وتدمج مكونات لتعزيز التعاطف بدرجة عالية للغاية من التميز والفاعلية.	نعم (باكستان ▲)	نتيجة آخذة في التطور

المصدر: البنك الدولي (2025ز).

ملاحظة: ▲ تأثير إيجابي، ▼ تأثير سلبي، ■ لا يوجد تأثير أو آثار متباينة على عينات فرعية مختلفة.

العمل والنساء: المواهب غير المستغلة والنمو غير المحقق

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، أكتوبر/تشرين الأول 2025